هذا تقرير الفاضل واللوذعي الكامل وحيد دهره وفريد عصره الامام العالم العلامه والحبر البحر الفهامه محمد بن محمد الانبابي الشافعي حفظه الله تعالى على حاشية العلامة السجاعي على شرح القطر للعلامة ابن هشام رحمه الله تعالى ونفع بعلومه آمين

﴿ وبهامشه تقرير للعلامه المذكور حفظه الله تعالى على حاشية ﴾
﴿ العلامة الامير لشذور الذهب لابن هشام رحمه الله آمين ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾
﴿ بالمطبعة العلميه بمصر أمام الازهر ﴾
﴿ سنة ١٣١٠ هجريه ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قوله لا بكسرها والا لأتى مضارعه الخ) وجهه ان فعل بالكسر لا يأتى مضارعه على يفعل بالضم مع أن يقول أصله يقول بالضم واما نحو نعم بالكسر ينعم بالضم فمن تداخل اللغتين ٢ ولا على يفعل بالكسر الا فى المثال نحو وثق يثق وفى الصحيح قليلا نحو حسب يحسب (قوله مع انه متعد) فينصب جملة أو مفردا يؤدى مؤداها أو قصد لفظه أو معناه وكان لفظا كقلت كلمة تريد بها لفظ زيد هذا اذا كان باقيا على معناه فان كان بمعنى الظن نصب المفرد وان لم يقصد لفظه كقوله

متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما

ثم هناك مانع آخر من كونه فى الاصل على فعل بالضم وهو مجىء مصدره على فعل بالسكون ولو كان بالضم لجاء المصدر على فعولة أو فعالة لا على فعل قال فى الخلاصة

فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا

وهذا المانع الذى ذكرناه يجرى فى نحو قام بخلاف المانع الذى ذكره المحشى اذ لا يقال فى نحو قام انه لو كان بالضم لكان لازما لانه لازم على كل حال نعم لا يضره عدم جريانه فى ذلك وانما لم يكن أصلها قول بالسكون لانه ليس من أبنية الفعل الثلاثى اذ هى المذكورة فى قول الخلاصة

وافتح وضم واكسر الثانى من * فعل ثلاثى وزد نحو ضمن

على انه لا توجد حينئذ العلة المقتضية لقلب الواو ألفا (قوله ثم أطلق اصطلاحا الخ) يقتضى ان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قوله هى للاستعانة الخ) الاولى أنها للمصاحبة التبركية (قوله فيلزم جعل اسم الله آلة) أى يلزم انه آلة على سبيل الجعل الحاصل من التجوز لان باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل الحسية فيشبه اسم الله بالآلة الحسية وتستعار له ويحذف المشبه به ويرمز اليه بشئ من لوازمه وهو الباء (قوله قلنا للآلة جهتان الخ) لا يخفى ان الايهام للمعنى غير المراد موجود فالاولى كما للمحشى فى بعض كتاباته العدول عن الاستعانة الى المصاحبة التبركية كما سبق (قوله ثم هى متعلقة بعام أو خاص) المراد بالعام ما لا يخص المشروع فيه وبالخاص ما يخص المشروع فيه وليس المراد بالعام ما متعلقه ظرف مستقر لاستقرار الضمير فيه من العامل كما هو مشهور أو لاستقرار معنى العامل فيه لانه يفهم عند سماعه المجازية ولا يتوقف على دليل آخر كما حققه السيد وذلك لان الظرف هنا لغو فى الحالين (قوله والمعنى أؤلف أو ابتدئ مستعينا بالله) أشار

٢ قوله فمن تداخل الخ لانه أتى من باب علم ومن باب نصر وهذا ملفق منهما وقوله الا فى المثال المثال عندهم ما كان معتل الفاء اه منه

بهذا الى ان لفظ اسم مقحم للفرق بين اليمن والتيمن أو الى ان الاضافة للبيان والمراد من الله لفظه لا الذات العلية ويكون الوصف بالرحمن الرحيم من قبيل الاستخدام فتأمل (قوله ننظر للظاهر) أى ظاهر قولهم أؤلف بالله أو ابتدئ بالله ولا ننظر لباطنه وهو أن المراد أؤلف أو ابتدئ مستعينا بالله (قوله ومعنى قوة البداءة الخ) أنت خبير بان الباء لتاكيد النسبة أى تقريرها انتفاء أو ثبوتا كقولك ليس زيد بقائم أى انتفاء القيام كائن لامحالة والتاكيد هنا معناه ان الاسم مبدوء به ولاشك اه شيخنا (قوله فهو من باب الاكتفاء) وهو الاقتصار على أحد المتقابلين ان قلت لم اكتفى بالزائد عن قولهم وبالاصلى ولم يعكس قلت للاشارة الى أن مشابهته بالاصلى أتم لانها من جهة افادته معنى فى الكلام التى هى أقوى من الجهة التى شابه فيها الزائد وهى عدم التعلق فيكون فى الكلام ايهام انه أصلى غاية الامر انه أشبه الزائد فان قلت ما وجه الاكتفاء فى الآية بالحر عن البرد ولم يعكس قلت لان ضرر الحر عند أهل الحجاز أشد من ضرر البرد فنعمة الوقاية منه أعلى وأرجح عندهم كما فى كتب التفسير (قوله على حد تقيكم الخ) هذا ما جرى عليه أكثر المفسرين وقيل لا اكتفاء والوقاية من البرد ذكرت أولا فى قوله لكم فيها دفء (قوله وهو انه جعل من الاشرف) يظهر لى انه جعل منه ادعاء لا حقيقة ومغايرة هذا لما قبله ان الاول ملحوظ فيه الشبه بالامرين غاية الامر انه صرح

المجازية المذكورة بعد مجامعة لحالة الاصطلاح على ذلك وانه تاخر عنهما صيرورته حقيقة عرفية وليس كذلك كما لا يخفى الا أن يجاب بان قوله فهو مجاز أى باعتبار الاصل قبل الاصطلاح وبصيرورته حقيقة عرفية تحقق الاصطلاح فصيرورته حقيقة عرفية انما هى متاخرة عن المجازية فقط وبهذا تعلم ان قوله فشبه مبنى للمجهول اذ لفظة شيخ حالة وضع الديباجة حقيقة والتجوز انما كان فى تركيب آخر قبل ذلك وبكون التجوز انما كان فى تركيب آخر قبل ذلك يعلم انه لا يصح أن يقال قوله فشبه من بلغ رتبة أهل الفضل الخ أى سواء كان هو المصنف أو غيره فليس هناك جمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بخلاف ما لو كان المصنف هو المشبه فانه يلزم ما ذكر لان ابدال المشبه من المشبه به أو عطفه عليه عطف بيان مما ينبئ عن التشبيه كما ذكره العصام فى أطوله عند الكلام على قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار وكذا يقال فى نظائره الآتية هذا على رأى السعد ومن وافقه اما على رأى غيرهم فلا استعارة بل تقدر اداة التشبيه أى مثل الشيخ وتكون الاوصاف جارية على المحذوف فتنبه نعم ذلك كله يقال على فرض ان الشيخ حالة وضع الديباجة لم يكن حقيقة وان التجوز من واضعها (قوله فهو مجاز) أى بالاستعارة كما أفاده التفريع بعد ثم كلامه يقتضى انها أصلية مع ان الاستعارة فى المشتق تبعية ففى كلامه تساهل تبع فيه بعضهم هنا (قوله بجامع استحقاق التعظيم الخ) والقرينة حالية فان المقام يقتضى انه ليس المقصود كبير السن ثم انهم قالوا يحتمل ان أصل شيخ شيخ بتشديد الياء مخفف كميت وميت أو أشيخ فنقلت حركة العين للفاء فحذفت الهمزة كما يقال خير فى أخير وانه مصدر شاخ فهو من باب زيد عدل اه وليس فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى المصباح مصدرية شيخ (قوله فافهم) أى افهم ما ينبغى ان يفهم فى هذا المقام فمن ذلك ان مانع كون قال أصلها الضم الذى ذكره لا يضر عدم جريانه فى نحو قام كما لا يخفى ومنه انه لا يلزم الجمع بين الطرفين حتى على رأى الجمهور لان الاستعارة ليست من واضع الديباجة بل الشيخ عند وضعها حقيقة فى الفاضل ومنه ان الاستعارة فى شيخ تبعية لكونه مشتقا ولا يحتمل كونها أصلية الا ان ثبت انه مصدر اثم بعد الاستعارة الاصلية تجرى فيه احتمالات نحو زيد عدل ومن المعلوم ان كونها أصلية بناء على المصدرية ليس بالوجه الذى ذكره فان كلا من المشبه والمشبه به حينئذ هو الحدث فقط ومنه ان قوله فشبه من بلغ الخ مسايرة لما قرره بعضهم هنا وان كان لا يوافق ما جريا عليه من ان الشيخ وصف المقتضى ان الاستعارة تبعية الا بمزيد تكلف (قوله وللشيخ جموع ذكرها فى المختار) هى على ما فى القاموس أحد عشر خمسة مبدوءة بالشين وهى شيوخ بكسر الشين وضمها وبهما قرئ فى السبع فى قوله تعالى ثم لتكونوا شيوخا وشيخة بفتح الياء وسكونها كعنبة وسدرة وشيخان كغلمان وخمسة بالميم وهى مشايخ ومشيوخاء بثبوت الواو وحذفها ومشيخة بفتح الميم كمتربة وبكسرها كمغرفة وواحد بالهمز وهو أشياخ وكلها شاذة اذ لم يوجد لفعل وصفا معتل العين جمع قياسى كما قاله العلامة الحفنى خلافا لمن قال ان القياس منها ثلاثة وهى أشياخ وشيوخ وشيخة واستدل بقول الخلاصة

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثى اسما بافعال يرد

وبقولها وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذاك يطرد

* فى فعل اسما مطلق الفا * وبقولها * لفعل اسما صح لا ما فعله * ولم يدر أن هذا

بالشبه لاحدهما للايهام السابق وان هذا الثانى ملحوظ فيه انه لم يشبه الا الزائد فقط ولم يشبه الاصلى لانه فرد من افراده ادعاء وعلى هذا يكون قوله ثم يقال ما المانع ٤ الخ جاريا على الاول والثانى خلافا لمن قال انه لا يجرى الا على الاول لا على الثانى اه لانه مبنى على ان قوله جعل من الاشرف الخ أى حقيقة لا ادعاء وليس كذلك كما علمت لانه ينبو عنه سوق الكلام كما لا يخفى (قوله ثم يقال ما المانع الخ) شروع فى الرد عليهم وانه يلزمهم التحكم بين لعل وبين نحو حروف الاستثناء حيث نصوا على انها أصلية فهو الزام بمقتضى كلامهم فاندفع ما قيل ان قوله ثم يقال الخ طعن فى الاصطلاح والامور الاصطلاحية لا مجال للبحث فيها اذ لا مشاحة فى الاصطلاح اه على انه قد يقال ليس هذا مشاحة فى الاصطلاح واعتراضا عليهم بل هو انشاء اصطلاح آخر لا يمنعه شئ من كلام العرب ولا شئ من القواعد الصحيحة (قوله أصلية) أى حقيقة لا ادعاء وجعلا (قوله ألا ترى حروف الاستثناء الخ) جمع بعضهم الحروف التى لا تتعلق مزيدة وشبيهة وأصلية فى قوله

وكل حروف الجر تبغى تعلقا * سوى ستة عن حفظها ليس يستغنى مزيد لعل رب لولا بمضمر * وكاف لتشبيه وحرف للاستثنا الحسن لكن ذلك خلاف التحقيق فى كاف التشبيه (قوله لكن قد يقال لا مانع الخ) أنت خبير بان المانع هو مخالفة المعهود المألوف

الاستدلال فاسد وذلك ان كلام الخلاصة صريح فى ان المفرد الذى يجمع هذه الجموع لا بد أن يكون اسما او شبه صفة ولا نظر لكونه مصدرا فى الاصل على تسليم المصدرية لان الجمع ليس بحسبه وأيضا لا يصح استدلاله على ان شيخة جمع قياسى الا اذا قرئ البيت الاخير لفعل بفتح الفاء مع ان المحفوظ فيه الضم وهو الذى ضبط به المعرب وابن عقيل وقد قال بعد والوضع فى فعل أى بالفتح وفعل أى بالكسر قلله أى قال فعلة جمعا لهما وما هنا وصف من قبيل فعل المفتوح فجمعه على شيخة سماعى لا قياسى وبهذا تعلم ما فى كلام بعض الحواشى هنا (قوله وقد نظمتها) اى مع زيادة حكم التصغير (قوله وصغرا بضم وكسر فى شييخ) عبارة القاموس وتصغيره شييخ وشييخ وشويخ قليلة ولم يعرفها الجوهرى (قوله والتاء فيه لتأكيد المبالغة) قال العلامة الامير ما نصه قوله العلامة ينبغى أن يقال التاء فيه لتأكيد المبالغة ولا يقال للمبالغة لانها حاصلة بصيغة فعال أقول وردت هذه التاء فى غير صيغ المبالغة كراوية أى كثير الرواية كما فى الاشمونى فى التأنيث فالاحسن ان يقال انها للمبالغة اذ التأكيد اتفاقى من مجامعة الصيغة لا بحسب الوضع على انه يحسن القول بانها للمبالغة وهى مقولة بالتشكيك فالفرد الحاصل بها غير الحاصل بالصيغة أى انها مبالغة على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتأكيد اه وقوله على انه يحسن القول بانها للمبالغة أى الزائدة على ما بالصيغة فلا يكون هناك توكيد ولا مجامعة الصيغة ومحط الترقى الوصف المحذوف من حيث افادته عدم التأكيد وقوله ولعل هذا أى التأكيد من مجامعة الصيغة على الوجه الاول والتقوية الحاصلة بانضمام المبالغة المرادة بالتاء الى المرادة بالصيغة على الوجه الثانى وقوله مراد من قال الخ أى لعلهم أرادوا أحد هذين الامرين فاسم الاشارة راجع الى ما تقدم صريحا فى الوجه الاول وضمنا فى الثانى (قوله المتقدمين فى العلوم) لا فى الزمن مثلا فشبه التقدم فى العلم بالتصدر فى المجلس (قوله ماخوذ من صدر الخ) هذا منه رحمه الله تعالى بيان للمادة اما الاشتقاق فينبغى انه من التصدر الذى هو مصدر تصدر فى المجلس لا من التصدر الذى هو مصدر تصدر الكتاب اذ هو بمعنى صار له صدر وليس المراد هنا جمال من صار والهم صدور ولذلك عبر بماخوذ اه شيخنا فالاشتقاق هنا من مصدر مطاوع الثانى (قوله صدر كتابه الخ) فى الصحاح وصدر كتابه جعل له صدرا وصدره فى المجلس فتصدر اه ومعنى صدره فى المجلس أجلسه فى صدره أى أعلاه (قوله رقة الحسن الخ) فى المصباح قال سيبويه الجمال رقة الحسن والاصل جمالة بالهاء مثل صبح صباحة لكنهم حذفوا الهاء تخفيفا لكثرة الاستعمال اه وفى القاموس والجمال الحسن فى الخلق والخلق اه وتناسب الاعضاء من افراد الحسن فى الخلق بالفتح (قوله ففى التركيب تشبيه بليغ) أى أو تقدير مضاف أى ذو جمال بمعنى تجميل حتى يكون من أوصاف المصنف أو تأويل جمال بمجمل فلا وجه لاقتصاره على ما ذكر بل قال شيخنا ان هذين أحسن من التشبيه البليغ الذى اقتصر عليه المحشى اذ التشبيه البليغ فى نحو زيد أسد بحذف أداة تظهر بلا ركة وهنا لو أظهرت لصارت العبارة ركيكة وهكذا يقال فى نظائره اه نعم قد لا تسلم الركة سواء قدرت الكاف أو مثل وبقى كونه استعارة على رأى السعد ومن وافقه (قوله أى كالحسن) مقتضى تفسيره السابق أن يقول أى كرقة الحسن والخطب سهل (قوله فيه كمالهم وبهجتهم) أى به ثبوت ذلك لهم من حيث انه جعل نفس الجمال الذى هو الحسن والبهجة ففى القاموس وغيره البهجة

الذي لم يثبت مقتض بخلافه فجعل هذا شبيها لا أصليا ثم ترقى عن قوله لا مانع الخ المفيد أنها جار أصلي فقط بقوله بل لا مانع الخ المفيد انها جارة للاسم رافعة للخبر وأنت خبير بان اصطلاح النحاة لا بدله من علة أبدوها ٥ ووجه نصبها ورفعها عندهم في اللغة المشهورة أنها في قوة فعل يرفع و ينصب فرفعت ونصبت وكان المرفوع خبرها كبقية أخواتها لتكون كفعل قدم منصوبه على مرفوعه فرقا بينهما وبين باب كان ولا يتأتى مثل هذه الحكمة لو جربها ورفع اذ لا فعل جار رافع ان قلت مرزيد بعمرو رافع جار قلت الجار الحرف وهنا لا حرف معها الا أن يقال لا يلزم ذلك بل يكفي في المناسبة أن يقال انها بمنزلة مبتدأ جار للمضاف اليه رافع للخبر اه شيخنا ثم ان ما ذكره المحشي في لعل يجري مثله في رب الا انه لا يختص الجر والرفع بها بهذيل ولا يقال فيها انها تنصب وترفع في المشهورة فتدبر (قوله بل للمجرور وحده على التحقيق) قال السيد في حواشي الكشاف القول بان الجار والمجرور في محل نصب أو رفع مساهلة في العبارة فان قلت محل المستقر مشغول بمجموعهما فان الواقع خبرا مثلا هو مجموع في الدار لا الدار وحدها قلت لا نزاع في وقوع مجموعه موقع عامله الذي هو حاصل انما الكلام في النصب أو الرفع الذي أوصله خوف الجر الى ما بعده اه وتفصيل الكلام فيما كتبناه على حاشية السيد أبي النجا ولا يرد ان نسبة التعلق لهما في قولهم الجار

الحسن (قوله بمنزلة عمائم العرب) أي احدى عمائم العرب (قوله أي مثل التاج للقراء) أي في الانتفاع وكمال الارتفاع وهذا اشارة للتشبيه البليغ (قوله الرئيس) أي فرد ما من افراد مطلق الرئيس لا خصوص المصنف لئلا يلزم الجمع بين الطرفين فالاستعارة على رأي السعد ومن وافقه ووجه الشبه هو ما تقدم و يصح ان يكون مجازا مرسلا لعلاقة اللزوم فان التاج غالبا لا يلبسه الا الرئيس (قوله مصدر ذكره) أي على قلة والكثير التذكير وذلك ان قياس فعل بالتشديد التفعيل كقدس التقديس وتحذف ياؤه و يعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا في نحو جرب تجربة وغالبا فيما لامه همزة نحو جزأ تجزئة ووطأ توطئة ونبأ تنبئة ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا وتعبيئا ووجوبا في معتل اللام نحو غطاه تغطية وزكاه تزكية وهي تنزي دلوها تنزية أي تحرك وأما قوله * باتت تنزي دلوها تنزيا * فضرورة والحامل لهم على كون أصل المعتل التفعيل رجوع العرب الى تفعيل عند الضرورة وبهذا يندفع ما قاله سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى ان يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الامر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وبهذا تعلم ان التشبيه المذكور في قول المحشي كزكاه تزكية انما هو في مجرد الوزن بقطع النظر عن الصفة أعني القلة والوجوب وبهذا يسقط ما في بعض الهوامش هنا (قوله على حذ زيد عدل) فيه أن هذا التركيب فيه هذه التاويلات الثلاثة فلو أخره بعد قوله أو ذو تذكرة لكان أولى ولعله ارتكب هذا الصنيع لكون المشهور في نحو زيد عدل هو المبالغة (قوله والمراد انه يرجع اليه في تذكر المسائل) أي يرجع اليه هؤلاء العلماء عند ذهولهم أو نسيانهم أو تثبتهم والمقصود المبالغة بلازم ذلك من شدة كمال العلم ويحتمل كما أفاده الغنيمي أن الكلام على تقدير مضاف والاضافة للمفعول الاول بعد حذف الثاني أي مذكر كتب هؤلاء الائمة الطالبة باقرائها أو الكتابة عليها اه لكن كان عليه ان يقول والاضافة للمفعول الثاني بعد حذف الاول كما لا يخفى ويحتمل ان المعنى ان الناس يتذكرون هؤلاء العلماء عند رؤية الشيخ لتمام المشابهة بينه وبينهم في العلم (قوله لا يسأل عن اسمه) أي لا يستعمل اسمه (قوله ومات) لعله محرف عن ومائة كما في نسخة لانه على نسخة ومات يكون ممن أدرك زمن الصحابة وهو بعيد اه شيخنا (قوله فرقا بينه وبين عمر) فليس الغرض الفرق بينه وبين غيره مطلقا كما توهم ولا يقتضي ذلك قوله وزيدت الواو الخ لان ذلك أيضا اعتبار موضع مخصوص ومحصله انهم اعتبروا هنا الفرق في هذين فلا ينافي انهم لم يعتبروه في كثير مما يتعلق بهذه المسئلة و بغيرها وهو ظاهر ولو تتبعوا المواضع لتعسر أو تعذر (قوله لانه أخف لانصرافه) أي والكتابة تقيد كاللفظ فاعتبر فيهما ما فيه من ثقل وخفة اه شيخنا (قوله لئلا يلتبس بالمنصوب) ولم يكتفوا بالتمييز بالعامل (قوله ان يكون علما) قيل المراد علم شخص احترازا عن عمر أحد عمور الاسنان فانه علم جنس ولا يخفى انه غير علم أصلا فتنبه (قوله والعمر في قولهم لعمرك) وهذا خارج أيضا بشرط عدم الاضافة الا انه سيأتي له البحث في ذلك الشرط (قوله أم العمر) كنية المحبوبة وقوله من أسيرها وهو محبها وتمام البيت * حراس أبواب على قصورها * (قوله لقلة الاستعمال) أي فلا يبالى باللبس حينئذ على قارئ الخط حيث لا يدري هل مدخول أل عمرو أو عمر لعدم علمه بان العرب انما زادتها في عمر ودون عمر (قوله وفيه ان الشرط الاول يغني عنه) أقول يمكن ان التصريح

والمجرور متعلق بكذا تقتضي ثبوت المحلية للجار أيضا الا ان التعلق بالنسبة له تعلق افضاء لان الجار اداة لافضاء معنى الفعل الى الاسم
وبالنسبة للمجرور تعلق معمولية لان المجرور معمول له بواسطة الجار فهو كتعلق المعلول بالعلة (قوله خارجة عنه) أي عن هذا المراد تدبر (قوله فان فضلات الجملة منها) أي سواء صح الاستغناء عنها أم لا وقيل ان فضلات الجملة لا تعد منها مطلقا وقيل ان صح الاستغناء عنها لم تعد منها والا عدت منها (قوله هو من وضع الطلبة) أي بعضهم أو يقال نسبه للكل لحصوله من البعض وموافقة البعض الآخر عليه فكان كانه من الكل (قوله لانها مقولة له أيضا) وعلى هذا فالاولية في قوله أول ما أقول الخ اضافية لان الاول حقيقة هو البسملة ان أريد بالحمد ثناء آخر غير ما حصل بالبسملة وأما ان أريد به الثناء الحاصل بالبسملة كما هو أحد الاحتمالات فالاولية حقيقية ويحتمل ان البسملة من وضع ذلك البعض أيضا والذي صدر من المؤلف أول ما أقول الخ بدون بسملة وعليه فالاولية حقيقية (قوله أو قلت) معناه وهو اللفظ المنظوم أي بان سبق منك التلفظ بالابيات المنظومة كما سبق منك التلفظ بلفظ قصيدة حتى يجيء الاحتمالان والظاهر ان أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله والاصح التي الخ) أي مع ان الواقع عدم صحته ولو تقدم منك التلفظ بلفظ اسكت ولا بد من ثبوت هذه الدعوى بشاهد من كلامهم والا فلا يسلم

به ليتاتى الجري على كل الطرق فان بعضهم قال يضاف العلم ولو لم يقصد تنكيره ولذلك ذكر هذا الشرط في النظم الآتي اه شيخنا أي فقد تنبه لذلك عند النظم وان لم يتنبه له هنا (قوله مامون لبس) خبر يكن المحذوفة مع العاطف على يضف قال ابن مالك

والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس وهي انفردت
بعطف عامل مزال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتقي

ولو قال محذوف لبس لاستغنى عن هذا (قوله كانت ترقصه في صغره بذلك) أي بلفظ سيبويه أو بالتفاح ويوافق هذا ما في بعض نسخ المحشي بالتفاح بدل بذلك (قوله وقيل نيف على الاربعين) هو ما بين الثلاثة الى العشرة كذا قيل وعبارة المحشي فيما يأتي والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوي العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف انتهت بالحرف وبها تعلم ما في هذا القيل (قوله سنة احدى وستين) أي بعد المائة كما هو الظاهر خلافا لظاهر عبارته وفي بعض النسخ زيادة ومائة وهي ظاهرة (قوله احترز به عن عبد الملك الخ) أي احترز بقوله الانصاري زيادة احتراز والا فالاحتراز حاصل بالاسم (قوله وصاحب التصانيف المشهورة) كمغني اللبيب والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربع مجلدات ولم يكمل وشرح التسهيل في عدة مجلدات كذلك والجامع الصغير في النحو وحواشي التسهيل في مجلدين والتذكرة في خمسة عشر مجلدا وشرح الشواهد الصغرى والكبرى والشذور والقطر وشرحيهما وغير ذلك راجع التصريح (قوله وما وقع على غير الاختياري الخ) أي واطلاق الحمد على ما وقع على غير الاختياري الخ لان المراد تعليل ذلك لا تعليل الوقوع وهو جواب عما يرد من الحمد على صفات الله ومثله الحمد على ذاته وقد أدخله بالكاف الا أن علة التنزيل الاولى لا تجري في الحمد على ذاته تعالى (قوله فلتنزيله) أي غير الاختياري هذا هو المتبادر منه ويحتمل ان الضمير عائد على ما وقع على غير الاختياري ويكون قوله منزلة الاختياري معناه منزلة الثناء على الاختياري وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله اما لاستقلال الذات فيها) أي عدم احتياجها لذات أخرى وأشبهت تلك الصفات الامر الاختياري من حيث عدم توقفها على ذات أخرى في قيامها بالذات كما ان الامر الاختياري كالانعام لا يتوقف على ذات أخرى بل تلك الذات كافية في تحصيله اما باطنا وظاهرا بالنسبة لحمدنا له تعالى على انعامه واما ظاهرا بالنسبة لحمدنا لزيد على احسانه بخلاف الامر الاضطراري كرشاقة قد زيد وحسنه فانه يتوقف في تحصيله على ذات أخرى اذ لا صنع لمن قام به في تحصيله لا ظاهرا ولا باطنا ثم ان الادب ان يقال نزل الثناء على الصفات أو الذات منزلة الثناء على الافعال الاختيارية لا نزلت هي منزلة الافعال الاختيارية وان اشتهر (قوله واما باعتبار كونها مبادي افعال الخ) هذا التعليل قاصر على صفات التاثير وأجيب عنه بان نحو السمع لما كان لا ينفك عما به التاثير كان كالمنشا للافعال الاختيارية (قوله أو لان المحمود عليه الخ) معطوف على قوله لتنزيله والحاصل ان هذا الحمد مجازي للتنزيل فلا يرد على التعريف لانه للحقيقي أو انه حقيقي والمحمود عليه غير ما يذكر من الصفات أو الذات وهو الافعال الاختيارية

لكن الشيخ مطلع ثم انه قد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالته على معناه ولذلك كان كلاما تاما بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ المنظوم من حيث كونه لفظا منطوقا به (قوله نعم لا تقول

قلت دبزا الخ) هذا لا يظهر الا لو أريد بالمستعمل المستعمل في معنى غير نفسه واما اذا أريد به المستعمل ولو في نفسه لان الالفاظ موضوعة لانفسها بالوضع النوعي سواء كانت موضوعة لمعان أخر كزيد وعمرو أو لم توضع لمعان أخر كدبز و زعم على ما حققه السعد التفتازاني خلافا للسيد صح قلت دبزا تريد به هذا اللفظ فتدبر (قوله وقدموا في خفت الدلالة الخ) محصله ان الفعل المعتل العين اذا حذفت عينه لابد من تحرك فائه بحركة مجانسة لحركة العين دلالة على تلك الحركة متى أمكن ذلك فان لم يمكن ذلك حركت بحركة دالة على ذات العين ففي خفت راعوا حركة العين وهي الكسرة فكسروا الخاء بعد ما كانت مفتوحة ولم يراعوا ذات العين بان يضموا الخاء لما علمت من أنه لابد من مراعاة حركة العين متى أمكنت المراعاة وفي قلت وسرت وسمت راعوا ذات العين وهي الواو في قلت وسمت والياء في سرت ولم يرعوا حركة العين وهي الفتحة في الكل لان حركة الفاء الاصلية فتحة فلو أزالوا فتحة الفاء الاصلية وأتوا بفتحة عارضة لاجل الدلالة على حركة العين لالتبست على السامع تلك الحركة العارضة بالحركة الاصلية فيقع

التي هي آثارها فهو داخل اذ التجوز انما هو في جعل الذات مثلا محمودا عليها الا في الحمد (قوله بل جعل محمودا عليه تجوز الخ) التجوز اما في نفس الجعل فهو مجاز عقلي أو في متعلقه فهو مجاز في الطرف أو بحذف المضاف ففي قولك الحمد لله لقدرته اما ان تجعل النسبة الى القدرة مجازا عقليا أو يراد من القدرة متعلقها وهو الاحسان أو يقدر مضاف نعم يمتنع المجاز في الطرف في نحو الحمد لله لامتناع استعمال لفظ الجلالة في غير الذات العلية (قوله ذكره العصام) أي في أطوله (قوله كقصبة وقصب) الاولى كقصبة وقصبات ولعل في العبارة سقط جملة وحقها ان يقول وتجمع أيضا على درج كقصبة وقصب وأجاب بعض الناس بان التشبيه في فتح أوله بدليل قوله بعد فهو بفتح الدال وفيه مالا يخفى (قوله أي عظمته) ولام لجلاله للتعليل اذ الخضوع عبادة للذات لا للجلال الذي هو العظمة (قوله من الاطلاق السبب) وهو الفتح الذي هو ضد الغلق وقوله وارادة المسبب وهو الارسال لانه يتسبب عن فتح الباب في الجملة (قوله ثبوت الخير الالهي) في بعض النسخ زيادة الخير الالهي (قوله وعبر به) أي عبر بالافضال ولم يعبر بالاعطاء مثلا من كل مالا يشير الى المذهب المذكور وليس المقصود انه عبر بالافضال ولم يعبر بغيره من كل ما عدا هذا اللفظ حتى يشمل الغير لفظ الاحسان والا لم يصح التعليل وبهذا يندفع ما قاله شيخنا من أن تعليله بالاشارة للرد على المعتزلة الموجبين للصلاح مردود بانها حاصلة مع الاحسان فالمناسب ان يقال في التعليل انه عدل الى الافضال مراعاة للسجع (قوله اشارة الى انه اشتهر بهذه الاوصاف الخ) يقتضي جهل المخاطب بتلك الشهرة حتى يحتاج للاشارة اليها والتنبيه عليها ويجاب بان الغرض مدحه صلى الله عليه وسلم بذلك لكن يرد أن مجموع تلك الاوصاف مختص به صلى الله عليه وسلم لا يتاتى صرفه الى غيره في مقام ما أصلا فان اعتبرت كل وصف على حدته ورد قوله المنزل عليه قرآنا الخ (قوله وفرشت) الاولى أبداله بنصبت لان تعبيره بفرشت يفيد ان ما تحته كالارض وهو اساءة أدب بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويجمع على روق بالضم) هذا جمع للمكسور ونظيره كتاب وكتب وقوله وعلى أروقة هذا جمع للمكسور والمضموم ونظيره رداء وأردية وفؤاد وأفئدة (قوله حيث شبه الخ) أي في الحسن وميل النفوس الى كل أو نحو ذلك هذا هو مقتضى قوله بعد ثم ان هذه كناية الخ ولو اعتبر غير ذلك بان شبهت الفصاحة من حيث شدة تمكنه صلى الله عليه وسلم منها بامرأة مدت عليه رواقها وهي معه فيه من حيث شدة تمكنه منها بجامع مطلق شدة التمكن لم يحتج للكناية التي ذكرها لاستفادة ما تفيده من الاستعارة لكن يؤيد هذا تقييده المشبه به بقوله لها رواق قد مدته عليه صلى الله عليه وسلم الا أن يقال ذلك التقييد تمهيد للكناية يتضح به طريقها الا لكونه معتبرا في المشبه به من حيث انه مشبه به وقوله لها رواق قد مدته عليه أي وهي معه فيه وقوله وهو المد أي مد الفصاحة رواقها عليه وهي معه فيه وقوله الذي هو التمكن أي من الفصاحة المتقدم ذكرها ولا يخفى ان التمكن من الملكة عبارة عن القدرة على استعمالها في أي وقت أراد لعدم مانع فحينئذ يقال لا تعسف تمكن الشخص من ملكته وقوله من وضع شئ الخ أي من وضع الواضع شيأ على شخص وهو مع ذلك الشخص في ذلك الشئ كما يفهم من المقام هذا تقرير كلام المحشي رحمه الله تعالى وقال شيخنا قوله ثم ان هذا كناية عن تمكنه عليه الصلاة والسلام من الفصاحة ظاهره ان المراد فصاحة المتكلم التي سبق له تفسيرها وفيه انه لا يقال

تمكن الشخص من ملكته الا بتعسف فالذي ينبغي على هذا ان الفصاحة فصاحة الكلمات
والكلام والمناسب لفصاحة المتكلم التي هي الملكة ان يقال كما للدلجموني شبهت الفصاحة بدار مشتملة
على أجل مكان وهو الرواق وذلك الرواق أحاط بالممدوح بحيث تمكن منه تمكنا محكما على طريق
الاستعارة بالكناية وهو كناية عن قيام الملكة به اذ من كان داخل الرواق الذي هو في الدار أحاطت به
الدار فكأن ملكته محيطة به اه وقوله ظاهره الخ هو نص في ذلك وقوله وفيه انه لا يقال الخ قد
علمت انه يقال ذلك بلا تعسف وقوله والمناسب الخ أي حيث اعتبر في ذلك قيام الملكة بالممدوح
لا تمكنه منها وقوله بدار مشتملة الخ أتى بقوله مشتملة الخ ليشير الى ان الجامع هو شدة النفاسة وتمام
الرغبة واما قوله وذلك الرواق الخ فتوطئة للكناية فانه يتضح بذلك طريقها وقوله بحيث تمكن
منه تمكنا محكما اشارة الى ان المكني عنه هو قيام الملكة به على وجه أتم حتى كانها محيطة به كما ان
احاطة الدار على وجه أتم ولو اعتبرت تلك القيود كما في الاشارة للجامع لو ردان قوله بحيث تمكن الخ
يفيد اعتبار تمكن الممدوح من المشبه وهو الملكة فيعود الاشكال فان أجيب بان المقصود من التمكن
المذكور حسن الاشتمال والاحاطة فان الجامع على هذا هو الاشتمال والاحاطة على وجه أتم وردان
الاستعارة حينئذ مغنية عن الكناية وقال شيخنا قوله اذ يلزم من وضع شيء الخ فيه ان الموضوع هو
الرواق لا الفصاحة فهذا التعليل يفيد أن النبي متمكن من الرواق لا من الفصاحة الذي هو المدعى
والمناسب لهذا المدعى ان تقرر الاستعارة بالكناية والكناية الاصطلاحية لا بما قاله بل بان يقال
شبهت الفصاحة بعروس بجامع ميل النفوس مدت رواقها عليه صلى الله عليه وسلم وهي حاضرة
لديه في ذلك الرواق وطوى ذكر المشبه به ورمز له بالرواق ومدت ترشيح ثم هذا كناية عن تمكن النبي
منها ضرورة ان من مدت عليه العروس رواقها وهي فيه يتمكن منها غاية التمكن اه وقد علمت
بتقرير كلام المحشي فيما مر اندفاع ذلك فتنبه (قوله فهذا مما بنيت فيه الكناية على المجاز) فيه
نظر اذ المجعول كناية غير المجعول مجازا واعلم ان كل استعارة بالكناية اذا لم يفد التركيب معها ما تصح
ارادته نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان اذا أبقى التخييل والترشيح فيه على حقيقتهما يجب جعل
المركب المشتمل عليها على وجه تحصل معه الفائدة مثل ان يجعل كناية عن لازم معناه وايضاح ذلك
في المثال المذكور انه ليس الغرض فيه افادة نسبة انشاب المنية اظفارها بفلان لان اسناد كل من
الانشاب والاظفار اليها مجاز عقلي من اسناد الشيء لغير من هو له وحق الاسناد ان يكون للسبع
الحقيقي وليس الغرض أيضا افادة انشاب السبع الحقيقي اظفاره به لانه خلاف الواقع فتعين صرف
التركيب عن ظاهره فيجعل مجازا عن تحقق موته أو كناية عن ذلك باعتبار قرينة غير مانعة من ارادة
المعنى الحقيقي ككون المقام لا يناسبه مجرد افادة وقوع سبب الموت بالعبارة بل يقتضي افادة وقوع
الموت بها فهذه القرينة لا تنافي صحة ارادة المعنى الحقيقي وان امتنعت لامر خارج عن حقيقة الكناية
وهو مخالفة الواقع كما في زيد جبان الكلب ومهزول الفصيل اذا لم يكن له كلب ولا فصيل وجعلت
القرينة هي مقام المدح وأما نحو هزم الامير الجند على أن فيه استعارة بالكناية فلا حاجة الى صرفه
عن ظاهره فان المراد هزم الجيش الجند بسبب أمر الامير (قوله واختلفوا هل تبنى الكناية على
الكناية مع اتفاقهم على ندور ذلك) لو قال واختلفوا هل تبنى الكناية على الكناية ومع ذلك فهو نادر

في ذهنه ان هذه الحركة هي الاصلية فلا يطلب علة لتلك الفتحة لان الاصلي لا يسال عن علته فلا يستدل بالفتحة على حركة
العين بخلاف الحرف المفتوح اصالة اذا كسر أو ضم مثلا فان الشخص يطلب علة لذلك الكسر أو الضم لمخالفة
الاصل فيتامل في ذلك
فيعرف ان الحكمة هي
الدلالة على حركة
العين (قوله لان القاف
مفتوحة اصالة) أي
وحركة العين الفتحة أي
فلا يتاتى الاتيان بفتح
آخر للدلالة على حركة
العين بخلاف خفت فان
الخاء وان كانت مفتوحة
اصالة الا ان حركة العين
الكسرة فيتاتى الاتيان
بكسرة عارضة بعد
زوال الفتحة لاجل
الدلالة على حركة العين
(قوله وكذلك سرت
وسمت) أي سرت وسمت
مثل قلت في تحرك
الحرف الاول بحركة
دالة على ذات العين
لتعذر مراعاة حركتها
وهي الفتحة لا الكسرة
اذ لو كانت حركة العين في
سرت وسمت الكسرة
لقيل في مضارعه يسار
ويسام مع ان المضارع
يسير ويسوم (قوله
بتشديد الياء) أي فهو
صفة مشبهة وقوله أو
أشيخ أي فهو أفعل
تفضيل (قوله يطلق في
الاصل الخ) هذا اطلاق
لغوي آخر غير الاطلاقات
السابقة ويحتمل انه مبني على الاحتمالين الاولين ويكون فيه اشارة الى ان المراد من أفعل التفضيل على الثاني أصل على
الفعل (قوله أو الملازمة الخ) عطف على الاطلاق فهو اشارة لعلاقة أخرى للمجاز المرسل وبيانها أنه يلزم من كون كبير السن كونه

على القول بالجواز لكان أولى لما فى عبارته من التناقض ويجاب بان المراد البناء بناء والندور فيما ورد عن العرب لكن يحرر هل ورد عنهم ذلك (قوله كما فى المصباح) وفيه بعد ذلك وقيل هو حبل تشد به وسطها المخدمة اه وفى القاموس انه شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل يجر على الارض ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان اه ومثله فى الصحاح الا انه قال الى الركبة بدل قوله الى الارض والنيفق الموضع المتسع من السراويل وحجزة الازار معقده وحجزة السراويل التى فيها التكة كما فى الصحاح والقاموس (قوله كناية عن تقوى البلاغة به) أى بسبب وجوده صلى الله عليه وسلم فالباء سببية (قوله وفيه غير ذلك) كالجناس اللاحق بين مدت وشدت (قوله من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة) فيه نظر لان من ان كانت موصولة كما يفيده تفسيره السابق فالجملة بعدها صلة لا صفة وان كانت نكرة موصوفة بالجملة بعدها لم يصح جعل المبعوث نعتا لمن لفوات المطابقة بين النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فليس فى كلامه هنا نعت بالمفرد بعد النعت بالجملة وهو فى قوله على الاثر فهذه نكتة الخ نعم جوز الاخفش نعت النكرة المخصصة بالمعرفة فيحمل كلامه عليه لكن مع البناء هنا على أن من نكرة لا على ما قدمه من أنها موصولة (قوله تفسيريا) الاولى مرادفا (قوله اذ لا معنى لكونه مرسلا بالانبياء) وقد يقال له معنى غايته ان الكلام على تقدير مضاف أى بتصديق الانبياء ولا يخفى انه صلى الله عليه وسلم أرسل بتصديقه اياهم والباء على هذا للتعدية أو للملابسة أو بعلامات الانبياء فالباء للملابسة والاضافة لادنى ملابسة أى علامات نبوته ورسالته التى أخبر بها الانبياء أو باخلاق الانبياء فانه جمع أخلاقهم الطاهرة كلها فالباء للملابسة والاضافة حقيقية وبقى غير ذلك من الاحتمالات المشتملة على مدح أى مدح (قوله وليس فيه بعد التأويل الخ) أى تاويل الباء بمع ويحتمل ان المراد تاويل البعث بمعنى يصح ان يتعلق بالجيء فان الباء على جعلها بمعنى مع تقتضى مشاركة الآيات والجيء للنبى صلى الله عليه وسلم فى المبعوثية مع ان البعث المراد هنا لا يناسب الجيء كما هو ظاهر ووجه الاقتضاء انك اذا قلت أخذت الدراهم من زيد مع عمرو وعلقت مع باخذ فلا يخلو المعنى عن ان يكون عمرو قد شارك الفاعل فى الاخذ من زيد أو شارك زيدا فى أخذ الفاعل أى ان أخذه منهما كما نص عليه عبد الحكيم على المطول لكن الاحتمال الاول هو ظاهر صنيع المحشى حيث اقتصر فى عبارته على ذكر الانبياء ولم يتعرض للمعجج ثم قد يقال بيان ان الانبياء قد شاركوه صلى الله عليه وسلم فى البعث فيه مدح كبير من حيث انه مما يقوى دعواه ويؤيد دلائل صدقه فان الشئ اذا علمت نظائره خمدت نار الشبهة فى ثبوته على فرض وجودها فتنبه (قوله فالمراد به هنا جمع الكثرة) أى بقرينة المقام والتعليل بعد لصحة هذه الارادة ثم هى بطريق الحقيقة كما هو ظاهر بخلاف ما لو كان الجمع الذى أريد منه الكثرة خاليا من أل فان ارادتها منه حينئذ لا بابطال دلالته عليها بل بنقله اليها مجازا ثم الغرض من كلامه دفع ما يرد من أن فى كلام المصنف وصف جمع القلة بالمفرد وهو خلاف الافصح اذ الافصح المطابقة كما أشار لذلك سيدى على الاجهورى بقوله

وجمع كثرة لما لا يعقل * الافصح الافراد فيه يا فل
وفى سواه الافصح المطابقه * نحو هبات وافرات لائقه

كبيرا القدر بحسب ما ينبغى ويطلب والا فكثير من الناس كبير فى السن وليس كبيرا فى القدر (قوله فالاحسن ان يقال الخ) محصله ان الاحسن ان يقال ان التاء فى علامة للمبالغة اذ هى موضوعة لذلك كما فى راوية والتاكيد ٩ انما هو بسبب اجتماع التاء الدالة على المبالغة مع صيغة فعال الدالة على المبالغة أيضا فتكون المبالغة المدلولة للتاء مؤكدة ومقررة للمبالغة المدلولة لصيغة فعال ونظير ذلك زيد زيد قائم فان زيد الثانى ليس موضوعا للتاكيد بل موضوع للذات كالاول والتاكيد انما هو من الاجتماع وقوله على انه يحسن القول بالمبالغة الخ محصل هذا الترقى ان التاء للمبالغة الزائدة على المبالغة المأخوذة من صيغة فعال لان المبالغة مقولة بالتشكيك فليست الاولى عين الثانية حتى يجيء التاكيد فعلى هذا لا تاكيد أصلا لا من المجامعة ولا من غيرها لا يقال صيغة فعال كما تصدق بالاقل تصدق بالاكثر فلا مانع من حملها على الاكثر لم يبق شئ تزيد به التاء على ما يستفاد من صيغة فعال لانا نقول الاولى ان يخص كل من التاء والصيغة بافراد بقرينة ان التاسيس خير من

﴿٢ - تقرير﴾ التاكيد وعلمين خير من علم واحد وانصراف فعال للفرض الاكمل محله ما لم يكن هناك شئ يدل على الكمال كالتاء وبهذا التقرير تعلم انه لا يصح ما يستفاد من كلام بعضهم من أن قوله فالاحسن ان يقال انها للمبالغة أى فى راوية وقوله

على انه يحسن القول أى فى علامة اه لانه يلزم عليه ان تعبير المحشى بالاحسن لا وجه له بل كان عليه ان يقول الواجب اذ لا مقابل
له حتى يحسن على انه يضيع انسجام الكلام وكأنه دعاه لذلك توهمه ان الترقى عين ما قبله لو كان راجعا للعلامة وليس

(قوله كما أجابوا به عن بيت حسان) حاصل الاشكال فى بيت حسان انه يقال انه لم يوافق الافصح وهو وصف جمع القلة بجمع القلة ولا غير الافصح وهو وصف جمع القلة بالمفرد لانه وصف جمع القلة وهو الجفنات بجمع الكثرة وهو الغر وهو غير صحيح لاختلاف جمع الكثرة وجمع القلة مبدأ وغاية فبينهما تناف ومحصل الجواب عن بيت حسان ان جمعية القلة بطلت بال وأريدت الكثرة فجهة الجواب مختلفة فالجواب هنا للرجوع للافصح وفى البيت لاصل التصحيح اذ فيه بعد المجاوبة وصف جمع الكثرة بجمع الكثرة اه شيخنا ولك تقرير اشكال بيت حسان بوجه آخر وهو ان يقال ان جرينا على القول باختلاف جمع القلة وجمع الكثرة مبدأ وغاية لم يصح الوصف فى بيت حسان للتنافى بينهما وأيضا التعبير بالجفنات التى هى جمع قلة لا يناسب مقام المدح لان الغرض المدح بكثرة الجفنات وان جرينا على القول باختلافهما غاية لا مبدأ لم يكن بينهما تناف كلى اذ هما يتصادقان فى الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية ويتنافيان فيما زاد على العشرة واذا لم يكن بينهما تناف كلى صح وصف جمع القلة بجمع الكثرة فى الصور التى يحصل فيها التصادق الا أنه يرد ان التعبير بجمع القلة أعنى الجفنات لا يناسب مقام المدح فكان المناسب التعبير بجمع الكثرة ومحصل الجواب ان جمعية القلة بطلت بال وأريدت الكثرة وبعد ذلك يلزم عليه وصف جمع الكثرة بغير المفرد وتمام البيت

* وأسيافنا يقطرن من نجدة دما *

والجفنات جمع جفنة وهى القصعة ففى الشطر الاول الوصف بغاية الكرم وفى الثانى الوصف بغاية الشجاعة (قوله وصح ذلك لتأول الخ) جواب عما يقال يلزم على هذا الافصح عدم التطابق بين النعت والمنعوت مع ان النحاة أطبقوا فى باب النعت على وجوب التطابق بينهما افرادا وجمعا من غير تفصيل بين جمع وجمع ومحصل الجواب ان المطابقة عند النحويين واجبة ولو معنى (قوله كابراهيم) هذا أعجمى وقوله والقسطاس هذا فارسى ولذا أعاد الكاف وقوله والسجيل هذا رومى وكان الاولى له اعادة الكاف (قوله باعتبار التراكيب) بحيث يقدم فيه المضاف على المضاف اليه والموصوف على الصفة وهكذا وهذا لا ينافى ان فيه كلمات غير عربية وقوله أو الاسلوب مؤداه هو مؤدى ما قبله وقيل المراد بالاسلوب الجملة الصادقة بالبعض ولك أن تقول المراد بالتراكيب المركبات جمع مركب بحيث انه يوجد فيه مركب من لفظين غير عربيين واعتبر فى المركب من عربى وغيره الاشرف وبالاسلوب كونه بحيث يقدم فيه المضاف على المضاف اليه الى آخر ما تقدم تامل (قوله كما فى المصباح) فى القاموس عوج كفرح والاسم كعنب أو يقال فى منتصب كالحائط والعصا فيه عوج محركة وفى نحو الارض والدين كعنب اه وهو حاصل ما فى الصحاح (قوله شبه الاختلاف الخ) فيه شئ اذ مقتضى نقله عن المصباح أن لا مجاز بالاستعارة اذ لا معنى لعوج المعانى الا خللها وعدم استقامتها والتناقض والاختلاف منه فاطلاق العوج على ذلك اما حقيقة أو مجاز مرسل من اطلاق اسم الكلى على الجزئى على فرض التجوز اللهم الا أن يثبت ان المكسور فى المعانى مجاز عن المكسور القليل فى الاجسام فيكون قول المصباح يقال فى الدين عوج وفى الامر عوج أى مجازا عن عوج المكسور فى الاجسام (قوله والمراد بها الدلالة بلطف) اعلم أن الهداية فى أصل اللغة قد تكون لازمة بمعنى الاهتداء أى الرشاد أى سلوك طريق يتوصل بها الى المطلوب ويقابلها الضلال بمعنى سلوك طريق يتوصل بها الى غير المطلوب وقد تكون متعدية بمعنى الارشاد أى جعل

بشئ كما علمت (قوله فيه نظر) أى لانه مبنى على ان العلامة هو من حاز المعقول والمنقول وتقدم ما فيه ولو سلم المبنى عليه فلا نسلم اختصاص اللقب بذلك اذ غيره من الائمة حاز المعقول والمنقول الا ان يقال الاختصاص بالنسبة لعصره لا بالنسبة لجميع الاعصار (قوله أى متفرقين) أى فهو جمع شتيت بمعنى متفرق (قوله بقول الفضائل المتفرقة) فيه اشارة الى ان اضافة أشتات للفضائل من اضافة الصفة للموصوف (قوله ولعله اصطلاح) جزم به المحقق فى حواشى الملوى (قوله كحوائض) راجع لفواضل وظاهره انه يقال فى مفرده حائضة بالتاء وقوله وصحائف راجع لفضائل ومفرده صحيفة (قوله فيشملان كل صفة زائدة على محلها) أى سواء كانت قاصرة أو متعدية وهذا هو المراد من الفضائل فى كلام واضع الديباجة لا القاصرة
فقط كما هو الاصطلاح تامل (قوله وهو أبلغ) أى لانه يفيد حينئذ انه لم يوجد فى غير عصره ودهره من هو الغير
مثله حتى تشرف به دهره هذا المثل بخلافه على الاول فتدبر (قوله والا فالدقيق لغة الخ) فى نسخ والا فالتدقيق الخ والاول أظهر

(قوله لكن لا يخفى ان للمصنف الخ) نوقش بان الشهرة في الالقاب انما هي بالنسبة الى الاسم والظاهر شهرة جمال الدين بالنسبة لعبد الله وان كان أقل من شهرة ابن هشام على انه يمكن ان يقال ان اشتهار ابن هشام انما هو في زمننا فلا ينافي اشتهاره في من الطلبة بجمال الدين انتهى ولك منع الجميع أما الاخير فظاهر اذ الاصل عدم الاشتهار وأما ماقبله فلعدم السند اذ الشهرة يتبادر منها الشهرة على الاطلاق وابن سند النسبة تامل اه شيخنا (قوله وكثيرا ما نجد القابا الخ) قدح آخر في الجواب بانه غير مطرد (قوله فلعلهم يقولون الخ) ظاهره انه رد للقدح الثاني ولا مانع من كونه ردا للاول أيضا (قوله ولو قيل الخ) جزم بهذا الغنيمي في ديباجة القطر اه شيخنا (قوله لمفرده ناصر) أي كاصحاب وصاحب أو نصير كاشراف وشريف (قوله حيث صار اسما) أي علما بالغلبة أو بوضع النبي عليه أفضل الصلاة والسلام له علينا (قوله في الشمني الخ) وفي حاشية المحشي على المغني انه كان شافعيا ثم تحنبل وانه دفن خارج باب النصر وان من شعره ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله * ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل ومن لم يذل النفس في طلب العلى * يسيرا يعش دهرا طويلا أخا ذل و رثاه ابن

الغير سالكا طريقا يتوصل بها الى المطلوب أي خلق سلوكه للطريق المذكورة ويقابلها الاضلال بمعنى جعل الغير سالكا طريقا يتوصل بها الى غير المطلوب أي خلق سلوكه للطريق المذكورة فهذا هو معناه في أصل اللغة أيضا ولما لم يكن للعبد في هداية الغير وارشاده الا ماله دخل تا فيه ظاهرا رجع معنى قولهم هديته الدار مثلا الى مجرد الدلالة على طريق يتوصل بها اليها سواء اهتدى بان سلكها أم لا ثم كثر استعمال الهداية في ذلك في غير عرف الشرع لان الكثير في غير عرف الشرع اسنادها الى العباد لانهم في الغالب انما يعنون الهداية الى الدار أو الطريق أو نحو ذلك وكذا الحال في الاضلال فانه لما لم يكن للعبد في اضلال الغير واغوائه الا ماله دخل تا فيه ظاهرا رجع معنى قولهم أضل الشيطان فلانا مثلا الى مجرد الدلالة على طريق يتوصل بها الى غير المطلوب سواء ضل بان سلكها أم لا ثم كثر استعمال الاضلال في ذلك في غير عرف الشرع لمثل مامر ومعناهما الاصلي لغة هو حقيقتهما الشرعية عند مشايخ أهل السنة والجماعة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم فهو المراد في أغلب الاستعمالات الشارع وذلك ان أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى عند هؤلاء المشايخ ولا يقبح منه تعالى شئ عندهم رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم ولا ضرورة الى العدول عن المعنى الاصلي الى غيره فهداية الغير في عرف الشارع عند مشايخ أهل السنة والجماعة عبارة عن خلق الاهتداء فيه واضلاله عبارة عن خلق الضلال فيه ونحو قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم وقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ونحو قوله تعالى ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا وقوله تعالى ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله وقوله تعالى حكاية عن الخليل على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأزكى السلام في شأن الاصنام رب انهن أضللن كثيرا من الناس [٣] من الاسناد المجازي ومثل هداه الله فلم يهتد مجاز عن الدلالة والمعتزلة أعاذنا الله تعالى من قواعدهم الفاسدة وعقائدهم الكاسدة ومن أشباهها بجاه حبيبه صلى الله وسلم عليه وعلى أحبابه لما اعتقدوا أن مثل الاهتداء والضلال انما هو من أفعال العباد وقالوا بناء على ضلالتهم لانه لو كان من صنعه تعالى لم يكن للمدح والثواب والذم والعقاب وجه واعتقدوا انه تعالى يقبح منه خلق الضلال تأولوا الهداية المنسوبة اليه تعالى بالدلالة على طريق الحق ونصب الادلة بناء على ماهو المعنى الطارئ للهداية وتأولوا الاضلال كذلك بوجدان العبد ضالا أو تسميته ضالا أو الاهلاك والتعذيب ثم لما ظهر لبعضهم مافي هذا التأويل مثل كون الهداية بهذا المعنى قد عمت الكافر مما هو مبين في محله تأولوا الهداية بالدلالة الموصلة الى المطلوب ألبتة أي الدلالة بشرط أن تكون تلك الدلالة موصلة الى المطلوب ألبتة ونقل عن ابن أبي شريف انهم زعموا ان ذلك هو معنى الهداية لغة وفي عرف الشرع اه وجعلوا اسناد الاضلال اليه تعالى لكونه من فعل الشيطان مجازا لما أن اضلاله للعبد باقدار الله تعالى اياه على اضلاله وتمكينه منه هذا ولم يتعرض المشايخ لبيان أن المعنى الطارئ المتقدم أعني الدلالة على طريق يتوصل بها الى المطلوب وصل أم لا وهو المشهور عند متأخري أهل السنة في بيان معنى الدلالة وان كانوا موافقين للمشايخ في انها في عرف الشرع خلق الاهتداء أي سلوك طريق موصلة الى المطلوب وقيل ان هذا المعنى أصل للدلالة لغة أيضا فتلخص انه عند أهل السنة اما حقيقة لغوية أو عرفية لا شرعية وانه عند المعتزلة الاولين حقيقة شرعية وحقيقة لغوية أصلية أو

[٣] قوله من الاسناد المجازي فان النبي صلى الله عليه وسلم سبب في خلق الله تعالى الاهتداء اه جناجي وقس الباقي اه منه

عرفية طارئة وان بعض متأخرى المعتزلة يقول هى شرعا ولغة أيضا على ما تقدم عن ابن أبى شريف الدلالة الموصلة على المطلوب ألبتة فنحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم مجاز لان دلالة غيره تعالى ايضا لها محتمل دائما لا قطعى وقد ظهر لك من هذا منشا الاضطراب فى نقل مذهب أهل السنة والمعتزلة فى معنى الدلالة وظهر لك أيضا صحة قول من يقول بان الدلالة على طريق يتوصل بها سواء وصل أم لا معنى لغوى للهداية وقول من يقول انه معنى عرفى لها وقول من يقول انه معنى مجازى واذا تقرر هذا كله فقول المحشى والمراد بها الدلالة بلطف مراده باللطف التوفيق والعصمة لا الرفق الذى هو ضد العنف فهى خلق الاهتداء فالمقصود من قوله والمراد بها الخ ان ذلك معنى للهداية فى ذاتها لا باعتبار أخذ الهادين منها وقوله والاول أى الدلالة بلطف وقوله كما فى قوله تعالى اهدنا الخ وانما لم يكن من المعنى الثانى لانه تعالى قد دلهم على الطريق التى يتوصل بها فلا معنى للطلب وفيه انه قد خلق فيهم الاهتداء أيضا فلا معنى له أيضا فلا بد من التأويل والآية قابلة له على كل فهو مجاز عن التثبيت على الهدى أو عن زيادة البيان والدلالة ولو قال كما فى قوله اللهم اهد قومى فانهم لا يعلمون وقال تعالى انك لا تهدى من أحببت لكان حسنا وقوله بخلاف الثانى يعنى ما ذكره بقوله وتطلق الخ وكون المراد بالاول والثانى شق قوله وتطلق الخ بجعل المعنى سواء كانت موصلة ألبتة أم لم تكن موصولة ألبتة بل تارة توصل وتارة لا تكلف لا حاجة اليه وقوله وانه قد أسند اليه صلى الله عليه وسلم الخ اذ ليس المراد فى ذلك خلق الاهتداء ودلالته صلى الله عليه وسلم الى الصراط المستقيم تارة توصل بان يتبعه المدلول وتارة لا بان لا يتبعه وكذا القرآن وفيه ان ذلك من الاسناد المجازى كما هو منصوص فى شرح العقائد وحواشيه أو المجاز فى الطرف وذلك لما تقدم لك من أن حقيقتها الشرعية هى خلق الاهتداء فتنبه والله أعلم (قوله وجمع صحيح الخ) أى ولنا مندوحة عن جعل أصحاب من قبيل الشاذ بما مر (قوله لان فاعلا لم يثبت جمعه على افعال) فى الدجوى وأصحابه جمع صاحب والقول بعدم جمع فاعل على أفعال غفلة عن تصفح الكتاب نبه عليه العلامة القهستانى الحنفى والمراد كتاب سيبويه (قوله بجامع الظهور) أى ظهور متعلق كل (قوله وآله) أى وأصحابه (قوله فليست معطوفات على الصلاة) أى هذا اللفظ حتى يكون العطف من عطف المفردات كما يفيده التعليل وليس المراد منع كونه من عطف الجمل اذ هو صحيح لجواز عطف الفعلية على الاسمية ان لم يختلفا خبرا وانشاء وعلته المذكورة لا تفيد منع كونه من عطف الجمل (قوله كثر فى الفواصل الخ) التضمين هو ربط كلمة روى البيت السابق بصدر البيت الذى بعده بان تفتقر اليه فى الافادة لكن ان كان الافتقار فى أصل الافادة كان عيبا اتفاقا كقوله

وهم وردوا الجفار على تميم * وهم أصحاب يوم عكاظ انى
شهدت لهم مواطن صادقات * وثقن لهم بحسن الظن منى

والضمير فى هم راجع لبنى أسد والجفار بجيم وفاء وراء مهملة بوزن كتاب ماء لبنى تميم وعكاظ بوزن غراب اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها فى كل سنة فيقيمون فيه أياما ويتناشدون شعرا ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وان لم يكن فى أصلها فمذهب الجرمى وجماعة انه ليس بعيب لانه لو سكت على البيت السابق لكان الكلام تاما ومذهب الفراء أنه عيب اما اذا ربط شئ من البيت السابق غير كلمة الروى بالبيت اللاحق فليس بتضمين كما نقله الدمامينى عن أبى العباس وأقره

نباتة المصرى بتقديم النون على الموحدة بقوله

شق ابن هشام فى الثرى نومرجة * يجر على مثواه ذيل غمام
سأروى له من سائر المدح سيرة * فمازلت أروى سيرة ابن هشام

فى قوله سيرة ابن هشام تورية بعبد الملك بن هشام صاحب السيرة (قوله فالقصد من انى أحمد انشاء الثناء) أى فهى خبرية لفظا انشائية معنى وانما جعلها انشائية لتناسب الجملة التى بعدها فانه يتعين كونها انشائية كما أشار لذلك رحمه الله والا فيصح كونها خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا لان الاخبار بانه يقع منه حمد يستلزم أن المحمود أهل لان يحمد ولا شك ان هذا ثناء بجميل فهو من جملة افراد الحمد من حيث هذا اللازم فيكون حمدا ضمنيا فيكون اخبارا عن نفسه فهو على حد أتكلم الا انه ليس مثله من كل وجه لان انى أحمد الله ليس من افراد الحمد من حيث ذاته بل من حيث لازمه بخلاف أتكلم فانه من افراد الكلام من حيث ذاته بخلاف نحو الحمد لله فانها حمد صريح لكونها من افراد الحمد من حيث نفسها ولو كانت خبرية لفظا ومعنى فان قلت ان الاخبار عن حصول الشئ ليس ذلك الشئ أجيب بانا لا نسلم انه كذلك مطلقا وانما يكون كذلك لو لم يكن من جزئيات المخبر عنه اما لو كان كذلك فلا كما فى قولنا الخبر قال يحتمل الصدق والكذب (قوله فهو بكسران) اذ قصد الانشاء يستدعى الجملة الموجبة للكسر اما اذا لم يقصد الانشاء فيصح فتح

الهمزة على معنى أول قولى حمد الله وكسرها على معنى أول مقولى هذا اللفظ على قصد الحكاية فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ فى المعنى وانما جاز الوجهان فى الهمزة لوجود الشروط الثلاثة وهى وقوعها خبرا عن قول ووقوع خبرها قولا واتحاد القائل كما أشار الى ذلك فى الخلاصة بقوله

مع تلو فا الجزا وذا يطرد
فى نحو خير القول انى أحمد

فقوله وذا اسم اشارة عائد على الوجهين فى البيت السابق وهو قوله

بعد اذا فجاءة أو قسم
لا لام بعده بوجهين نمى

فان فقد الشرط الاول تعين الفتح نحو عملى انى أحمد الله أو أحد الاخيرين تعين الكسر نحو قولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله قال المصنف فى متن التوضيح الخامس يعنى من المواضع التسعة التى يجوز فيها كسر همزة ان وفتحها ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل واحد نحو قولى انى أحمد الله ولو انتفى القول الاول فتحت نحو عملى انى أحمد الله ولو انتفى القول الثانى أو اختلف القائل كسرت نحو قولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله فان قلت الشرط الاول مفقود هنا لان المبتدأ اسم تفضيل لا قول قلت اسم التفضيل عندهم بعض ما يضاف اليه والمضاف اليه هنا قول فيكون قولا هذا كله على رفع أول واما على نصبه على الظرفية لاحمد فهمزة ان مكسورة لا غير وكتب شيخنا

قال وسماه تعليقا معنويا ونقل البصروى عن بعضهم انه عيب أيضا والايطاء هو تكرير كلمة الروى لفظا ومعنى ما لم يفصل بين المكرر بسبعة أبيات فاكثر بناء على ان القصيدة أقل ما تكون من سبعة واما تكرير كلمة الروى لفظا فقط أو معنى فقط فليس بايطاء ولا ايطاء فى نحو لم تضرب بكسر الباء للروى مخاطبا به المذكر مع لم تضربى مخاطبا به المؤنثة ولا فى نحو ضربا بالف الاطلاق مع ضربا بالف الاثنين ولا فى نحو اضرب مع تضرب ولا فى تكرير اسم الجلالة لعذوبة الاستكثار منه هذا حاصل ما يؤخذ من الكافية الشافية مع شرحها للعلامة الصبان وقيل ان الايطاء تكرار كلمة الروى لفظا سواء اتحد المعنى أم لا لكن الراجح ما تقدم فقوله كثر فى الفواصل التضمين والايطاء أى ما هو نظير ذلك وكذا يؤول كلام المحشى أو يقال ما ذكره العروضيون تعريف للممنوع من التضمين والايطاء وقوله تكرير الفاصلة بلفظها أى ومعناها أو مطلقا (قوله بدليل لزوم الفاء فى حيزها) ولا شئ تلزم الفاء فى حيزه سوى اما (قوله لتضمن اما معنى الشرط) أى معنى أداة الشرط وهو التعليق فهذا التضمن تضمن اشراب وهو علة لمحذوف تقديره وانما جاءت الفاء فى حيز اما وذلك ان الكلام السابق تضمن ان اما تجئ الفاء فى حيزها لزوما فعلل مجيئها فى حيزها بقوله لتضمن اما الخ وعلل اللزوم فى قوله وانما لزمت الفاء الخ ولزوم الفاء لها بمعنى عدم انفكاكها فى نوع تام من أنواع جملة جوابها فاذا لم تكن ملفوظة قدرت (قوله والفاء لازمة له) أى للشرط والمراد انها لازمة له فى غالب أنواع الجواب المشار اليها بقوله اسمية طلبية الخ (قوله على قول) أى قول الاخفش من الكوفيين (قوله بيان للجنس) أى جنس ما وقعت عليه مهما (قوله أى شئ معه) وحينئذ يكون المعلق عليه وجود شيئين اذ المعنى أى شئ يوجد معه شئ فشئ الاول مصدوق مهما ثم انه لا حاجة لما أجاب به رحمه الله تعالى لان اعادة المبتدأ بمعناه كافية فى الربط مع عدم الاحتياج الى جعل المعلق عليه وجود شيئين (قوله اذا لم يرد به التعميم) أى تأكيد العموم لدفع توهم الخصوص (قوله فلتضمن أما الخ) أى لقيامها مقام معنى هو المبتدأ الخ فالمراد بالابتداء المبتدأ والمراد بالمعنى ما يعنى ويقصد وهو هنا لفظ المبتدأ أو فعل الشرط والقيام فى المقام بمعنى الحلول فى المحل وقوله اقامة اللازم الخ علة لقوله لزمها الفاء الخ والتضمن السابق علة للمعلل مع علته ومحصله مع ايضاح للمراد ضمنا انه لما حل الحرف لداعى الاختصار لكثرة الاستعمال مع خسته محل المبتدأ أو فعل الشرط مع شرفهما ولم يكن الى رجوعهما مع وجوده سبيل لم يحسن ذلك فى العقول فطلبنا للخروج عن بشاعة ذلك سبيلا فلم نجد الا أن نقيم وجود اللازم مقام وجود الملزوم ونخيل لانفسنا أنه بمنزلته فنلزم اما لازمين من لوازمهما فالزمناها الفاء اللازمة لفعل الشرط والاسمية اللازمة للمبتدأ اقامة لوجودهما مقام وجود ملزوميهما وتخييلا لانفسنا ان اللازم بمنزلة الملزوم وقد علم من هذا ان اللزوم فى كلامه بمعنى الالزام فاتحد الفاعل وكون لزوم الفاء لاما قد اقتضاه ما سبق من تضمنها التعليق مع ضعفها بالنيابة لا يضر اذ لا مانع من تعدد المقتضى اذ لم يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ولا تأثير هنا كما لا يخفى فتنبه وبتقرير كلامه بما تقدم لا يرد عليه ان الاسم قد يكون موجودا فى أصل التركيب كبعد على انها من متعلقات الشرط وكذا الفاء فيكون المحل لهما لا لمهما ويكن فانه على ما تقدم لم يدع تحصيلهما بعد عدمهما ولا احلالهما محل غيرهما فلا حاجة له الى تكلف جواب عن ذلك فتنبه ولا يرد عليه

انك لاتهدى من أحببت واحتمال التجوز مشترك (قوله وقواعده اما الاركان الخمسة المعلومة أو كل حكم الخ) ظاهره ان هذا على سبيل الحقيقة وليس كذلك اذ القواعد ١٦ هى الدعائم واستعمالها فى ذلك مجاز على سبيل الاستعارة المصرحة والقرينة اضافتها للدين والرفع ترشيح الاان يدعى أن ذلك حقيقة شرعية وماذكره بعد مبنى على اللغة فتأمل (قوله أو انه من اضافة المشبه به الخ) وعلى هذا فالقواعد باقية على معناها اللغوى وهو الدعائم (قوله واثبات الدعائم تخييل) اما باقيا على معناه اللغوى كما هو المتبادر من كلامه أو مستعار الملائم المشبه (قوله يرى ان المدار على بعد) كون المدار على بعد يحتاج الى وحى يسفر عنه كما فى الزرقانى على المواهب (قوله أصله مصدر كتب) أى سماعا والقياس كتب بوزن فعل بفتح فسكون (قوله جمع شذرة) أى بفتح الشين كفلس وفلوس وتاء التانيث لاتعتبر اه شيخنا (قوله بانا ان مررنا على قول أهل السنة الخ) لنا فى ذلك كلام ذكرناه فى غير هذا المحل (قوله والفرق تحكم) لو قيل بان أسماء الكتب من قبيل علم الشخص واسماء العلوم من قبيل علم الجنس لكان له وجه

الشرط بشئ يفضى كما لايخفى الى تقييد الجزاء بذلك الشئ فلا مانع حينئذ من كون الداعى لتقييد الشرط بالبعدية المذكورة الامتثال ولا يقال لا وجه لهذا ويغنى عنه تقييد الجزاء بها ابتداء مع كون تقييد الجزاء بها ابتداء يقتضى تاكيد ارتباطه بها لان ماقبل الفاء فى تركيب اما وماناب عنها متى كان مما بعد الفاء أفاد الكلام بسبب جعل ماقبل الفاء موضع الشرط الذى هو ملزوم مابعدها أعنى الجزاء على رأى بعض المحققين ان مابعدها الآن لازم لما قبلها تحقيقا للارتباط بينهما لغرض من الاغراض لانا نقول بل له وجه وجيه هو الاشارة بمعونة الحال والمقام الى انه ينبغى التباعد من الفعل جدا مالم تتحقق البسملة وما معها وقد لا يقتضى المقام تاكيد الارتباط وحينئذ لا يغنى عنه ذلك على انه لا يتاتى اعتبار الامتثال فى نحو اما بعد فان النحو امام المعانى لمن يعانى وقد صنف فيه فريد عصره العلامة فلان رسالة فريدة مشتملة على كذا وكذا وقد طلب منى بعض الاخوان أن أشرحها شرحا كيت وكيت فلم أجد بدا من مخالفته وهذا أوان الشروع فى المقصود اذا لم يكن التقدير فاقول ان النحو الخ بل أبقى الكلام على ظاهره بان لم يقصد التعليق بل أريد لازمه من تحقق الجزاء وحصوله ألبتة لزيادة تاكيد مضمون ان النحو الخ لا لتاكد قوله ان النحو الخ ولكل مقام يقتضيه ولا يقال بعدما سمعت من عدم قصد التعليق الخ كون النحو امام المعانى الخ أمر ثابت لا يصح تعليقه فلا بد من تقدير القول على انهم بعد تقدير القول فى نحو ذلك يرد عليهم ان هذا يقتضى أنه سيقع منه ذلك القول وانه اذا لم يتحقق منه بعد يكون كاذبا والمعروف خلاف ذلك كله فيحتاجون الى انه ليس المقصود من اما التعليق بل التاكيد والتحقيق فهلا كان ذلك قبل ان يتكلفوا تقدير القول وبالجملة ينظر لحال المخاطب ولو تقديرا فتارة يقتضى حاله زيادة تاكيد مضمون ان النحو امام المعانى مثلا فلا يقدر القول وتارة يقتضى حاله تاكيد الاخبار بذلك امام المقصود لينتقل من ذلك الى ان ذلك الاخبار مهم لتقديمه امام المقصود ففوائد فيقدر القول ومن الفوائد تنبيه المخاطب وتحريك همته ليقبل على الفن بجد واجتهاد واغتنام الاجر بذلك وليعلم ان اما تارة تكون على قانون الشروط الاستقبالية من استقبال الجزاء بالنسبة للشرط والشرط بالنسبة لوقت التكلم ٢ وحينئذ يصح ان يراد منها التعليق ويكون الغرض الذاتى منها حينئذ هو لازمه كما تقدمت الاشارة اليه تاكيد المضمون الجزاء لشرفه أو الشك فيه أو نحو ذلك أو زيادة لتاكيده لشدة الشرف أو الشك أو نحو ذلك ثم تارة يكون ماقبل الفاء مما بعدها فيستفاد أن مابعدها لازم لما قبلها تاكيدا للارتباط بينهما لغرض من الاغراض كما تقدم نحو اما بعد ضرب زيد أمه فساضربه اذا لم يقصد ان الضرب يكون اذا وجد شئ بعد ضربه أمه بل قصد أن ضربه اذا وجد شئ فى الدنيا يكون بعد ضربه أمه وتارة لا فلا يستفاد ذلك نحو الحمد لله اما بعد فساضرب زيدا اذا لم يقصد ان الضرب يكون بعد حمد الله بل قصد أنه يكون اذا وجد شئ بعد حمد الله وتارة لا تكون اما على القانون المتقدم وحينئذ لا يصح ان يراد منها التعليق ٣ ويصح ان يراد منها لزوم مضمون الجزاء لمضمون الشرط المحقق ويكون الغرض الذاتى منها حينئذ لازم ذلك وهو الجزم بالمضمون لاجل تاكيد ذلك المضمون لداع كشرفه أو زيادة تاكيده كذلك كزيادة شرفه ثم تارة يكون ماقبل الفاء مما بعدها فيستفاد ان مابعدها لازم لما قبلها تحقيقا للارتباط بينهما الغرض من الاغراض نحو أما زيد فعالم

٢ قوله وحينئذ يصح ان يراد منها الخ مقابله ان يراد منها من أول الامر ذلك الغرض الذى هو اللازم اه منه وتارة

٣ قوله ويصح ان يراد منها لزوم مضمون الجزاء الخ مقابله ان يراد منها ذلك الغرض المذكور من أول الامر اه منه

وهو أن مدلول أسماء الكتب لا يقبل الزيادة والنقصان بخلاف أسماء العلوم فان مدلولها يقبل ذلك بوجود المجتهدين ففقه
موضوع للامر الكلي الصادق بما وجد وبما يوجد بعد ثم ظهر ان ما في المحشي مقلوب اذ في مواد السلم وغيره ان المشهور هو أن

وتارة لا فلا يستفاد ذلك نحو اما بعد فهذا شرح لطيف ولا حاجة للتعسف بارادة الشرح في الخارج
ولا بتقدير القول المؤدي الى كون هذا شرح لطيف مقصود لفظه فيكون المعنى فأقول هذا اللفظ
الذي يدل بقطع النظر عن قصد مجرد لفظه على الصفات الجميلة لهذا الشرح ويراد لازم ذلك من أن
هذا الشرح له هذه الصفات الجميلة أو يراد اللفظ والمعنى معا ثم هي في جميع الصور السابقة قد يقصد
بها التفصيل وقد لا يقصد كما في جميع الامثلة السابقة اذ لا داعي في شئ منها الى تقدير مجمل ومقابل
للمذكور وأما فصل الخطاب بها فمما لا يفارقها اذا عرفت هذا عرفت انه لا يطلق القول بان اما خالية
عن التعليق كما يفيده كلام بعضهم ولا القول بانها مستعملة فيه كما يفيده كلام بعض آخر كالمحشي بعد
حيث استشكل عدم استقبال الجواب ثم أجاب بتقدير القول على انك قد عرفت ان تقدير القول
في مثل ما هنا لا يؤدي الى الاستقبال وليس يخفى عليك أن المتكلم بنحو وبعد فاقول هذه نكت
الخ لا يقصد انه سيقول بعد التكلم بهذه الصيغة ووجود شئ في الدنيا هذه نكت وعرفت أيضا انه
لا يطلق القول بان بعد من متعلقات الشرط ولا القول بانها من متعلقات الجزاء والجمهور لا يرون
كون الفاصل بين أما والفاء من متعلقات الجزاء كما مر ولا يشتبه عليك بعد ذلك ما في كلامهم ولا معنى
عبارة الشارح نعم بقي ان الرضي نص على ان الحكاية يجب ان تخالف المحكي بالذات فعلى هذا يرد
أن جملة أقول الواقع جوابا حكاية فلا بد لها من محكي يخالفها بالذات وان لم يشتمل الكلام على تعليق
أصلا فلا ينفع الجواب بانه ليس الغرض من أما التعليق بل التأكيد والتحقيق والذي ينفع في ذلك
ان تقول ان الالفاظ في حالة التأليف قبل تمامه لا يجب ان تستوفي مقتضياتها فان العبرة في المؤلف
بحالة الكمال كما هو ظاهر فقد يضع المؤلف حال التأليف اسم الاشارة قبل ان يوجد المشار اليه فلا
يقصد به الاشارة حالة الوضع بل يضعه على انه هو أو غيره يشير به اذا وجد المشار اليه فلا يحتاج الى
الجواب المشهور وكذلك يضع حال التأليف لفظ قال ولا يضع بعده شيئا يصلح معمولا له حال الوضع
بل يضع شيئا يصلح اذا مر عليه زمن يكسبه صفة المضي فلا يقصد تسلط لفظ قال عليه في الحال بل
يضعه على انه يتسلط بعد الكمال عند قصد الحكاية منه أو من غيره عن ذلك الشئ بعد اكتسابه صفة
المضي وقد يضع يقول ليكون عند الحكاية عن ذلك مشتملا على استحضار الصورة العجيبة تنشيطا
وترغيبا وتحدثا بتمام هذه النعمة ومنه ما هنا لو فرض هنا تقدير القول مضارعا كما صنع المحشي فهو
لاستحضار الصورة وان لم يرد ذلك المحشي والمعنى وبعد فقد قلت هذه نكت الخ وقد أشار لبعض
ما اشتمل عليه هذا الجواب حجة العرب وترجمان الادب أبو محمد قاسم المالكي في شرحه على ألفية
ابن مالك وهو جواب جميل لا يحتاج عليه نحو قال محمد هو ابن مالك الى تجوز في الفعل جريا على طريقة
البيانيين في ذلك ولا الى تنزيل المتعلق الذي لا يصح ان يتعلق به ذلك الفعل منزلة متعلق يصح
ان يتعلق هو به جريا على طريقة النحويين فيه ولا يكون عليه نحو قوله أحمد ربي الله خير مالك
مقصودا لفظه عند الاتيان به في ابتداء التأليف حتى يتوهم انه لا يحصل به الحمد فيحتاج الى الجواب
بانه لا مانع من اعتبار المعنى مع قصد اللفظ على حد وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
(قوله والتعليق على انطلق أقرب الخ) افهم هذا ان كلامه في بعد في مثل هذا المقام مما يرغب
فيه المتكلم في حصول الجزاء فيشعر بانه في صدد ذلك تحصيل بعد من متعلقات الشرط لضد هذا

أسماء العلوم من قبيل علم الجنس وأسماء الكتب من قبيل علم الشخص والمختار انهما من قبيل علم الشخص فتأمل (قوله ويؤيد ذلك) أي التحكم (قوله ان ما في الكتاب) أي من القواعد والاحكام المدلولة للالفاظ الذهنية التي هي مدلول الكتاب ووجه التأييد انه حيث كان اسم الفن من قبيل علم الشخص فيكون اسم دال جزئه من هذا القبيل أحرى وأولى (قوله لان المقصود منه) أي من هذا المختصر وكذا الضمير في كأنه (قوله التباس) أي ملابسة ولو عبر بذلك لكان أولى (قوله وحده) تفسير لما قبله أو هو بسكون الحاء بمعنى منفردا أي منفردا عن علم الصرف هذا ما يضطر اليه واما تصويب ابداله بالموضوع فهو تسامح اهـ شيخنا (قوله فيما نأتي به من الجزئيات) أي الغير المسموعة لا المسموعة التي هي الشواهد

 (قوله استعار الشاردة) أي التي هي الناقة النافرة (قوله وجمعها) مصدر معطوف على الشاردة
المجعولة لاستعار (قوله الاقتناص الصيد) أي الاصطياد (قوله أي تطبيقه) أي دال تطبيقه (قوله حال اقرائي الشيخ خالد) هكذا

التعليل لكن علمت ان تعليله لا يتم في انتاج دعواه فكذا اضده لاضدها (قوله أقرب لتحققه في الخارج) لا حاجة الى قوله في الخارج فهو لبيان الواقع (قوله قرينه) مبتدأ وبالفاء صلة وخبره محذوف وحتما مرتبط بالمحذوف (قوله والاصل مهما) ظاهره نيابة أما عن مهما فقط وهو ما بحثه بعض المحققين كما تقدم (قوله عطف قصة على قصة) أنكره من المحققين صاحب التلخيص لكن اعترف به كثير منهم قال عبد الحكيم في حواشيه على الخيالي وهو على ما بينه السيد الشريف ناقلا عن صاحب الكشاف ان يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فكلما كانت المناسبة أشد كان العطف أحسن من غير نظر الى كون الجمل خبرية أو انشائية فعلى هذا يشترط في عطف القصة على القصة ان يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة وقد يراد بعطف القصة على القصة كما اشار اليه عبد الحكيم أيضا في تلك الحواشي عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى الانشائية والاخبارية قال وهذا العطف مما جوزه الشارح يعني السعد في شرح التلخيص في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن وأيده بمثال أورده صاحب الكشاف وهو زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق وان رده السيد السند وقد اعترف السعد بوقوع عطف القصة على القصة في القرآن نحو مأواهم جهنم وبئس المهاد (قوله والعامل في الظرف محذوف أي وأقول) هذا لا يتعين على هذا الاحتمال بل يحتمل ان اما مقدرة في الكلام وهذا يحتمله أول كلامه سابقا اذ قوله فيما سبق أصلها اما بعد يحتمل ان المعنى اصل وبعد ويحتمل أن المعنى أصل بعد بخلاف ما ذكره فان كلامه السابق لا يحتمله ثم على تقدير اما فالفاء ليست زائدة والعامل فعل الشرط أو جوابه أو اما (قوله الذي نابت عنه اما) ليس في كلامه حصر فلا ينافي ما سبق له على انه يصح ان يشير الى قول آخر (قوله ووصف الشرح) أي اتصافه ليصح قوله متقدم ولان ذلك مضمون الجواب الذي هو المراد هنا (قوله على زمن الاخبار) الاوضح التعليق (قوله بأن الجواب محذوف وهو مستقبل والاصل الخ) علمت ما يتعلق بكلامه هذا (قوله واعترض بانه الخ) أجيب أيضا بان هناك قولا بجواز الذكر وقولا بوجوبه فلعله جرى على أحدهما (قوله قلت أجاب شيخنا السيد الخ) هو جواب عن اصل الاشكال (قوله ليس على تقدير القول) أي لفظه (قوله وان كان القول) أي معناه (قوله من ارادة شئ) هو القول وقوله بشئ نحو فهذا شرح الخ وقوله استعمال ذلك الشئ أي الثاني وقوله فيه أي الشئ الاول وقوله ولا تقديره أي الشئ الاول وقوله مع ذلك الشئ أي الثاني (قوله ما في الذهن) أي من معاني الالفاظ كما يفيده ظاهر قوله بعد اشارة الى اتقان هذه المعاني الخ وهو خلاف التحقيق فان التحقيق ان المشار اليه الالفاظ الذهنية (قوله لتنزيله منزلة المحسوس الخ) يقتضي انها أصلية وهو أحد قولين بيان وجه كل والراجح منهما مبسوط في محله لا يناسب التعرض له هنا ثم في استعارته على انها تبعية قولان فقيل كاستعارة الحرف فتقول عليه هنا شبه المعقول مطلقا بالمحسوس مطلقا في قبول التمييز والتعيين فسرى التشبيه من الكليين الى الجزئيات فاستعار لفظ هذه الموضوع للمشبه به وهو المحسوس الجزئي الذي سرى اليه التشبيه من كليه للمشبه وهو المعقول الجزئي الذي قصد المبالغة في بيان تعيينه وقيل كاستعارة المشتق فتقول عليه هنا شبه مطلق الاشارة المعنوية بمطلق الاشارة الحسية فسرى التشبيه منهما الى الاشارة

في النسخ التي بأيدينا والمناسب كتابة ألف بغد خالدا اذ هو بدل أو عطف بيان على الشيخ المنصوب بالمصدر قبله وكانه جرى على لغة ربيعة أو جعله خبر مبتدا محذوف تدبر (قوله وقوله قول مفرد خبر) أي فالخبر هو الجنس مع الفصل كما هو القاعدة في تحديد المفاهيم العرفية واعتقاد تعدد الخبر فيه لفظا ومعنى خطأ لان الفائدة بالمجموع وليس هذا كزيد رجل صالح لحصول الفائدة برجل لدفعه احتمال نقل زيد لامرأة اه فيشي والظاهر أن المقصود انه يلاحظ الوصف قبل الاخبار ثم يخبر بمجموع الموصوف والصفة لان كلا من الجنس والفصل بمنزلة حلو حامض في قولك الرمان حلو حامض في ان المجموع خبر وأعطى كل جزء منه حكم الكل وان كان لا مانع منه الا انه خلاف المعروف من كلامهم تأمل (قوله وليس القصد الاخبار الخ) اعلم انه قد اختلف هل التعريف محمول على المعرف أولا مشى السعد على ان التعريف محمول على المعرف حمل مواطاة بجعل المعرف موضوعا ذكريا لا حقيقيا اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الافراد كما أشار اليه الحفيد بقوله حملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وأنكر السيد الحمل وقال ان التعريف تصوير محض لا حمل فيه وعليه فاعطى التعريف أو المعنوية أجزاؤه الرفع لتجرده وحكايته على أول أحواله وأجاب الدواني عن السعد بانه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء الحمل وذكر

المعنوية الجزئية والاشارة الحسية الجزئية اللذين في ضمني مشار اليه اشارة معنوية ومشار اليه اشارة حسية فاستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ مشار اليه اشارة حسية من معناه لمعنى مشار اليه اشارة معنوية وجعل لفظ هذه مكانه وكل هذا على رأي العصام من أن التبعية تابعة لمجرد التشبيه ولا يخفى ما يناسب رأي الجمهور (قوله على التحقيق) من كون المشار اليه هو ما في الذهن وكون ذلك على اطلاقه ثم التحقيق ان المراد بما في الذهن الالفاظ الذهنية كما علمت لا معاني الالفاظ (قوله هذه المعاني) أي المعلومات التي هي الصور الحاضرة عند المدرك في الذهن التي هي مدلولات الالفاظ وقوله لكمال علمها أي كمال انكشافها له و يمكن انه أراد بالمعاني الالفاظ الذهنية فمراده بالمعاني ما ليس مبصرا (قوله صارت معه) أي صارت بالنسبة اليه والا فهي هنا مع المؤلف لا معه (قوله وفي ذلك مبالغة في حث الطالب) وجه ذلك انه ليس الغرض بيان كمال فطنته لذاته انما الغرض به التعريض بطلب مقتضى ذلك من الاشتغال بالعلم كل الاشتغال والسعي في تحصيله بكل حال لئلا تضيع تلك النعمة الكبرى وهي كمال الفطنة التي بلغت هذا المبلغ الفائق الحد في غير العلم الذي فاق غيره فائدة وشرفا وكمالا والظاهر حمل المعاني هنا على ما يعم المعاني والالفاظ سواء حملت المعاني فيما مر على الالفاظ أو المعاني فتدبر (قوله فلا حاجة الى تقدير مضاف) هو مفصل محصله ان بعضهم قال ان الذهن لا يقوم به الا المجمل والاشارة بهذا لما في الذهن والنكت اسم للمفصل بابا بابا فيلزم عليه الاخبار بالمفصل عن المجمل وهو ممنوع فيحتاج لتقدير مفصل قبل اسم الاشارة ليصح الاخبار فرد المحشي على هذا البعض بان الذهن يقوم به المفصل كما يقوم به المجمل فلا اشكال حتى يدفع بتقدير مفصل ثم ان هذا الاشكال الذي أشار لدفعه هذا البعض بتقدير مفصل لا يتصور الا اذا كانت الاشارة لما في الذهن والنكت كبقية أسماء الكتب اسما للنقوش الخارجية لا الالفاظ الذهنية اذ هي ليست مفصلة لما علمت ان الذهن لا يقوم به الا المجمل على رأي هذا البعض وهذا مع كونه مخالفا للمختار من أن اسماء الاشارة وأسماء الكتب واسماء التراجم مدلولاتها الالفاظ الذهنية يلزم عليه التحكم بين اسماء الاشارة وأسماء الكتب ثم يقال لهذا البعض ان كان مبنى اعتراضك زيادة على ما مر جعل قوله نكت خبرا عن نفس اسم الاشارة فهذا المبنى فاسد لان الخبر حينئذ مباين للمبتدأ بالذات فلا يصح الاخبار به عنه وحيث فسد مبنى الاعتراض فلا اعتراض وان لم يكن مبنيا على ذلك بل اعتبرت انه لا بد من تقدير نحو دال فلا يتصور الاعتراض فانه انما يقدر ما يناسب المقام وعلى تقدير تسليم الاعتراض يرد عليك ان تغاير المبتدأ والخبر بالاجمال والتفصيل لا يضر كما ان تغايرهما مفهوما لا يضر بل المدار على الاتحاد ماصدقا و يرد على جوابه وهو تقدير مفصل قبل اسم الاشارة انه تقدير في غير محل الحاجة والمناسب تقدير مجمل قبل نكت الواقع خبرا فالحق ان مدلول هذه هو الالفاظ الذهنية ومدلول النكت هو الالفاظ الذهنية أيضا فان جرينا على القول بان الذهن لا يقوم به الا المجمل لزم ان مدلول كل منهما مجمل وان جرينا على انه يقوم به المفصل كالمجمل صح ان يكون مدلول كل منهما مجملا أو مفصلا وكون أحدهما مجملا والآخر مفصلا تحكم (قوله هو مفصل) يشير بذلك حيث لم يقل بتقدير مفصل كما قال بعد الى تقدير نوع الى انه على اعتبار ان النكت عبارة عن النقوش والاشارة لما في الذهن لا منافاة من حيث الاجمال

السند فراجعه (قوله والاماصدق قولهم القول الشارح يفيد التصور) أي ولو كان المعرف معلوما بوجه ما لما أفاد التعريف التصور فلا يصح قولهم القول الشارح يفيد التصور وقد يدفع هذا بان معنى قولهم القول الشارح يفيد التصور أي التام فلا ينافي ان أصل التصور وهو العلم بوجه ما حاصل من قبل كذا قيل وفيه نظر لان هذا كله خروج عن مقصود المحشي بل مراده انه لو كان المقصود الحكم على الانسان المتصور بوجه ما بانه حيوان ناطق لكان المقصود من القول الشارح حينئذ التصديق لا التصور فيلزم عدم صحة قولهم القول الشارح يفيد التصور أي لا التصديق كذا ظهر لي ثم رأيته عن شيخنا (قوله هو كالجنس) أي ومفرد كالفصل كما لا يخفى (قوله لجواز انها غير ذاتياتها الخ) أي فيجوز ان قول من قبيل العرض العام ومفرد من قبيل العرض العام ومفرد من قبيل الخاصة لا من قبيل الجنس والفصل (قوله لتطابق كلمة) أي لفظا وهو ظاهر ومعنى باعتبار الحقيقة والماهية اذ هي مؤنث مجازي وان ذكر باعتبار المفهوم جوازا فاندفع ما قيل ان قوله لتطابق الخ أي في اللفظ فقط و الا فالظاهر انه لا حاجة الى ذلك لان المراد الحقيقة لا الفرد الذي ترد له الذكورة والانوثة اه شيخنا (قوله لان شرط موافقة الخبر الخ) يحتمل انه لم يقل قوله لئلا يتوهم من التاء الوحدة التي هي التفرد والانفراد الذي هو معنى مفرد فيؤدي الى الفناء

قوله مفرد مع انه واقع فى تعار يفهم كذا قيل وهو مدفوع بانه لو قال قوله لكان المتبادر حينئذ ان التاء للتأنيث واحتمال الوحدة حينئذ بعيد اذ المتبادر انه للمطابقة فى صفة الاول وهى التأنيث اه شيخنا فتأمله (قوله مشتقا أو مؤولا به) الاول كقائمة فى نحو قولك هند قائمة والثانى كدمشقية فى نحو قولك هند دمشقية وخرج بذلك نحو أسد فى قولك هند أسد اذا لم تؤوله بالمشتق وجماد فى نحو قولك الماء جماد (قوله رفعا لضمير المبتدا) خرج بذلك الخبر فى نحو هند حسن وجهها (قوله لا يستوى فيه المذكر والمؤنث) خرج بذلك الخبر فى نحو قولك هند جريح أو عدل (قوله وكذا المفرد الخ) فصله بكذا لبيان انه لا دخل له فى دفع التأنيث اه شيخنا (قوله صار عندهم اسما لمعناه المعلوم) وهو ما نطق به مرة واحدة وفيه انه لو كان اسما جامدا لما صح جعله نعتا لقول الا ان يقال عدم التأنيث منظور فيه للحالة الراهنة والوصف به منظور فيه للاصل نعم ان جعل جزء خبر لا صفة كحامض فى قولك الرمان حلو حامض لم يرد هذا من أصله الا انه خلاف المعروف من كلامهم كما مر (قوله فلم يبقيا) أى قول ومفرد (قوله سلمنا ذلك) أى كون قول مؤولا بالمشتق (قوله وتبعه مفرد فى التذكير) مبينة أى لانه وصفه والوصف تابع للموصوف أو جزء خبر والجزء الثانى يتبع الاول فى التذكير بناء على ما سبق بل لو فرض وكان

والتفصيل بل هما متفقان فى ذلك لكنهما متباينان فى ذاتهما فلا يحتاج لمضاف هو مفصل لدفع المنافات بل يحتاج لمطلق مضاف يندفع به التباين بالذات (قوله وان اسماء الكتب من حيز علم الجنس الخ) العبارة مقلوبة وصوابها من حيز علم الشخص لا الجنس فيكون التفريع على المنفى ومحصل ذلك ان بعضهم قال ان أسماء الكتب كالنكت من حيز علم الجنس فالنكت اسم لكلى صادق بما أشار اليه المصنف من النقوش ومثله مع أن مدلول اسم الاشارة ما أشار اليه فقط فيفيد أن المسمى بالنكت هو ما أشار اليه فقط فحينئذ يحتاج الى تقدير نوع قبل اسم الاشارة فرد المحشى على هذا البعض بان أسماء الكتب من حيز علم الشخص فلا يحتاج لتقدير نوع ويرد أيضا ان المقام ليس مقام تسمية بل مقام اخبار ولا مانع من الاخبار حينئذ عن الفرد بالكلى كما تقول هذا أسامة على انه لا دليل على ان نحو نكت فى نحو قولهم هذه نكت من قبيل العلم وقد علم من هذا ان هذا المعترض غير المعترض الاول والا لم ينفعه تقدير نوع ويمكن تصوير اشكاله بما يناسب ان كلا من اسم الاشارة والنكت للالفاظ الذهنية لكن الحامل على ما تقدم قوله فيشمل جميع نسخ الكتاب (قوله فلا حاجة الى تقدير نوع) أى قبل المبتدأ (قوله النكتة فى الشئ كالنقطة) عبارة غيره النكتة لغة كل نقطة خالف لونها لون ما هى فيه وقيل كل نقطة من بياض فى سواد وعكسه (قوله وهى اصطلاحا اللطيفة المستخرجة الخ) المناسبة بين هذا المعنى الاصطلاحى والمعنى اللغوى السابق ان هذه اللطيفة مخالفة لغيرها فى الاحتياج الى مزيد التأمل (قوله من نكت فى الارض الخ) هذا معنى لغوى آخر غير ما سبق والمناسبة التى ذكرها المحشى مبنية على هذا المعنى اللغوى لا على المعنى اللغوى المتقدم وقد علمت المناسبة عليه تأمل (قوله أى نقحتها وهذبتها) عطف تفسير كما يؤخذ من الصحاح والقاموس وفى الصحاح التهذيب كالتنقية وفيه التنقية التنظيف وقال فى القاموس التهذيب الاصلاح (قوله فعلى للتعليل الخ) ويحتمل ان على متعلقة بمحذوف صفة لنكت أو حال من ضمير حررتها أى موضوعة على مقدمتى ومعنى وضعها عليها جعلها موضحة لمعانيها مبينة لاحكامها (قوله ولا تهافت فى هذا أصلا) لما كان المركب الخالى من أصل المعنى التركيبى كانه يتساقط قطعة قطعة لعدم ارتباط بعضه ببعض فى المعنى سمى متهافتا (قوله خلافا لما أطال به المحشى) هو العلامة الدجونى ومحصل ما فيه ان فى تعلق على مقدمتى بنكت شيئا لان النكت لا تعمل عمل الفعل فليس صالحا للعمل وكذا فى تعلقه بحررتها شئ اذ لا معنى لحررتها عليها فالاولى تعلقه بمحذوف أى وضعتها عليها (قوله والمقدمة بكسر الدال الخ) ان قلت ان المعنى الوصفى قد هجر بنقلها لغة الى أول الجيش بطريق الاسمية أو الى أول كل شئ كذلك على الخلاف فى ذلك وصارت التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بعد ان كانت للتأنيث أو قدر حذف تاء التأنيث والاتيان بدلها بتاء النقل بحيث لا يراد المعنى الوصفى الا بقرينة وكلامه يقتضى انها هنا وصف مع انه لا قرينة أجيب بانه أراد بيان المعنى الاصلى ولذلك قال أى أمور ولم يقل أى الفاظ أو مسائل ويكون التقدير دال مسائل كما قال بعد وما ذكره من الايهام ليس من حيث استعمالها هنا بالمعنى الوصفى بل من حيث الاستشعار به باعتبار المناسبة بين الاصلى والمنقول اليه (قوله بمعنى تقدم) والتفعيل قد يجئ بمعنى التفعل كما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله أى لا تتقدموا وكما فى قوله تعالى الا أن يأتين بفاحشة

متبوعه مؤنثا نقول لم يؤنثه لانه صار اسما عندهم الى آخر ما تقدم تدبر (قوله أى فى هذه المادة) أى بقطع النظر عن تهيئتها
بهيئة مخصوصة فالظرفية حينئذ من ظرفية الجزئيات فى كليها أو الخاص فى العام (قوله أو يقولون ان اللغة الخ) ليس
معطوفا على يقال والا لحذف النون للناصب بل هو معطوف على قوله وعلى كلامهم لا يظهر الخ (قوله وكلاهما) أى التكلف والقول بان اللغة اطلاقين (قوله لا حاجة اليه) أى لان الاصل عدم التكلف وعدم الاشتراك ونوقش بان الثانى وهو اطلاقهم اللغة على كل من الالفاظ والاستعمال محتاج اليه بل قالوا ذلك وان كان قول المحشى أولا قالوا الخ ظاهرا أو صريحا فى انهم اتفقوا على عدم ذلك وليس كذلك والاشتراك بين الالفاظ والاستعمال لا يضر لانه اما منقول عن أهل اللغة أو هو اصطلاح منهم فمن مجىء اللغة بمعنى الاستعمال قولهم لغة تميم اهمال ما ومن مجيئها بمعنى الالفاظ قول الشارح أما لغاتها فكلمة الخ وحينئذ فقوله قبل فى الكلمة ثلاث لغات أى ثلاثة ألفاظ لا ثلاث استعمالات كما قاله المحشى لئلا يؤدى الى شبه الاستخدام وشبه الاستخدام
تكلف والظرفية المذكورة فى الشارح واقعة فى كلامهم أكثر من وقوع شبه الاستخدام وحينئذ فيلزم على ما سلكه المحشى
التكلف فى كلام الشارح وقد تدفع هذه المناقشة بانا لا نسلم ان اطلاقها على الاستعمال اطلاق لغوى أو اصطلاح لهم بل هو

مبينة أى متبينة وتقدم لازم وأما نحو زيد تقدمه عمرو فالظاهر كما قاله العلامة الامير خلافا للسيد الحفنى انه من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله أى أمور متقدمة) ولا يقال هنا كما لا يخفى ان تقدمها بنفسها لا يستلزم ان تكون مستحقة للتقدم بل التقدم بالنفس فيه شئ فغير هذا الوجه أولى منه لان ذلك انما يأتى لو كان المتقدم ممن يوجد التقدم ويحدثه فتنبه لذلك (قوله لما فيه من ايهام ان تقديم الخ) هذا الايهام لا محل له فان من يقدم مثل ذلك عادتهم أهل العرفان القائمون بما يجب لذلك الشان بحيث لا يستشعر من قول المؤلفين مقدمة الا التقديم للاستحقاق وان فرض انه كان فى الواقع بدونه (قوله ثم هى اما مقدمة علم الخ) هذا الحصر لا يناسب المعنى الاصلى ولا المعنى الذى نقلت اليه لغة على الخلاف فيه كما تقدم ولا المعنى الاصطلاحى اذ كما تندرج تحته مقدمة العلم ومقدمة الكتاب تندرج تحته مقدمة القياس مثلا والجواب أن المراد المقدمة المرادة فى الاصطلاح غالبا أوائل الكتب ففى كلامه استخدام (قوله من بيان حده الخ) المناسب حذف بيان فان مقدمة العلم معان كالعلم كما ان مقدمة الكتاب ألفاظ كالكتاب ثم انه لا يشترط اجتماع جميع ما يتوقف عليه الشروع بل كل ما يتوقف عليه الشروع ولو معنى واحدا يقال له مقدمة علم والوجه الوجيه اعتبار التقدم فى مقدمة العلم كمقدمة الكتاب والمعانى توصف بالتقدم باعتبار التعقل أو باعتبار دالها وذلك كاف والمسمى له من اسمه نصيب فما لم يتقدم لا يقال له مقدمة ومدلول مقدمة الكتاب أعم من أن يكون هو أو بعضه مقدمة علم فبينه وبين مقدمة العلم العموم والخصوص المطلق وكذا بين نفس مقدمة الكتاب ودال مقدمة العلم ثم انه قد أورد على مقدمة العلم ان الشروع ممكن بدون تلك الامور أصلا وما يذكر من البصيرة فليس أمرا مضبوطا يقتضى الاقتصار على ما ذكروه ويجاب بان الشروع فى المقصود متوقف عرفا على الحد والموضوع والعلة الغائية بحيث ان شروع من لم يعرف هذه الثلاثة كلا شروع فى العرف لانه فى العرف ليس على بصيرة بالمشروع فيه وليس لفعله علة فهو جاهل بالمشروع فيه عرفا عابث كذلك وكمال الشروع متوقف عرفا على بقية المبادى بحيث ان شروع من لم يعرف بقيتها ليس شروعا كاملا لعدم كمال بصيرته بالمشروع فيه عند أهل العرف فتدبر (قوله بل المراد بها الالفاظ المخصوصة) أى التى هى الكتاب بتمامه لا طائفة منه تقدمت الخ تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لانه يستعان بها على غيرها من الكتب المؤلفة فى هذا الفن (قوله وعلى ما ينزل من السماء) أى من بلل (قوله والمناسب جعل القطر الخ) اذ لا معنى لاضافته بمعنى المطر الى الندى بمعنى من معانيه (قوله كل واحد من معانى الندى) حتى البلل فانه يسيل اذا انضم بعضه الى بعض (قوله والمراد من بلل العطش) غرضه تفسير بل فقط ولذلك لم يفرع بعد فالمراد بالبلل الازالة ثم تجرى احتمالات نحو زيد عدل وان كان كلام المحشى متبادرا فى أحدهما بخصوصه ولم يتعرض لتفسير قوله قطر الندى فالندى مستعار لمعانى المقدمة والقطر بمعنى السيلان مستعار لوصول المعانى من ألفاظها الى الاذهان بسرعة ثم تجرى احتمالات نحو زيد عدل ففيه اشارة الى خلو هذه المقدمة عن الاختصار المخل والى تمام حسن وضعها حتى كأن المعانى تسيل من ألفاظها الى الاذهان عند سماعها والى ان معانيها تحيى القلوب الميتة باستيلاء الجهالة عليها ففى قوله المسماة بقطر الندى زيادة على تمييزه ما اراده من مقدماته

اختراع من المحشي رحمه الله دفع به التكلف المذكور ولو سلمنا انه لغوي أي قاله مدونو اللغة كصاحب القاموس أو اصطلاح لهم نقول مقصود المحشي رحمه الله منع الاشتراك الثابت عن اللغة أو الثابت في الاصطلاح نظير ما قاله ابن هشام في الصلاة من ان معناها العطف لا الدعاء تارة والرحمة تارة أخرى كما قاله الجمهور ومحصل هذا أنكم ان قلتم ان اللغة معناها الالفاظ فقط قلنا لكم بل معناها الاستعمال وان قلتم ان معناها الالفاظ والاستعمال قلنا لكم لا حاجة الى الاشتراك بل الاقتصار في معناها على الاستعمال كاف وبان قول الشارح ثلاث لغات أي ثلاث استعمالات وقوله وأما لغاتها أي استعمالاتها وقوله فكلمة أي فلغة كلمة أي استعمالها وحذف المضاف كثير في كلامهم فهو اسهل من التكلف في الظرفية اللازم على كلام الجمهور فليس في كلامه شبه استخدام (قوله قلت من اين) أي من اين التأييد بل هو محتمل لما قالوه ولما قلنا فان قولهم كتب اللغة يحتمل ان معناه الكتب التي تدل على الالفاظ الموضوعة للمعاني ويحتمل ان معناه الكتب التي يبين فيها استعمال تلك الالفاظ والمحتمل لهذين المعنيين لا يؤيد احدى الدعوتين فتدبر (قوله تطلق على الاستعمال مطلقا الخ) من هذا قول الشارح فلا

عما عداه احتراس عما يوهمه صغر الحجم الذي أشعر به لفظ مقدمة واشارة الى ان كتابه مع صغر حجمه له شأن وأي شأن يحيي القلوب الميتة بمياه العرفان ثم أكد لازم ذلك بقوله وبل الصدى وكل هذا بحسب الاصل قبل جعل كل من قوله قطر الندى وقوله بل الصدى اسما للكتاب أو جعل المجموع اسما له ثم لا يقتضي ما تقدم ان لا تكون صعبة على المبتدي بوجه فلا تحتاج الى شرح حتى بالنسبة اليه فيرد ان صنيعه حيث شرحها وكلامه حيث قال رافعة لحجابها الخ منافيان لما يفهم من هذا الاسم فتدبر (قوله صفة نكت) ان ثبت ان نكت علم فالوصفية بحسب الاصل (قوله والمراد به هنا الصعوبة) أي الحالة التي تمنع من الفهم (قوله واطلقه عليه) المناسب عليها (قوله ان يأتي ببقية الشواهد) كأن يستشهد على نصب المضارع بعد فاء السببية بعد الطلب ببيت لنوع منه فيكمل الاستشهاد على البقية وكأن يأتي في المقدمة بنصف بيت فيأتي في الشرح ببقيته (قوله مشتقة من الفيد مصدر فاد من باب باع الخ) وقال بعضهم الفائدة في اللغة ما حصلته من علم أو مال مشتقة من الفيد بمعنى استحداث المال والخير وقيل اسم فاعل من فادته اذا أصبت فؤاده وفي العرف المصلحة الخ اه وليس في الصحاح ولا في القاموس ولا في المصباح فاد بمعنى اعطى ولا بمعنى استحدث المال والخير وأما فادته بمعنى أصبت فؤاده ففي القاموس وشرحه للسيد مرتضى وفاد زيدا يفاده فادا أصاب فؤاده وفي التهذيب فادت الصيد فأدا اذا أصبت فؤاده اه ثم قال في القاموس والتفؤد (٢) التحرق والتوقد ومنه الفؤاد للقلب مذكرا قال الشارح أي من معنى التوقد سمي الفؤاد بالضم مهموزا لتوقده وقيل أصل الفأد الحركة والتحريك ومنه اشتق الفؤاد لانه ينبض (٣) ويتحرك كثيرا اه وفي القاموس الفود ذهاب المال أو ثباته كالفيد فيهما والاسم الفائدة ثم قال والفواد كسحاب الفؤاد اه وفيه فاد المال يفيد ثبت قال الشارح وفي كتاب الافعال كثر والاسم الفائدة ثم قال في القاموس والفائدة حصلت قال الشارح كذا في الصحاح والاساس وفي الافعال لابن القطاع وفادت لك فائدة أتتك اه ثم قال في القاموس والفائدة ما استفدت من علم أو مال الجمع فوائد اه وعبارة الشارح مع هذه العبارة والفائدة ما أفاد الله تعالى العبد من خير يستفيده ويستحدثه وقال الجوهري هي ما استفدت من علم أو مال تقول منه فادت فائدة اه وهي واوية يائية الجمع فوائد قال شيخنا وزاد بعض أرباب الاشتقاق انها من الفؤاد حتى اغتر بذلك شيخ شيوخنا الشهاب وتظرف فقال

من الفؤاد اشتقت الفائدة * والنفس يا صاح بذا شاهده
لذا ترى افئدة الناس قد * مالت لمن في قربه فائدة

اه وقوله وقال الجوهري الخ أي نخص العلم والمال وقوله تقول منه الخ يعني انك تقول باعتبار المعنى المذكور للفائدة فادت له فائدة أي حصل له علم أو مال مستفاد له وقوله وهي واوية يائية اما من الفود بمعنى الثبات أو من الفيد بمعناه أو بمعنى الحصول أو بمعنى الاتيان وان لم يذكر هذا في القاموس والمناسبة ان ما يستفيده الانسان تلزمه هذه المعاني ولو في الجملة فالعلم المستفاد يلزمه مثلا مطلق الثبات وان لم يلزمه مثلا خصوص ثبات المال والاشتقاق عند علماء الاشتقاق يكفي فيه مثل ذلك كما سيتبين لك وقوله وزاد بعض أرباب الاشتقاق الخ اي جوز ان تكون عينها همزة اصلية

٢ قوله التحرق وفي نسخة التحرك كما قاله الشارح اه منه ٣ قوله والتحرك تفسير اه منه

ولغة الحجاز فان هذه اللغة ليست قاصرة على تلك الطائفة وان كانت تلك الطائفة قاصرة على هذه اللغة ولم تجاوزها الى اللغتين الاخيرتين (قوله فان هذه اللغات كلها لتميم) اى اثنان منها والا فيفيد انها مختص بتميم وتجاوزها تميم الى الغير وليس كذلك اهـ شيخنا أى ان الاثنتين الاخيرتين لغتا تميم اى لا تتجاوزان تميما وتجاوزهما تميم الى اللغة الاولى تدبر (قوله قيل جمع قلة الخ) وقيل اسم جمع وقيل اسم جنس افرادى ورد كل من القولين اللذين ذكرهما المحشى اولا بان الغالب على نحو الكلم مما جاز فيه الوجهان لا مطلقا تذكيره نحو يحرفون الكلم عن مواضعه اليه يصعد الكلم الطيب والغالب على الجمع تأنيثه وقولنا لا مطلقا احتراز مما يجب تأنيثه كنحل ونحل بالحاء المهملة لا بالخاء المعجمة لانه يجوز فيه الوجهان كما ورد بهما القرآن ولا ثالث لهذين اللفظين كما قاله الدماميني نقلا عن ابن هشام ومما يجب تذكيره وهو خمسة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح واسم الجمع ثلاثة أقسام أيضا واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب وقال الفارضى ان الابل تذكر وتؤنث أفاده المحقق الصبان فى باب العدد ورد القول بانه اسم جمع بان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه ورد القول بانه اسم جنس افرادى بانه لو كان كذلك لصدق على القليل والكثير مع انه لا يصدق الا على الكثير فالمختار

فلا تكون على هذا واوية ولا يائية وقوله حتى اغتر بذلك شيخ مشايخنا الخ انما كان ذلك اغترارا لما انه بعيد جدا لبعد المناسبة فى المعنى جدا واحتياجه لمزيد تكلف كما يعلم مما يأتى على انا وجدنا ما هو واضح قريب على ان الاشتقاق من المصدر أرجح فلا وجه لاعتبار ما اعتبره ولو جاز ما ذكره لجاز أن تكون مشتقة من الفواد بالواو كسحاب للفؤاد فتكون واوية على هذا أيضا ويمكن أن يشمله قول من قال من الفؤاد أى من داله المناسب وهو الفؤاد أو الفواد بالواو كسحاب فتدبر وفى المزهر أن الاشتقاقات البعيدة جدا لا يقبلها المحققون وان الكلمة اذا ترددت بين أصلين فى الاشتقاق طلب الترجيح وان من المرجحات الاظهرية والاوضحية فافهم وفى المصباح ما نصه الفائدة الزيادة تحصل للانسان وهى اسم فاعل من قولك فادت له فائدة فيدا من باب باع وأفدته مالا أعطيته وأفدت منه مالا أخذت وقال أبو زيد الفائدة ما استفدت من طريقة مال من ذهب أو فضة أو مملوك أو ماشية ثم قال فى المصباح والجمع الفوائد وفائدة العلم والادب من هذا اهـ بالحرف وقوله الزيادة تحصل للانسان أى فى ماله مثلا والزيادة النمو والزكاء وقوله وهى اسم فاعل الخ لعل مراده ان الفائدة بالمعنى السابق أصلها اسم فاعل فمحصله انها اسم للنمو والزكاء يحصل للانسان أصلها اسم فاعل من الفيد بمعنى حصول المال فمعناها فى الاصل شئ ما من المال ثبت له الفيد أى الحصول ثم جعلت اسما للنمو والزكاء يحصل للانسان وانسلخت بذلك عن الوصفية ولعل الاقرب من هذا انه أراد بالزيادة الشئ يحصل للانسان زائدا على أصل عنده سواء كان مالا أو غيره وان أصل الفائدة اسم فاعل من الفيد بمعنى حصول المال كما مر ثم جعلت اسما للشئ المذكور وانسلخت بذلك عن الوصفية فانه قد علم مما تقدم ان الفائدة تأتى واوية ويائية بمعنى ذهاب المال وثباته ويائية بمعنى كثرته والظاهر ان وضعها لذلك أصلى فعلى فرض انه أراد بالزيادة النمو يظهر ان وضعها له أصلى وقوله من باب باع أى بقطع النظر عن اللزوم والتعدى وقوله وفائدة العلم والادب من هذا أى منقولة بطريق المجاز منه فى الاصل ثم صارت حقيقة فيه لغة أيضا فعلى قول أبى زيد تختص الفائدة فى أصل اللغة بما يستفيده الشخص ويكون من الطريقة المذكورة ثم انه يرد على من قال الفائدة اسم فاعل من فادته اذا أصبت فؤاده وعلى المحشى ومن قال من الفيد بمعنى استحداث المال والخير على فرض ثبوت الفيد بمعنى الاعطاء وبمعنى استحداث المال والخير ان المشتق عند النحويين لا بد أن يكون فيه معنى المشتق منه وزيادة كضارب من الضرب ومعنى المشتق منه هنا على ما ذهب اليه هؤلاء الذى هو الاعطاء أو الاستحداث أو الاصابة غير موجود فى المشتق لا بمعناه اللغوى ولا بمعناه الاصطلاحى وان كانت المصلحة المذكورة وكل ما يستفيده الشخص من المال والخير تصيب الفؤاد وتؤثر فيه فرحا ومحبة الى غير ذلك لان ذلك غير داخل فى معنى فائدة كما لا يخفى فقد توهم القائل بانها اسم فاعل من فادته اذا أصبت فؤاده ان الفائدة بمعنى المصيبة للفؤاد وليس كذلك ولا يصح أن يجاب عن المحشى بأن مراده مطلق الاخذ اقوله بعد وقول بعضهم الخ فانه يقضى بانه لم يرد ذلك ولا يصح أيضا أن يجاب عنه بانه لم يرد الاشتقاق باصطلاح النحاة بل باصطلاح علماء الاشتقاق وهو عندهم مطرد كاسم الفاعل وغير مطرد كالقارورة من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقر للمائع كالكوز وقد صرحوا بان القرار ليس من معنى القارورة بل لما كان

انه اسم جنس جمعي وعليه فيكون المراد بالجمع في كلام الشارح الجمع اللغوي لا الاصطلاحي فلا ينافي المختار واعلم ان الجمع ما دل
على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف وينقسم الى جمع قلة وكثرة فجمع القلة من ثلاثة الى عشرة بادخال الغاية وجمع
الكثرة من احد عشر الى
مالا نهاية هذا هو
المشهور والذي رجحه
السعد وتبعه الدماميني
وغيره ان جمع الكثرة
أيضا من ثلاثة فهما
مشتركان في المبدأ
ومحل التفرقة المذكورة
بينهما إذا جمع المفرد
عليهما كفلس فانه يجمع
جمع قلة على أفلس
وكثرة على فلوس فاذا
قلت عندي أفلس كان
دالا على ثلاثة الى عشرة
فقط واذا قلت عندي
فلوس كان دالا على
ثلاثة الى مالا نهاية فاذا لم
يجمع الا جمع قلة كأرجل
جمع رجل بكسر فسكون
أو جمع كثرة كرجال جمع
رجل بفتح فضم كان ذلك
الجمع مشتركا بين القلة
والكثرة ومحلها أيضا في
نكرات الجموع لا في
معارفها فلا ينافي
ما صرح به الاصوليون
وغيرهم من ان الجمع
المحلى بأل مطلقا أي سواء
كان جمع قلة أو جمع كثرة
من صيغ العموم
والصحيح ان جموع القلة
ستة جمعا التصحيح أعني
جمع المذكر السالم وجمع
المؤنث السالم وأفعلة وافعال وأفعل وفعلة وذهب قوم من المحققين كالرضي الى ان جمعي التصحيح موضوعان قال
لأكثر من اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة و بقية جموع التكسير جموع كثرة وهي ثلاث وعشرون وقيل أكثر والغالب أن

المائع يقر فيها أخذ لها اسم من القرار فغاية الامر ان القرار لوحظ مرجحا للتسمية الزجاجة المعروفة
بهذا الاسم من بين الاسماء كما صرحوا به أيضا ولا مانع من أن يكون الفيد أي الاعطاء منه تعالى
لمعنى الفائدة لوحظ علة لوضع الفائدة له فيكون اشتقاقها من الفيد بمعنى الاعطاء كاشتقاق القارورة
من القرار لانه يرد عليه حينئذ ان الاشتقاق باصطلاح علماء الاشتقاق لا يقتضي أن يكون المشتق
منه مصدرا أو نحوه بل المدار على المناسبة في المعنى ولو بأن يدل المشتق على معنى المشتق منه ولو
بطريق الالتزام بوجه ما مع الاشتراك في جميع الحروف الاصلية مرتبا أو غير مرتب أو في أكثرها
مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وحينئذ فلا مانع من كون ذلك البعض الذي ذكره أراد ان
الفائدة مشتقة من الفؤاد بالمعنى المصطلح عليه عند علماء الاشتقاق والمناسبة في المعنى موجودة
فان الفائدة تشعر بفأد الفؤاد بفتح الفاء وسكون الهمزة بمعنى اصابته اصابة معنوية والتأثير فيه
كذلك لما أن مدلولها مؤثر في الفؤاد فرحا ونحوه فتدل الفائدة على الفؤاد بطريق اللزوم
واشتراكهما في الحروف الاصلية مرتبة ظاهر على أن صحة هذا الجواب تحتاج الى كون الاخذ أوسع
من الاشتقاق باصطلاح علماء الاشتقاق ولذلك البعض أن لا يسلم ذلك وبالجملة ان أراد الاشتقاق
عند النحويين لا يصح ما ذكره كما لا يصح ما ذكره البعض وان أراد الاشتقاق عند علماء الاشتقاق
صح ما ذكره البعض كما صح ما ذكره هو فكلامه وكلام البعض سواء نعم على فرض صحة ما ذكره يكون
أقل تكلفا مما ذكره البعض فيترجح ما ذكره على ما ذكره البعض ولك أن تقول قوله مشتقة أي في
اصطلاح النحاة وضميره عائد على الفائدة بالمعنى الوصفي لا الاسمي المراد هنا وهي بالمعنى الوصفي على
الفرض المتقدم من ثبوت فاد بمعنى اعطى اسم فاعل بمعنى معطية ففيها معنى المشتق منه وزيادة
وقوله وقول بعضهم انها مشتقة من الفؤاد مراده مطلق الاخذ أي ومراده الفائدة بالمعنى الاسمي المراد
هنا وقوله وهي لغة أي بالمعنى الاسمي المراد هنا فلا ينافي ان ما أفاده كلامه أولا معنى لغوي أيضا وقد
علم من نقله كلام البعض مأخذها بالمعنى المراد هنا فلا يقال كان ينبغي له أن يبين اشتقاقها أو مأخذها
بالمعنى المراد هنا فانه أولى مما تعرض له ولك ان تقول الضمير في قوله مشتقة عائد على الفائدة بالمعنى
الاسمي المراد هنا ويوجه بأنه أخذ من الفيد بمعنى الاعطاء فائدة بمعنى معطية ثم أريد منها معنى معطاة
ثم أريد منها معنى مستفادة محصلة ثم غلبت عليها الاسمية في المال والخير المستفاد المحصل فصح انها
بهذا المعنى الاسمي مشتقة من الفيد بمعنى الاعطاء وان ذهب معنى الاعطاء عنها وذهبت معاملتها
معاملة المشتق لما سمعت فتدبر ثم انه قد ظهر لك مما ذكر أن لك ان توجه قول من قال من الفيد
بمعنى استحداث المال والخير على فرض ثبوت الفيد بهذا المعنى بأقل تكلفا مما ذكر وهو انه أخذ
من الفيد بمعنى استحداث المال والخير فائدة بمعنى مستحدثة للمال والخير ثم أريد منها المال والخير
المستحدث المحصل ثم غلبت عليها الاسمية في ذلك ولك ان توجهه بان مراده الاشتقاق باصطلاح علماء
الاشتقاق ولا يقال هذا يجري في القيل الذي نقله لانا نقول يمنع منه قوله اسم فاعل كما لا يخفى ولك
على فرض عدم ثبوت الفيد بالمعنى المذكور ان توجهه بأنه أريد من الفيد بمعنى الحصول التحصيل
والاستحداث وأخذ منه فائدة بمعنى محصلة للمال والخير ثم أريد المال والخير المحصل ثم غلبت عليها
الاسمية في ذلك والاشتقاق في كلامه باصطلاح النحاة على هذا كالاول ولك ان تقول في قول من

اسم فاعل من فأدته اذا اصبت فؤاده مراده اسم فاعل فى الاصل وان كانت نقلت بعد الى ماحصلته من علم أومال ولا تغفل عما أشار له شارح القاموس من أن مافيه تكلف لاعبرة له اذا وجد مالا تكلف فيه ولا يخفى انه لاتكاف فيما تقدم من أن الفائدة مشتقة باصطلاح علماء الاشتقاق من الفيد بمعنى الحصول مثلا لان ما يستفيده الانسان أى يكتسبه و يحصله من المال ونحوه حاصل مثلا وقد ظهر لك بقولى أى يكتسبه الخ انه لادور فى قولهم الفائدة مااستفدته الخ كما توهم بناء على ان استفاد معناه طلب الفائدة ثم المدار على ما يعد اكتسابا فى العرف فلا يقال للولد فائدة كما نقله الدسوقى عن شيخه وفى كلام بعضهم انه لو رزق علما بمجرد الالهام قيل له فائدة وهو يقتضى انه لا يشترط لمعنى الفائدة الكسب وهو مقتضى كلام المصباح السابق الا انه يقتضى اعتبار زيادته على أصل فتنبه (قوله مراده الاخذ) وقد عرفت وجه المناسبة وقول بعضهم ان الجواب بان المراد مطلق الاخذ لا يجدى نفعا مبنى على توهم انه لابد من وجود معنى المأخوذ منه فى المأخوذ وليس كذلك نعم قد يكون ملحظه ما أشار له شارح القاموس ونحوه مما مر فتنبه (قوله من علم أومال أو جاه) أى أو غيرها كثواب الآخرة ومن بيانية وأو مجوزة للجمع (قوله وعرفا) أى وهى عرفا لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين والمراد عرف العلماء لاخصوص النحويين وقوله المصلحة أى الخير وقوله من حيث انها ثمرته ونتيجته أى من حيث انها مترتبة ومتسببة عليه وعبارة بعض المحققين من حيث انها مترتبة عليه وهى ظاهرة بخلاف عبارة المحشى فان ظاهرها فاسد اذ الثمرة والفائدة عندهم لافرق بينهما الا بالذات ولا بالاعتبار وقول بعضهم ان المصلحة من حيث ترتبها فائدة ومن حيث تفرعها ثمرة فيه مافيه وأصل الثمرة واحدة الثمر وهو الحمل الذى تخرجه الشجرة أكل أولا وأصل النتيجة ولد البهيمة والحيثية هنا حيثية تقييد لا اطلاق كما فى قولنا الانسان من حيث انه انسان جسم ولا تعليل كما فى قولنا النار من حيث انها حارة مسخنة لان المقصود الاشارة الى اختلاف اسمها باختلاف الحيثية فانها من حيث ماذكره فائدة ومن حيث انها فى طرف الفعل غاية ومن حيث انها مقصودة للفاعل من الفعل اذا كانت كذلك غرض والغرض يطلق على القصد فهناك مناسبة ومن حيث انها حاملة للفاعل على الفعل وصدور الفعل عنه لاجلها علة باعثة ومع ضميمة كونها فى آخر الفعل علة غائية والحيثيات الثلاث الاخيرة متلازمة اذ يلزم من كون المصلحة المترتبة مقصودة للفاعل من الفعل كونها حاملة له عليه وكونها حاملة له عليه وفى طرف الفعل ومن كونها حاملة له عليه مجموع كونها حاملة له عليه وفى طرفه والعكوس فلا انفراد لواحد من الغرض وما بعده عن أخويه وهى متساوية فانها متحدة الماصدق مختلفة المفهوم كما هو بين وأما ما قبلها فينفرد عنها كما أشرت اليه اذ ربما يترتب على الفعل مصلحة ليست مقصودة للفاعل من الفعل ولا حاملة له عليه وربما يوجد فى أثنائه مصلحة فيقال هى فائدة الفعل الماضى وغايته وهل تنفرد الفائدة عن الغاية قبل تنفرد فى المصلحة فى أثناء الفعل بالاضافة اليه بتمامه فيقال للكنز الذى وجد فى أثناء حفر البئر هذا فائدة حفر البئر ولا يقال غايته ولعل ملحظه انه يحسن عرفا ان يقال فيما يترتب على بعض الفعل انه مترتب على ذلك الفعل ولا يحسن ان يقال انه غايته واعتبر فى الفائدة الترتب على الفعل ولو باعتبار الترتب على بعضه هذا وقد علم ان ما يترتب على الفعل من الشر لا يسمى فى الاصطلاح غاية وان ماليس مترتبا

واحدا من لفظه وقد لا يكون فيقدر ان له واحدا من لفظه كاعراب وزعم بعضهم ان مفرده عرب ورد بأن العرب يعم الحضريين والباديين والاعراب يخص الباديين والجمع لا يكون أخص من مفرده واسم الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه والغالب انه لاواحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كصحب وركب فان مفردهما صاحب وراكب واسم الجنس مادل على الحقيقة والماهية ثم ان كان وضعه لها بقيد الوحدة فى الاستعمال فاسم الجنس الاحادى كاسد أو بشرط استعماله فى أكثر من اثنين من افراد حقيقته فاسم الجنس الجمعى والغالب الفرق بينه و بين واحده بالتاء فى المفرد غالبا أولا ولا بأن يصدق على القليل والكثير فاسم الجنس الافرادى كماء وترابه (قوله اسم جنس جمعى) جمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب أفاده المحقق الصبان نقلا عن يس (قوله وفيه تناف) أى فى القيل الاخير وهو كونه اسم جنس جمعيا وحاصل ما للرضى ان أول الاسم ينافى آخره ودفع ذلك بعدم التنافى لاختلاف الجهة فهو للماهية مطلقا وضعا و بقيد الكثرة والجمع استعمالا فوافق قسيمه أعنى اسم الجمع الافرادى فى الوضع بل قسيميه بزيادة الاحادى وهذه الموافقة مما تؤيد ما للرضى وقول بعضهم الظاهر انه لامناواة وان اسم الجنس موضوع للماهية لكن

لامطلقا بل للماهية التي هي ماهية عدد مجتمع ثلاثة فأكثر فالواضع وضع كلم لماهية وحقيقة ثلاث كلمات اجتمعت وتركبت هذا
هو الموضوع له وهو جنس وحقيقة وجمعي منسوب للجمع الذي هو العدد المجتمع فحينئذ يقرأ جمعي بالجر صفة لجنس

على الفعل من المصلحة كان أردت حفر بئر لغرض ظهور الماء فظهر بدون حفر بئر ليس غرضا
اصطلاحا فقولك حصل الغرض من حفر البئر الذي كنت أريد حفره مجاز نعم ذكر العصام ان بعضهم
فسر الغرض بما لاجله الاقدام على الفعل وبعضهم فسره بفائدة لاجلها الاقدام على الفعل وقال
العصام ما حاصله ان الفائدة التي لاجلها الاقدام على الفعل قسم من الغرض على الاول ونفس
الغرض على الثاني اه فبين مطلق الفائدة والغرض على الاول العموم والخصوص الوجهي
وبينهما على الثاني العموم والخصوص المطلق فتدبر واعلم انهم يضيفون الغرض الى الفاعل دون
الفعل ويعكسون في العلة فما في كلام بعضهم من ترادف الغرض والعلة الغائية خلاف التحقيق
كما أشار اليه العلامة السمرقندي في شرح رسالة الوضع فهما مختلفان مفهوما كما علم مما مر فتنبه ثم
ما تقدم لي من الضميمة في حيثية العلة الغائية لعله مرادهم وان لم يصرحوا به فتكون العلة الباعثة
والعلة الغائية مختلفتين بالاعتبار وان اقتضى كلام بعضهم انهما واحد بالذات والاعتبار ثم الظاهر
ان العلة الباعثة عند صاحب القول الاول من قولي الغرض مساوية له وأعم من العلة الغائية فحرر
ذلك ان شئت ثم لا يخفى ان العلة باعثة أو غائية انما تتقدم على الفعل ذهنا ولذلك يسمونها علة ذهنية
وأما العلة الخارجية فهي متقدمة بذاتها على الفعل فلا فرق بينها وبين السبب فهي مرادفة له
وبعضهم فرق بينهما كما قاله شيخ الاسلام بان العلة مفضية الى الفعل والسبب كالامارة ثم اعلم ان
المصنفين كثيرا ما يستعملون الحيثية في مقام التفسير فتنبه له (قوله والمراد بالتتميم الخ) أي وليس
المراد التتميم المصطلح عليه في علم المعاني وهو الاتيان بفضلة فيما لا يوهم خلاف المقصود لمبالغة كقول
الصفي الحلي وكم بذلت طريفي والتليد لكم * طوعا وأرضيت عنكم كل مختصم
فطوعا تتميم وبهذا ظهر الفرق بين التكميل والتتميم اه من حاشية العلامة الهلباوي على هذا
الشرح (قوله والدلائل) الاولى حذفه لانه عين الشواهد (قوله أي مطلوب) وهو بيان معنى هذه
المقدمة (قوله واضافة علم الى العربية بيانية) فيه ان الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي وما هنا ليس كذلك بل هي هنا للبيان وهي ان يكون بين
المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلق الا أن يكون جرى على القول بعدم الفرق بينهما
وقوله أو من قبيل الخ فيه ان اضافة العام للخاص هي عين الاضافة التي للبيان فلعل المقصود من
العطف افادة التخيير في التعبير وكل ذلك ان ثبت ان لفظ العربية يطلق على العلم الذي يحترز به عن
الخلل الخ والا فالمعنى علم اللغة العربية أو العلوم العربية والاضافة لادنى ملابسة أو على معنى من
وقوله علم يحترز به الخ أي علم العربية علم يحترز به الخ فهو في الاصل أعم من علم النحو (قوله اثنى عشر
علما) ثمانية أصول وأربعة فروع اذ البحث في الاصول اما عن المفردات واما عن المركبات والاول
اما من حيث جواهرها فاللغة أو هيآتها فالصرف أو انتساب بعضها الى بعض فالاشتقاق والثاني اما
من حيث هيآتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فالنحو أو من حيث افادتها لمعان أخر فالمعاني
أو من حيث كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فالبيان أو من حيث أوزانها الشعرية ان كانت
فالعروض أو من حيث أواخر الابيات فالقافية وفي الفروع اما ان يختص بنقوش الكتابة فالخط
أو بالمنظوم من حيث نكته فقرض الشعر أو بالمنثور من حيث استيفاء المقصود فانشاء النثر أولا

وان صح على تأويل
رفعه واستعماله في العدد
المذكور ليس مخالفا
للوضع الا من جهة انه
افراد والموضوع له
الماهية وذلك شائع كثير
ويؤخذ من هذا أن
عدم استعماله في القليل
ليس لمجرد مخالفة
استعمال العرب بل
بمقتضى الوضع أيضا
فاحفظه ان كنت منصفا
ولا ينافي هذا قولهم
اسم الجنس موضوع
للماهية من حيث هي
فتأمل جدا اه فيه أنه
دعوى لا دليل عليها
واذا لم يقم دليل عليها
فأين الظهور وما للرضي
ان لم يكن منقولا فدليله
موافقة القسيم على ان
هذا متناف في نفسه
اذ استعماله في الافراد
المجتمعة استعمال في
الماهية الموضوع لها
فليس مخالفا للوضع
حينئذ على ما قال فلا
تلتفت للمقال والله يصلح
الحال اه شيخنا (قوله
بقطع النظر عن الافراد)
أي جنسها الصادق بفرد
ليصح التعميم فيها بقوله
جمعا أو غيره وجعله تعميما

في اسم الجنس الذي هو اسم ان لا يخفى ما فيه (قوله نسموه للافراد) الظاهر انه بكسر الهمزة كما هو المسموع وان صح يختص
الفتح (قوله تمييزا بينه الخ) أي لا لاجل كونه مختصا بالاستعمال في الفرد الواحد (قوله وبين الاول) وهو اسم الجنس الجمعي (قوله

يختص بشيء منهما فالمحاضرات ومنه التاريخ اه من شرح الجوهري على رسالة العيدروس
البيانية قيل ولم يعد علم الوضع لما انه كالجزء من اللغة والنحو ولا علم البديع لانه ذيل للمعاني والبيان
لاقسم برأسه واسقطوا أيضا علم التجويد اه ولا يخفى ان ما يتكلف لتوجيه كون علم الوضع كالجزء
من اللغة والنحو يمكن مثله أو أقرب في غير ذلك كالاشتقاق بالنسبة الى اللغة والصرف ولا يخفى ان
كون البديع ليس قسما برأسه فيه مافيه (قوله بانه غير توقيفي) أي لم يقع توقيف عليه من الشارع
فمراده بالتوقيفي ماوقع من الشارع التوقيف عليه فلا يقال المناسب حذف غير (قوله والمراد القدرة
الخ) فهي هنا العرض المقارن لسلامة الآلات (قوله أي مجازا) خلاف ظاهر الشارح وفي
الشهاب على البيضاوي انه اختلف فقيل اطلاقها عند أهل اللغة على الكلام حقيقة وقيل مجاز
مشهور اه فلا مانع من ابقاء الشارح على ظاهره ولا يأتي حينئذ ما نقله المحشي فتنبه (قوله علاقته
الجزئية) اعترضه السيد البليدي بان السعد نص على انه يجب ان يكون الجزء الذي يطلق اسمه
على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد أو
الاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا ان يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا
جزء عام لان الكلمة ثم سائر أجزاء الكلام و يصح ان يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما
ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة افاده العلامة الصبان وقوله الا أن يحمل
الخ يقتضي صحة نحو قولك رأيت بعض انسان تريد بالبعض الانسان وقوله و يصح ان يكون من
باب الاستعارة على هذا يكون اطلاق الكلمة على الكلام فيه مبالغة في حسن صوغه وارتباط
بعضه ببعض وشدة وتطالب أجزائه ومدح له ولقائله بذلك وفي اقتضاء الحال لذلك في نحو كلا انها
كلمة هو قائلها تأمل اذ المقام لذم ذلك القائل الا أن يكون ذلك تهكما به والله أعلم ولا مانع من جعل
العلاقة في ذلك اللزوم أو المجاورة الذهنية وعلى كل فالعلاقة تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص
بالمفيدة وان اشتهر التقييد وقول الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة ربما يؤخذ من هذه العلاقة
اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل محل نظر كيف وقد جعل وجه الشبه
الارتباط الذي هو في المشبه به أتم ولا فائدة في الكلمة انما الارتباط بين حروفها كما أفاده يس ولا يقال
المراد ان الارتباط التام بين الكلمات انما يكون في المفيد لوجود ذلك في نحو ان قام زيد مع كونه
غير مفيد فائدة تامة كالمفرد وفي الدمجوني الجزم بان المفيدة ليست قيدا وقيل لم توجد الكلمة في اللغة
الامرادا بها المفيدة فلذا قيد بالمفيدة وعلى هذا فالتقييد في محله نظرا لاستعمال أهل اللغة ثم ما نقله
الصبان وأقره خلاف ماذكره في رسالته البيانية وذكره وان كان لا يدفع الاعتراض هنا قال يشترط
لهذه العلاقة أمران الاول ان يكون التركيب حقيقيا الثاني اما استلزام انتفاء الجزء للكل عرفا كما
في اطلاق الرأس على الانسان واما كونه زائد الاختصاص بالمعنى كما في اطلاق العين على الربيئة
واما كونه أشرف كما في اطلاق القافية على القصيدة اه وعلم من قوله كما في اطلاق القافية الخ ان
التركيب الحقيقي صادق بتركب الكلام لاتصال بعضه ببعض في الخارج وانما يخرج به التركيب
الاعتباري في نحو مجموع السماء والارض ومجموع المعنيين في التضمين ثم لا يخفى انه يصح التمثيل
بالقافية لاول صور الشرط الثاني فتنبه (قوله وحقيقة على المفرد) أي القول المفرد كما يدل عليه

وان كان يستعمل في الجمع أيضا) لا يفيد أن استعماله في الجمع ينافي تسميته افرادا وان قرئ بفتح الهمزة خلافا لمن وهم ثم استظهر
أنه لامنافاة وان افادتها العبارة اه شيخنا (قوله ثم لا تتوهم من كلام الرضى السابق ان اسم الجنس الجمعي مجازا
دائما الخ) قال المحقق الصبان أقول الاولى أن يقال انه غلب استعماله في ثلاثة افراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك واندفع التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام الرضى على ما قلنا بان يكون معنى قوله جمعي استعمالا انه غلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه (قوله حقيقة من حيث تحققه فيها) أي كما جرى عليه السعد في مطوله وقوله أو مطلقا أي سواء نظر للتحقق المذكور أو للافراد من حيث خصوصها فهو معطوف على قوله من حيث تحققه خلافا لمن قال أنه معطوف على قوله في افراده فانه خطأ فاحش (قوله عند المتقدمين) راجع لقوله أو مطلقا فقط (قوله لافرق الخ) تعميم في قوله في افراده (قوله اللهم الا أن يعتبر مجازا الخ) أي اما أن يقال انه استعمال باطل للمخالفة المذكورة أو يعتبر مجازا لكن فيه
انه لامجاز هنا لعدم فوات ماوضع له ماسبق الا أن يقال الاستعمال في الكثير بمنزلة وضع ثان كما صرحوا به في العلم بالغلبة
حيث قالوا الاستعمالين بمنزلة الوضع تدبر اه شيخنا (قوله ثم انهم صرحوا الخ) محل هذا اذا لم تقم قرينة على العكس

كلامه (قوله فكل من النحويين الخ) القصر بالنسبة للمعنى اللغوى اضافى أعنى بالاضافة الى اطلاق الكلمة على الكلام فلا ينافى ان اللغويين يطلقون الكلمة على اللفظة المهملة كما يعلم من اطلاق العصام فيما يأتى نقله عنه ومن هنا يعلم ان قوله فلا فرق فى الكلمة حقيقة الخ ليس على ظاهره بل عدم الفرق عند أهل الاصطلاحين فى حقيقة الكلمة انما هو من حيث عدم صدقها حقيقة بالكلام عندهما ويعلم أيضا ان اطلاق الكلمة على اللفظ الموضوع لمعنى مفرد بطريق الحقيقة لغة ليس كاطلاقها عليه بطريق الحقيقية اصطلاحا فان الاول من حيث تحقق المعنى الموضوع له فى ذلك والثانى من حيث انه نفس المعنى الموضوع له هذا وفى يس ان معنى الكلمة لغة مساو لمعناها اصطلاحا وهو موافق لظاهر ما نقله المحشى عن الشنوانى مخالف لما نقله عن العصام لكنه بعيد فحرر (قوله لدلالة الثانى الخ) فيه انه لا دلالة هنا لا للثانى ولا للاول فلا احتباك غاية ما هنا حذف الواو مع ما عطفت فى الموضعين بقرينة ما ومعلوم مشهور من انه لا شئ من الاطلاقين يخص أحد الاصطلاحين انما الاحتباك فى نحو قوله

وانى لتعرونى لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

فان ذكر الهزة فى الاول وهو المشبه يدل على ان الهزة من جملة الثانى وهو المشبه به وذكر الانتفاض بالعكس فتدبر على انه لا حذف فى شئ من الموضعين أما الاول فلما علمت من أنه يصح حمل كلام الشارح فيه على ظاهره وأما الثانى فلان الظاهر ان كلامه فى اطلاق الكلمة على القول المفرد من حيث الخصوص وقد علمت ان اطلاقها عليه لغة بطريق الحقيقة من حيث تحقق معنى اللفظة فيه لا من حيث الخصوص (قوله أى وتطلق الكلمة باعتبار معناها الخ) هذا لا يصح اذ الاطلاق من عوارض الالفاظ والاطلاق هنا أيضا انما هو باعتبار اللفظ لكن ما سلكه المحشى سرى له من يس على الفاكهى وهو صحيح هناك وعبارة الفاكهى وهى لغة تقال للجمل الخ ثم قال واصطلاحا قول الخ فقال يس الضمير للكلمة باعتبار لفظها فى الاول اذ اللفظ هو الذى يطلق وباعتبار معناها فى الثانى اه وذلك لان عبارة الفاكهى على تقدير وهى اصطلاحا قول الخ بدليل هى لغة واعتبار اللفظ فى الاول بواسطة تقال وليس موجودا فى الثانى ولذا حله النبتينى بقوله والكلمة اصطلاحا الخ تدبر اه شيخنا (قوله ولا يظهر داع الى ترك الخ) ولا يتم الجواب بان الداعى هو أن هذا المعنى ساقط عن درجة الاعتبار من حيث شموله للمهمل فتنبه (قوله وهو اللفظة) أى سواء كانت مهملة أو مستعملة (قوله أى رب ارجعون) أى الخ (قوله هو قائلها لا محالة) لتسلط الحسرة عليه (قوله من الشطط) أى المشقة والتعب وان كان فى الاصل معناه البعد (قوله أى بأن أشهد أن لا اله الا الله) أى وان محمدا رسول الله والظاهر ان المراد بالعمل الصالح ما يعم الايمان وغيره كما هو الاوفق بقوله فيما تركت أى فى مقابلة ما ضيعته من عمرى ولعل الاتيان بلعل دون لأعمل الدال على القطع بالعمل مع انه المناسب للحال ومن ثم قيل فى الآية الاخرى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين فأتوا بما يدل على قطعهم بذلك لا ترجيهم له بناء على بعض احتمالات الرفع من الاستئناف على وجه الاخبار لعدم قطع ذلك لاحد بالمقام فى الدنيا بقدر ما يكون فى مقابلة ما ضيعه من عمره المشار اليه بقوله فيما تركت بخلاف الايمان وعدم التكذيب بالآيات فانهما يدركان فى أسرع وقت

كرجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وأعطى الامير الجيش دينارا وليس قوله صرحوا تبريا الاجل هذا الا انهم صرحوا به أيضا انما للنسبة بدليل ولم أر نصا تدبر اه شيخنا (قوله فهو من باب الكلية) الضمير المبتدأ راجع للجمع لكن من حيث الحكم عليه اذ الكلية ليست هى الجمع بل الحكم عليه وكذا يقال فى قوله فهو من باب الكل تدبر (قوله ولم أر نصا فى اسم الجنس الجمعى) لم يتعرض للافرادى لانه ليس من البابين لصحة استعماله فى الواحد وكذا الاحادى تدبر (قوله غالبا) راجع لقوله بالتاء ولقوله فى انفرد كما يدل عليه ما بعده (قوله نحو كمأة) وكمء فالكمء بمعنى النبات المعروف والكمأة اسم جنس جمعى هذا معنى كلامه وهو أحد أقوال ذكرها فى القاموس وقيل ان الكمأة جمع حقيقة وقيل ان الكمأة مفرد والكمء للمتعدد على الاصل وقيل ان الكمأة صالح للواحد والمتعدد (قوله وزنج) بكسر الزاى وفتحها (قوله ليس اسم جنس جمعيا) قال بعض الحواشى هنا انظر بما ذا يسمى فحرر (قوله بل هو اسم للجيل المعلوم) صرح به فى القاموس حيث قال روم اسم لجيل (قوله لا غرابة الخ) انما كان ما هنا من قبيل اتباع الاول للثانى ولم يعكس لان حرف الحلق قوى فيستتبع ما قبله كما قاله الجاربردى وعدم العكس فناسبهما فى الحمد لله لظهور ان الكسرة الثانية هى الاصلية لا الاولى تدبر (قوله واحدة الكلم) وهى القول المفرد باتفاق أهل الاصطلاح

فناسبهما الاتيان بما يدل على القطع بهما (قوله وهي كون الشئ الخ) الضمير عائد لمطلق الدلالة والحالة هي جهة الدلالة كالوضع وقوله يلزم الخ صفة لحالة والتقدير يلزم بسببها من العلم به من حيث تلبسه بتلك الحالة (قوله بمعنى المقصد) المقصد بكسر الصاد يصلح ان يكون اسم مكان وان يكون اسم زمان فقوله فهو اسم لمكان القصد أي أو زمانه قال العصام في شرحه للكافية والمناسبة ظاهرة على كل وشنع على من خصه بالمكان وقوله أو مصدر ميمي الخ فأصل معناه القصد وهو عطف على قوله مفعل باعتبار تقييده بقوله بمعنى المقصد والا فهو مفعل على كل حال ولا يصح عطفه على قوله اسم لمكان القصد لانه على هذا يكون من جملة التفريع مع انه يمنع من تفريعه تقييده المفرع عليه بقوله بمعنى المقصد وقوله بمعناه أي بمعنى المقصود أي انه في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى المفعول وقوله كما قيل لعله راجع الى كلا الوجهين قبله لغرض العز واعتدادا بقول من قال بهما تقوية لهما واشارة الى ضعف ما يأتي لا للتبري ويحتمل على بعد ان ضمير قوله بمعناه راجع الى قوله مصدر ميمي وقوله كما قيل راجع الى هذا الوجه فقط تبريا منه لبعده فان المراد اصطلاحا المفعول فابقاء المعنى مصدرا على حاله مع تكلف اعتبار المبالغة أو تكلف تقدير مضاف بعيد كل البعد وقوله أو صيغة مفعول عطف على قوله مفعل وقوله خفف أي بما سيذكره أي تخفيفا غير قياسي وقوله وأصله معنوي أي أصل معنى الذي كرمي معنوي كمفعول وقوله وخفف بحذف احدى الياءين اكتفاء بالكسرة وقوله ففيه تخفيفات أي أربع وقوله اه اشارة الى انه كلام لخصه من كلام العلماء وقوله وهو اصطلاحا الخ بعد أن بين انه بمعنى المقصود بين انه في الاصطلاح لخصوص المقصود من اللفظ وانه مشترك فيه بين المقصود منه بالفعل وبين ما يصح ان يقصد منه وان الجامي ذكر انه في الاصطلاح المقصود من شئ لفظا أو غيره وان ما ذكره يحتاج الى نقل عن أهل الاصطلاح وقد أقره عبد الغفور وقابل ما ذكره بقوله وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ اه قال عبد الحكيم سواء تعلق به القصد من شئ أولا من شئ أو لم يتعلق به القصد أصلا اه وأقره محرم في حاشيته عليه أيضا وقال وقد يكتفى فيه بصحة القصد اه وفي العصام على الكافية المعنى ما يقصد بشئ وقد يكتفى فيه بصحة القصد اه وكفى بهؤلاء الاعلام فالظاهر انه يطلق اصطلاحا على كل من تلك المعاني غاية الامر أن بعضها أشهر من بعض فافهم (قوله الصوت عند أهل السنة كيفية الخ) لعل هذا من المحشي لحمله كلام من عرفه من أهل السنة بانه الهواء المتكيف بالكيفية المذكورة على التسمح وان المراد واحد وما ذكره لكن لا يخفى ان المناسب لقولهم اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي الخ أن يكون الصوت هو الهواء المتكيف بالكيفية لا نفس الكيفية فان اعتبار الطرح للكيفية تعسف نعم أورد بعضهم على هذا ان الهواء جسم لطيف والصوت عرض ومن ثم قيل الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق ففيه تعريف العرض بالجوهر لكن لا يبعد أن أصحاب هذا القول على فرض انهم أطلقوا العرض على ما ذكر من اللفظ والصوت وحكموا على الالفاظ بالتقضي راعوا في ذلك الاطلاق وفي الحكم المذكور انه قد اعتبر العرض أعني الكيفية المذكورة في معنى اللفظ والصوت حتى كأنهما لذلك من الاعراض التي تنقضي شيأ فشيأ فلا تجتمع اجزاؤها في الوجود اذ لا بقاء للهواء المتكيف بالكيفية المذكورة وان بقي مجرد الهواء

وأهل اللغة (قوله بالجزء) أي باسم الجزء (قوله بجامع شدة الارتباط) هذا توجيه عام يجري في الآية وغيرها واستظهر بعض توجيها للاستعارة في خصوص هذه الآية وهو أن الكلمة لا تفيد فلا يصل بها المتكلم الى مطلوب به وكذلك هذه الجمل لما لم يصل بها المتكلم الى مطلوب به كانت كانها كلمة واحدة اه وفي التجوز بالكلمة عن الجمل المفيدة كلام ذكرته في كتابي على حاشية السجاعي على القطر (قوله الظاهر انه معمول لمحذوف الخ) دفع بهذا ما يقال ان كان المراد بالثلاثة الاوجه في قوله على ثلاثة أوجه الصفات الثلاثة وهي اتيانها بمعنى الردع والزجر واتيانها بمعنى حقا واتيانها بمعنى أي صح استعلاء كلا على تلك الثلاثة لانه حينئذ من قبيل استعلاء الموصوف على صفاته اشارة لتمكنه منها غاية التمكن بحيث لا يتجاوزها الا انه لا يصح حينئذ جعل حرف ردع وما بعده بدلا من ثلاثة أوجه لان حرف الردع هو عين كلا لا صفة من أوصافها وكذا يقال فيما بعده فيلزم استعلاء الشئ على نفسه لان البدل على نية تكرار العامل فكانك قلت كلا كائنة على حرف الردع وما عطف عليه وهو لا يصح وأيضا هذا البدل لا يوافق واحدا من أقسام البدل الثلاثة الآن يكون بدل اشتمال من اشتمال البدل على المبدل منه ولا يخفى ما فيه هنا وان كان المراد بالثلاثة أوجه الاقسام الثلاثة التي هي حرف ردع وحرف بمعنى حقا وحرف

بمعنى أي لم يصح الاستعلاء في المبدل منه ولا في البدل لانه على نية تكرار العامل اذ فيه استعلاء الشئ على نفسه والجواب ان الاولان في كلام المحشي مبنيان على اختيار الشق الاول والجواب الثالث مبني على اختيار الشق الثاني يدلك على هذا قول شيخنا أن قول الشارح على ثلاثة أوجه أي على ثلاثة طرق أي اتيانها كذا واتيانها كذا واتيانها كذا أي انها كائنة على تلك الصفات وقوله حرف معمول لمحذوف أي تاتي حرف ردع وتاتي حرفا بمعنى حقا وحرفا بمعنى أي فهذا ايضاح للثلاثة أوجه ويحتمل جر حرف بدلا من ثلاثة أوجه على حذف المضاف أي وجه حرف ردع ووجه حرف بمعنى حقا ووجه حرف بمعنى أي ووجه الحرف اتيانه للمعنى المقصود منه ويحتمل البدل بلا تقدير بجعل ثلاثة تجريدا مقترنا بعلى كما تقول زيد بأسد أي متلبس به تريد انه نفسه كاسد فبالغت في زيد حتى انتزعت منه أسدا الا بسه هو وكذلك هنا بالغت في كلا حتى انتزعت منها ثلاثة أوجه استعلت عليها وتلك الاوجه هي كلا كما ان الاسد المنتزع هو زيد اذ التجريد أن تبالغ في ذي الصفة فتنزع منه مماثلا له في تلك الصفة وابدل من هذه الاوجه حرف الردع وهو على تكرير على وحرفا بمعنى حقا وحرفا بمعنى أي وهذه الحروف هي كلا فكيف تستعلي كلا عليها فيقال انه تجريد فبولغ في كلا وانتزع منها حرف الردع وحرف بمعنى حقا وحرف بمعنى أي اللفظ

و يشهد لذلك ما تقدمت الاشارة اليه والافكان الواجب أن يعتبر بعد اطلاق اللفظ على الملفوظ اطلاقه على كيفيته هذا وأورد ذلك البعض على ان الصوت هو الكيفية القائمة بالهواء بعد أن نقله عن المولوي في تعريب الرسالة الفارسية للعصام وقال انه يؤخذ من كلام غير واحد من المحققين خصوصا الاعاجم الذين هم المعتمد في مثل هذا ان مقتضى قيامها بالهواء ان يطلق عليه لافظ لان من قام به وصف يشتق له منه اسم وأجاب بان اللغة انما تبنى على الظاهر والظاهر انها انما قامت بالشخص لا بالهواء قال ولما ظهر قيامها بالهواء في بعض المواضع التفتوا اله فقالوا صوّت الهواء في الشجر مثلا فهو مصوت اه ولا يخفى ان هذا انتقال نظرا من صوغ اللافظ من اللفظ بمعنى التلفظ اذ لا يشتق اسم الفاعل مما بمعنى اسم المفعول سواء بقيت ملاحظة المعنى أو هجرت كما لا يخفى وكذا لو فرض انه لم يطلق على الكيفية بمعنى المفعول بل نقل من معنى المفعول اليها وقولهم للشجر مثلا مصوت انما هو من التصويت كما يصرح به كلامه لا من الصوت بمعنى الكيفية ونقل ذلك البعض عن شيخه الشيخ العدوي انه لم يرتض أن الكيفية قائمة بالهواء وقال ذلك مذهب الفلاسفة ومذهب أهل السنة انها قائمة بالشخص قال فقلت ما تصنع في الصوت الحاصل من اصطكاك الحجرين مثلا اذ حيث لم يقم بالهواء فلا جائز أن يقوم بهما لان العرض لا يقوم بمحلين ولا بأحدهما لانه تحكم فقال يقوم بهما وننزلهما منزلة الشئ الواحد على أنني كنت عرضت عليه عبارة المولوي فاقرها فاختر لنفسك ما يحلو اه ولا يخفى حال جواب شيخه كما أشار اليه بقوله على انني كنت الخ والجواب أن يقال لا مانع من وجود صوتين لكل حجر صوت وان لم نميز بينهما وهذا ظاهر لا شبهة فيه فتنبه وقد عدل المحشي عن قولهم الصوت كيفية يخلقها الله تعالى عند تموج الهواء الحاصل بخلق الله تعالى أيضا عند القلع والقرع لما أورد عليه انا نجد الصوت يحصل بلا قلع ولا قرع كما اذا هز قرطاس ورق مفرد وكصوت الالف اللينة وقوله خلافا للحكماء في زعمهم أي خلافا لكفارهم في زعمهم ان الصوت معلول للقلع والقرع بناء على عقيدتهم الفاسدة الكاسدة أعاذنا الله تعالى منها ومن امثالها بجاه حبيبه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأحبابه (قوله والمراد هنا باللفظ الخ) قد يقال كان الانسب ان يقدم ذلك في الكلام على تعريف القول باللفظ الدال الخ أو يؤخره حتى يفرغ من الكلام على تعريف اللفظ بالصوت الخ والجواب انه قد فعل هذا لان التعميم منقطع عن التعريف فانه باعتبار الافراد والتعريف للماهية وقوله ما يمكن ان يتلفظ به أي سواء تلفظ به بالفعل أو يتلفظ به كذلك وهو اللفظ الحقيقي أم لم يتلفظ به ولا يتلفظ به وهو اللفظ الحكمي واعتبار امكان الشئ لا يقتضي اعتبار عدم وجوده بالفعل والمراد الامكان حقيقة أو حكما فصح تفريع دخول الضمائر المستترة على ذلك اذ هي في حكم ما يمكن ان يتلفظ به حقيقة وان لم يكن ان يتلفظ بها حقيقة اذ ليس من شأنها ان يتلفظ بها حقيقته بخلاف كلمات الله التي لم نتلفظ بها قط ولا نتلفظ بها أبدا كاغلب ما في اللوح المحفوظ والله أعلم اذ يمكن ان نتلفظ بها حقيقة لولا عدم العلم بها وأما كلمات الله الواصلة الينا كمفردات القرآن فانها ملفوظة بالفعل فضلا عن امكان التلفظ بها وان لم تكن ملفوظة بالاضافة اليه تعالى لتنزهه تعالى عن مثل ذلك فلا حاجة لها الى التأويل فهي ألفاظ حقيقة نعم هي باعتبار حالة عدم التلفظ بها انما دخلت بالتأويل فتنبه ودفع بقوله فيدخل كلمات الله ما يتوهم من ان

اللفظ أخص من القول لانه خاص بما يخرج من الفم الخ فلا يقال لكلمات الله التى لم نتلفظ بها الى آخر ما مرّ لفظ لانها لم يتلفظ بها ولا يتلفظ بها فى وقت ما ويقال لها قول فانه يقال لها قول الله وان لم تقم به تعالى فكيف يؤخذ اللفظ جنسا فى تعريف القول وأخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله المذكورة اذ يقال لها كلمات الله وان لم تقم به تعالى فلا يصح أخذه فى تعريفها وكلام الشارح بعد يقتضى صحة ذلك ومحصل الجواب ان اطلاق القول والكلمة على ذلك انما هو اعتبارا لامكان انه يقال و يتكلم به فكذا يطلق عليه لفظ اعتبارا بامكان انه يتلفظ به وان امتنعت الاضافة لله هنا لعدم الاذن وأما نحو كلام الملائكة الذى لم نتلفظ به قط ولا نتلفظ به أبدا فلا يتوهم ايراده اذ اعلم ان تقييده من قيد بالانسان فى تعريف اللفظ انما هو لتقريب تصوير اللفظ من الفهم كما قاله عبد الغفور على الجامى هذا وقال عبد الحكيم فيما كتبه على عبد الغفور تدوين النحو انما هو لمعرفة الالفاظ التى نتلفظ بها بالفعل حقيقة أو حكما فلا يضرنا خروج ما ليس كذلك اه بايضاح المراد * فان قلت التعريف على ما تقرر من ان المراد الامكان حقيقة أو حكما صادق بالدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها فى حكم ما يمكن ان يتلفظ به الدال على معنى فى الوضع للمعنى والافادة له والحركات الاعرابية موضوعة للفاعلية والمفعولية والاضافة مفيدة لها مع انها ليست ألفاظا قال ابن الحاجب فى ايضاحه كما نقله العصام أقل ما ينطلق عليه اللفظ حرف واحد * قلت أجاب عن هذا العصام بان الحكم فى اطلاق النحوى ينصرف للحكم النحوى والضمير المستتر يقع فاعلا و يؤكد و يعطف عليه الى غير ذلك و بعضهم لا يقول بان أقل ما ينطلق عليه اللفظ حرف واحد وهؤلاء اختلفوا فمنهم من قال الحركات الاعرابية موضوعة للمعانى المذكورة فهى عنده كلمات اصطلاحية حقيقية كالرضى ومنهم من قال الموضوع لها هو اللفظ الموضوع الموصوف بالحركات بالوضع النوعى فلا تكون كلمات كما يستفاد من عبد الحكيم على عبد الغفور هذا وقد قيل ان الضمير المستتر هو المعنى المعقول الحاضر فى مقام التكلم والخطاب بذاته وفى الغيبة بسبق الذكر استغنى لحضوره عن الاحضار واعتبر جزأ من الكلام الملفوظ كجعله جزأ من الكلام المعقول فالفاعل اللفظى والحقيقى فى نحو اضرب متحدان ولكونه فاعلا للفظ جعل لفظا حكما فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة من مقولة الصوت بان رجع الضمير الى الصوت أى وتارة لا يكون من مقولة أصلا ورده عبد الحكيم بانه كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وليس هناك الا المعنى المعقول فكيف يكون موضوعا وموضوعا له فيختل تعريف الضمير ولا يدفع ذلك اعتبار الوضع الحكمى لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان الوضع حكميا وانه أى حاجة الى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه اه وكذا يختل تعريف الكلمة والاسم ولا يدفع ذلك اعتبار الوضع الحكمى والدلالة الحكمية وقيل ان الضمير المستتر معدوم فلا يكون داخلا فى شئ من المقولات ورده عبد الحكيم بانه ان أراد انه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان أراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا فى نفسه فلا يفيد ومحصل ما اختاره عبد الحكيم مع حاصل ما مهد به له بايضاح واصلاح وزيادة انه لا شبهة فى ان نحو زيد ضرب يفيد التقوى بخلاف ضرب زيد وذلك ليس الا تكرر الاسناد وكون الفعل نفسه من غير اعتبار أمر آخر

اه وأنت خبير بانه لا حاجة للتجريد بناء على الشق الثانى من السؤال لان المستعلى هو كلى الذى هو كلى عام والمستعلى عليه هى الاقسام الثلاثة التى هى جزئيات لهذا الكلى فليس فيه استعلاء الشئ على نفسه حتى يحتاج للتجريد بل فيه استعلاء كلى على جزئيات فى كل من المبدل منه والبدل اشارة لشدة تمكن الكلى منها بحيث لا يخرج عنها ولعله لهذا قال فليتأمل وأما قول ع ش على م ر قد يفرق بين تامل وفليتأمل بأن الاول لما اذا كان يرد عليه شئ أو كان فيه ضعف وأما اذا كان قويا ظاهرا فانه يعبر عنه بفليتأمل اه فلعله مجرد اصطلاح لبعضهم خصوصا وقد عبر بقيد المفيدة قلة هذا الفرق فلا يرد على ما ذكر ثم انه يحتمل المقام غير هذا فتنبه (قوله ودعوى التركيب) أى من كاف التشبيه ولا النافية وشددت لتقوى المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين (قوله وليس بلازم الخ) مناقشة فيما نقله الشارح عن القوم حيث قال اذ لم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه (قوله ذكر المزجور معه) يحتمل ان الضمير فى معه عائد على كلا وذكر باعتبار كونها حرفا ومعه ظرف لذكر وصلة المزجور محذوفة أى عنه وفى بعض النسخ عنه بدل معه فيكون صلة المزجور و يحتمل غير ذلك (قوله يحتمل ان قصده مجرد النسبة الخ) قدم هذا الاحتمال لاظهريته بالنسبة لما بعده اذ هذه المناقشات لا تاتى فى الدليل الثانى مع انه مسلط عليه قالوا والتبرى اذا بالنسبة للمجموع

لا للجميع اه شيخنا وفيه نظر بل التبرى بالنسبة للجميع لانه علله بعلتين احداهما عامة فى كل من الدليلين . وثانيتهما خاصة بالاول على انه يمكن المناقشة فى الثانى بما يعلم بعضه من الكلام على التعاريف الآتية (قوله بل هنالك معنى رابع) هو لفظ الفعل قيل يمكن ادخاله فى الذات بان يراد بها ما قابل الحدث والرابط فيشمل لفظ الفعل وكذا لفظ المصدر بناء على القول بان اسم الفعل موضوع للفظ المصدر ويشمل أيضا الصفات كالطول والقصر والزمان وغير ذلك مما يخرج عن القسمة لو أريد بالذات ماتبادر منها اه وفيه ان هذا يدفعه أو يبعده قوله ورابطة للحدث بالذات فيفيد ذلك ان للذات هى التى ينسب لها الاحداث لا مثل لفظ الفعل فانه لا ينسب له كل حدث وشموله للطول والقصر الخ داخل فى المناقشة الثانية فهو عنها تدبر اه شيخنا على أنه لو أدخلت الصفات فى الذات وأريد بالاحداث ماتبادر منها ورد أن بعض الافعال قد يدل على الصفات نحو حسن وقصر وطال وجمل (قوله ولا نسلم ان الاسم موضوع للذات الخ) هذه مناقشة فى الحصر المستفاد من تعريف الطرفين فى قوله والذات الاسم والحدث الفعل وكذا يقال فى قوله ولا نسلم ان الحروف الخ اه شيخنا

٢ قوله غير ما للكلمة الخ لئلا يرجع كون الفعل أفاد معنى الجملة اه منه

معه دل على المسند اليه فوجد تكرر الاسناد مما لا سبيل اليه اذ لا قائل بان الفعل وحده مفيد لمعنى الجملة فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حيث عدم ذكر المسند اليه بعده أمرا آخر عبارة عما تقدم واكتفى بذكر الفعل عن ذكره لجعله كالجزء والتتمة للفعل مع جعل ما أبقى دليلا على ما ألقى كما فى الترخيم نص عليه الرضى فيكون فى حكم الملفوظ وهل هو حرف أو حركة أو هيئة من هيئات الكلمة غير ما للكلمة فى نفسها لم يدل دليل على شئ بخصوصه وذلك لان الواضع لم يتعلق غرضه ما فى افادة ما قصد منه باعتباره بعينه أى بخصوصية كونه حرفا أو حركة أو هيئة من هيئات الكلمة غير ما للكلمة فى نفسها فتعين المصير الى انه عبارة عما تقدم وكالجزء للفعل فلم يكن داخلا فى شئ من المقولات على القطع والتعين ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لان ذلك معتبر بخصوصه فهو من مقولة الصوت والحرف ويتلفظ به فى مقام آخر كما فى قولك حمدا وشكرا فان المقدر فيه حمدت فهو مما يتلفظ به بالفعل وان لم يتلفظ به فى هذا التركيب بقى ان يقال ما معنى كون ما يقدره النحويون لبيان الضمير المستتر مستعارا لذلك الضمير وكون ضمير الرفع استعير لضمير النصب مثلا فى نحو انك أنت السميع العليم اذ لم يستعمل اللفظ المستعار هنا فى المستعار له والاستعارة تقتضى ذلك * والجواب كما خطر للعلامة الشهاب على البيضاوى لكن بأوضح مما ذكره ان لنا استعارة أخرى غير ما ذكر فى المعانى ولكونها لا علاقة لها بالمعنى لم تذكر هناك وهى ان يستعار لفظ للفظ آخر لا بمعنى أنه يستعمل فيه مجازا على حد استعارة اللفظ للمعنى كما قد يتوهم بل بمعنى ان يكون للفظ بحسب القواعد النحوية حالة مخصوصة يستعمل فيها فيدعو داع الى استعارته من حالته التى هو مقصور عليها بحسب القواعد للآخر ليستعمل بدلا عنه من غير تغيير لمعنى فالمراد واحد لا يخالف وضع واحد منهما لكن القواعد لولا الداعى تعين أحدهما لافادة المراد وبالداعى جاز أن ينوب عنه الآخر ويستعار له وذلك كثير فى الضمائر كاستعارة الضمير المجرور والظاهر مكان المرفوع المستتر فى كفى به وكما يستعار للضميرين المفردين المستترين ضمير مثنى بارز فى نحو اطرقا بمعنى اطرق اطرق فيلزم الاكتفاء بأحد لفظى الفعل وتقوم دلالة الضمير المثنى على تكرير الفعل مقام تكريره فى استفادة التأكيد من غير تجوز قال العلامة الشهاب ولابن جنى كلام فى الخصائص يدل على ما ذكرناه اه والله أعلم (قوله وتدخل الضمائر المستترة) فيه نظر لانهم ذكروا ان المستتر لا يمكن النطق به ودخولها انما هو باعتبار ان المراد باللفظ الملفوظ حقيقة أو حكما والضمائر المستترة فى حكم الملفوظ حقيقة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها استحضار الاخفاء معه ولا لبس اه شيخنا وقد علمت دفعه (قوله أى بالوضع) أتى به ليصح قوله أم لم يدل كديز مقلوب زيد (قوله أى ان كل ما يصدق الخ) المراد ان كل فرد يصدق عليه قول يصدق عليه لفظ لان كل كلى هو قول أى هو نوع من القول فهو لفظ أى نوع من اللفظ وقد أشار الى عدم اعتبار الصدق فى التعليل بالاتيان بالضمير وهذا أولى من الحكم بفساد عبارته (قوله وهو ان عكس الموجبة الكلية مثلها) ليس المراد ان اللغة باحثة عن عكس القضايا وانما المراد انه يقال لغة عكس الكلام قلبه فهو معكوس مقلوب أى غير مستقيم فى الترتيب أو فى المعنى كما فى المصباح وهذا يلزمه ان عكس الموجبة الكلية أى قلبها بجعلها على غير ترتيبها موجبة كلية فتنبه (قوله تبع فيه اصطلاح المناطقة الخ) فيخرج عليه عن تعريف المفرد مثل

رجل

(قوله وان أمكن الخ) غاية في قوله مناقش أى المناقشة موجودة وان أمكن الجواب عن الاخير منها (قوله وادعاء الربط فيها تعسف) ادعاؤه فيها كأن يقال قد تفيد ربط الفعل بفاعله من حيث التحقق وسوف

من حيث الاستقبال مثلا ووجه

رجل والرجل ورجلين فان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني اتفاقا وكذا النون لكونها
عوضا عن التنوين ويخرج عنه أيضا مثل أقوم وغلامان جاء غلاما زيد وقائمة وبصرى ومجموع
زيد وحركته الاعرابية على ماذهب اليه نجم الائمة الرضي وجماعة من أن نحو همزة المضارعة وألف
التثنية وتاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وحركة الاعراب ومن حروف المعاني وذهب جماعة الى ان
نحو همزة المضارعة وما معها من حروف المباني وجعلوا أقوم مثلا دالا على المعنى المقصود والا ان تلك
الدلالة لما كانت بزيادة الحرف نسبت اليه كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون
انفعل والمفاعلة الى ألف فاعل فكل ماتقدم أو الشق الاول منه من المركب على هذا التعريف لامن
المفرد فيلزم ان لايكون شئ منه بكلمة حقيقة وانما يعد كلمة لما انه يشبهها من شدة الارتباط حتى
كأن به مزجا صيره كلمة واحدة كما في نحو بعلبك ويخرج أيضا كل مايدل بهيئته على جزء معناه كجمع
التكسير والفعل ان قلنا ان الهيئة جزء من اللفظ مع ان ذلك مفرد بلا نزاع ويدخل فيه مثل اثنى
عشر فلا يخرج عن تعريف الكلمة الا باعتبار المجموع منه ومن اعرابه على رأى الرضي ومن تبعه
ويدخل فيه مثل عبدالله وقام زيد وبعلبك اعلاما فلا يخرج أيضا عن تعريف الكلمة الا باعتبار
مجموع كل علم منه مع اعرابه على رأى الرضي ومن تبعه ويدخل فيه نحو واحد عشر هذا وقد قيل أن
هذا الصنيع غير مناسب لأن الغرض من علم النحو معرفة أحوال اللفظ وتصحيح اعرابه واهمال
جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض اه ووجه الاهمال في نحو عبدالله ظاهر
فان جانب اللفظ فيه يقضى بانه من المركب فانه معرب باعرابين أو باعراب واحد لمجموعه لكنه
جعل في أحد جزئيه وحكى الاعراب الاصلى للجزء الآخر في ذلك الجزء الآخر فاجتمع فيه اعرابان كل
اعراب على جزء فقد قال صاحب اللباب كما في عبد الغفور أن اعراب آخره محكى ولما كان الآخر
مشغولا والاول فارغا اعرب اعرابه في الجزء الفارغ كما ظهر اعراب مابعد غير في الاستثناء في لفظ غير
فليس لعبدالله علما الا اعراب واحد اه فان قلت تعدد الاعراب على نسق مافي نحو عبدالله
لايكون الا لتعدد المقتضى اتفاقا ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في اطلاق واحد فلا صحة لجعلهم
نحو عبدالله كلمة واحدة مع حكمهم بتعدد اعرابه في اطلاق واحد لانه غير مناسب فقط قلت أجاب
عن ذلك عبد الغفور بانه قد تعتبر في الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار
الوضع السابق كلمتان اه وأما الاهمال في نحو قام زيد فلأنه قد حكى فيه ماللكل من جزئيه في الاصل
ففيه جزء مبنى وجزء معرب ولو بطريق الحكاية وذلك يقضى بالتركيب فادخاله في المفرد اهمال
لجانب اللفظ وميل الى جانب المعنى ولك ان تقول لما كان ماذكر في نحو عبدالله وقام زيد بمجرد
النظر الى وضع مهجور بالنسبة للعلمية المرعية في الاستعمال مع انه قد يغفل عن ذلك ضعف جانبه
جدا فكان التنبيه على حاله بجعل نحو عبدالله وقام زيد من المفرد أتم واهم على ان لمجموع نحو قام
زيد اعرابا واحدا وان كان تقديريا وقد قيل ان الاعراب في الجزء الاول من نحو عبدالله انما هو
للمجموع كما علمت ومراعاة ذلك تقضى بان كلا من المفرد فلا اهمال لجانب اللفظ في شئ من ذلك
وقد علم وجه الاهمال في نحو بعلبك واثنى عشر واحد عشر فان كل جزء من جزئى كل عليه بناء أو
اعراب ولو كان ذلك الاعراب اعراب مجموع الكلمتين وذلك يقضى بالتركيب فادخاله في المفرد

كونه تعسفا ان قد لم
تربط حدثا مستفادا من
الفعل بالفاعل بل ربطت
صفته والكلام في الاول
كما في الشارح لا في الثاني
اه شيخنا على انها لادخل
لها في ربط حدث الفعل
بالاسم أصلا لامن حيث
ذاته ولا من حيث التحقق
بل غايته انها أفادت
التحقق في حدث الفعل
المربوط لا منها بالاسم الا
ان يدعى ان الربط حدث
بها عند وجودها وان لم
يكن متوقفا عليها فتأمل
واعترض بعضهم على
المحشى بان الادعاء المخالف
للظاهر أسهل وهو أن من
فساد تقسيم ما أجمع عليه
ورده شيخنا بانه لم يلزم على
ماسلكه المحشى فساد
تقسيم أصلا اذ لم يفسد
تقسيم المعاني ولا تقسيم
الكلمة انما يناقش في
في حصر الحرف في الرابط
اه فتأمله (قوله نعم
حروف الجر روابط) لايخلو
من تعسف الا ترى رب
ولعل وكذا حروف القسم
ونحو ذلك وعدم التعسف
في هذه لا يتأتى أبدا وهل
فرق بين قد التى للتقليل
ورب التى له فقد لربط

الخبر والحدث المحقق بالذات وسوف لربط مدلولها بعد تعلقه بالحدث وكذا همزة الاستفهام ونحو
ذلك فلا تقلد كذا قيل ودفعه شيخنا بان المتبادر من حروف الجر الحروف الاصلية فلا يرد ماذكر اه وفيه ان حروف القسم من

حروف الجر الاصلية فتدبر (قوله ففى سببية) قيل كون فى السببية لا يتجه ارجاع الضمير لما بل يصح عليه كما أفاده ان تكون ظرفية والجار والمجرور صفة

لمعنى لكن الشيخ بنى ماقاله على تعلق الجار والمجرور بدلت وليس بلازم وان كان ظاهرا

اهمال لجانب اللفظ وميل الى جانب المعنى وقد علم الجواب عن هذا الاهمال بما تقدم فى الترقى آنفا وبالجملة لا اهمال لجانب اللفظ فى ادخال شئ من ذلك فى تعريف المفرد حتى لا يخرج من تعريف الكلمة فمراعاة جانب المعنى فى ذلك انما هى لغرض الوفاء بمراعاة جانب اللفظ فتدبر ذلك حق التدبر ولما أخرج صاحب المفصل ومن تبعه نحو عبد الله عن تعريف الكلمة بذكر اللفظة اذلا يقال له لفظة كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى شنع عليهم العصام حيث قال قيل الانسب بغرض النحوى ان يجعل نحو قائمة و بصرى من المركب الذى أعرب اعراب الكلمة داخلا فى حد الكلمة وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد وان يجعل نحو عبد الله مما أعرب اعراب كلمتين خارجا عنه كما أخرجه صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة اذلا يقال له لفظة ونحن نقول اخراج الزمخشرى مثل عبد الله عن تعريف الكلمة يشبه ان يكون فرية كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهى جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن أصناف الاسم العلم وهو ماعلق بشئ بعينه غير متناول ما أشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معديكرب وبعلبك أو مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى وقال العلامة التفتازانى فى شرح الشرح لمختصر ابن الحاجب ان النحاة أجمعوا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك علما معرب باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب المفصل ففاته مما هو الانسب مالم يفت المصنف ليصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصلى وجعله بمنزلة الكلمتين اه مع حذف شئ مما للاصلاح وترك مالا حاجة لنا اليه ومن هنا ان تدبرت حق التدبر تعلم ان المفرد والمركب فى مقام تعريف الكلام والكلمة عند النحويين بمعنى غير معنى المفرد والمركب فى مقام تقسيم الاسم الى مفرد ومركب وباب مالا ينصرف وكذا فى مقام تقسيم الاسم الى معرب ومبنى فان المركب فيه يقابل غير المركب أى المفرد بمعنى ماتلفظ به بلفظ واحد فالمركب فى ذلك المقام ماتلفظ به بلفظين فأكثر وان لم يدل جزؤه على جزء معناه والكلمة فيه بمعنى المفرد فيه حيث يقال مثلا المركب المزجى كل كلمتين الخ فتنبه لذلك فقد وقع الاغترار بكلامهم فى مقام تقسيم الاسم وباب مالا ينصرف حيث جعل دليلا على ان المفرد هنا عند النحويين مالفظ به بلفظ واحد عرفا وان نحو عبد الله علما من المركب فلا يكون كلمة وان جعله كلمة من خلط اصطلاح النحاة باصطلاح المنطقيين ثم بما قد علمته من أن المفرد والكلمة فى باب المعرب والمبنى بمعنى مالفظ به بلفظ واحد مع ماهو معلوم ان كل كلمة اما مبنية واما معربة ولو باعراب محكى أو للمجموع أو لكلمة أخرى كاعراب غير فى الاستثناء علمت ان الكلمة الاولى فى نحو بعلبك واحد عشر مبنية خلافا لمن قال ان حركتها حركة بنية هذا وأما الاهمال فى نحو رجل والرجل فان جانب اللفظ فيه يقضى بانه من المفرد وذلك ان التنوين يتحول يثبت وصلا ويقلب أو يسقط وقفا ولا يستقل فى النطق فكانه من أحوال الكلمة وحمل عليه خلفه ونحو أل كالجزء الاترى ان العامل يتخطاه دائما وأما الاهمال فى نحو ألف التثنية فانه لما جعل نفس الاعراب كان بمنزلة الحركة التى هى بمنزلة الهيئة التابعة ولا يلحقها اعراب ولا بناء بل لا يمكن ذلك فيها وذلك قاض بعدم اعتبارها على حدتها فكذلك ماهو بمنزلتها وأما نحو قائمة و بصرى فوجه الاهمال فيه ظاهر كل

اه ولا يخفى ان قوله ففى سببية معناه أى فيصح ذلك بخلاف مابعده فانه لا يصح فيه لأن المراد فيتعين ذلك حتى يتوجه الاعتراض تدبر اه شيخنا (قوله بشرط متعلقه) أى ما يفيد الحرف معنى متعلقا به وقوله ومجروره خاص بحرف الجر وماقبله عام فاندفع ماقيل هذا هو الذى حمله على دعوى التعسف السابقة تدبر اه شيخنا (قوله أو لمعنى) قيل هذا لا يوافق ظاهر قول الشارح الكلمة ان دلت على معنى فى نفسها الخ اه وفيه انه لم يدع موافقته أحد حتى يقال ذلك اه شيخنا الا أن يقال مقصود صاحب هذا القيل مجرد الافادة والبيان لا الاعتراض (قوله أى دل الخ) توضيح لعود الضمير على المعنى اذ عند ترك مالا يعود الضمير فى التركيب الا للمعنى ثم بعد ذلك فسر هذا الخفاء بقوله أى انه أى المعنى مستقل الخ اه شيخنا على انه هنا أخرى فى نفسه

بعد قوله على معنى وقدمه فى التفسير السابق فيعلم هنا بواسطة ماسبق ان الضمير راجع للمعنى والا فلو الظهور
كان راجعا لما قدمه على قوله على معنى كما صنع فيما سبق فيكون فى كلامه توضيح المراد بلطف من غير زيادة على عبارة الشارح

قيل اندفع ما يقال ان هذا التفسير لم يفد شيأ زائدا عن كلام الشارح تدبر (قوله لا يتوقف على شئ) أورد أسماء الاشارات ونحوها
مما هو جزئي وضعا واستعمالا اهـ شيخنا ويجاب بان المراد أن الحرف دال على معنى في غيره فقط واسم الاشارة دال
على معنى في نفسه وهو الذات وعلى معنى في غيره وهو التعيين الحاصل من الاشارة وكذلك اسم الموصول دال على معنى في نفسه وهو الذات وعلى معنى في غيره وهو التعيين الحاصل من الصلة فباعتبار الدلالة الاولى داخل في تعريف الاسم وباعتبار الدلالة الثانية كان داخلا في تعريف الحرف لولا الارادة المذكورة وقال المؤلف في حاشية الازهرية ان قلت يخرج من تعريف الاسم الاسم المضمن معنى الحرف كمن الاستفهامية المتضمنة معنى الهمزة قلت في الكشاف ما يفيد أن المراد بتضمن الاسم معنى الحرف ان الحرف منوى قبله والاسم باق على معناه فأصل من قام هل من قام وعلى المشهور من ان المراد بالتضمن كون الاسم دالا على معنى الحرف فهو داخل بحسب معناه الاصلي كالواحد العاقل في من والتضمن عارض وان لم يوجد ذلك المعنى قدر كما في أسماء الاشارة
تأمل (قوله خصوص ابتداء السير) الاوفق بما قبله وما بعده ابتداء خصوص السير وفي بعض النسخ خصوص السير من غير لفظ
ابتداء قبل خصوص وبعده وهذه النسخة على حذف مضاف قبل خصوص أي ابتداء خصوص (قوله بلام العهد) أي المفيدة

الظهور فانه أعرب مجموعه باعراب كلمة واحدة لانه أجرى فيه الاعراب على الجزء الثاني وزال البناء
الذي كان يستحقه ذلك الجزء عنه وصار آخر الجزء الاول وسط الكلمة سالما من الاعراب الذي
يستحقه وقد علمت مما مر وجه الاهمال في نحو زيد مع حركته الاعرابية ولك ان تقول لا اهمال لجانب
اللفظ في نحو رجل والرجل فانه قد روعي من جانبه وجه وجيه جدا يقضي بانه من المركب وهو ان
المعرب في الاول ليس الا الجزء الاول منه والجزء الثاني باق على حاله السابق من السكون فلكل
جزء حكم من الاعراب وضده والثاني بعكس ذلك أي ليس المعرب فيه الا الجزء الثاني منه والجزء
الاول باق على حاله السابق من السكون فلم يعرب المجموع باعراب كلمة واحدة بل جعل لكل جزء
حكم على حدة فرعاية جانب المعنى في اخراج ذلك عن تعريف المفرد حتى لا يكون شئ منه كلمة حقيقة
انما هو لغرض مراعاة جانب اللفظ ولعلك تنكر كون الاعراب في نحو أقوم لما بعد حرف المضارعة
لا للمجموع فتقول هذا التوجيه لا يتم بالنسبة للمضارع وذلك منك لعدم التفاتك الى ما هو فرض
المسألة فيه من الجري على ما ذهب اليه الرضي وجماعة من أن نحو همزة المضارعة من حروف المعاني
لا من حروف المباني كما هو المشهور وقد صرح بعض المحققين بهامش شرح الرضي على كافية ابن
الحاجب بأن الاعراب في المضارع لما بعد حرف المضارعة بناء منه على ما ذهب اليه الرضي في نحو
همزة المضارعة وكذا نحو غلاما من نحو جاء غلاما زيد جانب اللفظ فيه قد روعي منه ما يقضي بانه
من المركب وهو انه لم يعرب مجموعه بل بقي الجزء الثاني على حاله وجعل بنفسه اعرابا للاول ولا يلزم
اعتبار انه صار بذلك بمنزلة الحركة التي هي كالهيئة التابعة كما لا يخفى على ان جانب المعنى وان
لم يحسن من النحوي مراعاته بالاصالة وعلى الاستقلال فلا شبهة انه تحسن منه مراعاته مقويا وبالتبع
فان اعتبار جانب اللفظ الذي يشده جانب المعنى ويعضده خير من اعتبار جانب آخر له يخالفه
جانب المعنى فلا يعضده وكذا نحو قائمة وبصري روعي فيه جهة لفظية تقضي بالتركيب وهي ان
التاء والياء في نية الانفصال ويشد هذه ويعضدها جانب المعنى وكذا نحو زيد مع حركته الاعرابية
فانه روعي فيه التنبيه على ان تلك الحركات أحرف صغيرة وقوى ذلك جانب المعنى ومثل هذه النكات
كافية بلا نزاع وقد شاع وذاع ان النكات لا يزاحم بعضها بعضا على انك اذا لم تجر على ما ذهب اليه
الرضي ومن تبعه لم يخرج عن تعريف المفرد شئ في تنكيته نوع ضعف فتدبر وأما خروج ما له دلالة
على جزء معناه بهيئته مما هو مفرد بلا نزاع فقد تقدمت لك الاشارة الى جواب في ضمن الاعتراض به
ولك ان تقول المراد الجزء المتبادر وهو جزء المادة هذا وقوله وأما النحاة فالمفرد عندهم الخ اعلم انه
ليس بجائز ان تكون وحدة التلفظ في العرف منوطة بالمعنى والا كان نحو عبد الله وقام زيد وبعلبك
اعلاما ملفوظا بلفظ واحد في العرف ونحو قالا وقالوا وقولي ملفوظا بلفظين وادعاء ذلك مكابرة كما
لا يخفى على منصف متأمل واعلم ان مناط تلك الوحدة في العرف ان لا يكون للفظ ما يصح باعتباره
ان يتكلم ببعضه على حدة وببعضه الآخر ولو بمرادفه على حدة فيخرج حينئذ من التعريف نحو
قالا وقالوا وقولي لكن يخرج منه أيضا نحو والرجل وكذا نحو عبد الله وقام زيد وبعلبك اعلاما ونحو
اثنى عشر واحد عشر ويدخل نحو أقوم وقائمة وبصري ومجموع زيد وحركته الاعرابية ومجموع
اللفظ وهيئته الدالة على جزء معناه لكن أيضا يدخل نحو رجل ورجلين وقد علمت ان هذا لا يناسب

هذا المقام وان هذا التعريف ليس للنحاة فيه فتذكر وقد قال الفيشي معترضا على المصنف ما كان ينبغي له أن يتبع ابن الحاجب في تعريفي المفرد والمركب فان ابن الحاجب تبع فيه اصطلاح المناطقة اه وقال شيخنا هو اعتراض منه على المصنف وابن الحاجب بخلط الاصطلاحين وأقول غاية أمر هذا انه تعريف بالاعم لصدق ما لا يدل الخ بمفرد النحوي ثم وجه العدول الذي فهمه ربما لا يخفى ما فيه وقد علمت حقيقة الحال ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله والمركب ضده) يعلم ما يتعلق به مما مر (قوله اعلاما) راجع الى أبكم وما بعده دل على ذلك كلام استاذه المذكور في شرحيه للسلم امازيد فالحال فيه غير مختلف سواء بقي على معناه المصدري أو جعل علما واحترز بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالها الاصلي فانها حينئذ يدل جزؤها على جزء المعنى وذلك في أبكم على التنزل وتسليم انه مركب من أب الموضوع لذات لها الابوة وكم الاستفهامية أو الخبرية والا فلا يقول عاقل فضلا عن فاضل ان رجلا يدل جزؤه في الاصل وانه مركب من ره أمر من الرؤية وجل أمر من الجولان (قوله أي مسمى الزاي) لا حاجة اليه لان كل حكم ورد على اسم أو به فهو وارد على مسماه أو به الا لقرينة وما هنا من الثاني خلافا لما توهمه كلام الفيشي من أنه من الاول اه شيخنا (قوله وفيه نظر اذ القول الخ) قيل انما يظهر هذا لو عرف الشارح القول باللفظ الموضوع وهو انما عرفه باللفظ الدال والدلالة انما جاءت من الوضع فالالتزام بحاله (قوله فالتعريف صحيح لا فاسد) فيه انه لم يدع الفساد بل خلاف الاولى كما يفيده قوله فالاولى الخ تأمل (قوله المراد به ما كان كثير الافراد الخ) فليس المراد البعد والقرب من حيث التبادر وعدمه (قوله لان باب الانفعال) أي الانفعال وما اشتق منه نحو انقطع الحبل وانكسر الحجر وانطلقت بنفسي لان فيه علاجا ولا يقال انطلق اللفظ لعدم العلاج اه فيشي (قوله بل هو مجاز) أي مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد اذ المراد مطلق الحدث لا بقيد تأثره عن شئ آخر أي واشتراط العلاج انما هو فيما كان من باب الانفعال حقيقة (قوله نحو فلان منقطع الى الله) أي مشتغل به لا يغفل عنه حسب الامكان ولا يقال ان في هذا علاجا للنفس كيف وجهادها هو الجهاد الاكبر كما في الحديث لانا نقول العلاج هو التأثير المحسوس المتعلق بالظاهر كما ذكره الدماميني في شرح التسهيل قبل ما نقله عنه المحشي حيث قال بعد قول التسهيل انفعل لمطاوعة فعل علاجا أي في حالة كون فعل ذا علاج أي تأثير محسوس متعلق بالظاهر فلهذا لا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا اه وفي الشافية مع شرحها لبعضهم ما نصه ويختص أي انفعل بالعلاج والتأثير كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون من افعال الجوارح لتكون مطاوعته جلية عند الحس بخلاف ما لو كان من المعاني فان مطاوعته قد تخفى ولهذا لا يقال علمته فانعلم ومن ثم قيل انعدم خطأ لان الاعدام استئصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة علاج وتأثير وقيل لان الشئ اذا انعدم لم يبق له أثر فكيف يكون للغير فيه تأثير اه بالحرف ثم ان هذا المثال أعني فلان منقطع الى الله تعالى يجري فيه الجواب الثاني أيضا كما في شرح الدماميني على التسهيل خلافا لما توهمه صنيع المحشي وكذا قولك انكشفت لي حقيقة المسئلة والخبر أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي كما في الشرح المذكور (قوله لكن لا نسلم كونه مطاوعا) أي حتى

الجزئية حتى يكون مدلول الابتداء شبيها بمدلول من في الجزئية فيحتاج للفرق بينهما بان مدلول الاسم مقصود لذاته ومدلول الحرف مقصود لغيره لانه آلة لتعرف حال الغير واما مطلق الابتداء الكلي فلا يشتبه بالحرف كاشتباه الجزئي به وان كان كل من الابتداء المعهود الجزئي والابتداء المطلق مقصودا لذاته لا لغيره وهذا أوضح وأولى من قول شيخنا ان قوله بلام العهد قيد في المثال ليتضح والا فالمنكر كابتداء مخبر به عن مخصوص كان تقول ما أفادته من في قولك سرت من البصرة ابتداء اسم لكن ربما يتوهم انه الجزئي ففر من هذا فان التعريف من شأن المعاني المستقلة تدبر (قوله وقال السعد الحرف مستقل الخ) أي وحينئذ فالمراد بالدال على معنى في نفسه في تعريف الاسم الدال على معنى في نفسه استقلالا بخلاف الحرف اه شيخنا (قوله والاصطلاح لا مشاحة فيه) أي ان جعل بعض الالفاظ اسماء وبعضها حروفا اصطلاح لا منازعة فيه مستندا لعلامات الاسم والحرف المخصوصة وان كان كل منهما مستقلا (قوله وذهب السيد الخ) وحينئذ فقول المتن الكلمة قول أي لفظ دال على معنى أي ولو كانت دلالته في جملة التركيب من حيث كونه شرطا في الدلالة اذ المعنى لا يتم بدونه فاندفع ما قيل على ما للسيد يلزم لا يستقيم ما للمصنف من تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اذ لو كان كلمة لكان قولا مفردا والقول دال بالوضع اه تأمله شيخنا

يلزم ان يكون هناك علاج فمحصل هذا الجواب ان ما كان من باب الانفعال ان كان مطاوعا اشترط فيه العلاج وان لم يكن مطاوعا فلا يشترط فيه العلاج وما هنا غير مطاوع والمطاوعة هى قبول فاعل فعل أثر فعل فاعل آخر وقد ذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل انهم قالوا اقلته فانقال ووجهه بأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت وكل ذلك محسوس للمخاطب والمخاطب اه ولا يخفاك ان اطلاق اللفظ يرجع معناه الى القول فكما يقال قلته فانقال يقال أطلقته فانطلق الا أن مجىء انفعل مطاوعا لا فعل قليل كما يؤخذ من التسهيل بخلاف مجيئه مطاوعا لفعل (قوله وأما ذكر الجنس البعيد والفصل) مراده بالفصل ما يشمل فصل الجنس وفصل الماهية وقوله فهو حد تام هو ظاهر اذ الجنس البعيد وفصله وفصل الماهية حد تام قال السنوسى فى شرح المختصر التعريف بالفصل مع الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة يسمى حدا تاما ومنهم من اشترط فى تمامه الترتيب بذكر الجزء الاعم مقدما على ذكر الجزء الاخص اه وبه تعلم سقوط ما كتبه بعض من حشى الكتاب مناقشة للمحشى من أن الصواب ناقص بدل تام مستند القول السلم

وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا

لان كلام السلم فى فصل الماهية مع الجنس البعيد وكلام المحشى فى فصل الجنس وفصل الماهية مع الجنس البعيد وما كتبه بعض المهمشين من أن هذه احدى طريقتين ذكرهما السنوسى فى شرح المختصر والراجح انه ناقص فانه ان أراد ان الخلاف فى الجنس البعيد وفصل الماهية فلا خلاف فى نقصانه وان أراد انه فى ذكر الذاتيات بالمطابقة فلا خلاف فى تمامه عند تقديم الاعم كما هنا تدبر منصفا اه شيخنا بزيادة (قوله ولم يقل أحد انه معيب) مبنى على ان الطول لا يعيب ومراد الشارح انه معيب لطول الكلام حينئذ اذ القول أخصر من لفظ وضع لمعنى اه شيخنا (قوله المراد بهم علماء المنطق) أى لانهم هم الباحثون عن الاجناس والظاهر أن المراد بأهل النظر أصحاب الفكر الثاقب البلغاء الذين يعدون الطول عيبا اه شيخنا (قوله رحمه الله والمراد بالقول) أقحم المراد لدفع توهم الرأى والاعتقاد وان كان اطلاق القول على ذلك ليس باصطلاح النحاة كما صرح به بعض المحققين وقوله والمراد باللفظ الصوت أى لا الطرح والرمى وان كان توهم ذلك بعيدا جدا مع وجود ما يدفعه وقوله وقد تبين المقام للفاء لكن بعضهم يستعمل الواو مكانها وقوله والمراد بالمفرد نكتته المراد دفع توهم ارادة المميز عن الغير لان التمييز عن الغير من جملة معانى الافراد وقوله فان قلت لم لا الخ منشأ ذلك التعريف وقوله فان قلت لم عدلت الخ منشأ ذلك جواب السؤال قبله وحاصله هلا ذكرت اللفظ فلا تستغنى عن الوضع فتصنع كما صنع ابن الحاجب وقوله والمستعمل كان المناسب تعبيره بالموضوع اذ هو الذى يقابل المهمل ولعله أراد بالمستعمل الموضوع أو أراد بالمستعمل ما صلح للاستعمال (قوله أى الكلمة من حيث معناها) أى مفهومها الكلى فقد دفع بذلك توهم المبتدى ان الحكم هنا على لفظ كلمة وأشار به الى أنه على الغالب من ورود الحكم على المدلول وان المراد هنا المفهوم الكلى لا المدلول الخارجى ثم من المعلوم ان ما فيه التاء وليس مذكرا حقيقيا كخشبة حكمه التأنيث وان كان معناه يعبر عنه بمذكر ويعامل معاملة المذكر عند ذلك التعبير تقول الخشبة قطعتها والجذع قطعته فلا وجه لما توهم هنا من ان كلام المصنف مشكل لانه ان عاد الضمير للفظ كلمة ورد انه اسم

(قوله أصلا) أى لا غير مستقل كما يقوله الجمهور ولا مستقلا كما يقوله السعد (قوله لعله يقول الخ) قيل هذا لا يتم الا لو لم نقل ان سرت يدل على الفعل والفاعل والبصرة تدل على المكان المعلوم لئلا يقال ان من هى التى دلت على الابتداء وأظن ظنا قويا ان السيد لا يقول بذلك اه وفيه انا ولو قلنا بذلك يتم الترجى اذ لا معنى له الا ان من وحدها لا معنى لها يتعين بمتعلقها وتوسطها يحدث معنى للتركيب لا يحصل عند عدمها فالتركيب مفيد للمعنى بشرطها على العكس من المشهور تدبر اه شيخنا (قوله ليست لمجرد الزمن) أى كما قيل بذلك وحينئذ فوجه تسميتها ناقصة انها تحتاج للمنصوب لانها نقصت الدلالة على الحدث (قوله وربما اشتبه) أى خفى واشكل (قوله حينئذ) أى حين اذ كانت دالة على الاحداث الناقصة اذ الاحداث الناقصة هى الاحداث المخصوصة الجزئية المقيدة بالاسم المخصوص والخبر المخصوص فيكون مدلولها جزئيا (قوله فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة) أى وأما النحويون فلم يجعلوها رابطة لكونهم أبدوا الفرق بينها وبين الحروف ولعل الفرق ان معانى الحروف غير ملحوظة لذاتها كما سبق ومعانى هذه الافعال ملحوظة لذاتها وقصد الاخبار بها وأيضا الفرق حاصل بينهما بالعلامات المخصوصة ثم انه قد يقال لا مانع من انسلاخ الافعال الناقصة عن الاحداث فيكون ذلك طارئا عليها كما قيل بنظير ذلك فى افعال الانشاء اذ لا فرق

فيلزم انقسام الشئ الى ما يصدق عليه وما يباينه بالكلية ولا يصح ان يصدق قسم الشئ عليه ولا ان يباينه وان عاد لمعناها ورد انه القول المفرد وهو مذكر وانه لا صحة للجواب عنه بأن التأنيث باعتبار اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى ولا لادعاء ان المحشى قد أشار الى هذا الجواب فقد عرفت مراده فتدبر ثم لا يخفى ان الحمل فى كلام المصنف على معنى ان الكلمة ذات اسم وفعل وحرف أى تحقق فى كل واحد من الثلاثة وتصدق عليه فكل واحد منها تحقق فيه الكلمة وتصدق عليه كما يفيده العطف بالواو التى للجمع فالجمع الذى تفيده الواو ظاهر هنا وهو باعتبار مرات من التحقق والصدق و يصح عطف الاقسام بأو التى للاحد باعتبار كل مرة واحدة من مرات التحقق والصدق على حدتها للاشارة والتنصيص على ان التحقق والصدق انما هو باعتبار كل واحد من المتعاطفات على حدته لا باعتبار مجموع اثنين مثلا ومن هنا تعلم ان أو التى للتقسيم يصح ابقاؤها على ظاهرها وان صح جعلها بمعنى الواو وقد توهم ان معنى كون الواو للجمع ان الحكم معها باعتبار المجموع فاعترض بان الكلام يقتضى ان الكلمة مجموع الثلاثة واعلم انك لو قدرت مضافا فى قول المصنف وهى اسم الخ فقلت أى وأقسامها اسم الخ كان الاخبار بالمجموع وكان التقسيم من تقسيم الكل الى أجزائه فتنبه (قوله وتقسيم الكلمة الخ) أى من غير المصنف أى وتقسيم الكلمة ممن قسمها بالتشديد اما المصنف فلم يقسم انما ذكر الاقسام وذلك ان التقسيم هو ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة هى أقسام له الا ان يقال انه أطلق التقسيم على ذكر الاقسام اه شيخنا (قوله وقحطان) قيل أول من تكلم بالعربية يعرب ابن قحطان (قوله العاربة) فى القاموس وعرب عاربة وعرباء وعربة صرحاء ومتعربة ومستعربة دخلاء اه وقوله صرحاء أى خلص (قوله تسمى العربات) بفتح العين المهملة والراء (قوله وهى لغات الحجاز) الضمير راجع للسان اسماعيل وأنث باعتبار الخبر (قوله أى وبصحة الاسناد الى اللفظ) بأن يصح جعل اللفظ موضوعا وجعل غيره محمولا عليه سواء أريد باللفظ معناه أو نفسه ثم هذا يحتمل انه تفسير لمراد المصنف وعليه تكون العلامات فى كلامه على نسق واحد لكن هذا لا يناسب كلام الشارح ويحتمل انه أبقى كلام المصنف على ما يتبادر من الحديث من أن المراد التحديث عن مدلول اللفظ معبرا عنه بذلك اللفظ سواء كان مدلوله غيره أم نفسه فيكون ما ذكره علامة أخرى من عنده فتدبر (قوله أى على أوله) أى داخلة على أوله أو مستعلية عليه استعلاء معنويا أى متصلة به اتصالا قويا وقوله وعلى آخره لا يناسبه التأويل بل الاول لايهامه تأخر الآخر عن العلامة (قوله كنون منكسر) فيه ان نون منكسر زائدة لا أصلية فالاولى التمثيل بنون منبر أو منكر أو نرجس فان قيل انه يجاب عنه بان المراد هنا بالاصلى ما كان جزء كلمة وان لم يكن من حروفها الاصول ولا يقال ان ذلك يقتضى ان التنوين ليس جزأ كلمة فيلزم ان نحو رجل ليس كلمة بل كلمتان لانا نقول قد علمت ان ذلك هو مقتضى ما سبق وانه انما يعد كلمة بتنزيله منزلتها وان ذلك هو الحق فتذكر قلنا يمنع من ذلك بقية كلامه كما هو واضح (قوله النون اللاحقة للقوافى) وتسميتها تنوين ترنم أو تنوينا غاليا مجاز كما أفادوه (قوله بصورتها أو بعوضها) صوابه لا أو بعوضها كما فى بعض النسخ (قوله والالم يحتج لقيد لغير توكيد الخ) أى ولخرج أيضا بعض افراد التنوين وهو تنوين المنصوب فانه يكتب ألفا ثم ان المراد لا خطا قياسا فلا يرد ان التنوين فى كائن لم يسقط خطا بل رسم نونا لان ذلك

بين الحدث والزمن ولعله لذلك قال فليتأمل (قوله كما أوضحته فى الكتابة المذكورة) عبارته فيها ان قلت قولك غير مقترن بزمان يخرج اسم الفاعل الاترى انه حقيقة فى الحال قلت قال العلامة الشنوانى فيما كتبه على بسملة شيخ الاسلام الوصف حقيقة فى الحال أى فى الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الحدث الغير الحاصل بل يحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لأن الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن اللازم للمفهوم والمعتبر فى المفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمن مستقبلا بل لعدم حصول الحدث بالفعل (قوله فانها موضوعة بالوضع الاصلى الذى هو جملا الخ) قال فى كتابة الازهرية ومرادنا بالوضع الاول ما حقها ان تكون عليه حملا على نظائرها وان لم يوجد بالفعل (قوله وان تجردت عنه) قيل غير مسلم فى أفعال المقاربة بل دلالتها على الزمن باقية وأن كاد وأوشك للماضى ويكاد ويوشك للمضارع وهكذا فى غيرهما نعم قد يسلم كلامه فى عسى اه شيخنا (قوله بل المدح مطلقا) أى بل انشاء المدح مطلقا وقوله من غير نظر الخ أى وان كان واقعا فى الحال ولا بد

خلاف

خلاف القياس حسنه انه لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية على ان لك ان تقول ان النون
فى كائن قد انسلخت عن حكم التنوين وصارت هى آخر الكلمة فلا حاجة الى ادخالها فى التعريف
(قوله بقيدى السكون ولحوق الآخر) أى وقيد الزيادة (قوله لتحقيق الماهية لا للاحتراز) على
انه لا يعترض بالمتأخر على المتقدم (قوله اذا كان لغير مذكر الخ) سواء كان وصفا كامثل أو اسما
ككاهل وكواهل وكذا اذا كان اسما لمذكر عاقل (قوله بناء الاسماء قبل التركيب) أى
لانها تشبه الحرف فى الاهمال لانها لا عاملة ولا معمولة اه فا كهى (قوله وقيل معربة) أى حكما
كما فى الفا كهى ولا يخفى انها اذا كانت معربة عند ذلك القائل حكما كانت اما مبنية عنده بالفعل
فيكون موافقا للاول واما لا فيكون موافقا للثالث ولا ينكر أحد الاعراب الحكمى اذ هو بمعنى
قبول الاعراب عند التركيب (قوله وقيل لا معربة ولا مبنية) أى لعدم موجب الاعراب والبناء
اه فاكهى وقد علمت موجب البناء على القول الاول والخلاف انما هو فى الاسماء القابلة
للاعراب بعد التركيب كزيد أما ما لا يقابله فهو مبنى جزما كانت وهو (قوله لان من قال انها
معربة الخ) محصله ان أصحاب الاقوال الثلاثة متفقون على انها ليست مبنية ولا معربة بالفعل بل
قابلة للاعراب كما اذا قلت جاء زيد وللبناء كما اذا قلت يا زيد فلا تنافى بين الاقوال الثلاثة وفيه ان
هذا غير ظاهر مع تعليل القول بالبناء والقول بلا ولا وقوله بعد لعدم مقتضى ذلك لا يصح كيف وقد
ذكر المقتضى من قال بالبناء وهو شبه الحرف فى الاهمال ولاجل هذا قال المحشى فتأمل (قوله ولم يرد
المصنف بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء) أى لم يرد بيانهما بيانا يعلم به
صفتاهما هذا هو مراده والا فمجرد بيان الاتصاف بهما يكفيه تصورهما بوجه ما كبيان قوله ما
وقوله من حيث قبولهما الاعراب أراد بالقبول تلقى الاعراب بالفعل ومن هنا تعلم انه لا يرد عليه
قول شيخنا قوله وذلك لا يتوقف على بيان معنى المشتق منه فيه انه يجب تقديم معرفة القبول على
ان كون المراد التعريف من حيث القبول ممنوع كما يدل عليه ما أطبقوا عليه من اعتبارهم ما بعد
التركيب مع العوامل والحق فى الجواب عن الاشكال ان يقال ان محل وجوب تقديم بيان معنى
المشتق منه على بيان معنى المشتق اذا عرف المشتق من حيث مفهومه الاشتقاقى لان تعريفه
من هذه الحيثية لا يفيد تعريف المبتدأ مثلا تعريف الضارب بانه ذات ثبت لها الضرب لا يفيد
تعريف الضرب وأما اذا عرف المشتق من حيث مبدأ الاشتقاق فلا يجب تقديم تعريف المشتق
منه بل تعريف المشتق يفيد تعريف المبدأ وهو المشتق منه كما اذا عرف الضارب بانه ذات صافعة
باليد فانك تعرف من هذا ان الضرب الصفع باليد فتعريفه يغنى عن تعريف المبدأ والمتن من الثانى
لا من الاول فاذا عرفت المعرب بانه ما تغير آخره الخ عرفت ان الاعراب هو تغير الآخر الخ ولم تحتج
لتقدم معرفة الاعراب لحصولها بمعرفة المعرب اما اذا عرفت المعرب بانه ما اتصف بالاعراب فلا
يتعين عندك معنى المعرب الا اذا عرفت الاعراب قبل فاندفع ما أطبقوا عليه هنا وفى حواشى الالفية
من الاشكال بوجوب تقديم تعريف المبدأ وان عبروا هنا بالانبغاء اه فالحق ان جواب المحشى
جواب بالتسليم الجدلى وجواب شيخنا جواب بالمنع نعم اقتصار المحشى على الجواب الذى ذكره موهم
خلاف المراد وقول شيخنا وان عبروا هنا بالانبغاء فيه ان المراد به الوجوب بدليل قوله وذلك لا يتوقف

(قوله ان قلت حينئذ يخرج العلم الخ) معناه ان النظر للوضع يوجب اشكالا يجاب عنه بما ذكره فاندفع ما قيل لك ان تقول لا خروج
لان الذى حكم عليه بعدم الاقتران هو مدلول اللفظ أو بعضه ومدلول أحمد علما الذات وهى لم تقترن بشئ فى الوضع
الاصلى وانما المقترن فيه
هو الحدث نعم لو كان
التعريف ما دل على معنى
غير زمان فى الوضع
الاصلى لما توجه السؤال
ولكن يفسد التعريف
لعدم شموله صباحا
ومساء ونحوهما اه
شيخنا على ان أحمد علما
يصدق عليه انه لفظ
دل على معنى وهو الحمد
مقترن ذلك المعنى بزمن
بالنظر للوضع الاصلى
ومن أين دليل يدل على
ان المراد ان المعنى
الموجود الآن لا يقترن
بزمن بحسب الوضع
الاصلى فهذا القيل من
أصله لا وجه له (قوله ان
قلت حينئذ يخرج اسم
الفعل) لا معنى للفظ حينئذ
لان اسم الفعل خارج
مطلقا سواء نظر للوضع
الاصلى أو نظر لاستعماله
الآن الا أن يقال المراد
انه يخرج حين اذ عرف
بهذا التعريف ولم يعرف
بتعريف آخر يشمله
تدبر (قوله قلت لا يظهر
فى علمك الخ) عبارته
فى كتابة الازهرية ولى
وقفة فى الجار والمجرور
الذى هو اسم فعل بعد
النقل فان معناه قبل النقل لا يتم الا بمتعلقه فهو وحده لا يدل على معنى أصلا فكيف يدخل بحسب الاصل فى تعريف الاسم (قوله
فلا زمن) أى فليس الزمن مدلوله وانما هو مدلول المدلول ومدلول المدلول ليس مدلولا ألا ترى اذا جعلت الفعل مثلا اسما للفظه

كما فى ضرب فعـل ماض فانه يصير اسما ولا يقال أنه دال على معنى الفعل وكذا يقال فى من حرف جر فكذا اسم الفعـل ولهذا أشار بقوله فهو من باب من الخ ولئن سلم ان اسم الفعل يدل على زمان فلا يدل عليه بهيئته بل بوضع مادته كدلالة الصباح والمساء على الزمان غايته ان الزمان فى هذين جميع المعنى وفى اسم الفعل بعضه أفاده المحشى فى كتابة الازهرية (قوله فالفرق فى العلامات الآتية) هو صحيح فى نفسه لكن الكلام فى كون تعريف الاسم غير جامع وتعريف الفعل غير مانع والمطلوب دفع هذا لا دفع الاشتباه بينهما حتى يقال ان الفرق حاصل بالعلامات فالاولى الجواب بأن المراد غير مقترن بزمن من حيث وضع الهيئة له فلا ينافى الاقتران بالزمن لا من هذه الحيثية كما يؤخذ من القولة قبل لكن قد يقال لا دليل على هذه الحيثية خصوصا والمقصود من التعاريف الايضاح (قوله أصله وسم) أى بفتح الواو وكسرها (قوله فاصله سمو) مثلث السين (قوله والتصرف عليه مبتدأ وخبر) أى التصرفات جارية على قول البصريين ومحصله ان قول الكوفى فى أصله وسم يفيد أنه عند اسناد الفعل يقال وسمت وعند تصغير الاسم وسيم وعند جمعه جمع كثرة أواسم وعند جمعه جمع قلة أوسام مع ان العرب قالوا اسميت من التسمية وسمى منها وأسامى كذلك فى جمع الكثرة واسماء فى جمع القلة وبهذا يعلم ان قول المحشى وأوسام

على بيان معنى المشتق منه فتدبر (قوله ولذا قيل ان التعبير بالنقيض أولى لان الاسماء اما معربة) أى قابلة للاعراب أو مبنية أى قابلة للبناء على ما مر للمحشى أو اما معربة بالفعل أو مبنية بالفعل على ما علمت بناء على الاصح وفيه ان التعبير بالنقيض هنا غير سائغ اذ لا بد فى التناقض من اثبات ونفى مطلقا سواء كان بين مفردين أو قضيتين ولا بد ان يكون بين قضيتين اصطلاحا وهنا ليس كذلك بل ما هنا من قبيل الشئ والمساوى لنقيضه الا أن يكون مراده هذا على سبيل التسامح (قوله التعبير بذلك) أى بالضد وقوله لصحة ذلك أى التعبير بالضد وفيه انه يوهم ما لا يناسب الاصح (قوله على قول من يقول ان الاسماء ثلاثة) أى معرب ومبنى ولا ولا وهذا لا يظهر الا اذا كان الخلاف السابق معنويا مع انه جعله لفظيا ويحتمل انه ليس مراد المحشى ما سبق بل مراده ان هناك قولا بأن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنى فتكون القسمة ثلاثية على هذا القول (قوله قلت يمكن الجواب الخ) يؤخذ من ذلك ان قوله قبل لان الخلافين قد يجتمعان أى بالفعل وأما الصلاحية للاجتماع فلا بد منها دائما حتى لا يكونا شاملين فى الاصطلاح للضدين (قوله وذلك يشمل الضد والنقيض) فمراد الخلاف المتحقق فى الضدان كانت القسمة ثلاثية لانه يكفى فى المقصود كون الضدين يجوز ارتفاعهما أو المتحقق فى النقيض ان كانت القسمة ثنائية وقد تقدم ما فى التعبير بالنقيض تدبر (قوله لبيان وجه الشبه) اعلم ان التمثيل هو ذكر المثال للايضاح ومعنى قولهم الكاف للتمثيل انها للتشبيه فى مقام التمثيل لا فى مقام مجرد التشبيه اذ لا يخفى ان معنى قولك فى التمثيل كذا ان المثال مثل كذا أى كذا أو مثله فقولنا أو مثله أى أو شبهه بيان لمعنى الكاف فتنبه لذلك فانه ليس التمثيل معنى من معانى الكاف وبه تعلم ما فى قول شيخنا قوله لبيان وجه الشبه فيه ان الكاف للتمثيل لا للتشبيه فالاولى ان يقول متعلق بمعنى الكاف الذى هو التمثيل أى أمثل بهؤلاء الخ الا أن يريد المحشى بما ذكره ما ذكرنا اه على انه لا معنى هنا على التعلق بمعنى الكاف على ما ذكره فافهم (قوله والمانع له من الصرف العلمية الخ) الاولى تأخيره لان الكلام فى البناء (قوله العلمية والعدل) هذا عند سيبويه وعند المبرد ان المانع له من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى اه فاكهى واعلم ان هذا انما يجرى على لغة أكثر بنى تميم من بناء باب وبار واعراب باب قطام اما على لغة أقلهم فالمانع من الصرف هنا انما هو العلمية والتأنيث اتفاقا ولا عدل أصلا وذلك ان سيبويه لما رأى لغة أكثر بنى تميم بناء باب وبار ولا موجب فيه للبناء ظاهرا حكم بتقدير العدل فيه على لغتهم ليتحقق موجب البناء كما سيأتى بيانه وحكم بتقديره فى باب قطام أيضا على لغتهم لاجراء باب العلم المؤنث الذى على وزن فعال سواء كان مختوما بالراء أم لا على وتيرة واحدة فلما حكم بذلك فى باب قطام لهذا الداعى ساغ له اسناد منع الصرف اليه وأما المبرد فلم يحمل الباب على وتيرة واحدة فلا عدل عنده فى باب قطام على لغة أكثرهم كما أنه لا عدل فيه عند الجميع على لغة أقلهم اذ أصل الداعى الى القول به هنا هو البناء فى باب وبار ولا بناء فيه على لغة أقلهم كباب قطام على حد سواء فلم يسغ له حينئذ اسناد منع الصرف الى العدل وبما تقرر تعلم انه لا يقال مذهب المبرد هو الظاهر اذ لا يعدل الى تقدير العدل لمنع الصرف الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكلف وبما تقرر تعلم أيضا معنى قول المحشى واعتبر العدل فى هذا الباب حملا الخ وأنه بالنسبة للغة أكثر بنى تميم فقط دون لغة أقلهم ودون لغة أهل الحجاز

جاز فتنبه ولما كانت لغة بنى تميم الامالة وكانت مستحسنة عندهم اشتدت رغبة أكثرهم فيها وشغف بها فقدر العدل فى باب وبار لتحصيل سبب البناء فيه لتتأتى الامالة له فيه اذ كسر الراء مصحح للامالة ولو أعرب لكانت الراء اما مضمومة أو مفتوحة ولا يخفى انه لا مانع من اشتداد رغبة البعض دون البعض وان كانت الامالة لغة الكل ومستحسنة عنده فلا يرد ما فى يس على الفا كهى قال شيخنا واعلم ان موازن فعال قسمان معدول وغير معدول فغير المعدول اسما المفرد كجناح أو مصدرا كذهاب أو صفة كجواد أو اسم جنس كسحاب مصروف قولا واحدا الا ان سمى به مؤنث فيمنع كعناق والمعدول أمرا كنزال أو مصدرا كفجار وحماد أو حالا كبداد نحو * والخيل تعدو بالصعيد بداد * أو صفة جارية مجرى الاعلام كحلاق للمنية وهمام للداهية أو صفة ملازمة للنداء كيا فساق اتفقوا على بنائه على الكسر وعدله من مؤنث فى جميع أقسامه وان سمى ببعضها مذكر فهو كعناق ٣ وقد يجعل كصباح وان سمى به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين أفاده يس نقلا عن التسهيل قال وقوله كعناق أى فيمنع من الصرف وقوله كصباح أى فينصرف وقوله كرقاش أى ففيه الخلاف بين التميميين والحجازيين وانظر هل رقاش ونحوها كحذام واحد من تلك الاقسام أو قسم آخر وعلى كل ففيه العدل والحاصل ان شرط باب حذام العدل كما نقله يس عن التسهيل وشرحه والتوقف الآن فى أنه هل هو أحد من تلك الاقسام أم لا مقتضى التنظير الثانى اذا علمت هذا فقول الشارح من الاعلام المؤنثة الآتية الخ أى المعدولة احترازا عن الاعلام المؤنثة الغير المعدلة كما سبق عن التسهيل فى القسم الاول اه وقوله وانظر الخ ليس فى الاقسام ما يصلح ان يكون رقاش ونحوها منه على ان الحكم المذكور لتلك الاقسام مخالف لحكمها فلا توقف بل نجزم بمقتضى التنظير (قوله المراد بنية المعنى التقييد) الاولى حذف نية أو زيادة نية قبل التقييد الا أن يقال هو من اضافة الصفة للموصوف (قوله خلافا الخ) ماذهب اليه مع تكلفه يلزمه مثل ما أورده ذلك الشخص على تسليم وروده فانك تقول نية التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف اليه يلزمها نية معنى المضاف اليه فيلزم نية لفظه وانما قلنا على تسليم وروده لانه لا يلزم من نية المعنى نية اللفظ فان التحقيق أنه يمكن ملاحظة المعانى بدون الالفاظ على انه لا يلزم من نية المعنى نية اللفظ مقدرا فى نظم الكلام كما هو المراد من نية اللفظ فتدبر (قوله رد بان المقتضى للبناء هو الافتقار الى الجمل) فيه ان هذا انما هو معتبر فى البناء الواجب لا الجائز الذى الكلام فيه (قوله أو بالحمل على رب) أى ان كانت للتكثير ومغايرته التعبير للتفنن والا فمحصله أيضا التضمن (قوله المراد بالاصل ان يكون الخ) أى المراد باصل الشئ كون بعض افراده أكثر الخ كافراد البناء هنا من السكون وأخواته فان السكون أكثر استعمالا وان قطع النظر عن المواد وأغلب بالنظر للمواد وان قطع النظر عن الاستعمال وأرجح فى نظر الواضع (قوله لم يقل لم يكن معربا) أى على ارجاع الضمير للمتغير (قوله لان ما قبلها) وهو النحو (قوله نحو كتاب) بفتح الكاف كما هو مقتضى قوله مما هو على وزن فعال اه وهو اسم فعل فلا وجه لما قيل الاولى عدم التمثيل بكتاب لان الكلام فى مفتوح الفاء لا فى مكسورها (قوله شبه بنزال وزنا الخ) وذلك لان نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة هو النزلة كما قال المبرد لا عن

قيل اسامى بل يقابل اسماء ولم يذكره ومقابل أسامى أواسم والحاصل ان الاشتقاق من المصدر ومصدر المصنف التسمية
[فقلب] الواو ياء لوقوعها بعد كسرة والاصل تسموة فرد للاسناد الشئ الى أصله فسميت
رد للمصدر المعل وأصله سموت أعل كالمصدر واسامى أصله اساموأعل بقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة وسمى أصله سميو أعل بقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء مع سبق احداهما بالسكون والاشتقاق عند الكوفى من الفعل فكان القياس وسمت أواسم وأوسام ووسيم وادعاء القلب بتأخير الفاء واعلالها بعد اه شيخنا وادعاء القلب فى سميت أن يقال ان الاصل وسمت ثم أخرت الواو بعد الميم ثم ضعفت الميم ثم قلبت الواو ياء وادعاء القلب فى سمى أن يقال هو قبل التصغير وسم ثم أخرت الواو بعد الميم ثم صغر وفى أسامى أن يقال على ظاهر المحشى ان أصله أوسام ثم أخرت الواو بعد الميم ثم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة وعلى ما لشيخنا أصله أواسم أخرت الالف التى بعد الواو بعد السين وأخرت الواو بعد الميم وقلبت الواو ياء وفى أسماء أن يقال ان أصله أوسام أخرت الالف بعد الميم وأخرت الواو بعد الالف وقلبت همزة وفى تسمية وان لم يتعرض له المحشى ولا شيخنا أن يقال أصله توسمة أخرت الواو بعد الميم وقلبت ياء (قوله ينبغى انه برفع السين) أى لانه تفسير لمن التى فى محل رفع ثم ان قوله برفع السين فيه جرى على اصطلاح القراء

٣ قوله وقد يجعل كصباح وعند ذلك لا يحكم بوجود العدل اه منه

والالف المرفوع الكلمة بتمامها والقراء يقولون على الحرف المنون مرفوع وعلى غيره كنون نستعين مضموم اه شيخنا (قوله
بضبط ناس كقاض) أى بكسر السين ويكون الاعراب على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين كقاض وقوله

انزل كما قال الجمهور اه شيخنا وهو فى يس على الفاكهى وقوله كما قال المبرد أى وان لم يقل
سبب البناء هنا هو المشابهة اذ هو عنده توالى العلل كما فى يس على الفاكهى فتنبه وقوله لا عن
انزل الخ والا لم يكن معرفة فضلا عما ذكره المحشى بعد من كونه علما ولا مؤنثا وما تكلفه المحشى
بعد لا يجى الا بدعوى العلمية فتنبه واعلم ان من قال العلة فى بناء نحو بار وقطام المشابهة لنزال
كما هو المشهور ان جرى على مذهب الجمهور من أن نزال لا تعريف فيه ولا تأنيث لكونه معدولا عن
انزل فالمشابهة عنده فى مجرد الوزن والعدل ولولا العدل فى نحو بار وقطام على رأيه لما وجد فيه
الا المشابهة لنزال فى الوزن وهى لا توجب البناء والا لبنى كلام وسلام وان جرى على مذهب المبرد
من أن نزال فيه تعريف وتأنيث لكونه معدولا عن النزلة فالمشابهة عنده فى الوزن والتعريف
والتأنيث والعدل وانظر ما دعاه حينئذ الى تقدير العدل فى نحو بار وقطام فانه كان يكفيه المشابهة
فى الثلاثة الاول ولك ان تقول الداعى ه وأن أكثر بنى تميم ممن بنى باب وبار والمشابهة فى الثلاثة
المذكورة لا توجب البناء عندهم ولذلك يعربون باب قطام فاحتيج الى ما يصلح وجه شبه يترتب
عليه البناء حتى بالنظر اليهم وأما من قال العلة فى بناء نحو بار وقطام كثرة أسباب منع الصرف فيه
فيستوى جريه على مذهب الجمهور فى نزال وجريه على خلافه فان الاسباب المذكورة هى العلمية
والتأنيث والعدل على كل حال ولا دخل لكلام فى عدل نزال فيهما ثم على تقدير سيبويه العدل
على لغة أكثر بنى تميم فى باب قطام يشكل المقام على كل اذ يتحقق حينئذ فى باب قطام موجب
البناء فكيف أعرب مع تحققه على رأيه ولا يمكن دفع هذا الاشكال الا بالقول بان البناء فى باب وبار
جائز عند أكثر بنى تميم لا واجب وان لم يصدر منهم اعرابه قط ويكفى فى القرينة على ذلك اعراب بقية
بنى تميم له فان الحكم بافتراق بنى تميم فى لغتهم فرقتين كل فرقة تعين أمرا غير ما عينته الأخرى أخذ
بظاهر الحال مع امكان عدم الافتراق عدول عن أوجه الوجهين فافهم والله أعلم (قوله تضمنه معنى
هاء التأنيث) أى الموجودة فى المعدول عنه ولا وجه لما أوردهنا من انه يلزم بناء كل علم لمؤنث خال
من الهاء لان تلك الاعلام لم تتضمن معنى الهاء بل هى مقدرة فيها فتنبه (قوله والثالث توالى العلل)
فيه ان أذربيجان فيه خمسة أسباب وهى العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم
بلدة والتركيب وهو مع ذلك معرب وأجاب بعضهم بانهم نبهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب
مجوز للبناء لا موجب قاله سم ولا يقال فى هذا الجواب نظر فان مقتضاه ان القائل ببناء حذام وبابه
قائل بجواز البناء وجواز الاعراب وليس كذلك اذ لو جاز الاعراب فيه لوقع منه لانا نقول فى هذه
الملازمة نظر لا يخفى وقد اعترضوا كون لزوم الاضافة الى المفرد معارضا لسبب البناء بان قد الاسمية
بنيت مع ذلك اللزوم وأجابوا بان المراد ان ذلك معارض لوجوب البناء وبناء قد جائز فان بناءها
لغة جمهور العرب وبنو قيس يعربونها فاستندوا فى كون البناء جائزا الى اعراب بنى قيس وان لم يقع
الاعراب قط ممن بناها فلم يكن عدم الوقوع دليلا عندهم على عدم الجواز والا لما ساغ لهم هذا
الجواب نعم يشكل حينئذ جعلهم الافتقار الى الجملة بالاصالة من أسباب البناء الواجب مع ان ذو
الطائية بعض طى يعربها ولا ينفع الجواب بأن المقصود انها أسباب للبناء الواجب فى المشهور وفى لغة
الجمهور فانه يرد حينئذ ان بناء قد واجب فى المشهور وفى لغة الجمهور فكيف بنيت مع معارض

ليس مفرد الناس أى
بل هو مفرد ناسين لان
ناسيا حينئذ مشتق من
النسيان ومفرد الناس
انسان لا ناس المعل
كاعلال قاض وهذا
التعليل لا معنى له لانه
يقتضى ان المراد مفرد
الناس وهو انسان وهو
مناقض للتعليل الذى
بعده اذ هو يقتضى ان
المراد الجمع لا المفرد على
انه يرد عليه أيضا انه عند
رفع السين ليس مفرد
الناس فلا فرق فى ذلك
بين الرفع والكسر
فالاولى ابدال هذا
التعليل بان يقول لانه
ليس مجرد الناس أى
ليس هو الناس مجردا
من أل مع أن المقصود
ذلك وبعد هذا كله
فرفع السين غير متعين
لجواز أن يكون بكسر
السين وتكون الكسرة
كسرة اعراب لانه أضيف
اليه معنى ويكون الاسم
صحيحا لا معتلا كقاض
والحاصل انه ان كانت
السين مضمومة كان
مجرورا بكسرة مقدرة
منع من ظهورها ضمة
الحكاية وان كانت
مكسورة كانت الكسرة هى كسرة الاعراب ولا تقدير وتعين الرفع انما يظهر لو قال الشارح ومن وجوب
معناه ناس فانه لو كسرت السين لتعين انه أعل كاعلال قاض فيرد ما ذكر ويمكن الجواب عن هذا بان مراده انه يضبط برفع السين

لوضبط بكسرها لربما توهم أن الكسرة ليست كسرة الاعراب بل هو معتل كقاض فيرد ما ذكر لا أن الكسر لا صحة له أصلا وقد أشار شيخنا البعض هذا بقوله قوله لانه ليس مفرد الناس صوابه لانه ليس مجرد الناس أي ليس الناس مجردا

وجوب البناء فتدبر (قوله ووجه علمية نزال لمؤنث انه علم على صيغة انزل) أي فانزل مؤنث باعتبار كونه صيغة من الصيغ وقد علمت انه على هذا لا يتأتى العدل وانه لا يوافق مذهب المبرد ولا الجمهور فتنبه (قوله ومن الليالي بيان لها) الظاهر ان من بمعنى في الظرفية متعلقة بمحذوف أي ولولا الاشياء المزعجات الواقعة في الليالي (قوله وحذام امرأة الشاعر) وسببه ان حذام حذرت قومها من اغارة العدو لما رأته من القرائن من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد الى الدور فلم يكترثوا بقولها وأنكروا عليها فلما نزل بهم ما نزل قال زوجها سحيم بن مصعب اذا قالت حذام الخ يعني زوجته وقالوا صدقت حذام (قوله مجرى الامثال) أي فانه يضرب لصحة قول القائل (قوله أطلقه على الماء مجازا) صوابه أطلق الماء عليه أي على البئر بقرينة قوله بعد من اطلاق الحال وارادة المحل وما قيل صوابه من اطلاق اسم المحل وارادة الحال بناء على صوابية أول العبارة أي أطلق سفار على الماء يرده ان سفار في كلام المصنف مقصود لفظه ثم لا يخفى ان المخاطب هنا هو الجاهل بالمعنى ولا قرينة هنا على المراد فلا صحة لهذا المجاز فلعل الشارح اطلع على قول في معناها ويكون التأنيث باعتبار العين فتنبه (قوله أي بشروط خمسة) فاذا اختل شرط أعرب وصرف اتفاقا والحاصل ان الخلاف في المستوفي وفاقد الشرط مصروف اتفاقا والتضمن الذي هو علة البناء في جميع الصور الا صورة التصغير فلا عراب فيها لمعارضته بما هو من خواص الاسماء أعني التصغير وما أوهم البناء مع أل كقوله وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر أمس فمؤول بزيادة أل أو باضمار الجار (قوله ولم يك مصغرا) هذا الشرط انما يحتاج اليه على ما ذكره المبرد من أنه يصغر اما على ما نص عليه سيبويه وغيره من أنه لا يصغر وكذا الغد للاستغناء عن تصغيرهما بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة كما ذكره أبو حيان فلا (قوله ولذا لم يبن عند مع كونه معرفة) في العبارة سقط والاصل ولذا لم يبن عند وجودها يعني أل مع كونه معرفة الخ كذا قيل وعبارة يس على الفا كهي قوله وعلة بنائه تضمنه الخ ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع اه فيستفاد منه ان عند محرفة عن غد وبعد ذلك فكون المتضمن لها لا بد ان يكون واقعا لم يظهر وجهه تأمل (قوله اعترض بان المصنف نص على ان المستعمل ظرفا الخ) فالاولى التمثيل بنحو أحدث الله أمس على ان أمس مفعول به لأحدث (قوله والمراد ان تغير الزمان الخ) أي تغير الكواكب ونحوها مما يقارنه حدوث أمر ما في العالم عادة في الزمان وقوله على عادتهم من نسبة الاشياء الى الزمان أي الى ما يشتمل عليه الزمان من تغيرات الكواكب ونحوها وان وقع الاسناد منهم في بعض الاوقات الى الزمان نفسه ظاهر فمحط المراد قوله على عادتهم الخ يعني انه مجاز عقلي والفاعل عندهم كما نقول هو الله تعالى أو انه اسناد حقيقي بناء على عادتهم يعني الدهريين من اسناد الافعال للدهر وتغيراته مع اعتقاد ان تلك التغيرات هي المؤثرة هذا هو المناسب هنا كما لا يخفى عليك دون ما يقال أشار الى أن الكلام على تقدير مضافين أي مضي زمن تقلب الشمس لانه الذي تستوفي به الآجال لا ذات تقلبها وكذا يقال في قوله وطلوعها من حيث لا تمسي ولا دخل لتقييد الطلوع بكونها من حيث لا تمسي في منع البقاء اذ لو طلعت من حيث أمست لمنعت البقاء أيضا بل هو لبيان الواقع ولا لتقييد طلوعها بكونها حمراء ولا لتقييد غروبها

من أل مع أن المقصود ذلك لانه يرد على تعليله انه برفع السين ليس مفردا أيضا ويمكن ان من ضبطه كقاض أراد مجرد كسر السين لانه مفرد ناسين وذلك صحيح في كل اسم أضيف اليه معنى كقولك جاءني رجل بمعنى ذكر بالجر أو بالرفع (قوله فيضارب ما قدمه) أراد به قول الشارح والفاعل مستتر عائد على من باعتبار لفظها اه أي لا باعتبار معناها لكونه معتمدا والضمير مفرد (قوله لان الاقسام قد تنفرد) أي وانفرادها في بعض الاوقات كاف في كونها للمقابلة ولم يقل وقد تجتمع لانه لا دخل له في توجيه كونها للمقابلة بل الاجتماع يبعد المقابلة فهذا تعليل لكونها للمقابلة وليس تعليلا لقوله لمجرد الذي معناه انها ليست مانعة خلو ولا مانعة جمع حتى يقال انه كان المناسب ان يقول قد تنفرد وقد تجتمع حتى يتم مقصوده لانه قد بين التجرد

واستدل عليه بعد ذلك بقوله لا مانعة جمع الخ ثم ان المراد بالاقسام في قوله لان الاقسام قد تنفرد تلك العلامات كما هو الظاهر من كلام المحشي ولا داعي للخروج عنه بل الخروج عنه محض اغراب وبهذا تعلم فساد ما قيل ان المراد أقسام الاسم وان كان قوله اجتمع

فيه أل والاسناد وقوله لا يجتمع نداء واسناد ينافيه ظاهرا والمعنى ان أقسام الاسم قد تنفرد عن الاسم المميز بهذه العلامات بحيث لا يقبل تلك العلامات كأسماء الافعال وقد تجتمع بالاسم المميز بهذه العلامات كرجل (قوله لا مانعة جمع) قيل لقائل ان يقول إن كلا من هذه العلامات انما يكون علامة اذا كان الاسم غير مميز قبل بعلامة أخرى فقبوله الاسناد انما يجعل علامة اذا لم يلاحظ قبول الاسم غيره فاذا لوحظ الغير انتفت علامة الاسناد فعلى هذا لا يتأتى الجمع بين اثنين من هذه العلامات ولا يضر فيه كون ما اتفقوا عليه مخالفا له اه وفيه ان هذا القائل منع بزعمه مخالفة ما اتفقوا عليه فى قوله قد سبقت اه شيخنا (قوله ومحكى الجمل) فأل فيه مجامعة للنداء وما يقال من أن أل حينئذ جزء من العلم فلا تميزه بانه اسم يقال عليه ان قول ابن مالك وباضطرار خص جمع يا وأل الا مع الله ومحكى الجمل يفيد أنها علامة لفظية وان كان لا معنى لها بل هى كالزاى من زيد ولا حاجة للنظر للاصل فما قيل انه ان نظر للاصل يلزم الفساد اذ يجتمع النداء والاسناد حينئذ مع ان المحشى منع ذلك اه لا يظهر كما علمت اه شيخنا (قوله ان قلت يلزم اسمية الخ) أى لانه اذا دخلت من على لفظ على لزم صحة الاسناد اليها اذ كل مجرور مخبر عنه فى المعنى فهو ايراد على قول المصنف أو الاسناد دخلا فالمن

يكونها صفراء او المراد بتقلب الشمس انتقالها من حيز الى آخر وهو انتقالها من المشرق الى المغرب وبالعكس فيصدق بالليل والنهار وهو مجمل وقد فصله بقوله وطلوعها الخ فليس المراد بتقلب الشمس تحولها من جنب الى جنب مع اتحاد الحيز وان كان هذا هو المتبادر من لفظ التقلب وقوله على عادتهم من نسبة الاشياء الى الزمان أى مجازا عقليا من قبيل الاسناد الى السبب وذلك ان الله سبحانه وتعالى خالق الخلق وقدر لاقامتهم فى الدنيا آجالا وجعل استيفاء تلك الآجال بمضى الليل والنهار فهما يقربان كل بعيد ويبليان كل جديد وفى الحقيقة الذى منع البقاء انما هو الله تعالى فاسناد المنع الى تقلب الشمس اسناد مجازى ويحتمل ان قائل هذا البيت دهرى يسند الافعال لغيره تعالى فيكون الاسناد حقيقيا وكلام المحشى يحتمله اه ولم يتكلم المحشى على البيت الاخير وهو اليوم الخ وحاصل الكلام عليه ان أل فى اليوم للعهد الحضورى وللجنس استعمالا للمشترك فى معنييه أى اليوم الحاضر بين يدى والمشتمل على أى كل يوم هو كذلك أولا حاجة الى ارادة الجنس منها فيغنى عنه نحو تقدير مضاف وقوله أعلم ما يجىء به العلم بمعنى الظن أو التوهم وهناك مضاف محذوف والمجىء بمعنى التحقق والحصول والباء بمعنى فى الظرفية والمعنى كل يوم حلت فيه أتوهم وأظن بعض ما يحصل فيه من الحوادث وهذا البعض هو ماله امارة تدل على حصوله ويحتمل ان فاعل يجىء هو اليوم والاسناد مجازى ان كان موحدا وحقيقى ان كان دهريا والباء فى به على حقيقتها فليس المراد بالعلم حقيقة وليس المراد انه يعلم كل ما يجىء فى اليوم اذ ما لا أمارة على وجوده لا سبيل الى علمه ولم يعتبر المستقبل لغلبة ترقب الموت فى هذا المقام وقوله ومضى بفصل قضائه من اضافة الصفة للموصوف أى بقضائه أى ايجاده للاشياء الفاصل أى المميز بين ما قدر وما لم يقدر بحصول الاول وعدم حصول الثانى هذا على ان القائل موحد اما على انه دهرى فالمعنى الفاصل بين ما هو من آثار الدهر وما ليس من آثاره قيل المراد بالقضاء المقضى لا التقدير لانه أزلى لا حاصل فى الامس اه وساق المصنف الابيات الثلاثة مع كون الشاهد فى الاخير للتنبيه على كسر القافية بما قبل الاخير وعلى مرجع الضمير بالاول (قوله بمعنى فى) الاولى بمعنى من عملا بقول الخلاصة

وان يجرا فى مضى فكمن * هما وفى الحضور معنى فى استبن

(قوله رحمه الله ومنهم من اعربه بالضمة رفعا) أى مع المنع من الصرف وقوله وبناه الخ لعل وجه صنيع هذا البعض اعتبار تضمنه معنى أل تارة واعتبار عدله عن الامس تارة فان الاول موجب للبناء والثانى يلزمه شبه العلمية فيقتضى معها المنع من الصرف وجعلوا الاعراب حال الرفع تخصيصا للاشرف بالاشرف والفرق بين العدل والتضمين كما فى حاشية يس على الفاكهى ان العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمين فلذا أعرب المعدول وبنى المتضمن قال وبه يعلم سر اعراب سحر وبناء أمس عند الحجاز بين وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها والتضمين استعمالها فى المعنى الاصلى مزيدا عليه معنى آخر اه وقوله والصواب ما قدمناه من أنه معرب أى عند التميميين لان هذا هو المشهور عندهم وهذا لا ينافى ان مذهب الحجازيين هو الارجح كما أفاده الفيشى وقوله وزعم بعضهم ان أمسا فى البيت الخ يرد زعمه كتابته بألف ولو كان فعلا لكتب بالياء الا أن يقال كتابته بالالف لاجل بقية القوافى كما قيل على ان الرد بكتابتها المذكورة لا يتوجه الا لو كانت

قال ان هذا الايرد هنا انما يرد على نحو الآجر ومية اذ على هذه لا اسناد معها ولا نداء ولا أل الا أن يقال كلامه مبنى على منع الخلو
اه شيخنا ولعل الاولى مبنى على منع كونها مانعة خلو تأمل (قوله حرف جر) بدل من على أو عطف بيان عليها أو
حال و يدل لهذا قوله بعد قلت هى حال كونها حرف جر تأمل (قوله أو زد عليه الشارح ياليت قومى) أى نحو ياليت قومى قيل ان هذا الايراد من الشارح لايتم الا اذا أريد بالنداء الادوات اما اذا أريد كون مسمى اللفظ منادى فلا اه فيشى وفيه انه يمكن ان يقال المعنى تابع للادوات فالايراد على الظاهر اه شيخنا (قوله ومثله فى حذف المنادى الخ) أى المجاب به عن هذا الايراد (قوله وفيه اشكال ظريف) للدمامينى وهو قوله

أيا علماء الهندانى سائل ... فمنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى ذا علا لفعل أعرب لفظه ... بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور ... لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم استفيده ... فمن بحركم لازال يستخرج الدر

أجاب عنه العلامة السجاعى بقوله

جوابك يا بحر يرخذه موضحا * أتى حين هاج الصنبر فادر ياحبر
فقد أعربوا بالجر لفظة صنبر * اذا الفعل فى معنى لمصدره أجروا
مضافا لذا الفاعل اعلم فانه * مراد لذى الالغاز جاء به الفكر
وليس الذى فى الحج يدفع سائلا *

من القائل أو بتوقيف منه دون ما اذا كانت مبنية على الفهم من البيت فافهم (قوله اذا سبق الى قلبك وأنت تريد غيره) ولذلك يرجع عنه بمجرد التنبيه بخلاف الاول (قوله الظاهر ان عطف مثلته باحد عشر الخ) دفع به انه لم يذكر المبنى على كذا ثم يتبعه بالتمثيل بل أتى بالتمثيل من أول الامر ولعل النكتة حينئذ فى هذا التطويل التنبيه على ان المقصود من الامثلة افادة الانواع الشاملة تأمل اه شيخنا (قوله اما بناء الاولى الخ) صريحه ان فتحة الجزء الاول فتحة بناء وهو الموافق لما تقدم لك من تحقيق ان المفرد والمركب فى مقام المعرب والمبنى كمقام تقسيم الاسم الى مفرد ومركب ومقام مالا ينصرف بمعنى ما لفظ به بلفظ واحد وما لفظ به بلفظين فاكثر والكلمة فى تلك المقامات بمعنى المفرد فيها اذ لا يخفى أن الكلمة اما معربة واما مبنية وأن المراد بها فى هذه العبارة ما يراد بها فى باب المعرب والمبنى وادعاء خلاف ذلك يحتاج لبرهان فما وقع فى كلام بعضهم من أن فتحة الاول فتحة بنية غير صحيح وقوله فلتنزيله منزلة صدر الاسم الخ أخذ المحشى بظاهر هذا الكلام من أن صدر الاسم وما قبل تاء التأنيث مبنيان فقال وكأن البناء الخ أى فصدر الاسم وما قبل تاء التأنيث مبنيان بمعنى آخر للبناء أعم من المعنى المشهور له فلما نزلت الكلمة الاولى منزلة مبنى أولا وقعت الثانية بعدها موقع تاء التأنيث فوقعت هى موقع ما قبل التاء وهو مبنى بنيت وان اختلف معنى البناءين والا فصدر الكلمة وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء فكيف يبنى غيرهما لما ذكر ولا يخفى تكلف ما قاله وضعفه والوجه ان يقال ليس محصل هذين التعليلين انه لما نزل منزلة مبنى أولا وقع موقع مبنى بنى حتى يأتى ما ذكر بل محصل الاول ان مزج الكلمتين لمعنى تنزيل للاولى منهما منزلة صدر الاسم أى اعطاء لها تلك المنزلة وهى عدم الدلالة على جزء المعنى وان كانت هى اسما لانها كلمة دلت على معنى فى نفسها بحسب الاصل ولم تقترن بزمان وضعا والدلالة بحسب الاصل كافية وذلك التنزيل مقتض لعدم توارد المعانى المختلفة عليها فلا وجه لاعرابها حينئذ واذا انتفى اعراب الكلمة ثبت بناؤها وأما نحو اثنى عشر فلم تبن الكلمة الاولى منه لجعل اعراب المجموع فيها كراهة بناء المثنى وتكلف ان الاعراب محلى للمجموع مع وجود شئ يغنى عن ذلك وهو الالف والياء وقد ظهر اعراب ما بعد غير فى الاستثناء على غير فظهور اعراب المجموع على البعض وهو أقرب من ذلك لابدع فيه حينئذ وسيأتى وجه آخر للاعراب ومحصل الثانى انه لما وقع العجز موقع تاء التأنيث فى لزوم ما قبله الفتح وعدم جريان الاعراب عليه مطلقا فانتفى اعراب الكلمة الاولى ثبت بناؤها لانه اذا انتفى اعراب كلمة ما ثبت بناؤها واذا كان محصلهما ذلك لم يأت ما ذكره نعم يرد على الاول ان الجزء الاول من المركب الاضافى يصير بالعلمية لا يدل على شئ فلا تتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب فكيف أعرب فان أجيب بانه أعرب استصحابا للاصل قيل فهلا استصحب الاصل فى الجزء الاول من العددى أيضا ويمكن ان يقال كل من المركبين وان كان كلمة واحدة بمعنى ما لا يدل جزؤه على جزء معناه الا ان العددى يمتاز باعتبار المزج فيه ولا شك ان الانسب باعتبار المزج عدم استصحاب الحالة الاولى فنبهوا باستصحاب الحالة الاولى فى ذاك وعدم استصحابها فى هذا على اعتبار المزج وعدم اعتباره وقد تقدم لك عن صاحب اللباب ان اعراب الجزء الثانى من المركب الاضافى اعراب حكاية وان الاعراب الذى استحقه المجموع بتوارد المعانى عليه ظهر فى الجزء الاول لما وجده فارغا من

فكن حاذقا فالعلم يسمو به القدر وقوله أتى حين الخ إشارة لما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بفتح الراء وهو وقوله
بجفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر والشاهد في الصنبر فانه مرفوع فاعل هاج ومجرور

الاعراب وهو أيضا مناسب لعدم المزج وكذلك حكاية الجزءين في المركب الاسنادي وجعل
الاعراب مقدرا في آخر المجموع فتدبر ويرد على الثاني ان ما قبل تاء التأنيث لم يجر عليه بناء كما لم يجر
عليه اعراب فلم اعتبر عدم جريان الاعراب حتى استنتج المدعى وهل ذلك الا تحكم ويجاب بانه لا جائز
ان يعتبر عدم جريان شئ من الاعراب والبناء لان المنزل كلمة والكلمة لا تخلو عنهما وقد رجح اعتبار
عدم جريان الاعراب ان عكسه مؤد لتكلف تقدير الاعراب والحكم بان الفتحة للمناسبة لا للبناء مع
ان الاعراب لهذه الكلمة يأباه عدم توارد المعاني عليها والاعراب في الجزء الاول من نحو اثني عشر
للمجموع لا للكلمة الاولى وقد دعا الى جعل اعراب المجموع في الجزء الاول داع لم يوجد هنا وقد
علمته وسيأتي داع آخر هذا ولا يخفى ان لك ان تقول من أول الامر في وجه بناء الكلمة الاولى من نحو
أحد عشر واخواته لما لم يكن لها دلالة على شئ فلم تتوارد عليها المعاني المقتضية للاعراب لم تعرب واذا
انتفى الاعراب ثبت البناء اذ الكلمة بمعنى ما لفظ به بلفظ واحد اما معربة واما مبنية وقد غفل عن
كون المراد بالكلمة في مقام الاعراب والبناء هذا المعنى وتوهم انها فيه بمعنى ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه وانه لا بد من دلالتها على معنى في الحال فقيل الاعراب والبناء انما يكونان في آخر الكلمة
فكيف بني الجزء الاول في نحو أحد عشر واخواته ومن تنبه لحقيقة الحال سلم من هذا المقال وبالجملة
الاعراب لما تتوارد عليه المعاني سواء كان كلمة بحتة أو كلمة ركبت من كلمتين وذلك كالمركب الاسنادي
علما كقام زيد المجعول علما والمركب المزجي والمركب الاضافي وقد علمت حال كل كلمة من كلمتي
كل وانه لا بد لها من اعراب ولو مستصحبا أو محكيا فان لم يكن فالبناء وانه استغني في الاضافي
بالاستصحاب عن اعراب المجموع على المشهور هذا وقيل علة بناء الجزء الاول مشابهته للحرف في
الافتقار حيث افتقر الجزء الاول الى الثاني وهذا البناء عارض بالتركيب يكفي فيه الشبه في مطلق
الافتقار وبهذا تعلم انه لا يقال ليس واحد من هذه الامور من أسباب البناء المنحصرة في الاربعة
اذ ذاك في البناء الاصلي وتلك الاربعة هي مشابهة الاسم للحرف شبها قويا في الوضع بان يكون وضعه
على حرف أو حرفين ثانيهما حرف لين أو في المعنى بان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف أو في
الاستعمال بان يلزم طريقة من طرق الحرف كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل وذلك كاسم
الفعل فانه يعمل ولا عامل يعمل فيه كليت فانها تعمل ولا تتأثر بعامل أو في الافتقار الى جملة أو عوضها
كالتنوين في اذ أو ما يقوم مقامها كالوصف في أل (قوله فلتضمنها معنى واو العطف) قيل فيه تساهل
لان المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا أحد جزئيه الا ان الحرف
لما كان في الاصل داخلا على الثاني وموصلا اليه معنى العامل قالوا انه يتضمن معنى الحرف اهـ
ولهذه العلة كان أثر التضمن للثاني فلا يقال لا يظهر حينئذ وجه البناء فتدبر (قوله قصد المزج
الاسمين) وانما قصدوا المزج لان قولك قبضت ثلاثة وعشرة يحتمل وجهين قبضهما دفعة وقبضهما
دفعتين فلما أرادوا ان ينصوا على المعنى الاول مزجوا الاسمين فقالوا قبضت ثلاثة عشر كذا أفادوه
(قوله لوقوع الكلمة الثانية منه الخ) أي ان النون عوض عن تنوين الامكنية الذي لا يجامع
البناء بل يزول بوجود سببه فهي وما يقع موقعها لا يجامع البناء ولا يعقل هنا زوال عشر لوجود سبب
البناء لانه انما وجد بوجوده ولا يبقى على فرض زواله فتعين اعراب الكلمة الاولى وفاء بحق ذلك

باضافة هاج اليه بشهادة الكسرة التي على الباء فانها منقولة عن الراء المسكنة للروي في البيوت قبله ثم ان هذا قد يناقش بان كسرة باء الصنبر ليست للنقل بل لمجرد الضرورة فرارا من اختلاف حركة ما قبل الروي والجفان جمع جفنة وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر الناقة والصنبر البرد الشديد وقوله وليس الذي في الحج الخ اشارة الى ما أجاب به بعضهم عن اللغز المذكور بقوله تعالى ولولا دفع الله الناس فان فاعل المصدر مجرور في محل رفع ولا حرف جر هنا ولا جوار وأشار أيضا الى عدم صحة هذا الجواب لانه لا يصح مع قوله أرى فاعلا بالفعل أفاده المحشي في كتابة الازهرية (قوله وذكرت في المثال تخريجا سهلا الخ) فيه انه لا معنى لاستقلال جملة تسمع اذ لا معنى لاخبار المخاطب بها ان كانت خبرية وقصد الاستفهام بها
تكلف خلاف الظاهر ولعل هذا هو الداعي لهم على ما صنعوه فتدبر (قوله لقي الامام علي وأباهريرة) الخلف
كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر لقي الامام عليا وأباهريرة وهو المناسب (قوله والفرزدق قطع العجين) جمع فرزدقة

الخلف لرجحان جانبه وضعف جنب البناء وانما كان الثانى واقعا موقع النون لانهم لما أرادوا تركيب اثنين وعشر حذفوا النون كراهة تركيب ثلاث كلمات وأوقعوا عشر موقعها ولذلك لا يضاف نحو اثنى عشر فلا يقال هذه اثنا عشرك كما لا يقال اثنانك بخلاف نحو ثلاثة عشر فانه يضاف تقول هذه خمسة عشر زيد فنحو اثنى عشر مركب تركيب مزج كما هو مصرح به فى كلام بعض المحققين وان قال بعضهم لا تركيب فيه أصلا اه فعشر فى نحو ذلك مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب لانه ليس مضافا اليه وان قال بعضهم انه مضاف اليه اضافة غير تحقيقية بل تشبيهية كما فى نحو معد يكرب على لغة من يضيف قال ولا يمتنع أن يقال ببقاء معنى الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجى بهذا الموضع و يقال لنا اضافة على معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا دون بقية اخواته بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا على اعراب المصدر اما تنبيها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقتضى للبناء كالترجيح من غير مرجح اه ولا يخفى بعد ما تقدم انه لا يلزم هنا ترجيح بلا مرجح فتنبه بقى هنا سؤال أورده البدر ابن مالك وأجاب عنه فالسؤال كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فاعرب صدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فاعرب صدره وحاصل الجواب ان التنوين انما يتحقق مع الاعراب المقارن للتركيب الاسنادى والتركيب الاسنادى متأخر عن تركيب المزج فلا يعقل عند تركيب خمسة عشر ومزجه ان تقع عشر موقع التنوين فانه لم يوجد عند ذلك بخلاف النون فانها عند تركيب اثنين مع عشر موجودة اذ لا يتوقف وجود النون فى المثنى على وجود التركيب الاسنادى والاعراب وان كانت النون فى المثنى عوضا عن التنوين هذا وقد يعلل بناء عشر فى نحو اثنى عشر بوقوعه موقع النون و ينبغى أن يراد بوقوعه موقعه فى ذلك دلالته على معنى له وهو تمام الاسم قبله أى انه غير مضاف وحينئذ لا يرد على هذا التعليل انه يلزم بناء الصلاة فى قوله تعالى والمقيمى الصلاة ونحو ذلك ثم تعريف المركب المزجى بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على الثانى انما هو تعريف للمزجى المعرب فلا يستدل به على ان المركب العددى لا مزج فيه فتنبه (قوله زائدة) أى فى الاثبات على طريقة (قوله المراد بالمولى هنا ابن العم) ويحتمل ان المراد بمولى القرابة مواليها والصانع معها بما تقتضيه من مزيد الحنو والشفقة بجلب منافعها ودفع مضارها ويرجح هذا انه يدل على مزيد فظاعة الامر وعظيم شدته لأن عدم عطف الاقارب على قريبهم الموالى لهم عند استعانته بهم انما يكون عند تمام الهول وانتهاء شدته بخلاف ما اذا كان قريبا غير موال لأقاربه فان عدم اعانتهم له عند استعانته بهم قد تكون بدون ذلك وتتقوى الدلالة المذكورة جدا على ان مولى الثانى مفعول عطفت وستعلم تعين ذلك فتنبه (قوله ومولى الثانى بدل من ضمير عليه) فالمراد بالمولى الثانى هو ابن العم الاول الذى هو المنادى بكسر الدال ثم ان جعل هذا من جملة الظاهر وردأته غير مسلم فانه كما يحتمل كون الواو فى قوله فما أجابوه عبارة عن العواطف على ان عطف لازم يحتمل كونها عبارة عن مولى العام فى سياق النفى على ان عطف متعد وحينئذ يكون مولى العام هو المنادى بالفتح مفعولا لعطفت والعواطف من العطف وهو الثنى والامالة فالمراد بها الامور المقتضية للحنو والشفقة مثل الصلة والزيارة والصدقة ولين الكلام

(قوله وسبب انشاده البيت الخ) عبارة الشيخ عبادة وسبب انشاده الابيات ان اعرابيا من بنى عذرة مدح عبد الملك فاحسن فقال له عبد الملك هل تعرف أهجى بيت فى الاسلام قال هو قول جرير ٤٧ فغض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا قال أحسنت فهل تعرف أمدح بيت فى الاسلام قال نعم قول جرير

ألستم خير من ركب المطايا
وأندى العالمين بطون راح

قال أحسنت فهل تعرف أرق بيت فى الاسلام قال قول جرير

ان العيون التى فى طرفها حور
قتلننا ثم لم يحيين قتلانا
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به
وهن أضعف خلق الله انسانا

قال أحسنت فهل تعرف جريرا قال لا وانى الى رؤيته لمشتاق فقال هذا جرير وهذا الفرزدق وهذا الاخطل فانشأ الاعرابى

فحيا الاله أبا حزرة

الخ اه وأبو حزرة كنية جرير (قوله فحيا) هى تكتب بالالف بعد الياء المشددة لا بالياء خلافا لما فى نسخ المحشى (قوله أبا حزرة) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى بعدها راء فهاء كما فى ابن خلكان فما فى المحشى من كتابتها بالذال المعجمة خلاف الصواب (قوله اتعس به) فى القاموس التعس الهلاك والعثار والسقوط والشر والبعد والانحطاط والفعل كمنع وسمع واذا خاطبت قلت تعست كمنع واذا حكيت قلت تعس كسمع وتعسه الله وأتعسه ورجل تاعس وتعس

(قوله والخطل) فى القاموس الخطل محركة خفة وسرعة والكلام الفاسد الكثير وفيه أيضا انه يطلق على فحش المرأة وريبتها
والفعل منه خطل كفرح فهو أخطل وخطل (قوله والحكم) الحكم والحكومة مصدر حكم وهو ادراك النسبة

وان لم يجعل من جملته بل جعل مستأنفا وردائه لا وجه لارتكاب المحشى لذلك مع صحة جعله مفعولا لعطف بلا ضرورة ومن هنا تعلم تعين الاحتمال الثانى فى كلامهم وامتناع الاول فيه فضلا عن التساوى فكيف يدعى ظهور الاول وبالجملة صنيعه موهم والحاصل انه على فرض الابدال يصح جر قرابة ونصبه والعواطف عليه عبارة عن الاقارب المنادين بفتح الدال وعطفت بمعنى حنت ورقت والمعنى على كل حال ظاهر الا انه لا وجه لارتكاب الضرورة مع الاستغناء عنها فيتعين جعل مولى مفعولا لعطفت على معنى ثنت وأمالت والعواطف بمعنى الامور التى تثنى وتميل الى الاغاثة والنصر مثلا سواء جر قرابة أو نصب على ان فاعل لا يجمع على فواعل اذا كان وصفا العاقل الا شذوذا نحو فارس وفوارس ففى الابدال حمل على الشذوذ زيادة على الضرورة من غير ضرورة فتدبر (قوله وهو واقع على قرابة) أى بمعنى الاقارب (قوله واعترض) أى على الشاعر لا على البعض فى قوله وهو واقع على قرابة كما يدل عليه جوابه الاول (قوله صوابه أن يقول ذا قرابة) أى لان القرابة معنى قائم بالاشخاص لا نفس الاشخاص مع ان المراد نفس الاشخاص لانهم هم الذين ينادون ولا يجوز ذكرها وارادتهم على طريق المجاز اللغوى أو حذف المضاف (قوله وذو قرابته فى الحى مسرور) صدره * يبكى عليه غريب ليس يعرفه * ولهذا البيت المستشهد به قصة عجيبة وهى ان بعضهم دخل على معاوية بالشام وقد عاش ثلثمائة سنة فقال له حدثنى بأعجب ما رأيت فى عمرك فقال مررت يوما ببرية فرأيت أقواما يدفنون ميتا لهم فلما وصلتهم أخذنى البكاء وتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذكر وهل ينفعك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير
واست تدرى وما تدرى أعاجلها * أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء فى الايام مغتبط * اذ صار فى الرمس تعفوه الاعاصير
يبكى عليه غريب ليس يعرفه * وذو قرابته فى الحى مسرور

فقال لى شخص من الواقفين على قبره أتدرى قائل هذا الشعر قلت لا قال هذا الميت وأنت الغريب الذى تبكى عليه وذو قرابته هذا الذى خرج من قبره مسرورا فرحا فقال معاوية لقد رأيت عجبا والاطلاق جمع طلق بفتحتين الشوط من الجرى والمحاضير جمع محضير بكسر الميم الفرس والمياسير جمع ميسور أى يسر والاعاصير جمع أعصر أى ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنه عمود وتعفوه تدرسه يقال عفا المنزل درس وعفته الريح درسته اه دجوى (قوله الاول ان هذا الا يأتى على جر قرابة) فيه ان هذا الجواب لا يلاقى الاعتراض لان قول المعترض صوابه أن يقول ذا قرابة متبادر فى أن الكلام فى حال النصب الا أن يحمل قول المعترض ذا على مطلق تقدير المضاف قبل قرابة ولو غير منصوب ومحصل الجواب حينئذ ان رواية الجر لا تحتاج لتقدير ذى وان صح على ان المعنى مولى شخص ذى قرابة فلا صوابية وفيه ان مجرد كون رواية الجر لا تحتاج لا يدفع الاعتراض بالنظر لما هو صريح الاعتراض من حالة النصب فجوابه لا يدفع الاعتراض ولا يلاقيه على كل حال اللهم الا أن يقال مراده انه لم تعلم الرواية انما النصب احتمال فحيث وجد غيره صحيحا وهو الجر فلا

(قوله ولا الاصيل) اسم فاعل من أصل بضم الصاد يقال أصل اصالة اذا كان له أصل يرجع اليه والاصل الحسب والحسب ما يعد من مفاخر الآباء كالكرم اه عبادة (قوله ولا ذى الرأى) مصدر رأى وهو التفكر فى مبادى الامور والنظر فى عواقبها وعلم ما يؤول اليه من الخطأ والصواب (قوله أيها الجعل) فى القاموس الجعل كصرد الرجل الاسود الذميم واللجوج ودويبة وفيه أيضا ان الجعل محركة القصير فى سمت واللجاج وعلى هذا فيكون كسره لاجل الروى والا فحقه الرفع وقال شيخنا قوله الجعل لعله بالياء أى المنسوب الى الجعل والا فلا يلحن للروى اه فتأمل (قوله عن همزة الوصل) أى التوصل لا الاصطلاحية فاندفع وهذه ليست همزة وصل تدبر اه شيخنا (قوله من بقاء العمل) أى بناء على قول من يقول ان العمل مع ما الكافة
ليس خاصا بليت كذا قيل اه شيخنا (قوله الفاعل الاصطلاحى) ونائب الفاعل انما جاءته التاء للنيابة وجه
فكأنه التأنيث الفاعل فاندفع النقض به شيخنا (قوله لا يتأهر فى فعل الامر) أى على مذهب البصرى اما على مذهب الكوفى

فظاهر لذا الطلب عندهم من اللام كذا قيل شيخنا (قوله انما يستفاد من هيئته وصيغته) اذ لو كان مستفادا من المادة لما اختص الطلب بالامر بل كان يوجد فى جميع التصاريف من مضارع وماض ومصدر واسم فاعل وهكذا (قوله فتبين ان اضرب يدل على الضرب) أى دلالة تضمنية وينافيه قول الشارح فيما سيأتى انما يتأخر الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ ويمكن التوفيق مع التأمل ولو قيل ان حدث الامر هو الطلب لكان أولى كذا قيل وفيه انه لا تتوهم منافاة اذ الخارج الامتثال والممتثل به داخل وهو مدلول ضمنى وزمنه الاستقبال وأولوية ما قال يرده ما قرره الشيخ اه شيخنا فتدبر (قوله وتعين أحدهما) أى وهو الاستقبال كما صنع الجمهور (قوله يحتاج لوجه) قد يقال وجه تعينه للاستقبال ان الاستقبال هو زمن الحدث الذى دل عليه بمادته والحدث هو المقصود بالذات بخلاف الطلب فانه وسيلة فلذلك لم يعتبر وازمنه وأيضا الامر قسيم للماضى والمضارع وكون الاول للماضى والثانى للحال أو الاستقبال انما هو باعتبار الحدث المدلول عليه بالمادة فيناسب هذا ان يجعل الامر للاستقبال باعتبار ذلك الحدث (قوله وبعد فيمكن الخ) مراده بذلك التورك على القوم فلا يقال كما قيل يلزم عليه فساد تعريف الاسم بكونه غير مانع والفعل بكونه غير جامع اه شيخنا (قوله ولا

وجه للاعتراض على الشاعر بناء على النصب وعلى هذا يصح قول الثانى انه على تسليم المنع الخ أى على تسليم منع الجر وانه ليس فى البيت الا النصب فلا وجه للتخطئة أيضا لان البيت عربى يحتج به على انه يقال قرابة بلا ذا وحينئذ لا يرد على المحشى قول شيخنا هذا الجواب لا يظهر معناه اذ لو سلم منع اطلاق قرابة على القريب والاقارب ما احتج بالبيت فالمناسب ان يقول فى الجواب ان البيت عربى يرجع اليه ويعول فى الاستشهاد عليه فلنجعله شاهدا على اطلاق القرابة على القريب والاقارب وان كانت فى الاصل مصدرا اه ووجه الملازمة ان الاحتجاج يستدعى ادعاء اطلاقه وهو مناف لتسليم المنع كما هو ظاهر وقوله فلنجعله شاهدا الخ هو تابع لظاهر قول المحشى فالبيت يحتج به والحق ان المراد بالاحتجاج لازمه من الصحة بقرينة ما هو معلوم من أنه وحده لا يقوم حجة وعلى هذا يظهر معنى الجواب اذ حاصله حينئذ سلمنا منع اطلاقه فى ذاته لكن هذا لا يقتضى الخطأ فى البيت فانه عربى يتلقى بالقبول على انه قد يقال معنى جواب المحشى رحمه الله أنا لو سلمنا لك امتناع استعماله بدون ذو وان ما فى البيت خطأ ورد علينا جميعا ان البيت من كلام العرب فيحتج به على استعماله من غير ذو فضلا عن كونه خطأ فكيف نصنع نحن وأنت فى هذا الايراد ولا يخفى ان المعنى على هذا ظاهر أيضا نعم فى دعوى الاحتجاج النظر الذى علمت وبارادة لازمه يظهر معنى الجواب بلا تكلف فتنبه والله أعلم (قوله مبنى على المشهور) لا حاجة لهذا البناء لانه معلوم من كلام هذا البعض تأمل ويحتمل ان معنى كلام المحشى ان ما ادعاه هذا البعض من أن المشهور انما هو ذو قرابة وغير المشهور قرابة بلا ذو مبنى على ما اشتهر والا فالحق ان قرابة بلا ذو مشهور أيضا لكن لا يخفاك ان هذا لا يتفرع على ما قبله تدبر (قوله رحمه الله الحالة الثالثة ان يقطعا عن الاضافة لفظا) أى ويعوض عنه التنوين على ما حققه الرضى وغيره من المحققين فقوله ولا ينوى المضاف اليه أى لا لفظه ولا معناه لتأدية المعنى بالعوض وقيل لا تعويض والمعنى فى قوله وكنت قبلا أى فى زمان سابق (قوله وليس هذا الثانى) وهو الحار (قوله فالانسب الفرات) أى لاحتمال لفظ الحميم ما ليس مرادا وان كانت القرينة معينة للمراد (قوله قال بعضهم) هو العلامة الشبراملسى (قوله كان متعينا وهو جزئى) أى فيكون مما حقه أن يؤدى بالحرف وفيه ان الذى حقه ان يؤدى بالحرف الجزئى الذى لم يلحظ لذاته بل لتعرف حال الغير لا أى جزئى وكيف يكون معنى زيد مثلا حقه ان يؤدى بالحرف فان كان مراده انه اذا كان جزئيا كانت النسبة التى تضمنها الظرف معنى جزئيا ومن المعلوم أن النسبة معنى غير مستقل بالمفهومية حقه ان يؤدى بالحرف وقد وضع لها ذلك ورد أن النسبة معنى جزئى على كل حال (قوله فى الاحتياج الى مشابهتهما للحروف) فى العبارة سقط وصوابها كما يؤخذ من الشبراملسى على الرملى فى الاحتياج الى جزئى وهو من معانى الحروف وان كان نكرة فهو اسم لفرد شائع وهو كلى فضعفت مشابهتهما للحروف فبقيا الخ وقال شيخنا قوله فى الاحتياج الى مشابهتهما للحروف فى العبارة نقص وتحريف وصوابها أن يقول فكانا شبيهين بالحروف فى التضمن بخلاف ما اذا كان نكرة فليس جزئيا فانتفت مشابهتهما للحروف فبقيا الخ لا يقال لا حاجة لابدال الاحتياج فى عبارة المحشى بالتضمن بل نبقيه مرادا به الافتقار لانا نقول من علل بالافتقار لا يرى التفصيل بين المعرفة والنكرة ولك ان تقول اشتراط كون المضاف اليه معرفة غير ظاهر لان كون معنى الحرف

أظن ان عقلك يقول صيغة الامر تدل على الزمن) أي بل على الطلب فقط (قوله الذى يرد عليه اعتراضات) كقول ابن مالك انه
أشبه الاسم فى توارد المعانى التى •• لا يميزها الا الاعراب نحو ما أحسن زيد فانه يحتمل التعجب والنفى والاستفهام فعلى

الاول أحسن مبنى على
الفتح وفاعله ضمير وزيدا
مفعول وعلى الثانى زيد
فاعل وعلى الثالث زيد
مجرور وأحسن مرفوع
وكذلك لا تأكل السمك
وتشرب اللبن يتوارد
عليه المعانى الثلاثة
المشهورة والاعتراض
على هذا بان هذا الوجه
موجود فى الماضى نحو
ما أكل زيد وشرب فان
المعنى يحتمل أن يكون
على نفيهما معا أو على نفى
الاول مع ثبوت الثانى
أو على نفى المصاحبة فقد
ثبت التوارد فى الماضى
وأجيب عن هذا
الاعتراض بان هذه
الصورة وما أشبهها
نادرة فلا ترد وقال الجمهور
وجه المشابهة انه أشبه
الاسم فى أربعة فى
الابهام والتخصيص فان
يضرب يحتمل الحال
والاستقبال فان قلت
الآن تخصص بالحال أو
غدا تخصص بالاستقبال
كقولك رجل والرجل
وفى قبوله لام الابتداء
نحو ان زيدا ليضرب كما
تقول ان زيدا لضارب
وفى جريانه على حركات
اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق حركة لا شخصهما فدخل فيه نحو يقتل بفتحها
بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل ورده ابن مالك بان ماذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقابله الماضى اما الاول والثانى فانك اذا

جزئيا حاصل وان دخل على نكرة والاضافة على معنى الحرف فمعناها نسبة جزئية وان كان المضاف اليه نكرة شائعا فغلام رجل كغلام لرجل. اه وقوله لانا نقول من علل الخ فيه ان من علل بالتضمن لا يرى التفصيل أيضا الا أن يكون مراده ان من علل بالافتقار لا شبهة تدعوه الى رؤية التفصيل (قوله لان أسماء الجهات أكثر) وكذا المبنى منها أكثر واذا علمت ان منها ما ليس مبنيا كذات اليمين علمت ان المراد بعض أسماء الجهات (قوله لاول استعمالان الخ) بل أربعة فانه يستعمل بمعنى أسبق فيمتنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ويمتنع تأنيثه بالتاء وتليه من فيقال هذه أول من تين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جاريا مجراه على الخلاف ويستعمل بمعنى سابق نحو لقيته عاما أولا فينصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وجئتك أول النهار وهذا يؤنث بالتاء على ما فى محفوظ أبى حيان كما نقله المحشى بعد ويستعمل بمعنى قبل نحو رأيت الهلال أول الناس وعلى أينا تعدو المنية أول أى أول الآخر أى قبل الآخر وقال الملوى فى أنواره البهية أى أول أوقات عدوها فيكون من أمثلة أول بمعنى مبدأ الشئ لا بمعنى قبل وعليه قول المحشى فيما يأتى أى أول الوقت أو أول الساعة اه وقوله أى أفعل تفضيل أى على أحد وقولين علمتهما فيما مر وقوله ودخول من عطف على منع وقوله عليه أى على مدخوله ولو عبر بعبارة غيره هنا السلم من ايهام خلاف المراد وقوله ولقيته عاما أول أى أول من عامك أى أسبق منه لكن فى كلام الملوى فى أنواره ان أول لما لم يكن على الصحيح مشتقا من شئ مستعمل اذ ليس هو مما استعمل منه فعل كأحسن ولا مما استعمل منه اسم كأحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم أى ذو علم أكثر من علم غيره وأحنك أى ذو حنك أشد من حنك غيره فأحنك شاذ لكونه لا فعل له وكذا أول لكن أول انما تظهر وصفيته بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أى جرئ فلذلك لا يكون الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا وذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان أفعل ليس اسما صريحا كأفكل وأيدع بالمثناة التحتية ومن معانيه الزعفران وطائر ومن معانى الافكل الرعدة والجماعة وقوله والثانى أن يكون اسما الخ فيه نظر علم مما مر الا أن يكون مراده بالاسم ما ليس أفعل تفضيل ولا ظرفا بمعنى قبل وان كان له حينئذ معنيان ويكون قوله ومنه أى من حيث انه ليس أفعل تفضيل ولا ظرفا بمعنى قبل وان اختلف المعنى لكن لا يخفى عدم حسن صنيعه مع ذلك وقوله قال ابن هشام وهذا الذى الخ فيه نظر علم مما مر عن العلامة الملوى فى تفسير قوله على أينا تعدو المنية أول حيث ان أول قطع عن الاضافة وبنى وهو على هذا التفسير ليس بمعنى قبل ومما أشرنا اليه مما يأتى للمحشى (قوله ثم فى مطلق التجاوز عن الحكم الخ) ان قلت الاكرام والاهانة فى المثال الاول يصلح اعتبارهما محكوما عليه كزيد وعمرو فى المثال الثانى بلا فرق قلت المتبادر عند تأويل المثال الاول اعتبار زيد منه محكوما عليه واعتبار الاكرام والاهانة حكما أى محكوما به كما هو مراده بالحكم أى زيد مكرم منى لا مهان بخلاف الثانى لكن لو عبر كما عبر بعض المحققين حيث قال فى مطلق تجاوز شئ الى شئ كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو لكان أحسن ودون حال من التاء فى المثالين أى متجاوز الاهانة ومتجاوز عمرو فتدبر (قوله بسكون السين) وأما

قلت ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب و بعده فاذا دخلت قد فقد تخصص واما الثالث فلان الاسم والماضى مشترك كلن فى قبوله لام لا ابتداء اذ لو وقع الماضى جوابا للو واما الرابع فليس بمطرد لانه منقوض بيفرح وفرح اسم فاعل ولو سلم فالماضى أيضا يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا ولو سلم هذا كله فهذا الوجه غير مفيد للمطلوب وهو اعراب المضارع لان هذه الامور الاربعة ليست هى السبب فى اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى المضارع اعرابه وشرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولا يقال انه من قياس الشبه وهو الجمع بين الاصل والفرع بوصف مع الاعتراف بان ذلك الوصف ليس علة الحكم بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم لانا نقول لا يصار لقياس الشبه مع امكان قياس العلة وهو ما جمع فيه بالمناسب بالذات المناسب توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب كما تقدم بيانه عنه وتقدم الاعتراض عليه أيضا والجواب عنه ولا يخفى ان الكلام كله فى وجه الشبه المقتضى للاعراب كما أفصح عنه الكلام السابق لا المقتضى لمجرد التسمية للمضارع حتى يقال ان علة التسمية لا توجبها فتأمل (قوله ولا يحسن) أى بيان وجه الشبه بذلك وكونه سببا لاعرابه وفيه انهم لم يذكروا اقتران الاسم بالزمن بل احتماله للحال والاستقبال وهذا صادق ولو بواسطة الدلالة الالتزامية ويمكن ان

فقد بها نحو هذا بحسب هذا أى بقدره وعدده فليست مرادة هنا (قوله اذا أنت لم تنصف أخاك) أى لم تعطه النصفة بفتح النون والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذى هو العدل وتوفية الحق أى لم توقع له النصفة وقوله وجدته على طرف الهجران بكسر الهاء أى وجدته هاجرا لك أشد الهجر مبتذلا بك وبمؤاخذتك ولومك اياه على الهجر لا يعبأ بشئ من ذلك فالمعنى انه يجده متلبسا باقصى مراتبه غير مبال بعاقبته فقد شبه حالة الهجر من حيث التلبس بها وتفاوت مراتبها بمكان ممتد من حيث الحصول عليه وتفاوت مواضعه ورمز الى ذلك حيث قال على طرف مضيفا الطرف الى الهجران وقوله ان كان يعقل لانه لا خير فى صحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له من الحق وقوله و يركب أى ذلك الاخ الذى لم تنصفه حد السيف أى طرفه القاطع أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها من أن تضيمه أى بدلا من أن تضيمه بفتح أوله أى تظلمه ثانيا وتذله بعدم انصافه أو من أجل ذلك أى مخافة حصوله ثانيا اذا لم يكن عن شفرة السيف بفتح المعجمة أى عن ركوب شفرة السيف أى حده مزحل أى اذا لم يكن عن تحمل الشدائد التى تؤثر فيه تأثير السيوف الخ بعد (قوله واعترض بأن أو بحل اسم تفضيل) فيه انه لا مانع من جعله مضارعا كما قاله العينى وحل المحشى آخر ظاهر فيه (قوله وموضع على أينا نصب الخ) غير ظاهر بل على أينا متعلق بتغدو والجملة من تغدو ومتعلقها فى موضع نصب سدت مسد مفعولى أدرى الا أن يكون مراده ان موضع جملة على أينا تغدو بتمامها ويكون قوله وقيل على متعلق بتغدو ليس المقصود منه مقابلة ما قبله بل المقصود منه بيان متعلق الجار كما أن المقصود بالاول بيان موضع الجملة ويكون التعبير بقيل لمجرد العزو للغير (قوله وتغدو بالغين المعجمة) أى تأتى فى الغدوة والمشهور انه بالعين المهملة من التعدى أى لا أدرى تتعدى المنية أولا وتسطو على أينا أى على أى واحد منا أنا أو أنت أى لا أعلم أينا يسبق صاحبه موتا (قوله أى أول كل شئ) أى قبل كل شئ ولا يخفى ان هذا العموم غير مراد وقوله أو أول الوقت أى مبدأ وقت غدوها وكذا ما بعده وان كان مقتضى ما تقدم له ان أول هنا بمعنى قبل (قوله فى غدو الموت) أى فى اتيانه وطروه وقت الغدوة (قوله والثانى توكيد للاول) أى الا فى غاية السر والخفاء وجواب الشرط ان كان فى القصيدة فذاك والا فليقدر أى اذا لم يأمنى عليك ولى أمرك فلا خير لى فى صحبتك وفى بعض النسخ اذا أنا لم أمن وعلى هذا يكون الكلام خطابا من محسن بخلافه على النسخة الاولى أعنى لم أومن فانه يكون خطابا من محب (قوله ووجهه ان الاصل الخ) الضمير فى وجهه راجع لما ذكر من المذهبين والدليل موزع شقه الاول لمذهب سيبويه وشقه الثانى لمذهب الاخفش وذلك أنه فى المغنى ذكر ذلك بعد ذكر المذهبين وبه يعلم أن المناسب للمحشى ان ينيط نظره بالمذهبين لا بمذهب سيبويه فقط فيوهم ان الشقين دليلا له فيوقع فى ورطة ان الثانى لا يصلح اه شيخنا وقوله ان ينيط نظره الخ أى فكان يقول الخ ولعل ذلك سقط من الكاتب (قوله بمعرفتين تأخر الاخص منهما) نحو الفاضل أنت فيجعل الاخص وهو أنت مبتدأ أو غيره وهو الفاضل خبرا (قوله لانه) أى الكسر وقوله الى أصل البناء أى وهو السكون وقوله لانه أى الكسر لا يوهم اعرابا الخ الاوضح ان يقول لانه لا يكون اعرابا الا مع الخ وفى بعض النسخ تغيير من الناس لعبارة المحشى ونصه لانه لا يوهم اعرابا اذ لا اعراب الا مع الخ وهو فاسد الا أن يقال المعنى اذ لا اعراب به الخ (قوله أو ما عاقبه) أى من الاضافة وأل (قوله فلا

حاجة الى تقدير مضاف) بان يقال وأما جنس الفعل الخ (قوله ثم عقبه بالامر الخ) يفيد هذا أن قوله قبل وهو المضى هو محط التعليل فهو حال من زمان لتخصيصه بالوصف وانما ذكر الوحدة للاشعار من أول الامر بالمناسبة بين الماضى والامر فيحصل التعليل السابق سبق المدلول و بهذا تعلم ما فى قول شيخنا قوله ثم عقبه بالامر الخ يقال عليه هلا عكس فالاولى فى التعليل ان يقال قدم الماضى لكون زمنه واحدا مع كون علامته مفردة ومجيئه على الاصل بالافعال الذى هو البناء اتفاقا وثنى بالامر لمناسبته له فى الاول وفى الثالث على قول وثلث بالمضارع لخروجه عن الاصل اتفاقا وكونه لزمنين (قوله فانه محتمل للحال الخ) أى أنه حقيقة فى الحال والاستقبال وهو مذهب الجمهور وظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ وقوله وان كان التحقيق الخ لانه اذا تجرد عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة وانك اذا قلت زيد يقوم غدا فمعناه ينوى القيام غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج (قوله نحو قالت أمة) مثال للمتحركة لعارض وقوله وقالت رسلهم مثال للساكنة وضعا ففى التمثيل لف ونشر مشوش وكان الاولى حذف المثال الثانى لانه ربما يتوهم انه مثال للمتحركة لعارض مع انه لا يصح (قوله يحتمل ضم بناء) وهو المناسب لما يأتى فى المضارع من قوله ويسكن آخره مع نون النسوة ويفتح مع نون التوكيد فان السكون والفتح هناك للبناء قوله بنفسه أى بذاته كلها أخذا من مقابلتها بالبعض (قوله سروا) بضم الراء أصله سرووا بضم الراء استثقلت الضمة على الواو الى آخر ما قاله المحشى أولا (قوله رضوا) أصله رضيوا بضم الياء استثقلت الضمة على الياء الى آخر ما سبق وأصل رضى رضو وقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء (قوله وقبل ياء المخاطبة) الواو للحال فهو من مدخول أى فكان المناسب ان يقول الخ قبلها (قوله لكن لا بصيغتهما) المناسب لكن لا بوضعهما بل بالقرينة وقوله بالصيغة المناسب أبداله بوضعا أو زيادته عليه قال شيخنا ولا حاجة للجمع بين قيدى بصيغته ووضعا اه وذلك ان قولنا بدلالته وضعا أى بوضعه فلا حاجة لقولنا بصيغته والمراد بصيغته ذات اللفظ بقطع النظر عما عداه من نحو اللام والقرينة ولا حاجة مع ذلك لقولنا وضعا ولو اقتصر المحشى على الصيغة لكانت اخراجاته بما ذكره صحيحة تأمل (قوله وكذا نحو ضربا زيدا الخ) ظاهره انه خرج بقوله بصيغته وهو انما يخرج بقبول ياء المخاطبة وكونه ناثبا لا ينافى كونه دالا بالصيغة فتدبر (قوله ما لم تتصل به نون النسوة الخ) حاصل ما فى المقام ان الامر اما لمذكر أو لمؤنث وعلى كل فاما لمفرد أو مثنى أو جمع وعلى كل فاما ان يكون صحيحا أو معتلا فالصور ثنتا عشرة يبنى على حذف حرف العلة فى صورة وهى الفعل المعتل المسند لضمير المفرد المذكر ويبنى على حذف النون فى ثمانية وهى المسند لالف اثنين مذكرين أو مؤنثين أو واو جمع أو ياء مخاطبة سواء كان معتلا أو صحيحا ويبنى على السكون فى ثلاث صور وهى الفعل الصحيح المسند لضمير المفرد المذكر والفعل المسند لنون جماعة النسوة صحيحا أو معتلا (قوله أى فى استعمال لغتهم) لا حاجة لتقدير هذا المضاف وذلك ان اللغة تطلق على الاستعمال وعلى الكلمات وكل صحيح بلا تقدير أى حالة كونها فى استعمالهم أو حالة كونها معدودة فى كلماتهم اه شيخنا (قوله بدليل ما يأتى فى شرحه)

الجواب بان ظاهر المشابهة أن يكون دلالة الاسم على ذلك بالوضع كما فى الفعل ولعله لذلك قال ولا يخفى ولم يقل ولا يصح تأمل (قوله وأيضا سبق الخ) أى ففيه احتمال حال واستقبال وان كانا بالنسبة لامرين أعنى الطلب والحدث والمضارع بالنسبة لامر وهو الحدث وان صلح ان ذلك فرق اه شيخنا (قوله واحدة) وهو ما يتمناه المرء (قوله اذ هات لا مضارع له) قيل هذا هو الظاهر وأما ما فى حاشية الاشمونى من أنه يقال هاتى يهاتى مهاتاة فهذه مادة أخرى معناها التصويت فلا تلتفت اليه اه وفيه نظر بل الظاهر ما فى حاشية الاشمونى فان هاتى أصله آتى بالهمزة فابدلت الهمزة هاء وكذا يقال فى المضارع والامر كما أفاده يس على الفاكهى فكلام صاحب هذا القيل هو الحقيق بعدم الالتفات اليه (قوله كضارب) هو أمر من المضاربة وقوله تضارب هو أمر من التضارب (قوله وهو يتنازعه) هاتى ونولينى مبنى على انه منصوب حال من الفاعل ونولينى معطوف بحرف عطف مقدر أو بدل ومعناه خذى وأعطى لان نولينى من النوال وهو الاخذ والعطاء بخلاف هاتى أو انه حال من الفاعل والمفعول أولا وثانيا والعامل المتعدى حدثه غير حدث اللازم وعلى كل فدعوى التنازع غير وهو ممنوعة والمنازعة فيها كالبعض غير مسموعة اه شيخنا وفيه ان التنازع لا يجرى فى الحال اذ التنازع يلزمه الاضمار والحال

وهو قوله وانما ذكرت هذه الاحرف بساطا للحكم الذى بعدها الا عرف بها الفعل المضارع الخ ولولا ذلك لامكن جره عطفا على لم فيكون علامة أخرى (قوله أولا كاكرم) هو الثلاثى المزيد فيه وهو باب الافعال والتفعيل والمفاعلة (قوله كسر الهمزة شذوذا فى نحو اخال) فى القاموس خال الشئ خيلولة ظنه وتقول فى مستقبله اخال بكسر الالف وتفتح فى لغة (قوله ومن الخماسى ماضى الخ) أى لا من الرباعى حتى يرد على القاعدة (قوله من قوله تعالى أمن لا يهدى) فيه قرا آت منها فتح الياء والهاء وتشديد الدال ووجه هذه نقل حركة التاء الى الهاء وقلبها دالا لقربها منها مخرجا وادغامها فيها ومنها فتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال ووجهها عدم نقل حركة التاء بل سلبت للتوصل الى القلب والادغام فكسرت الهاء للتخلص ومنها ما تقدم لكن بكسر الياء اتباعا للهاء (قوله فاضى الاول اهتدى) نقلت حركة التاء للهاء فحذفت الهمزة استغناء عنها وقلبت التاء دالا ثم أدغمت فى الدال وكذا يقال فى اختصم (قوله كقوله) أى أعشى همدان يهجو لصوصا وصدره

* يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * وبعده

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب

والدهنا بالقصر والمد لكنه فى البيت مقصور للوزن موضع ببلاد تميم والعياب جمع عيبة وهى ما تجعل فيه الثياب ويحمل خلف الراكب ويرجعن عطف على يمرون وأنث فاعله لتأويله بالجماعة ويروى ويخرجن ودارين بكسر الراء موضع فى البحر يؤتى منه بالطيب وبجر جمع بجراء وهى الممتلئة والحقائب جمع حقيبة وهى فى الاصل العجيزة كما فى المصباح قال ثم سمى ما يحمل من القماش على الفرس خلف الراكب حقيبة مجازا لانه محمول على العجز اه والمراد هنا بالحقائب العياب سميت حقائب لحملها على العجز أى يرجعن ممتلئة عيابهم من أمتعة الناس فالحقائب اظهار فى محل الاضمار والندل الخطف وزريق اسم قبيلة وقيل اسم رجل وأضاف الندل للثعالب لسرعة خطفها ولذا قالت العرب أخطف من ثعلب (قوله قال فى المصباح وكسر نون النسوة) أى نون لفظ النسوة (قوله فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة) ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فاغتفر التقاؤهما لذلك ثم حركت النون بالكسر لشبهها بنون التثنية الواقعة بعد الالف لا يقال لا التباس بفعل الواحد لو حذفت الالف لان النون مفتوحة مع فعل الواحد مكسورة مع فعل الاثنين لانا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف أفاده الفاكهى ويس عليه وقوله فان قيل ان هذا على حد التقاء الساكنين الخ هذا وارد على محذوف تقديره واغتفر هنا التقاء الساكنين للضرورة ومحصل السؤال حينئذ فان قيل ان هذا الاغتفار ليس للضرورة بل هو جائز من غير تلك الضرورة وبهذا اندفع ما قيل ان هذا السؤال مع جوابه لا محل لهما هنا بل حقهما عند الكلام على ولا يصدنك لحذف الساكن هناك لوجود الضم الدال عليه اه ثم هذا كله بناء على اللغة المشهورة التى يشترط فيها لالتقاء الساكنين وصلا كونهما فى كلمة مع كون الاول لينا والثانى مدغما وهناك لغة لا تشترط الا كون الاول لينا وعليها نحو قوله تعالى ومحياى باسكان ياء المتكلم وأخرى لا تشترط الا كون الثانى مدغما وعليها نحو قوله تعالى أمن لا يهدى بسكون الهاء وتشديد الدال وقوله صلى الله عليه وسلم

لا يكون ضمير اللزوم بها التنكير فالمناسب ان كلام المحشى مبنى على انه مفعول به فاعمل الثانى فيه واعمل هاتى فى ضميره وحذف لكونه فضلة والاولى من هذا كله انه حال من فاعل تمايلت فتأمل ولا تقلد (قوله والبيت لابى نواس) قال بعض أصحابنا ان الابيات لابى فراس الهمدانى وقصته مشهورة يريد ما وقع له بالاسر بالروم ولعله تصحف على الشيخ فضبط كما ترى اه والعهدة عليه وفى الشواهد نسبته لابى فراس عن الدمامينى وان الرصاع نسبه لابى نواس فلم يتصحف على الشيخ لفظ فراس (قوله بجنبى) نسخة بقربى (قوله ومن تألما منه) عطف على الضمير المجرور باللام أى ما أنصف الدهر بينى وبين من تألمت منه وبين الحمامة وبين ما تألمت منه وقوله أو أن فيه الخ أى أو ان الضمير بيننا راجع له وللحمامة وهناك معطوف محذوف مع العاطف أى وبين من تألمنا منه ثم ان هذا كله خلاف ما يفيده ظاهر الابيات فانها تفيد أن المراد ما أنصف الدهر بينى وبين الحمامة وهى

معاذ النوى ما ذقت طارقة النوى * ولا خطرت منك الهموم ببالى

أيا جارتى ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أقاسمك الهموم تعالى تعالى ترى روحا لدى ضعيفة * تردد فى جسم يعذب بالى أيضحك مأسور وتبكى طليقة * ويسكت محزون ويندب سالى لقد كنت أولى منك بالدمع مقلة * ولكن دمعى فى الحوادث غالى

نعما المال للرجل الصالح بسكون العين وتشديد الميم والاصل نعم ما المال الخ فتنبه لذلك فانه قد توهم كثير فى مثل هذا المقام خلاف المرام (قوله فى كلمتين الفعل) الاولى الفاعل الا انه نظر لكون الفاعل كالجزء من الفعل (قوله فحركت الواو بالضمة لمجانستها لها) ولم تستثقل لسكون ما بعدها (قوله فلا وجه للاعتراض) حاصله ان قوله من بناء واعراب يفيد ان لكل بناء واعرابا وهذا لا يكون الا فى المضارع ومحصل الجواب الذى أشار اليه المحشى ان المغنى ذكرت حكم كل الحاصل له من البناء والاعراب الموجود فيه منهما وهو البناء فقط بالنسبة للماضى والامر والبناء والاعراب بالنسبة للمضارع كذا وجدته فمن فى قوله من بناء الخ ليست بيانية بل متعلقة بقوله الثابت فيحتاج الى جعل الثبوت هنا ليس بمعنى مجرد الحصول ثم وجه التفريع فى قول المحشى فلا وجه الخ انه حيث كان المغنى وذكرت حكمه وكان الحكم فيما امران الماضى مبنى الى آخر ما مر وجب حمل عبارته هنا على ما يوافق ما مر وكان تبادرها بمجردها فى خلاف المراد غير مضر لقيام القرينة الواضحة على خلافه (قوله فلا يقال انها أسماء أو بعضها على قول) هذا لا يظهر لعدم وجود قول باسمية جميعها فكان الظاهر أن يقول فلا يقال ان بعضها أسماء وبعضها حروف على مقابل الاصح فلا يصح اطلاق الافعال عليها اه شيخنا (قوله أى بدليل انهما لا يدلان على الحدث والزمان) فيه أن هذا الدليل لا ينتج الحرفية انما ينتج عدم الفعلية الا أن يقال انه اذا أنتج عدم الفعلية أنتج الحرفية بواسطة ما هو معلوم من الاتفاق على عدم الاسمية وانه لا رابع (قوله وأجيب بمنع عدم الدلالة) لا وجه لهذا المنع المذكور الا ان عدم الدلالة عارض فلا معنى لقوله ولو سلم فكان الاظهر أن يقول وأجيب بانه ان أريد عدم الدلالة وضعا فممنوع وان أريد عدمها استعمالا فمسلم لكن لا يفيد اذ العبرة بالوضع كذا يستفاد من يس على الفاكهى (قوله ينبغى أن يكون المرفوع بعدها الخ) أى وأما المنصوب فى نحو نعم رجلا زيد وبئست امرأة هند فهو تمييز للنسبة المستفادة منها اذ معنى نعم الممدوح وبئس المذموم أو حال (قوله لانها تضمنت معنى الانشاء) ولا يسلم ان الانشاء بالجملة وعلى تسليمه فهى العمدة فيه (قوله وكذا يقال فى العير من قوله بئس العير) ظاهره تأتى الاتباع بزيادة الجار وهو على وعليه فبئس لا ارتباط له بما قبله لفظا (قوله واما نحو بنعم طير) أى فى قول الشاعر

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وقوله فهو بدل من نعم لا تابع له أى لا تابع له تبعية مخصوصة بحيث يكون عطف بيان والا فالبدل تابع وقوله والا لزم اتباع نعم بنكرة أى مع كون نعم معرفة لان معناها الممدوح محلى بأل هذا وفى حاشية الصبان على الاشمونى عن بعضهم انه على القول بفعلية نعم نزل هنا نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافها الطير وفتحها على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية (قوله فدخل ما اذا كان المرفوع جنسا) نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد ومحصل ما فى المقام ان تاء التأنيث فى نعمت وبئست ليست لتأنيث الفاعل لانه ان كان معناهما أمدح وأذم فواضح وان كان معناهما حسن وقبح فالفاعل هو الجنس الذى هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة أو أنوثة ومحصل دفع هذا الاشكال ان المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم واستشكل أيضا بان تاء التأنيث فى عست وليست ليست لتأنيث الفاعل الذى وجد منه الفعل أو قام به لان

الترجى

دكذا هذه الابيات فى نسخة الشيخ عبادة وفى بعض نسخة عدم ذكر قوله تعالى ترى الى آخر البيت فتأمل (قوله لعزة بن كثير) كثير بالمثلثة وبالتصغير وكانه سماه باسم محبوبته اه مؤلف والذى فى الشواهد وفى حاشية الشيخ على المغنى ما نصه والبيت لكثير عزة فلعل ما هنا تحريف فحرر (قوله بناء على قول سيبويه) ولا يلزم عنده أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله والاذن ضميرا لخبر) أى على قول الجمهور الموجبين لكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فلا تصح من المبتدا عندهم لئلا يلزم عمل الابتداء فى شيئين وهو ضعيف تدبر (قوله لان أصلها قد) أى وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت تستعمل بمعنى الهمزة انحطت رتبتها عن قد فى اختصاصها بالفعل انما تختص به اذا كان فى حيزها والا تسلت عنه وذهلت أفاده شيخ الاسلام نفعنا الله به (قوله لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه) أى أخذا من قول الشارح الدال اذ المتبادر بالفعل بالوضع ولا يخرج عن هذا المجاز فاندفع ما قيل الظاهر حذفه ليكون القول ما وضع لمعنى واستعمل فى غيره مجازا اذ المجاز الذى لا حقيقة له يسمى قولا خلافا لما يفسده كلامه اه واندفع أيضا لم يسبق التصريح بالوضع اه شيخنا وقوله ولا يخرج عن هذا المجاز أى لان الوضع يشمل الوضع التحقيقى

الترجي والنفي قائمان بالمتكلم ومحصل دفعه ان المراد بالفاعل ما يشمل فاعل الفعل الذى هو مدلول الخبر تأمل (قوله رحمه الله أى بليل مقول فيه نام صاحبه) لا حاجة لتقدير القول هنا وارتكابه فيما سبق لعدم صحة نعتية الجملة الانشائية والجملة هنا خبرية (قوله كما يدل عليه قوله بعده ولا مخالط الليان) وذلك ان نام صاحبه اذا كان باقيا على الفعلية كان في تأويل نائم صاحبه فيكون العطف مناسبا بخلاف ما اذا كان نام صاحبه علما وقال ابن غانم لا يصح العطف على العلم الا باعتبار ملاحظة ما فيه من معنى الفعل كالنجم في شاب قرناها علما فكذلك يجوز العطف هنا باعتبار ما فيه من معنى الفعل اه وفيه انه لا يمتنع عطف ما أشبه الفعل على العلم وقول ابن مالك * وعكسا استعمل تجده سهلا * لبيان الجواز لا للالزام اه شيخنا وقوله وذلك ان نام صاحبه الخ يجاب بانه على تقدير مضاف هو المعطوف عليه أى بملابس نام صاحبه أى ليس ليلى بملابس لذلك الذى هو محبوبي مثلا وقوله ولا مخالط الخ أى وليس بمخالط فيه جانبي لليان (قوله ومراده انه لم يحصل الخ) ظاهره خلاف ظاهر البيت كما لا يخفى (قوله واكفف متعد) يقال اكفف زيدا عن كذا على ان اكفف قد يستعمل لازما أيضا يقال اكفف عن كذا فلا اشكال اه دردير وقال شيخنا اعتراضا على المحشي فيه ان اكفف لازم يقال اكفف عن كذا نعم ان ورد اكفف كذا أو أريد التعدي ولو بالحرف صح ذلك (قوله وعلى من ضم الميم) لعله مع زيادة نون ساكنة (قوله فان قيل كيف يصح القول باسميتها الخ) كان الاولى ان يذكر قبل هذا ان هلم على لغة الحجاز بين اسم فعل اتفاقا وعلى لغة التميميين فيها خلف قيل وهو الاصح انها فعل أمر وقيل اسم فعل أمر وعلى هذا الاخير يرد السؤال وبهذا علم انه لا صحة لما قيل اعتراضا على المحشي لا ورود لهذا السؤال لان القائل باسميتها يلزمها طريقة واحدة كما قال الشارح ولا يعترض بلغة على أخرى (قوله أول الامثلة) أى أمثلة الكسر ترك مثال الضم لظهوره قال شيخنا نقلا عن شيخه الظاهر ان اعراب هات وتعال كاعراب الافعال المعتلة وان قلنا انهما من أسماء الافعال بدليل الحاقهما بالفعل في لحوق الضمائر اه قال ويؤخذ منه ان هلم مبنية على سكون مقدر وان قلنا انها اسم فعل على لغة التميميين وقال أيضا قبل ذلك ان هلم على لغة الحجاز بين اسم فعل اتفاقا مبني على الفتح وعلى لغة التميميين فمن قال بالفعلية يقول هلم فعل مبني على سكون مقدر ومن قال باسمية الفعل يقول هي مبنية على الفتح ويحتمل أن يقول مبنية على سكون مقدر (قوله رحمه الله فعدهما جماعة من النحويين في أسماء الافعال) قال الزمخشري للزومهما الامر وأما لحوق الضمائر البارزة لهما فلقوة مشابهتهما لفظا للافعال فألحقاها واعترض بأنه يدل على ان هات لا يستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضي كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال * والله ما يعطي وما يهاتى * أى ما يأخذ وما يعطي وقوله والصواب انهما فعلا أمر قال الرضي هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتين وتصرفه دليل فعليته قال الجوهري لا يقال منه هاتيت فهو على ما قال ليس بتام التصرف لكن لغيره انه يتصرف كتصرف عاطى كما سبق وعليه يقال هاتى للماضي وهات ان كان بك مهاتاة وما أهاتيك ولصاحب المفتاح الاصح عندي انه ليس باسم

كما في الحقائق والتأويلي كما في المجازات ولاشك ان المجاز الذى لا حقيقة له يصدق عليه انه وضع لمعنى أى وضعا تأويليا واستعمل في ذلك المعنى الوضعي تأويلا تدبر (قوله الشخصي) فيه ان وضع المفردات قد يكون نوعيا كالمشتق وقال شيخنا مراده به وضع الاجزاء للاجزاء لا الشخصي المعروف والا فقد يكون في المفردات ما وضعه نوعي كالمشتقات (قوله وكذا جملة القسم) أى في نحو أقسم بالله فاندفع ان أراد نحو والله فلا يخفى تهافته وان أراد نحو لعمري المخبر عنه بقسمي كانت مفيدة اه شيخنا وقوله ان أراد نحو والله أى بقطع النظر عن المتعلق وهو أقسم والا فهو بالنظر له جملة ويصح ارادته حينئذ تدبر (قوله بقي الخ) أى حيث لم تحصل الفائدة الا بالجواب فهل هو الكلام أو هو مع الشرط أو القسم وقوله اختار السيد الخ لا يقال المعنى المقصود يفوت بترك الاول في كل والمعنى الصحيح موجود في كل مع ترك الاول لانا نقول جواب القسم بحاله انما يفوت بترك الاول تأكيده بخلاف الشرط فانه ينتقل عن الشك لخبر محض فتغير تدبر اه شيخنا وقد يقال لا حاجة لهذا كله بل ما أفاده كلام السيد دافع لهذا الاشكال وهو ان المقصود في جملة الشرط وجوابه الاخبار بان هذا معلق على هذا وهذا انما يحصل بمجموعهما والمقصود من القسم وجوابه اخبار بجملة الجواب فقط والقسم غير مقصود لذاته بل هو تأكيد فتأمل وأمعن النظر

(قوله فى القسم) بفتح القاف والسين متعلق باختار وقوله الثانى مفعول لاختار (قوله لوجود ثمرة لازم الفائدة الخ) هذا التعليل
يقتضى انه اذا كان المخاطب أيضا عالما بلازم الفائدة لا يسمى كلاما ولو كان الشأن فيه الفائدة كقام زيد اذا خوطب
به من هو عالم بالقيام وبان المتكلم عالم بذلك ومقتضى قوله ان الشرط انما هو أن يكون الشأن تجدد الفائدة انه يسمى كلاما وهذا هو الظاهر والعلة ملحوظة فيها الغالب تأمل (قوله كالمبتدا وخبره المرفوعين) احترز بالمرفوعين عما اذا دخل عليهما ناسخ فان الكلام حينئذ هو مع الناسخ لا هما وحدهما تأمل (قوله بالتصغير) فهو بضم النون وفتح الصاد وسكون الياء المثناة من تحت كما فى حاشية عبادة (قوله ما احتملوه من النعم) أى أوعيتها ودعاه للتسمح بحذف المضاف انها لا تتمنى الا من حيث مافيها فاندفع ماقيل عليه اه شيخنا قول الشارح الكلام ينقسم الخ فيه أن الطلب أكثر استفادته من الحرف كهل فى الاستفهام ولا فى النهى وليت فى التمنى وهكذا الا الامر فلعل تسمية الكلام بذلك اصطلاحية ألجأهم اليها ان معنى الحرف جزئى
يعقل بتعقل غيره نعم يظهر على قول السيد السابق ان الحرف لا معنى له مع مافيه كذا قيل ويمكن دفعه بان تام
الحرف من أجزاء الكلام بصرح به أقل ما يتركب منه الكلام كذا تدبره اه شيخنا (قوله ثم صار حقيقة) أى العامل صار

فعل وانما هو فعل أمر من آتى الشئ اذا أعطاه أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل وقوله وتعالى أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ماقبلها فبقى تعاليى بياءين حذفت كسرة أولاهما للاستثقال ثم هى لالتقائها ساكنة مع الثانية وقوله مكسور الخ وجهه أن التاء عين الفعل وهى مكسورة فى المضارع وضم تاءها والعلة تصريفية وقوله وان آخر تعال مفتوح وجهه ان اللام عين الكلمة وهى مفتوحة فى المضارع يقال تعالى يتعالى تعاليا كترامى يترامى تراميا أفاده يس والفيشى وانظر قولهما لوقوعها رابعة وقوله وتعالين قياس ماسبق ان أصله تعالوين (قوله صحت التورية) فيحتمل ان تعالى فعل ماض فاعله ضمير يعود على الله أى تنزه ويحتمل ان تعالى فعل أمر بمعنى أقبل خطاب للعرض ولو كانت بالكسر لما أتى الاحتمال الاول فلا تصح التورية لكن الالف للاطلاق اذا كان فعل أمر وألف الفعل محذوفة واذا كان فعلا ماضيا بمعنى تنزه فهى ألف الفعل (قوله وقال انه قرئ به فى الشواذ) ولتنظر القراءة الشاذة هل هى فى آية الانعام أم فى آية الاحزاب فان كانت فى الثانية فاللام مكسورة وان كانت فى الاولى فاللام مضمومة اذ الفعل المعتل المسند لواو جمع يحذف منه حرف العلة ويضم ماقبله لمناسبة الواو وان كان مكسورا كما سبق وفى الفيشى مايفيد القطع بالقراءة الشاذة فى الاولى ونصه حكى صاحب ضوء النبراس ان تعال اذا اتصل به ضمير جماعة الذكور تضم لامه وبه قرئ اه فيفيد ان أصله الكسر كما هو القاعدة ويبقى التردد فى الثانية فحرر (قوله وعليه قول الشاعر) أى ويتمشى عليه قول الشاعر فلا لحن فلا حاجة لقول المحشى وليس مراد الزمخشرى الخ نعم لو قدر فى كلام الزمخشرى وينبه عليه قول الشاعر مثلا احتيج اليه لكن قد عرفت أنا فى غنية عن ذلك اه شيخنا (قوله أقول لو قد ناحت الخ) بعد هذا البيت

معاذ النوى ماذقت طارقة النوى * ولا خطرت منك الهموم ببالى
أيا جارتى ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أقاسمك الهموم تعالى
تعالى ترى روحا لدى ضعيفة * تردد فى جسم يعذب بالى *
أيضحك مأسور وتبكى طليقة * ويسكت محزون ويندب خالى
لقد كنت أولى منك بالدمع مقلة * ولكن دمعى فى الحوادث غالى

وضمير بيننا له وللحمامة كما يتبادر من الابيات وهذا الشاعر هو أبو فراس الهمدانى وبه يعلم مافى حاشية الامير على الشذور (قوله وكسرة لازمة) احترازا من غير اللازمة ككسرة ميم يومئذ اذ يجوز فيها الكسر والفتح (قوله والمراد نفى الاولاد عنه) لعله عبر بالمراد لئلا يتوهم نفى مباشرة الولادة فقط فيكون نفيا للانوثة فأشار الى انه لنفيها ونفى الذكورة وذلك يستلزم نفى الزوجة اذ الاولاد انما تنسب لذى الزوجة وانتفاء الخنوثة بلم يولد كما نفت المماثلة المطلقة فى ولم يكن له كفوا أحد والله أعلم بأسرار كتابه اه شيخنا (قوله وظرف الظرف) الاول بضم الظاء والثانى بفتحها مع سكون الراء فيهما وقوله وغذاء الروح بضم الراء وقوله ومادة الروح بفتحها اه شيخنا (قوله واذا قضيت لنا بعين مراقب الخ) قبله

غضى جفونك ياعيون النرجس * منك استحيت بان أقبل مؤنسى

حقيقة فيما ذكر أى ما تعمل عنده العرب عملا رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما كما أشار اليه بالى آخره ولا يرد على هذا حينئذ أن العرب
عملت عند كسر لام لله عملا مخصوصا هو كسر دال الحمد فينسد تعريف الاعراب فيحتاج الى أن يقال صار حقيقة فيما

نام الحبيب تذبلت وجناته * وعيونكن شواخص لم تنعس
فأجابني تفاح نرجس خده * بفصاحة من ألسن لم تخرس
قبل حبيبك ما استطعت فان من * عاداتنا كتمان سر المجلس *
يارب ان قدرته لمقبل * غيرى فللمسواك أولا كؤس
ولئن قضيت لنا بصحبة ثالث * يارب فليك شمعة فى المجلس

واذا قضيت لنا الخ (قوله من غير قصد الى واحد بعينه) أى من غير قصد الى تعيين محل الفتح ومحل الضم لانه بينه بعد ذلك بقوله فيضم ان كان الماضى الخ ولذلك قال شيخنا كأنه اعتبر الاطلاق لئلا يكون قوله فيضم ان كان الخ حشوا (قوله كما نقله ش) كأنه تبرأ حيث عزا النقل لش لمخالفته لما فى القاموس من أنها لا تستعمل الا ظرفا (قوله بنون واحدة) فى بعض النسخ بنون الواحد وهو تحريف (قوله ويجاب بان المراد وقدر اعرابه) قال بعضهم الذى ينبغى ان يقال ان معنى وقدر الفعل معربا وجعل معربا اذ التقدير يأتى بمعنى الجعل فلا ينافى ان الاعراب لفظى وأما ما أجاب به المحشى فمما لا ينبغى بل هو من قبيل

قد بات يقدح طول الليل فكرته * وفسر الماء بعد الجهد بالماء

اه قال شيخنا لا حاجة لهذا التشنيع بل جواب المحشى بالمنع ومحصله أنا لا نسلم ان الاعراب لفظى بل مقدر وذلك انه اذا كان التأكيد قبل دخول الجازم كما جرى عليه الشارح فالنون محذوفة لتوالى الامثال فلما دخل الجازم وجدها محذوفة فيقدر حذفها له لئلا يوجد المؤثر بلا أثر ويؤيد هذا ما نقله يس عن الرضى من أن الفعل المؤكد المسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب دافعا به تخطئة الفاكهى للمصنف فى الاوضح حيث أفاد ظاهره ان تتبعان وترين معرب تقديرا بانياله على ان التأكيد قبل الطلب منظرا فيه بما سبق من أنه شاذ فلا يخرج التنزيل عليه اه وعلى هذا فيكون قول الشارح غير ان نون الرفع حذفت الخ أى بخلاف يصدنك فان نون الرفع حذفت للجازم على سبيل الفرض لان الحذف الحقيقى حصل بسبب توالى الامثال أو مراده بقوله غير ان نون الرفع الخ أى من غير ارتكاب حذف آخر للجازم بخلافه فى ولا يصدنك وقوله حذفت النون أى وجدها محذوفة أو قدر حذفها للجازم وقوله وقدر الفعل معربا أى فرض له اعراب وكل هذا خلاف ظاهر الشارح لكنه ينبغى ارتكابه ليلتئم الكلام والله أعلم (قوله أو باختيار الثانى الخ) الاول هو الاولى لان الشخص يعرف به الحروف ويخطئ معه فى بعض ألفاظ يبين له الموقف انها ليست حروفا وأما هذا فيتوقف معه عن الحكم بالحرفية حتى يحيط بجميع العلامات المذكورة فى كتب النحاة ويعرضها على الكلمة ومن له بذلك بل ربما أتهم الموقف بغيبة بعض العلامات عنه وسهوه عنها لكثرتها اه شيخنا (قوله فليس فيه حوالة على مجهول الخ) فيه ان الموقف لا يدفع الحوالة على المجهول التى وقعت من المصنف انما يدفع حيرتها فلو قال بدل قوله فليس فيه حوالة الخ فليس هناك حيرة الحوالة على المجهول لاندفاعها بالموقف لكان ظاهرا ولعله لذلك أمر بالتأمل اه شيخنا (قوله ومنه ما فيه خلاف) أى فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به قيل ان الذى فيه خلاف هو النكرة الغير الموصوفة على ان المصحح الاسمية لا الحرفية التى قصدها هنا بالاحتراز

ذكروا انه غير عامل ولولا ذلك ما استقام الكلام تدبر اه شيخنا وقوله فيما ذكروا انه غير عامل لعل الصواب فيما لم يذكروا انه غير عامل (قوله وبهذا تعلم انه لا مانع الخ) أى بكونه فى الاصل مجازا بنيت عليه الحقيقة العرفية وهذا انما يرد لو كانت التسمية مبنية على أمر واقعى حقيقى فقول بعضهم ان فى قوله وبهذا تعلم الخ نظرا بعد أن صار حقيقة عرفية وما ذكره منظور فيه لاصل اللغة فتأمل اه غير ظاهر كما علمت من البيان (قوله الا فى السكون) مثله الحذف فانه صفة الآخر المحذوف لكن لا حذف النون من الافعال الخمسة شيخنا (قوله بل الحروف نفس الآخر) ينبغى انه فى غير نون الافعال الخمسة اذ هى بعد الآخر كالحركات وفصل الفاعل لا يضر لانه كالجزء شيخنا (قوله ألا ترى انهما) أى نونهما والتنوين (قوله اللهم الا أن يراد بالآخر المحل المجازى) وذلك المحل هو

 مكان اعتبارى متخيل نظير ما سيأتى لنا نقله عن المحشى أو المراد بالمحل هو نفس الآخر أعنى الواو
فى الاسماء الستة مثلا وجعلها محلا وظرفا باعتبار كونها جزأ من الكلمة وجعلها حالة ومظروفة باعتبار كونها أثرا جلبه العامل

فتأمل (قوله ملتصقة بالآخر الخ) قيل يقال عليه اذا كان بعدما هو متحرك واو أو ألف أو ياء كيخشى و يدعو و يرمى فمقتضى عدم جعل الحركة على الحرف

المتحرك ولا قبله بل بعده ان لا حركة هنا لان ما هنا واو كاملة و ياء و ألف كذلك ولا يقول أحد بأن الحركة بعض تلك الواو مثلا و بعضه الآخر هو الحرف المحكوم عليه بانه ساكن لكن قال بعض المحققين هذا القول هو المرضى و بعض الواو حركة والبعض الآخر بعض الواو والواو مركب من حركات اه والظاهر ان هذا الا ورود له أصلا فانا نلتزم أن الضمة بعض واو ولو مدت لكملت والتقت مع تلك الواو التى هى لام الكلمة تدبر اه شيخنا (قوله والفتحة جزء ألف) هذا مع ما قبله وما بعده تفنن أشار به الى تساوى العبارات الثلاثة (قوله بل السكون يضمحل بملاصقتها) لا يقال لا يضمحل للمجاورة بدليل لم يعلم لانا نقول ذاك لعدم ورود الحركة عليه بخلاف هذا وللوارد قوة اه شيخنا وحصله ان سكون الميم فى يعلم من قولك لم يعلم لم يضمحل بالحركة التى قبله مع وجود الملاصقة الشديدة وجوابه ان الحركة فى هذا غير واردة على السكون والحركة فيما نحن فيه واردة فلذلك اضمحل السكون لان للوارد قوة ونظيره فى الفروع تطهير المتنجس بالماء القليل وحينئذ فزيد من قولك زيد قائم الحركة التى فيه بعد الزاى أضعفت سكون الزاى فلذلك صح الابتداء به ولم تضعف سكون الياء

فلا يقال لا يصح الاحتراز عما فيه خلاف اه وقال شيخنا كلام المحشى لا يظهر فالمناسب ان يقول قيد بالمصدرية للاحتراز عن غيرها فهو ما حروف باتفاق واما أسماء باتفاق كما يستفاد من تصفح المغنى فيما يتعلق بما وأقسام ما عشر نظمها بعضهم فقال

محامل ما عشر عليك بحفظها * ودونكها فى بيت شعر تقررا
ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكره * بكف ونفى زيد هيأت مصدرا
فأول شطريه للاسماء ينتمى * وآخر شطريه حروف كما ترى

(قوله وهو الاستقبال) سبق قلم والصواب وهو المضى اه شيخنا (قوله قيل وجهه الخ) قد يدفع هذا النظر كما يؤخذ من يس بالفرق بين اذ ما والمضارع الداخل عليه لم والماضى الداخل عليه ان بان ما لما اتصلت باذ صارا كلمة واحدة فغلب عليها جانب الحسنة فحكم بحرفيتها بخلاف ان الشرطية ولم فانهما كلمتان مستقلتان بانفسهما لا اتصال لهما بالمضارع والماضى ولذا كان مذهب سيبويه هو الراجح

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام

(قوله بفتح أوله و بمهملتين) ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله والظرف خبر) الظاهر ان تكن تامة بمعنى توجد وحينئذ فتكون خليقة فاعل تكن وعند ظرف متعلق بمحذوف حال من خليقة لانه كان فى الاصل وصفا لها فلما قدم عليها أعرب حالا منها كما هو القاعدة فى نعت النكرة اذا تقدم عليها (قوله وما ذهب فاعل) أى لانه فى تأويل مصدر أى ذهاب الليالى وفيه انه يسره ذهاب الايام أيضا فلعل فيه اكتفاء أو انه أراد بالليالى مطلق الزمن مجازا مرسلا من ذكر الخاص وارادة العام وهذا أعنى السرور بذهاب الليالى خاص بمتوقع خير فى زمن آجل معين أما متوقع شر كذلك أو غير متوقع لواحد منهما فلا يسر بذهاب الليالى بل الاول يساء بذهابها لانه يدنيه من الشر المذكور كما ان متوقع الخير المار يسر بذهاب الليالى لانه يدنيه منه والثانى لا يسر ولا يساء بذهابها وهذا التقسيم بالنظر لمن كان مطمح نظره الدنيا اما من كان همته الآخرة والتزود لها وقليل ما هم فانه يساء بذهاب كل لحظة لانه يدنيه من الموت القاطع له من اجتنائه عظيم الخيرات وقوله وكان ذهابهن الخ الواو للحال وأتى بتلك الحال لاجل التعجب من حال ذلك المرء لانه حيث كان يسر بذهاب الليالى مع كون ذهابها موجبا لذهابه من الدنيا وهلاكه كان مآل أمره الى أنه يسر بفنائه وهلاك نفسه وهذا من أعجب العجب وقوله ذهابا على حذف مضاف اى سبب ذهاب اذ ليس ذهاب الليالى عين ذهابه وانما هو مؤد اليه وموجب له كما تقدم من أن استيفاء آجال الاشياء بمضى الليالى والايام فتقرب كل بعيد وتبلى كل جديد والاتيان بكان ليس لافادة الانقطاع بل المراد ولم يزل ذلك وذلك لان كان انما تدل على مجرد ثبوت الحدث فيما مضى من غير دلالة على انقطاع وعدمه وأتى بهن التى لا تستعمل الا فى العاقل لضرورة النظم والا فالمقام للهاء بان يقول ذهابها وله اما متعلق بذهابا أو بمحذوف حال من ذهابا لانه كان فى الاصل صفة له فقدم عليه والاول أقل كلفة (قوله بل نطقوا به فى الشعر للضرورة) أى فى قوله

أرى عينى مالم ترأياه * كلانا عالم بالترهات

قوله

بعدم ورودها على السكون بل السكون وارد عليها والحركة التى بعد الدال لم تضعف سكون الياء وان كانت واردة لوجود الفصل بالدال بل انما أضعفت سكون الدال لشدة التلاصق (قوله قلت شدة الملاصقة سوغتهم تسميها) خصوصا واللغة تبنى على الظاهر لا على مثل هـذا التدقيق اذ تأخر الحركة عن الحرف تدقيق لا يدركه كل أحد وبهذا اندفع ماقيل لا حاجة الى هـذا التكلف فان ماقالوه فى يوعد ظاهر فى الجريان على غير هـذا القول والجرى على هذا القول مآ له الى ان الواو تستثقل بين فتحة وعين ولا قائل به وماذكره من التكلف لا يجدى (قوله ثم لا يصفون آخر الحروف بسكون) أى اذا كان الآخر متحركا كآخر زيد من قولك جاء زيد فلا ينافى ماسبق فى أول القولة انه يوصف بالسكون أى اذا كان ساكنا نحو الباء فى قولك زيد لم يضرب ومحصل هـذا ان مقتضى كون الحركة بعد الحرف أن يكون آخر الحروف وهو الدال فى جاء زيد مثلا ساكنا فلم امتنعوا من وصفه بالسكون ومحصل الجواب الذى أشار اليه انه لو وصفت الدال بالسكون فى جاء زيد مثلا لوصفت الضمة بالسكون أيضا لشدة الملاصقة بين الدال والضمة فما ثبت لاحدهما يثبت للآخر ولا يصح وصف الحركة بالسكون وفيه ان هذا السؤال قد علم جوابه مما سبق وهو ان السكون أضمحل بملاصقة الحركة الواردة عليه الا أن يقال ان هذا اشارة الى جواب آخر تشحينا للاذهان

(قوله رحمه الله ولو صح ماذكر) أى من نحو أعجبنى ماقمته وماقعدته وقوله لجاز ذلك أى ماادعاه الاخفش وابن السراج من أن ما اسم بمعنى الذى اهـ دردير وقال شيخنا قوله ماذكر أى عن الاخفش وابن السراج من أنها اسم وأنها بمعنى الذى وأنها صفة لموصوف محذوف كما أفاده الفيشى وقوله لجاز ذلك عبر بالجواز عن السماع الموافق لمقتضى الظاهر للتنبيه على ان مناط الجواز السماع (قوله من اشتمال الكل على أجزائه) الاولى من اشتمال الكلى على جزئياته أو من اشتمال المطلق على المقيد بمعنى تحققه فيه (قوله أى فى النفى والحرفية الخ) أى وفى قلب المضارع الى المضى وفى دخول الهمزة عليهما فهما شريكان فى هذه الامور الستة فقط لا مطلقا لافتراقهما فى بعض الاحكام كالاقتران بأداة شرط فانه جائز فى لم دون لما تقول ان لم أو لو لم تقم ولا تقول ان لما أو لو لما تقم كما سيأتى فى الجوازم (قوله ما أطلب منك الخ) أى طلبا أكيدا كما يشعر به التعبير بعزمت كما ان الا مشعرة بتقدير النفى فلذلك ساغ تفسير عزمت بما أطلب منك فلا يقال من أين هذا النفى نعم قد يقال لا سابك فى الكلام فمن أين هذا المصدر الا أن يجاب بانه حل معنى (قوله فتكون بحرف الشرط) هذا تحريف وصوابه فتكون كحرف الشرط وأصلحه النساخ بكتابة شبيهة قبل بحرف الشرط لكن ليست فى نسخة المؤلف اهـ شيخنا (قوله جوابها يكون فعلا قد مضى) بدليل نحو فلما نجاكم الى البر أعرضتم (قوله بها اذا مقرونة الخ) بدليل نحو فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون (قوله وقد تأتى بفاء) بدليل نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وقوله لكن هـذا منتقد أى معترض بان الجواب محذوف أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد الخ فلا يكون الجواب جملة اسمية مقرونة بالفاء والآية لا تدل لما علمت وفيه ان هـذا الانتقاد يجرى أيضا فيما بعده وهو كون جوابها فعلا مضارعا المستدل عليه بقوله فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا باحتمال انه مؤول بجادلنا أو ان الجواب جاءته البشرى بزيادة الواو أو محذوف أى أقبل يجادلنا كما فى المغنى (قوله فلا يتأتى فيها ماقيل فى اذا) أى من أنه على القول بان العامل فيها الشرط تكون غير مضافة لما بعدها حتى لا يلزم عمل المضاف اليه أو جزئه فى المضاف (قوله كون الفعل الذى فى المضاف عاملا) صوابه المضاف اليه كما فى بعض النسخ (قوله فلا انتقاض بالجمل) أى ولا باسماء الافعال كما تقدم (قوله مأخوذ من الفسر) ويقال هو مقلوب السفر تقول أسفر الصبح اذا أضاء وأسفرت المرأة عن وجهها النقاب اذا كشفته وقيل مأخوذ من التفسرة وهى اسم لما يعرف به الطبيب المرض اهـ فيشى (قوله وأجيب عنه بان الصوت فيه جهة عموم الى أن قال وجهة خصوص الخ) فيه نظر وذلك ان الصوت مطلق يشمل أصوات الحيوانات التى لا حروف فيها والاصوات التى فيها حروف فليس له الا جهة عموم بخلاف اللفظ فانه الصوت المقيد بكونه مشتملا على جنس الحروف فهو خاص بالفرد الثانى من فردى الصوت فاشتمال الصوت على نحو واو العطف من اشتمال العام على الخاص أو المطلق على المقيد بمعنى تحققه فيه وانما الذى له جهة عموم وجهة خصوص هو نحو واو العطف فان فيه جهة عموم وهو كونه صوتا وجهة خصوص وهو كونه لفظا فلو قيل اشتملت واو العطف على واو العطف لصح نظر للجهة الاولى بالنسبة للمشتمل وللجهة الثانية بالنسبة للمشتمل عليه واما مانحن فيه فالمشتمل عام أو مطلق ألبتة وليس له جهة أخرى والمشتمل عليه خاص ألبتة وان كان له جهة عموم الا انه لا ينظر اليها نعم ان كان مراد المحشى ان الصوت المشتمل عام وان بعض

وتكثيرا للفائدة ثم احترز بقوله آخر الحروف عن أول الحروف كالجيم فى قولك جاء زيد مثلا لانه تقدم التصريح له بالنسبة لاول الحروف انه اضمحل سكونه ٦٠ بملاصقة الحركة له ليصح الابتداء به وفى بعض النسخ أجزاء الحروف بدل آخر الحروف

وحصل الكلام على هذه النسخة أن الواو فى يدعو مركبة من ضمتين والالف فى يخشى مركبة من فتحتين والياء فى يرمى مركبة من كسرتين وتلك الحروف الثلاثة موصوفة بالسكون وهل يصح وصف أجزائها أعنى كل حركة على حدتها بالسكون أولا فأفاد أنه لا يصح ذلك ولم يقع فى كلامهم ذلك اذ لو وصف جزء الواو وهى الضمة مثلا بالسكون للزم ان الحركة وهى الضمة مثلا ساكنة وهو لا يصح وهذه النسخة أولى لعدم الاستغناء بما سبق عن جواب هذا السؤال عليها بخلافه على الاولى كما علمت والمراد بالحروف على النسخة الثانية خصوص حروف العلة الثلاثة بخلافه على الاولى وكتب شيخنا على قوله والا كانت الحركة ساكنة أى لشدة الملاصقة لها وصف به الحرف توصف هى به اه وهذا مبنى على النسخة الاولى كما تقدم بيانه ويحتمل ارجاع النسخة الاولى للثانية فقوله آخر الحروف أى آخر كل حرف وذلك الآخر هو جزؤه الاخير والمراد الآخر بالحروف خصوص حروف العلة لكن النسخة الثانية أعم لشمولها للآخر والاول الا أن يقال المراد بالآخر ما يشمل الطرفين لانه

الحروف الصادق بنحو واو العطف صوت خاص بالاعتماد على مقطع فلا حظ فى المشتمل عليه جهة خصوصه لا جهة عمومه صح فتأمل (قوله كلمات الله) أى اللفظية قبل التلفظ بها لا كلامه القديم (قوله فاندفع ما يقال كان عليه ان يقول الخ) فيه ان التعريف لا يجوز فيه حذف فصل من الفصول اعتمادا على علمه من المعرف والا لم يكن هناك تعريف غير مانع أصلا (قوله فدخل فى الكلام ما استحال معناه الخ) عبارة الدسوقى فدخل فى الكلام ما استحال معناه كصعدت السماء وحملت الجبل وما لم يفهم السامع معناه لانتفاء معرفة أجزائه أو بعضها اه المقصود منه (قوله أى اجتماعه) أى على وجه الالفة والمناسبة لا مطلقا وان أوهمه كلامه (قوله لانا نقول يكفى فى التغاير كون الملحوظ فى الاول الخ) أو يقال المتألف عام وهو الكلام والمتألف منه خاص فلا اتحاد تأمل (قوله وثامنة وهى تأليفه من حرف واسم الخ) قد يجاب بان هذا داخل فى قوله من فعل واسم و يراد منه ذلك صراحة نحو قام زيد أو معنى نحو ألا ماء أو تقديرا نحو يازيد وقد أشار المحشى لهذا الجواب بالنسبة ليازيد بقوله والجمهور الخ (قوله أو اسم وحرف نحو يازيد) المناسب اسقاط قوله أو اسم وحرف وعطف نحو يازيد على نحو ألا ماء كما هو ظاهر (قوله كما نابت نعم مثلا عنه) أى عن الكلام الذى هو المقدر من الفعل مع فاعله لا عن الفعل حتى يقال ظاهره انها نابت عنه وحده وليس كذلك بل هى نائبة عن الجملة (قوله ولا يتأتى ذلك) أى الكلام المفيد (قوله أو ما يجرى مجراهما) نحو قولك زيد قائم ليس من قبيل المفرد فانه فى قوة هذا اللفظ غير مفرد ونحو قولك ان قام زيد قمت فانه فى قوة قيامى موقوف على قيام زيد ونحو قولك أقسم بالله لا فعلن فانه فى قوة فعلى مؤكد بالحلف كما أفاده الدجوى (قوله فالمعنى هذه الالفاظ الخ فاصلة الخ) هذا بحسب الاصل فانه بحسبه مصدر أما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول والا فهو الآن علم جنس أو شخص (قوله ان أراد اعراب الاسم) أى أو الفعل وفى بعض النسخ وان أراد اعراب الفعل فثلاثة وعلى هذه النسخة الامر ظاهر (قوله أو متحدة) أو بمعنى بل (قوله فلا حاجة الى اثبات كونها الخ) يفيد الصحة وتعليله يفيد عدم الصحة فحصل فى كلامه تدافع الا أن يراد بعدم الحاجة عدم الصحة أخذا من التعليل (قوله وهو مطابق اللفظ) هذا غير مسلم حتى يجىء الاشكال وحاصل ما يقال ان الاعراب بمعنى أثر الخ جنس بمنزلة الحيوان المعرف بانه جسم والرفع نوع لانه أثر يجلبه عامل مخصوص كالانسان حيوان مخصوص والضمة والواو والالف والنون افراده كزيد وعمرو وبكر وخالد أفراد الانسان وتلك الافراد متحدة الحقيقة وهى أثر يجلبه عامل مخصوص واختلافها بكون الواو والالف حرفى مد والنون حرف غنة والضمة حركة كاختلاف أفراد الانسان بالطول والقصر والسواد والبياض مثلا فاذ ليس القدر المشترك مطابق اللفظ بل أثر يجلبه عامل مخصوص كما علمت وكذا يقال فى الباقى فصح كونها أنواعا منطقية للاعراب اه شيخنا وفى كتابتنا على حاشية أبى النجا مايزيد هذا وضوحا فراجعها ان شئت (قوله وهكذا يقال فى بقية العلامات) لعل المناسب بقية الانواع و بعد ذلك هو مكرر مع ما بعده الا أن يكون مقصوده بما بعده بيان هذا المجمل ولو كان مقصوده بقوله وسمى رفعا الخ بيان وجه تسمية خصوص الضمة رفعا و بقوله وهكذا يقال فى بقية العلامات بيان وجه تسمية الواو والالف والنون النائبات عن الضمة رفعا لم يظهر فى الالف والنون وان ظهر فى الواو تأمل (قوله يطلقون ألقاب أحد النوعين على

اذا اعتبر أحدهما أيا كان مبدأ كان الطرف الآخر آخرا او يحتمل غير ذلك وقد انفتح لك بهذا القدر الباب واستغفر الله
العظيم (قوله فوصف الحرف بالحركة اصطلاحى) وفى نسخة مجازى مفرع على قوله فيما سبق لانها لفظ مثله وهو

الآخر) قد أشير لألقاب النوعين بقول القائل

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فانجبر الكسر
وسكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بان الرفع قد جوه الشكر

وقول السندوبى

لقد فتحت باب الرضا بعد هجرها * شقيقة بدر التم فانجبر الكسر
وسكنت بعد الضم ماقد نصبته * وقالت ارفعى جزما فقد طاب لى الجر

وقوله مطلقا أى وجدت قرينة أم لا (قوله عائد على اسم وفعل بتأويلهما) بما ذكرهذا أحسن من عود الضمير للمرفوع لاحواجه الى دفع تحصيل الحاصل بتأويل المرفوع بما يمكن أو يصح رفعه أو بتأويل يرفع بيتحقق رفعه و يحصل ومن جعل بضمة نائب فاعل والمعنى فيحصل الرفع بضمة لعدم مناسبته للاستثناء الآتى ومثل هذا يجرى فى و ينصب بفتحة أماو يجر بكسرة ومابعده فلاحاجة فيهما للتأويل لافراد المرجع اه شيخنا (قوله عن أشياء كثيرة) أى والشيئان كالاشياء (قوله بلفظ فعل) لعله بلفظ مافعل كذا وجدته وهو غير لازم تأمل (قوله أى موجود) لعل مراده بالموجود الثابت غير المفروض والا فالسكون والحذف عدميان لاوجوديان تأمل (قوله فى مثال قد أفلح) عبارة شرح الشذور فى دال قد أفلح فلعل مافى المحشى تحريف من النساخ ان لم تكن عبارة المؤلف كذلك (قوله الباء داخلة فيهما على المقصور عليه) هذا على النسخة التى وقعت للمحشى واما على مافى بعض النسخ وهو يختص به الاسماء و يختص به الافعال فالباء داخلة على المقصور (قوله لامنافاة الخ) محصله انه من تعليم العام بالخاص (قوله أى مفصلا) لعل الاولى مفصلة و بعد ذلك فهى حال مؤكدة ولك جعلها مؤسسة بتأويلها بمرتبة وهو خير من التأكيد (قوله والمعنى ادخلوا رجلا بعد رجل) هذا التفسير غير ظاهر لان الرجل الاول معقوب والثانى عاقب على تقدير الفاء أى رجلا معقوبا برجل والموافق لذلك ان يقال فى تفسيره رجلا قبل رجل وذلك وان كان صحيحا لكن لايناسب الفاء أفاده أبو العلاء قال شيخنا وأقول اعلم ان الفاء تفيد الترتيب فتعاطفاها واحد سابق و واحد لاحق نحو جاء زيد فعمرو فاذا أردت بيان معناها فى هذا التركيب قلت أى جاء زيد قبل عمرو أوقلت جاء عمرو بعد زيد ومثله اذكر البابين بابا بابا على تقدير الفاء أى بابا قبل باب ان اعتبرت الاول المنزل منزلة زيد و بابا بعد باب ان اعتبرت الثانى المنزل منزلة عمرو ثم هذا التركيب بهذا التأويل صحيح وان لم يذكر سوى البابين لان المعنى بابان واحد لاحق و واحد سابق فاندفع ان تقدير بابا بعد باب لايناسب مدلول الفاء انما يناسبها بابا قبل باب كما سبق عن أبى العلاء واندفع ان بابا بعد باب لايشمل الاول و بابا قبل باب لايشمل الاخير كما ذكره المحشى ووجه دفعه انه ليس المعتبر أن كل باب قبل باب أو بعده وأماقوله الا أن يقدر بمفارق الخ ففيه ان هذا التقدير والتأويل ليس معنى الفاء ومعناها صحيح فلا يعدل عنه (قوله مستثنى من اسم وفعل) أى من الضمير فى يرفع و ينصب و يجر و يجزم العائد للاسم والفعل فى قوله رفع ونصب فى اسم وفعل الخ (قوله أى كليات هذه الاسماء) أى لاجزئياتها المذكورة ليشمل ما أضيف الى غير ماذكر ثم هذا توضيح بناء على ان الاسماء الستة علم بالغلبة على كليات هذه الامثلة (قوله النوع من الالفاظ) وذلك النوع هو الاسماء الستة (قوله أى التى أحرف اعرابها أحرف علة) وعلى هذا فقوله المضافة لبيان الواقع لانه متى كان

الجواب أى ان هذا اصطلاح وينبغى أن تكون الخمسة مثل الحركات اه شيخنا ومحصله أن قوله فيما سبق لانها لفظ مثله يفيد ان الحركات قائمة بالشخص ووصف له كما ان الحروف كذلك وحينئذ فيترتب على ماذكر ان وصف الحرف بالحركة مجرد اصطلاح لا أمر لغوى مبنى على الحقيقة واذا كانت الحركة فى الاصطلاح صفة للحرف كان الحرف محلا لها اذ الموصوف محل للصفة فظهر قول المصنف فى آخر الاسم بالنسبة للحركات أيضا تأمل (قوله والا فالعرض الخ) أى ان لم يكن الوصف المذكور اصطلاحيا بأن كان لغويا حقيقيا فلا يصح لان العرض لايقوم بالعرض والالفاظ سواء كانت حركات أو حروفا من مقولة الكيف لانها من الكيفيات المحسوسة بحاسة السمع (قوله على ماوضحناه فى كتابة الازهرية) عبارته فيها ثم ان وقف

المفرد على السكون لانه عدم الحركة ووجودا لحركة انما هو بالعامل وأما المثنى وجمع المذكر فكنت حال مطالعة الشيخ خالد توقفت على ماذا وقفهما لان الاحرف المخصوصة يجلبها العامل قلت ولعل وقفهما كحال رفعهما ثم بعد دخول عامل الرفع بقدر

اعرابها بأحرف العلة كانت مضافة وقوله أو التي لاماتها أحرف علة وعلى هذا فقيد المضافة محتاج اليه لاخراجه حالة غير الاضافة (قوله مرادهم بالمفرد في باب الاعراب غير المثنى والجمع) أي كما هنا وان كان مراد الشارح بالافراد في قوله فيما يأتي فلو كانت مفردة أعربت أيضا عدم الاضافة لكن هذا الاطلاق نادر غير شائع في هذا الباب وفي بعض النسخ مرادهم بالمفرد هنا غير المضاف وفي باب الاعراب الخ وهذا غير مناسب نعم لو كتب هذه القولة على قوله فيما يأتي فلو كانت مفردة لصح تأمل (قوله فيه نظر فانه سمع الخ) محصله الطعن في الاثبات والنفي المستفادين من حصر الشارح فكونه لم يسمع في فو وذو وهن غير مسلم وكونه سمع في حم غير مسلم أيضا لقول ابن مالك لا أعلم انه سمع وقول أبي حيان ينبغي أن يمتنع ويمكن دفع الطعن في الاثبات بان الشارح نقل السماع وهو مطلع ونفي العلم الذي ادعاه ابن مالك وعدم القياسية الذي قاله أبو حيان لا يمنعان ذلك (قوله وذو وهن) هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ عدم الاتيان بنون وهو الصواب لملازمتها للاضافة التي لا تجامع النون (قوله لبيان الواقع بالنظر لذو) وكذا فو (قوله ويجاب بان الاضافة الخ) أجاب العلامة الصبان بان عن متعلقة بمحذوف أي بدلا عن أسماء الاجناس وأشار اليه هنا الدجوني (قوله والمراد بالفصيح الخ) أي لا الفصيح عند البيانيين لعدم انطباق حد الفصاحة عليه أعني الخلوص من تنافر الحروف ومن الغرابة ومن مخالفة القياس لانه مخالف للقياس كما ذكره ويحتمل ان مراده ان الافصح قياسا استعمال هن حال كونه مضافا كغد يعني على زنته أي منقوصا محذوف اللام معربا بحركات ظاهرة على النون كاعراب يد ونحوه مما حذفت لامه اعتباطا وانما كان ذلك أفصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد حقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد (قوله نحو زجلان) أي ماش (قوله وخرج كلا وكلتا الخ) أي خرج ذلك بقوله بزيادة لعدم وجود زيادة على المفرد اذ لا مفرد لهما وقوله وخرج شفع وزوج أي بقيد الزيادة على المفرد واخراج شفع وزوج بذلك انما هو بالنظر لما اذا أريد منهما اثنان فقط والا فهما يصدقان بالاثنين وبغيرهما من كل زوج ولعله أعاد العامل في قوله وخرج شفع الخ مع انه خارج بما خرج به ما قبله اشارة الى التغاير بين المخرجين لان الاول من الملحق بالمثنى بخلاف الثاني وقوله أغنت عن العاطف والمعطوف لبيان الواقع (قوله حال من ضمير كلا وكلتا) الاظهر أنه متعلق بمحذوف صفة أي الكائنان مع الضمير (قوله لمثنى المذكر) أي فيقال اثنان مرادا به ذكران وقوله والمذكر والمؤنث أي يطلق اثنان على مذكر ومؤنث معا على سبيل التغليب لشرف المذكر وهذه النسخة ظاهرة وما في غيرها لا يصح تأمل (قوله فرقا) أي في الخط (قوله وقيل فرقا بينهما الخ) فيه انه وان اندفع الاشتباه بألو يشتبه بأولو المركب من همزة الاستفهام وواو العطف ولو الشرطية ولذلك حكاه بقيل وهذا توجيه لحالة الرفع وأصل أولو أوليو قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت لاجتماعها مع الواو وضمت اللام فوزنه فعو كذا يظهر اه شيخنا (قوله لان العالم عام الخ) فيه ان هذا التعليل كما يبطل كونه جمعا يبطل كونه اسم جمع الا أن يقال ليس مراده اسم الجمع الاصطلاحي بل مراده اسم جماعة (قوله الى أنه جمع) أي لم يستوف الشروط (قوله قيل مرادا به) أي الجمع العقلاء خاصة وعلى هذا فيكون عالم الذي هو مفرد عالمين مرادا منه صنف واحد من أصناف العقلاء على سبيل البدل فيكون الجمع أعم من المفرد وقوله وقيل مرادا به العقلاء

ذهاب ما كان وانما اخترنا حال الرفع لانه هو الاشرف ولا ثقل لانه أكثر دورانا ولا لكونه أول الاحوال لان شيأ منهما لا يثبت اذ ينطق الانسان ابتداء بعامل النصب أو الجر ثم رأيت الحلبي نقل ما استظهرته عند المضاف لياء المتكلم فلله الحمد

(قوله اعتبر ذهاب ما كان الخ) لا يقال يأتي مثله في التجرد فنعتبر المضارع موقوفا بتجرد والتجرد المقتضى للاعراب غيره لانا نقول اضطررنا للمجلوب لئلا يضيع الجالب بخلاف ما هنا فانا لا نضطر لجالب جالب بل نقول الجالب هو الموجود فاندفع ما قيل عليه اه شيخنا (قوله وقيد الاسم بالمتمكن الخ) الاولى أن يقول وقيد الاسم بالمتمكن والفعل بالمضارع لان المبني الخ (قوله لان المبني اسما وماضيا) لم يقل وأمرا لانه لا محل له والمضارع سيأتي ما فيه شيخنا (قوله كما أوضحته في الكتابة المذكورة الخ) عبارته فيها الخامس قولهم في المبني في محل رفع مثلا لا يقدح في بنائه لان المراد في محل الحق فيه للرفع بمعنى انه لو وقع فيه المعرب لرفع وذلك المحل مكان مجازي يعتبره العقل وهو الذي يحل فيه المرفوع وهذا معنى قولهم الجملة في محل رفع فهذا يستغنى عما اشتهر من تأويل الرفع بالمرفوع أو حذف مضاف أي محل ذي رفع (قوله لعامل النصب الخ) اللام للتعليل (قوله وهو لا يختص بمضارع مخصوص) وذلك ان لم في قولك لم يقم زيد هي عين لم في قولك لم يقعد زيد ولم يأكل

ولم يشرب وهكذا اذلا داعى الى تعددها بتعدد التراكيب وتعددها بتعدده تدقيق فلسفى لا تعتبره أرباب العربية (قوله له صورة مستقلة) أى فليس صفة للفعل كالتجرد حتى يتعدد بتعدد الموصوف (قوله فبين

ما يستحقه) أى الاعراب الذى يستحقه (قوله فى غير هذا المضارع) أى المتصل باحدى النونين وغيره هو الخالى منهما (قوله فهو وصف) أى للفعل (قوله ولكل مضارع تجرد الخ) أى لانه لا يصح قيام الصفة الواحدة بموصوفات متعددة بل متى تعدد الموصوف لزم تعدد الصفة بعدده (قوله لانه لا يكون الخ) أى لان تجرد هذا الفعل لا يكون الا فى هذا الفعل المتصل باحدى النونين فلا يصح أن يكون عاملا فى فعل آخر معرب يقع فى محله اذ عامل الفعل المعرب تجرد آخر بخلاف الجازم مثلا الداخل على الفعل المتصل باحدى النونين فانه بعينه يصح ان يكون عاملا فى فعل معرب يقع فى محله لان الجازم الداخل على جميع الافعال واحد لا متعدد ومحصل هذا الجواب انه اذا دخل الجازم أو الناصب على الفعل المتصل باحدى النونين صح لك ان تقول هو فى محل جزم أو نصب أى

العقلاء الخ أى قيل ان المراد بالجمع العقلاء وغيرهم وعلى هذا فعالم مراد منه صنف واحد من أصناف العقلاء وغيرهم على سبيل البدل أيضا فيكون الجمع أعم من المفرد على هذا أيضا (قوله ولا صفة) ولو فرض كونه صفة من حيث كونه علامة على خالقه فهو لا يقبل التاء وشرط الصفة التى تجمع أن تقبل التاء (قوله من أنه لا يجوز اضافتهما الى ضمير تثنية الخ) ظاهره وصريح كلام المحشى قبل انه تجوز اضافتهما المثنى المظهر والذى صرح به المصنف وغيره فى باب العدد عدم جواز اضافتهما للظاهر المثنى أيضا وعبارته فى الاوضح ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما ويؤخذ من تعليله فى شرح اللمحة والاوضح ان محل عدم جواز الاضافة للمثنى المضمر والمظهر اذا أضيفا الى المعدود وأما اذا أضيفا الى صاحبه كاثناهما أى غلاماهما واثنا رجلين أى غلاماهما فيجوز ذلك كما أومأ الى ذلك المصنف بالتمثيل حيث أضاف اثنا الى ضمير الجمع الظاهر فى المغايرة واضافته الى المثنى المظهر بعد وان احتملت الاضافة الى النفس لكن بقرينة السابق تحمل على المغايرة ومن هنا قال العلامة الصبان تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الرودانى بجواز اثنا كما اذا أريد بالاثنين امرءان غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدين لهما وأما مانقله فى التصريح عن الموضح فى شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها اضافة شئ الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه اه وقد علمت عدم الاطلاق لما تقدم من أن العلة تومئ الى التقييد والمحشى رحمه الله كالبعض والمصرح ولعل مراده بالاطلاق ما يعم اطلاق جواز الاضافة لمثنى الظاهر لا ما يخص اطلاق امتناع الاضافة لمثنى الضمير اه شيخنا (قوله وكان الاولى للمصنف ان يذكر ما يلحق بالمثنى الخ) أى جميع ما يلحق بالمثنى اذ بقى عليه من الملحقات المثنى المجعول علما والذى لم يتفق مفرداه وزنا أو حروفا وليس مراده انه لم يذكر شيأ من الملحقات أصلا كما قد يتوهم هذا هو غاية ما أمكن فى تصحيح العبارة وكأن المحشى رحمه الله تعالى أراد أن ينقل ما للفا كهى فغير العبارة فحصل فيها هذا الايهام وعبارة الفاكهى لم يذكر فيما ألحق بالمثنى فى الاعراب ما سمى به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتى ما سمى به منه اه وكتب عليها يس مانصه قوله فكان الاولى ذكره كما ذكر الخ قد يقال بل ذكره لانه أراد بالمثنى ما سمى مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق بالمثنى كذا قيل ولا يخفى انه لا يدفع الاولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله والتركيب المزجى) أى خلافا للكوفيين وتقول على ما للكوفيين حضرموتون ان أعرب فى الآخر فان أعرب كالمتضايفين قلت حضر وموت وكذلك لا يجمع المختوم بويه خلافا لبعضهم وعلى جمعه قيل يحذف عجزه وقيل لا وأما المركب الاضافى فيثنى صدره ونقل العلامة الصبان التوقف فى المركب التقييدى العلم ثم استظهر انه كالمركب المزجى (قوله أوفيه تاء التأنيث) أى ولو بحسب الاصل أو بحسب الصورة لتدخل تاء علامة فانها للمبالغة كما تقدم (قوله رحمه الله فى ضرورة الشعر) كقوله

لو وقع فى هذا المحل فعل معرب لكان مجزوما أو منصوبا بهذا الجازم أو الناصب لان الجازم أو الناصب الداخل على الفعل المعرب هو عين الجازم أو الناصب الداخل على الفعل المبنى لانه ليس صفة للفعل حتى يتعدد بتعدد الفعل بل هو لفظ له صورة مستقلة

واذا لم يدخل على الفعل المتصل باحدى النونين ناصب أو جازم لا يصح لك ان تقول انه في محل رفع لانه لو صح ذلك لكان معناه

انه لو وقع فعل معرب في محل هذا الفعل لكان مرفوعا بهذا التجرد وهو باطل اذ تجرد هذا الفعل المبني لا يرفع الا الفعل المبني وقد منعه منه المانع والفعل المعرب رافعه تجرد آخر لان التجرد صفة وهي تتعدد بتعدد الموصوف فتأمل (قوله وقد منعه) يحتمل انه مبني للفاعل والفاعل ضمير يعود على هذا الفعل والضمير المفعول يعود على التجرد أي وقد منع هذا الفعل المتصل باحدى النونين التجرد من العمل فيه ويحتمل انه مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على التجرد والضمير المفعول عائد على ما يستحقه التجرد (قوله وأما ما قلته في كتابة الازهرية الخ) ظاهره ان هذا الرد لا يأتي على التوجيه الذي ذكره هنا وليس كذلك بل هو آت عليه أيضا اذ لكل مبتدأ ابتداء فيلزم ان المبتدأ اذا كان مبنيا انه لا محل له مع انه ليس كذلك ويجاب عن الرد بما ذكره فتأمل (قوله الا ان يقال للابتداء قوة حيث استلزم خبرا الخ) قد يقال كذلك التجرد له قوة حيث استلزم فاعلا لموصوفه وهو والفعل فيهما على حد سواء ويدفع بأنا لا نسلم ان التجرد هو الذي استلزم فاعلا لموصوفه بل المستلزم للفاعل هو الفعلية القائمة بالفعل وجد التجرد أولا ألا ترى ان الفاعل موجود عند عدم التجرد فيما اذا وجد الناصب

قدروه

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

فالراء في هذا البيت ساكنة ولا يصح الوزن مع تحريكها وضجت صاحت من ضج القوم أي صاحوا اذا جزعوا وسدوس كصبور وسرور بسينين ودال مهملات رجل طائي وبالفتح شيباني وآخر تميمي والحارث بن سدوس كصبور كان له أحد وعشرون ولدا ذكرا (قوله ولم يجمع جمع تكسير) أي يعرب معه بالحركات (قوله وخرج نحو تمرة) هو ثلاثي وتاء التأنيث في نية الانفصال (قوله أو فيه الشك الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان الدليلان متعارضين لا يمكن العمل بهما فيحصل الشك وأما اذا أمكن العمل بهما معا كما هنا اذ قد يكون للشيء أصلان فهي للتخيير (قوله وانما جردوا هذا الاصل عن الهاء) أي التي هي لام الكلمة وقوله هاء التأنيث أي الزائدة لاجل التعويض وفيه ان علة حذف اللام هي الكراهة التي ذكرها المحشي آخرا وأما التعويض فانما هو علة لاستمرار الحذف وعدم جواز رجوع المحذوف والتعويض انما يكون بعد الحذف فليس هو علة أصل الحذف الا أن يقال ان قوله جردوا هذا الاصل معناه أبقوه مجردا (قوله من سنهة كجبهة) في بعض النسخ كجهمة وهو المناسب (قوله أو عضه من العضه) في القاموس والعضه كعنب الكذب والبهتان والسحر الجمع عضون كعزة وعزين اه ورأيته في بعض النسخ مضبوطا بالقلم بفتح العين (قوله أو من مهطعين) أي من ضميره (قوله لنطقهم باعرابه بعينه) فيه ان جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات به ومع ذلك أخرها الا أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه وقال بعض الافاضل انما قدمه ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من جنسها وقيل انما قدم لدفع توهم ان ما جمع الخ من مدخول كاف كالجمع ويرشح هذا تركه التكلم عليها في الشرح كانها لما كانت دافعة للتوهم لم تكن مقصودة لذاتها ولك ان تعتبر أن الترك للمقايسة على أولو (قوله اذ المفرد لم يجمع بهما) الاولى التعليل بأن المفرد ليس من المستثنيات وفي الفاكهي صحة ايقاعها على المفرد أي المفرد الموصوف بأنه ضم اليه غيره في هذه الحالة بحيث صار بالفعل جمعا (قوله يقتضي ايقاع الخ) أي مع فرض وجوده سابقا (قوله وهذا تحصيل بحصول الخ) لعل المراد تحصيل لشيء حاصل بحصول الخ وكذا يقال فيما بعد تامل (قوله أي ما طلق عليه هذا الجمع) كلفظ الهندات ولفظ طلحات ولفظ فاطمات فالاول مؤنث بالمعنى والثاني بالتاء والثالث بهما باعتبار المفرد في الجميع وانما أول المحشي العبارة بما ذكر لدفع ما يتوهم من أن مسمى كل جمع مدلوله وهو ثلاثة أشخاص ولا شك ان هذا المدلول لا يقال انه تارة مؤنث المعنى وتارة مؤنث اللفظ وتارة مؤنث المعنى واللفظ ولك التأويل بتقدير مضافين أي اسم مفرد مسمى هذا الجمع وفي الفيشي قوله مؤنث بالمعنى في عبارته تجوز لان المقسم المسمى وهو ليس مؤنثا بالتاء ولا بالمعنى لانه نفس المعنى ولعله أراد بالمسمى ما يشمله من حيث هو ولو باعتبار لفظه ولفظه مؤنث بما ذكر اه شيخنا وبهذا تعلم أن قوله فدخل نحو طلحة الخ تفريع على التأويل الذي ذكره المحشي خلافا لمن قال انه تفريع على التعميم الذي في كلام الشارح فتأمل (قوله أي عظيمة) أي غليظة (قوله مادل على جمعيته بهما) أي بسببهما فالباء للسببية (قوله وأجيب بان المراد تحقق خروج ما ذكر) أي تأكده وتثبته والافأصل الخروج حاصل وأجيب أيضا بان المصنف جار على ان الباء للملابسة لا للسببية (قوله كساحر وسحرة) الجمع هو محل التشبيه (قوله وانما

أو الجازم بخلاف الابتداء فانه هو الذى استلزم الاخبار عن موصوفه اذ لو لم يوجد الابتداء بان جعل زيد فاعلا مثلا لم يكن هناك خبر
في الكلام فتأمل (قوله فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع) محصل ماذكره المحشى في هذه القولة ومابعدها
ان مقصود الشارح ان
كون القيد ليس
احترازيا مبنى على
مذهب الكوفيين اذ لا
يصح الاحتراز عن حركة
ماقبل الآخر في امرئ
وابنم لانها اعراب فقوله
في آخر ليس احترازا عن
ذلك بل هو لبيان الواقع
بالنظر للغالب من ان
الاعراب يكون في الآخر
وليس مبنيا على مذهب
البصريين لان حركة
ماقبل الآخر فيهما
ليست اعرابا عندهم
فحينئذ يجب الاحتراز
عنها بقوله في آخر فيكون
القيد بناء على مذهبهم
للاحتراز ورد المحشى
جواب الشارح بان النظر
للغالب في التعاريف
حتى يكون القيد لبيان
الواقع لا يصح اذ يجب في
التعاريف ان تكون
جامعة لجميع افراد
المعرف ولو للنادر منها
وبان جعل القيد
احترازيا على مذهب
البصريين لا يسلم بل
يصح على مذهبهم انه
لبيان الواقع وحركة ماقبل
الآخر فيهما خارجة
بقوله يجلبه العامل اذ
﴿ ٩ - تقرير ﴾ المراد يجلبه أولا وبالذات لا بالاتباع وهذه جلبها العامل بالاتباع هذا ان كان قول المحشى في القولة الثانية
وأو لبيان الواقع الخ من عنده زائدا على بيان معنى كلام الشارح ويحتمل أنه من جملة بيان معنى كلام الشارح فيكون محصل كلام

قدروه كذلك الخ) أى انما جعلوا أصل قضاة وغزاة قضية وغزوة بفتح الفاء فيهما ولم يقدروه مضموم الفاء فيهما من أول الامر لانهم لم يروا جمعا في الصحيح على وزن فعلة بضم الفاء بل وجدوه على وزن فعلة بفتح الفاء نحو كملة في جمع كامل والمعتل اذا لم يعلم حاله يحمل على الصحيح فلذلك غزاة وقضاة لما لم يعلم حالهما هل هما من باب مضموم الفاء أو من باب مفتوحها حملا على الصحيح فيكونان من الباب الثانى وهذا على غير رأى ابن مالك اما هو فيقول الاصل فعلة بالضم لانه جمع فاعل المعتل عنده كما أفاده يس ويؤيده قول الشارح فلما تحركت الخ حيث سكت عن ضم القاف والغين فيفيد بظاهره انهما مضمومتان اصالة والاصرح بذلك تأمل (قوله سواء كانت معرفة) أى كالافضل (قوله نحو الشافيات الحوائم) الشاهد في الحوائم فانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ومع ذلك هو مجرور بالكسرة لدخول أل عليه وأما الشافيات فهو وان كانت أل فيه موصولة أيضا الا انه ليس مما نحن فيه وهو الاسم الذى لا ينصرف والشافيات خبر عن قوله وهن الراجع للسيوف والحوائم العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمى كل عطشان حائما كما في القاموس (قوله امنع لصرف منتهى الخ) الظاهر ان منتهى مفعول لامنع واللام في لصرف بمعنى من (قوله مع انه على زنة صيغة منتهى الجموع) أى بحسب الاصل وذلك ان المفرد هو هراوة فاذا أردت جمعه على وزن مفاعل زدت ألفا بعد الراء وحذفت تاء التأنيث ثم انه حينئذ يجتمع ألفان فتبدل الثانية همزة فصار هرائو ثم أبدلت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار هرائى ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هراءا بهمزة بين ألفين ثم قلبت الهمزة واوا من جنس رابع المفرد فصار هراوى بعد خمسة أعمال كما في شرح الاشمونى (قوله على هروات) أى الذى هو جمع تكسير لا جمع مؤنث سالم لحصول التغيير فلا يرد ان الذى ينافى صيغة منتهى الجموع انما هو جمع التكسير لا جمع التصحيح لانه بمنزلة العدم لعدم التغيير فيه وذلك كما في جمع صواحب على صواحبات تأمل (قوله ويكون صاحبه الخ) لعل الاولى أو يكون صاحبه لان هذا طريق آخر (قوله ثانيها ان الصرف الخ) فيه ان هذا ليس ثانيا للمذاهب الثلاثة التى في الاسم الذى لا ينصرف الذى فيه أل أو أضيف الى غيره بل ثانى المذاهب التى في الصرف والحاصل ان الاسم الذى لا ينصرف اذا دخلت عليه أل أو أضيف فيه مذاهب ثلاثة أحدها التفصيل المذكور ثانيها انه ممنوع من الصرف مطلقا ثالثها انه مصروف مطلقا وان الصرف فيه أيضا مذاهب ثلاثة أحدها انه الجر بالكسرة ثانيها انه التنوين ثالثها انه الجر والتنوين معا قال شيخنا ولو قال هذا أحد مذاهب ثانيها المنع مطلقا وهما مبنيان على ان الصرف التنوين فقط أو والجر بالكسرة ثالثها الصرف مطلقا وهو مبنى على انه الجر بالكسرة لأجاد ووفى بالمراد (قوله بالجسم الذى يثقل حمله) الاولى بالشئ الذى له اثقال كالجمل (قوله ولا يخفى مافى نظره من النظر) وهو منع ماقاله هذا البعض (قوله بل قد تزيد على ذلك بكثير) أى كأن ينظر لكون الالف والواو تارة يكونان حرفا وتارة يكونان اسما ولكون التأنيث اما حقيقيا أو مجازيا ولتغليب المذكر على المؤنث والمخاطب على الغائب أو الغائب على المخاطب (قوله والظاهر انحصار المحدود في افراد الحد) كان الاولى عكس العبارة ليظهر تفريع

المحشى على هذا ان مقصود الشارح ان القيد ليس احترازيا على مذهب الكوفيين ولابدوأما على مذهب البصريين فاما ان نقول هو للاحتراز عما ذكر أو بيان للواقع لخروج ذلك بقوله يجلبه العامل لان المراد به ماسبق وان ماجرى عليه الشارح لايحسم مادة الاعتراض لعدم صحة النظر للغالب فى التعاريف وانت خبير بان هذا كله ليس مقصود الشارح حتى يتوجه عليه ماقاله المحشى بل مقصوده انه على مذهب الكوفيين يجب ادخالهما فى الحد فينبغى حينئذ اسقاط آخر ليشمل التعريف ماذكر الا ان كلامى ليس مبنيا عليه لانه خلاف الصواب بل الصواب ماقاله البصريون وعليه فالحركة للاتباع لا للعامل فصح قولى اذ ليس لنا آثار يجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها فتم أن القيد ليس للاحتراز هكذا ينبغى فهم الشارح بما ذكر لا بما أفاده الشيخ كيف والشارح أفاد ان مذهب الكوفيين خلاف الصواب فاذا لايكون كلامه مبنيا عليه وأيضا حديث الغلبة الذى صحح به المحشى جواب الشارح وناقش فيه بما تقدم لادليل عليه فى كلام الشارح وعبارة شيخنا قوله بل يجب الخ أى فينبغى اسقاط الآخر ليشمل التعريف وكلامى ليس مبنيا عليه لانه خلاف الصواب والصواب ماقاله البصريون قوله وعليه فالحركة للاتباع لا للعامل فصح قولى اذ لا أثر يجلبه العامل فى غير الآخر هكذا ينبغى تقرير الشارح وفهم الشيخ ان الكلام فى

قوله فيكون مانعا عليه (قوله مشابها للحركة) أى فى الضعف (قوله والقصر المنع) ظاهره ان التعليل الاول ليس القصر عليه بمعنى المنع وليس كذلك بل معناه المنع عليه أيضا لانه ممنوع عن المد (قوله والاول أولى لان نحو غلامى الخ) يجاب عنه بان المراد المنع الذاتى وبان علة التسمية لاتوجبها على انه يرد على التعليل الاول أيضا نحو غلامى ويخشى و يجاب عنه بالجواب الثانى كما فى الصبان (قوله هذا أعنى قوله نحو الفتى قيد مخرج الخ) أى وقوله كالقاضى فما فيه ألف عارضة خرج بقوله هنا نحو الفتى وما فيه ياء عارضة خرج بقوله فى المنقوص كالقاضى وفيه ان ماخرج بقوله نحو الفتى خارج بقوله لازمة أى موجودة فى أحوال الاعراب كلها ولا تنفك فى استعمال منها وألف المقرى ليست كذلك اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة وأيضا كلامه يقتضى ان ألف الفتى ليست عارضة وليس كذلك اذ أصله فتى أو فتو و بعد ذلك فظاهر كلام المحشى ان المقصود اخراج نحو المقرى من التعريف ليصير مانعا وليس كذلك اذ هو من افراد المقصور وعبارة الصبان اعترض بانه لا يشمل الالف المنقلبة عن همزة كالمقرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لز ومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة اه بالحرف ومثله فى يس (قوله من جنس حركتها) الاولى حركة ماقبلها (قوله وكذا يقال فى المنقوص) غير المنصرف كجوارى وقاض علم امرأة (قوله فلا تغير عن اعرابها المتأصل لها) فيه نظر بالنسبة للمنقوص حالة النصب لظهور الفتحة اذا لم يضف وعدم ظهورها اذا أضيف للياء (قوله وما آخره ياء غير لازمة) لعل هذا خارج بقيد ملاحظ فى الكلام أو خارج بقوله كالقاضى بناء على انه للتقييد (قوله وقد نظمت ما تقدر فيه الحركات) أى من الاسماء والافعال والمثال لا يخصص (قوله وأنشد مزملا) اشارة لقول امرئ القيس

كان ثبيرا فى عرانين وبله * كبير أناس فى بجاد مزمل

فان مزملا صفة كبير الواقع خبر كأن وجر مزملا لمجاورته المجرور أعنى بجاد وثبير اسم جبل والمراد بالعرانين ما ارتفع حول ذلك من الاشجار والوبل المطر والبجاد الحرير الاخضر ومعناه هذا الجبل حال كونه بين الاشجار الناشئة عن المطر يشبه شخصا عظيما من الناس صفة هذا الشخص انه مزمل ومتلفلف فى حرير أخضر هذا ما ظهر فى معنى البيت قبل الاطلاع على شرح القصيدة ثم رأيت فيه ثبير جبل والعرنين الانف وقال جمهور الائمة هو معظم الانف والجمع العرانين ثم استعير العرانين لاوائل المطر لان الانوف تتقدم الوجوه والبجاد كساء مخطط والجمع البجد والتزميل التلفيف بالثياب وقد زملته بثياب فتزمل بها أى لففته بها فتلفف بها وجر مزملا على جوار بجاد والا فالقياس يقتضى رفعه لانه وصف كبير أناس والوبل جمع وابل وهو المطر الغزير يقول كأن ثبيرا فى أوائل مطر هذا السحاب سيد أناس قد تلفف بكساء مخطط شبه تغطيته بالغثاء بتغطى هذا الرجل بالكساء اه ببعض حذف وقد تكلمنا على هذا البيت فى شرحنا على الابيات المشهورة وهى

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا

واياك ان ترضى بصحبة ناقص * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يبين قولى مغريا ومحذرا

(قوله لذلك تجملا) قيل انه اشارة لقول الشاعر * واذا تصبك خصاصة فتجمل * فان تجمل لم يسكن بل جر بالكسرة لاجل مناسبة روى القوافى فتأمل اه وقوله بل جر بالكسرة لو قال بل كسر لكان صوابا على أن هذا السكون سكون بناء والكلام فى الاعراب (قوله لعله مما تقدم) أولان الكلام فى المعربات (قوله أو أراد برفع ولو محلا) فيه ان الفعل المضارع مع احدى النونين لا محل له الا مع الناصب أو الجازم على المختار (قوله وأجيب بأنه الخ) الجواب الاول منع للمقدمة الاولى كما أن الجواب الثانى منع للمقدمة الثانية (قوله أى موجود ذهنا) فيه أن العدم موجود ذهنا فكان الاولى ان يقول أى لم يجعل العدم جزأ من مفهومه تأمل (قوله وبان العدمى لا يكون علة للوجودى على الاطلاق) صوابه ويمنع أن العدمى الخ (قوله لانا نقول هو مبنى الاصل) أى واستمر بناؤه فلا يقال ان المضارع مبنى الاصل أيضا لان الاصل فى جميع الافعال البناء وقوله فلا يؤثر فيه العامل أى لفظا وان أثر فيه محلا وهذا التعليل لخصوص الرفع لا لاصل الاعراب فلا يرد على هذا الجواب انه يصير فى الكلام تهافت فتأمل (قوله عن كونه مرفوعا الخ) لو قال عن كونه رفعا أو نصبا أو جزما لكان أولى (قوله الثانى انها نقيضة ان الخ) فى جعل هذا وجه شبه خفاء ولعل مراده انهما يتشابهان فى ان كلا نقيض للآخر تدبر (قوله أى فى المشهور ولغة الجمهور) ومن غير المشهور الجزم بها كقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة

وقوله * فلن يحل للعينين بعدك منظر * (قوله صورة تتخذ على مثال) أى كيفية وهيئة صورة الشئ وذلك كقمع السكر فانه صورة اتخذت على هيئة صورة القلب ليعرف من تلك الصورة الاولى صورة القلب فقمع السكر أصل بالنسبة لمن يجهل صورة القلب (قوله فلا تنافى بين كلاميه) أى الزمخشرى ومحصل التنافى ان جعلها للتأبيد كما فى الانموذج ينافى جعلها للتأكيد كما فى الكشاف ومحصل الجواب انه ليس التأكيد مغايرا للتأبيد حتى يجئ التنافى بل هو عينه لان المراد التأكيد الكامل وهو عين التأبيد لكن لا يخفاك أن المنافاة ممنوعة اذ لا مانع من كونها للشيئين أحدهما التأبيد وقد أفاده فى الانموذج الثانى التأكيد وقد أفاده فى الكشاف نعم قد يقال لا يصح حمل التأكيد على ظاهره بحيث يكون مغايرا للتأبيد لانه لا دلالة على النفى بغير لن حتى تكون تأكيدا له فينبغى حمل التأكيد على التأبيد لهذا الوجه فتعبيره فى أنموذجه بالتأبيد وفى كشافه بالتأكيد مجرد تفنن خلافا لما تفيده عبارة الشارح من تغايرهما فلو قال المحشى بدل قوله فلا تنافى الخ فاندفع ما يرد عليه من أن جعلها للتأكيد يقتضى ان أصل النفى حاصل من غيرها وليس كذلك لكان ظاهرا تأمل (قوله للقسم) أى أو لاسببيه (قوله بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا) أما الثانى فظاهر وأما الاول فلان كلا حرف مصدرى استقبالى اه صب (قوله فنصبت) أى نصب الفعل بعدها بأن مضمرة (قوله وعلى هذين يخرج قوله صلى الله عليه وسلم الخ) فى تخريجه على الاول نظر وكذا على الثانى ان كان المراد بقوله ودخلها معنى التعليل انها صارت للتعليل فقط بعد ان كانت للتشبيه وتسميتها كاف التشبيه انما هو باعتبار الاصل كما اختاره صب لا على انها باقية على التشبيه الا أنها ضمنت معنى التعليل وذلك لان المعنى على هذا يولى عليكم لاجل وجودكم على ما أنتم عليه تولية مشابهة لوجودكم على ما أنتم عليه فان كان ما أنتم عليه خيرا كانت التولية خيرا بخيرية المولى والا فلا

ليس للاحتراز فأنى بما قرره فلا تغفل (قوله لا بالاتباع) أى اتباع حرف لآخر فى كلمة فلا يقال يلزم عليه اخراج اعراب التوابع كالنعت تدبر اه شيخنا (قوله قلت كلا منافى الاسم الخ) قيل عليه لو التفت لذلك ماساغ للشارح الاحتراز عن قد افلح الخ فالاولى ان يقال ان ذلك ليس عاملا اصطلاحيا وكلامنا فى العامل الاصطلاحى اه وأقول لا يرد لان الاحتراز الاول قبل الوصول الى الاخير تدبر اه شيخنا ومحصل قوله وأقول الخ ان اخراج الشارح حركة الحرف فى قد أفلح بقوله يجلبه العامل انما هو قبل الوصول للتقييد بالاسم والفعل المضارع وقبل الوصول للتقييد بذلك يكون الكلام أولا عاما للحرف وغيره وفيه نظر لان قوله فى آخر قيد آخر وهو مذكور أيضا قبل التقييد بالاسم والفعل المضارع فلا مانع من أن يكون احترازا عن الحركة التى جلبها العامل بالذات لا فى الآخر كفتحة همزة ان فى قولك لمغنى انك فاضل فالآثار التى جلبتها العوامل أولا وبالذات لا يلزم ان تكون فى الآخر حتى يكون قوله فى آخر لبيان الواقع ولو نظرنا لكون الكلام فى الاسم والفعل المضارع وان كان التقييد بذلك وقع آخرا لزم عدم صحة اخراج الشارح حركة قد أفلح بقوله يجلبه العامل لان قوله يجلبه العامل وقوله فى آخر على حد سواء فى تقدمهما على التقييد بالاسم والفعل المضارع فالكلام صاحب هذا القيل وجه وجيه فتأمل ولا تغفل (قوله فحكم مرتبة) أى

لاباعثة حتى يتوجه عليها الاعتراضات وفى بعض النسخ مزينة بالنون وفى بعضها بالفاء (قوله كما بينته فى كتابة الازهرية) محصل مافيها انهم قالوا انما اختص الاسم بالجر والفعل بالجزم للتعادل بينهما لان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من التحريك فاعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك وخفة السكون ثقل الفعل وانما كان الاسم خفيفا والفعل ثقيلا لان مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقيل والبسيط خفيف وأوردوا اسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان ورد بان دلالته على الزمان عارضة فلا اعتداد بها كما تقدم بيانه نعم يرد أن اسم الفاعل من حيث مدلوله الوضعي مركب من ذات وحدث قام بها فيجاب حينئذ بان الفعل أثقل من حيث تركبه من حدث وزمان ونسبة بناء على التحقيق من أن النسبة المعينة جزء مدلوله وبعد هذا كله فى هذا التوجيه نظر لانه لو صح لكان الاولى ابدال الجر بالضم لانه أثقل اذ فيه اعمال شفتين وفى الجر اعمال شفة ولما وجد السكون فى الاسم بناء لازما الا ان يقال قصدوا تخفيف ثقل البناء وعلل الدماميني اختصاص الجر بالاسم بان المجرور محكوم عليه فى المعنى فقولك مررت بزيد فى قوة قولك زيد ممرور به والمحكوم عليه لا يكون الا اسما وفيه ان المنصوب محكوم عليه أيضا فمعنى ضربت زيدا فى قوة فيها

(قوله وبان أصلها كيفما الخ) فيه أنه لو كان أصلها ذلك لجزم الجواب أيضا وهو يولى مع أن الرواية باثبات الالف (قوله حاصل الكلام عليها الخ) لم يستوف الكلام عليها ومع ذلك ففى كلامه نوع خلل وذلك لان قوله واذا جردت لفظا فقط الخ يوهم ان اللام مقدرة وحينئذ فينافى تجويزه الامرين ما قدمه من ان التى فيها اللام تقديرا ناصبة بنفسها و بعد ذلك فهو مكرر مع قوله أو تقديرا وقوله ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار وغيره فاسد بظاهره اذ لا يخلو من توجه النفى لمجموعهما فلا يتجه منعه مصدرية كى لان مجموعهما ليس حاصلا فى جئت كى لتكرمنى مثلا أو من توجهه لكل على انفراده فينافى ما قدمه بل ما فى القرآن من جواز الفصل بلا بين المصدرية والفعل فيحتاج لتأويل بان يقال معنى كلامه ان جواز الفصل بالجار وجوازه بغيره بحيث يجوز الفصل بذا تارة وبذا تارة منتف بل انما يجوز بغير الجار فقط أو يخص الغير بغير ما تقدم وذكر المحشى من الصور أربعة وبقيت خامسة وهى الاتيان بأن المصدرية فقط بعد كى ويتعين كونها للتعليل وان هى الناصبة ووجه كون الصور خمسة انها اما أن تقترن باللام فقط أو بأن فقط أو بهما معا أو تتجرد عنهما واذا اقترنت باللام فاما أن تتقدم عليها واما أن تتأخر عنها وانما لم تجعل الصور ستة بزيادة ما اذا اجتمعت ان وكى وتقدمت كى على اللام نحو جئت كى لان تكرمنى لانه لا يجوز اظهار ان بعد اللام بل اضمارها واجب فلذلك كانت الصور خمسة فقط * ان قلت كان يمتنع أيضا ظهور ان فقط بعد كى لان اضمارها بعد كى واجب فتكون الصور أربعة * قلت سمع اظهارها بعد كى فى الضرورة اذا فصل بينهما بما فتكون الصور خمسة انما هو بالنسبة لما سمع وعلمت من هذا ان اضمار أن واجب فى صورتين وهذا كله يعلم من قول شيخنا حاصل هذا المقام ان كى ان تقدمتها اللام لفظا ولم تتأخر عنها أن فهى مصدرية لا جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله وان ظهرت اللام بعدها أو أن ولم يسمع ظهورها الا بعد ما نحو * كيما ان تغر وتخدعا * فهى جارة ولا يجوز أن تكون مصدرية أما فى الثانى فلان الحرف المصدرى لا يباشر مثله وأما فى الاول فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام ويشكل حينئذ بما تقدم من عدم جواز دخول الجار على مثله ويجاب بان المراد لا يجوز دخوله على مثله مع امكان الاحتراز عنه وهو جواب أيضا لما يأتى وايضاحه ما قرره الغنيمى بعد الاستشكال السابق حيث قال وأقول لعل السر والله أعلم فى جواز دخول الجار على مثله هنا وعدم جوازه فيما اذا تأخرت كى أن كى عند التأخر يصح ان تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة وأما فى صورة تأخر اللام عنها فقد اضطررنا الى جعلها حرف جر اذ لا يصح ان تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح ان تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتعين انها جارة واللام مؤكدة فتأمل اه ودعوى زيادة كى مردودة بانه لم تعهد زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل عليه ويجاب أيضا بان المراد لا يجوز ما ذكر فى الفصيح وزيادة اللام بعدها نادر وان تجردت كى عن اللام قبلها و بعدها وأن بعدها لفظا فيحتمل ان تكون مصدرية بتقدير لام قبلها وان تكون تعليلية بتقدير أن بعدها وينبنى على هذا أنا ان قدرناها الجارة لا يجوز دخولها على لا وان قدرناها الناصبة جاز والارجح الاول لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والحمل على الغالب عند التردد أولى وان سبقها اللام وظهرت بعده ان كجئتك لكيما ان تكرمنى جاز

فيها الامران وجوازهما ملزوم لاحد المحذورين اما دخول الجار على مثله أو المصدرى على مثله واغتفر ذلك لعدم امكان الاحتراز عنه كامر واحتمال انها جارة أرجح وتكون أن ناصبة اعتناء بشأنها لانها أم الباب ولان ما كان أصلا لا ينبغى أن يكون تأكيدا لغيره لان الناصب لو كان كى كانت ان مؤكدة لها ولان أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لمجاورتها بخلاف البعيد ولان توكيد الجار بجار أسهل من توكيد الحرف المصدرى بمثله أفاده يس مع الفاكهى اه فتأمل جدا (قوله كل منهما) أى بدلا عن الآخر (قوله سواء وقعت فى صدره الخ) هذا التعميم بقطع النظر عن عملها والا فهى لا تعمل الا اذا كانت مصدرة (قوله بين الفاء واللام) صوابه بين الفاء والباء كما فى بعض النسخ (قوله أى ان كنت قلت ذلك الخ) أى فكل منهما فى المستقبل ويكون ظن الصدق فى مقابلة وجزاء تبين صحة القول (قوله لان ظن الصدق واقع فى الحال) أى وأيضا ظن الصدق لا يكون فى العرف جزاء على المحبة (قوله اما فى المستقبل) أى كما فى شرط وجزاء ان وقوله أو الماضى أى كما فى شرط وجزاء لو وبهذا تعلم عدم صحة ما كتبه بعضهم على قول المحشى أو الماضى لعله بحسب الصورة والا فان تخلص الفعل للاستقبال (قوله ولا مدخل للجزاء فى الحال) قيل فيه قلب (قوله فلا تعمل فيهاء وامل الافعال) المناسب فلا تعمل فيه وبعد ذلك يرد عليه عامل الرفع وهو التجرد من الناصب والجازم فانه عامل فى الفعل المضارع سواء كان مرادا به المستقبل أو الحال الا أن يقال المراد العوامل اللفظية (قوله صبى ومراهق ونحو ذلك) كغلام (قوله لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغة الفعل) كالتمنى والترجى والعرض والتحضيض والاستفهام (قوله بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى لن الخ) فيه ان هذا مخالف لقول الشارح فى أول النواصب انما قدمت لن لملازمتها النصب دون البواقى وان كان ملازمة لن للنصب انما هى على المشهور لان قوله دون البواقى يفيد أن أن ليست ملازمة للنصب فلعل أبا حيان لم يطلع على الخلاف أو لم يكترث بالمخالف فى أن والشارح اطلع واكترث به تأمل (قوله مالم تكن قد أولت به) أى بمعنى القول لا بالقول اذ لا معنى لاشتراط الخلو من حروف القول الا عند التأويل به فلا يشترط ومثال ما اذا سبقها حروف القول المؤولة بمعناه ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله فقد ذكر الزمخشرى ان أن مفسرة للقول على تأويله بالامر أى ما أمرتهم الا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله (قوله لمتعلق كتبت) أى مفعوله (قوله اقتصر عليها الخ) أى اهتم بها بحيث ذكرها وحدها لاجل الرد وفى نسخة اقتصر عليه الخ أى على وقوعها بين القسم ولو (قوله بعد لما) نحو فلما أن جاء البشير وقوله بعد اذا نحو قوله

فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطى يد فى لجة الماء غامر

وقوله وبين الكاف ومجرورها نحو * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * (قوله وان يكن فعلا الخ) اما اذا كانت جملة الخبر جملة اسمية أو فعلية دعائية أو فعلها جامد فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين والخامسة ان غضب الله عليها وأن ليس للانسان الا ما سعى وقوله والاحسن الفصل أفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير مصنفنا هنا وفى التوضيح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم والا لم يقبح كما فى الروداني ويظهر ان ترك الفصل

قولك زيد مضروب مع ان النصب لا يختص بل المرفوع محكوم عليه حقيقة والرفع ليس خاصا بالاسم (قوله ولا يخفى ما فى البيت من الحسن) اذ المعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه وفى هذا المعنى مبالغة تامة (قوله ويفيد هذا انهما جائزان الخ) المناسب لما ذكره الشارح أولا من وجوب الحذف ان مراد الشارح بقوله فآثر الخ ان أبا العلاء آثر الذكر على الحذف فوقع فى الخطأ لان حذف الخبر واجب كما أفاده الشارح أولا بناء على مذهب الجمهور فما سلكه المحشى غير مناسب تأمل (قوله ويجعلون الخاص) أى كقوله فى هذا البيت يمسكه وقوله بدلا أى بدل اشتمال لان الموصوف يشتمل على صفته كما فى هذا البيت اذ الامساك صفة الغمد (قوله فلا يتم بدون ما ذكرنا) من أن المقصود تأكيد الخبر لا الحلف الشرعى (قوله يحتمل ان قد هنا للتحقيق الخ) هذا مقابل لكلام الشارح المبنى على ان قامت بمعنى وجدت وتحققت تنزيلا لما سيحصل منزلة ما حصل وتتميم الكلام على هذا المقام فيما كتبناه على حاشية السيد أبى النجا (قوله ونوقش هذا بان الحال الخ) فى عبادة اعترض بان قد تقرب الماضى من الحال الذى هو زمن التكلم وحقيقته أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ولا تقربه من الحال الذى هو لفظ يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى فكيف يجب فى وقوع الماضى حالا بالمعنى الثانى دخول قد عليه

المقربة له من الحال بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل انما تبعد الماضى من
المقارنة كافى قولنا جاءزيد فى السنة الماضية وقدركب اهـ وهذا هو عين قول السعد فى المطول ويرد ههنا الاشكال
المذكور وهو أن المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لالزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وأيضا لفظ قد انما تقرب الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما تكون قد فى الماضى سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما فى قولنا جاءزيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه اهـ المقصود منه وقد أفاد هذا المحشى بقوله ونوقش الخ الا انه لم يتعرض لما أشار اليه السعد بقوله وأيضا الخ (قوله وأين هذا من هذا) أى أين المقاربة من زمن التكلم من مقارنة الحال لعاملها التى هى المطلوب (قوله وأجيب بانهم رأوا المناسبة الخ) هذا الجواب للسعد وعبارته فى المطول وغاية ما يمكن أن يقال فى هذا المقام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم
فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضى والحالية لتنافى الماضى والحال فى الجملة فأتوا بلفظ قد ومحصله
لظاهر الحالية وقالوا جاءزيد فى السنة الماضية وقد ركب كما مر فى اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر أن تصدير

عند وجود فارق آخر خلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع أفاده المحقق
الصبان فى حاشية الاشمونى ولذلك لم يأت المحشى بفاصل فى مثاله السابق أعنى ماعلمت أن يقوم زيد
(قوله ومما يدل على ان العلم الخ) وجه الدلالة أن نفى الظن عن العلم يفيد أن العلم قد يكون ظنا و بعد
ذلك يقال استعمال العلم فى الظن مجاز لعلاقة المجاورة والمجاز لاحجر فيه والمدار على سماع نوعه فلا
حاجة للاستدلال (قوله أى لان التأويل خلاف الاصل) وذلك أن جعلها مخففة غير ناصبة مبنى على
تنزيل الظن منزلة العلم وتأويله به والاصل عدم التنزيل والتأويل (قوله أل فى المسائل للجنس)
لعل هذا فى نسخة وقعت له والا فالنسخ التى بأيدينا ليس فيها أل ثم انه لا حاجة الى هذا لانه قد ذكر
المسألة الثالثة بقوله الآتى وكذا بعد كى الجارة الا انه لم يعنون عنه بلفظ الثالثة وسيأتى ان قوله
وكذا بعد كى الجارة صحيح (قوله ووحيا حال من فاعل يكلمه الخ) أى أو حال من اسم كان أو من الضمير
المستتر فى خبرها أو من بشر على قلة على حد مررت بماء قعدة رجل وعلى هذا فالتفريغ فى الاحوال
(قوله ويقدر هذا الثانى مؤخرا) أى لانه بالتأخير يضعف عن العمل فيقوى بادخال اللام على
معموله لكن مقتضى هذا أن اللام للتقوية مع انه جعلها للتبيين الا أن يقال لامانع من اجتماع
الامرين فيها (قوله فالتفريغ فى الاحوال المقدرة) أى المؤولة وذلك لان وحيا وما بعده مصادر
لا تصلح للحالية فلابد من تأويلها وقوله فى الضمير المستتر أى الآتية من الضمير المستتر فى بمعنى من
وهذا ظاهر على الزيادة لان الضمير فى لبشر عائد على المبتدأ وهو التكليم ومع ذلك فهو غير متعين
لاحتمال أن يكون حالا من فاعل يكلم أو مفعوله أو من بشر على ما تقدم أما على التمام فلا يظهر لان
لبشر متعلق بكان بمعنى ثبت وانبغى أو مفعول لاعنى فلا ضمير فى لبشر حينئذ أو متعلق بمحذوف خبر
أى ارادتى لبشر فالضمير حينئذ فى لبشر عائد على الارادة وهى لا تصح أن تكون صاحب الحال وحينئذ
فصاحب الحال اما فاعل يكلم أو مفعوله أو فاعل كان أو بشر على ما تقدم (قوله وليس الجار) وهو من
وراء حجاب (قوله لانه قبل حرف الاستثناء الخ) هذا غير مسلم بل ما قبل حرف الاستثناء يعمل فيما بعده
تقول ماشربت الامن خمرة الريق ولاجرح قلبى الامن سهام اللحظ فالاولى التعليل بأن ذكر أو
العاطفة له على وحيا منع من تعلقه بيكلم كما هو ظاهر (قوله ولا يصح عطفه على أن يكلمه) والمعنى
على هذا العطف ما ثبت التكليم بغير الوحى والايصال من وراء حجاب ولا ارسال الرسل لبشر فهو على
حد لا ينبغى ان نأكل الا فى البستان أو تشرب (قوله نفى الرسل أى الملائكة) أى نفى ارسالهم وقوله
أو نفى المرسل اليهم أى الانبياء وأو بمعنى الواو وبهذا تعلم خلل ما وجد بالهوامش فى هذا المحل فتأمل
وأنصف (قوله والارواح بالواو) الذى فى الشواهد الارواح ومن العرب من يقول الارياح والاول
الكثير خلاف ما يقتضيه كلام الجوهرى وقول الحريرى الارياح لحن مردود كما قاله ابن هشام (قوله
وليس بصحيح) أى لانه ليس الرواية (قوله وانما جعل علة) أى فى الخارج وان كان معلولا ذهنا كما
فى حفرت البئر للماء فان الحفر معلول والماء علة ذهنا وهو علة والماء معلول خارجا وقوله لاجتماع
الامور الخ أى وان كان بعضها كالمغفرة سابقا على فتح مكة (قوله ان أحسن ما يجاب به الخ) أحسن
منه أنه من باب حسنات الابرار سيئات المقربين (قوله وقد نص غير واحد الخ) هذا جواب آخر

ومحصله أن معنى ليغفر لك الخ ليسقط عنك الذنوب المتقدمة والمتأخرة أي لم يجعلها واقعة منك ولم يؤاخذك بها العدم وجودها وقيل ان هذا مجرد فائدة ولا يصلح جوابا اه تأمل (قوله وفي الآية استعارة تبعية الخ) فيه أن هذا لا يظهر الا على قول البصريين انها لام السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئا عن التقاطه كونه صار عدوا وصار كانه التقط لذلك وان كان التقاطه في الحقيقة انما كان لأن يكون حبيبا وابنا وأما المصنف فقد جرى على مذهب الكوفيين في أن اللام كما هي موضوعة للسبب موضوعة للعاقبة أيضا وقد عزاه بعضهم للاخفش وعلى هذا فلا مجاز أصلا لكن مذهب البصريين أولى لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متعدد كان المجاز أولى لان الوضع يؤول به الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ثم هذه اللام أعني لام الصيرورة أو السبب المجازي هي التي يكون ما بعدها نقيضا المقتضى ما قبلها هذا ما يستفاد من الفاكهي ويس اه شيخنا (قوله حيث قدر تشبيه ترتب نحو العداوة الخ) أي قدر تشبيه كلي ترتب هذا النحو وهو مطلق ترتب أمر على أمر لا يناسب (قوله فقدر استعارة الترتب الكلي) أي اللفظ الدال عليه وهو علية واستعارة لفظ الكلي هو طريقة الجمهور وخالفهم العصام وقال لا حاجة اليه كما هو مبين في محله (قوله قرينة) أي على التجوز في اللام (قوله لما قبل لو) وهو مطلق الاضمار بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وليس راجعا لما قبل لو ولما بعدها أيضا هو جواز الاظهار المستفاد من قوله ولو أظهرت في الكلام لجاز تدبر قال شيخنا يظهر لي ان المعنى كما سبق من اضمار أن بعد العاطف واللام ومن الاظهار كذلك بعد كي الجارة تضمر أن في نحو جئت كي تكرمني ان قدرت جارة وتظهر في نحو جئت لكيما ان تكرمني وهي جارة على الارجح وان التشبيه في الاضمار تارة والاظهار أخرى ولزوم الاضمار الذي ادعاه الشارح انما هو في الصورة الاولى والكلام هنا في مطلق كي الجارة فلا حاجة لما تكلفه المحشي تبعا للشنواني (قوله وهذا ظاهر فلا اعتراض على المصنف) فيه نظر بل الاعتراض عليه باق لان اضمار أن بعد الامور الاربعة كاضمارها بعد لام الجحود في كون هذا محله فالكلام في اضمار أن لا في هذه الحروف حتى يقال ان محلها اما حروف الجر بالنسبة لحتى أو حروف العطف بالنسبة للباقي على انه لا فرق بين لام الجحود وهذه الحروف اذ محلها أيضا حروف الجر فان نظر للاضمار فالكل على حد سواء وان نظر للحروف فالكل على حد سواء فالتعبير بالاستطراد في غير محله الا أن يجاب بانه ليس المراد الاستطراد المعروف بل المراد به مطلق الذكر والشروع تأمل (قوله وأجيب بان المنظور اليه في هذه الآية حكاية كلامهم الخ) فيه ان زمن الحكاية الحاصلة من جبريل للنبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم هو زمن نزول الآية فكان المناسب أن يقول وأجيب بان المنظور اليه هو المحكي لا الحكاية الخ لكن المحشي أراد أن ينقل عبارة غيره فأخلها وعبارة غيره والجواب ان قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكي بخلاف ما في الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه والحاصل أن ما كان حكاية كلام آخر ينظر فيه لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله ليس فيه) المناسب فيها كما في بعض

الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء أصدقه في مرية وقد امترت * صحابة موسى بعد آياته التسع اه وهذا معنى قول عبادة وغاية ما تمحل بعضهم في الجواب انه يكفي المشاركة في اللفظ فالحال النحوية مشاركة للحال بمعنى الزمن الحاضر في اللفظ فاذا كان قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمن الحاضر صح كونها محسنة لوقوع الماضي حالا نحوية اه وقد أفاد هذا كله المحشي بقوله بانهم رأوا المناسبة في مطلق الحال الا ان المحشي وعبادة لم يتعرضا لقوله وكثيرا الخ ورد السيد قول السعد وكثيرا الخ بقوله أقول لا بد في مثل ذلك من التأويل على وجه يحصل به التقارن من اعتبار القصة أي أصدقه في مرية والقصة انه امترت صحابة موسى أو اعتبار العلم كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا الآية أي كيف تكفرون وأنتم تعلمون أن حالكم هذه ومجرد التصدير بلفظ قد لا يغني عن الحق شيأ (قوله وأجاب بعض المحققين) هو السيد الجرجاني وعبارته في حاشيته على المطول والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة في مباحث حتى

يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ماقبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه
كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجىء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان
المجىء وتفهم المقارنة
بينهما فكأن ابتداء
الركوب كان متقدما على
المجىء لكنه قارنه دواما
واذا قلت جاءنى زيد
يركب دل على كون
الركوب فى حال المجىء
وحينئذ يظهر صحة
كلامهم فى هذا المقام
وفى وجوب تجريد الجملة
الواقعة حالا عن علامة
الاستقبال اذلوصدرت
بها لغزم كونها مستقبلة
بالقياس الى عاملها اه
المقصود منه وقد ذكر
عبادة كلام السيد
المذكور الى قوله دواما
وكتب عبد الحكيم على
قول السيد والصواب
أن يقال ان الافعال الخ
هذه مجرد دعوى لابد
لها من شاهد فان الافعال
التى تقع شرطا أوظرفا
لافعال أخر يفهم منه
ماضويتها وحاليتها
واستقباليتها بالنظر الى
زمان التكلم نحو لو
جئتنى لاكرمتك وان
جئتنى أكرمك واذاجاء
زيدأكرمه وندم زيد
ولما ينفعه أوولم ينفعه
نعم يمكن أن يرادمنها تلك
المعانى بالقياس الى غير
زمان التكلم اذا اقامت قرينة وعلى قوله فقد صرح النحاة الخ أى حيث قالوا ينصب المضارع بتقدير
أن بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها نحو سرت حتى أدخلها وان الدخول مستقبل بالنسبة الى السير سواء كان

حال

النسخ (قوله الى ماذكر) أى الى قول الرسول وهو اليسع أوشعيب (قوله بخلاف الجارة) فان
معناها الملك أوالاختصاص أوالاستحقاق (قوله والجر لانه ليس بغاية) ان أراد جر لفظ الفعل فلا
يصح اذلا يتوهم جر الفعل وان أراد جر المصدر فهو عين امتناع النصب اذلو نصب الفعل لجرت وقوله
نعم يجوز النصب الخ فيه ان ماصحح به النصب من تقدير وقوع السير أولا والدخول بعده مبنى على
الاثبات ودخول النفى بعده وكما يصح النصب يصح الرفع ففى يس وأجاز الاخفش الرفع بعد النفى
على ان يكون الكلام ايجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره لاعلى ماقبل حتى خاصة ولو
عرضت هذه المسألة على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة
وكل أحد يمنع ذلك اه ولعله لذلك قال فتأمل هذا وفى يس ما يفيد النصب مع ان النفى للسبب خاصة
وعبارته ولولم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وماسرت الى البلد حتى أدخلها
أوسرت حتى تدخلها وجب النصب اذطلوع الشمس لايتسبب عن السير فى الاول ودخول البلد
لا يتسبب عن عدم السير فى الثانى وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون
مستأنفا مقطوعا بوقوعه وماقبلها سبب له وذلك لا يصلح لان ماقبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب
مع نفى السبب أو الشك فيه وأجاز الاخفش الرفع الى آخر مانقلناه قبل اه ولعل وجهه انه مستقبل
وان كان منفيا لكن فيه ان حتى لا تصلح معه للتعليل ولا للغاية الا بتقدير الثبوت المصحح للرفع لكن
ان حمل السير على المشى صح ولا يحتاج لتقدير الثبوت والحاصل انه اذا أريد المشى وفرض فى رجل
ركب الى دخول البلد ثم مشى مثلا وقال لسائل له سأله عما حصل ماسرت حتى أدخل لا يصح الرفع لان
الدخول ليس مسببا عن انتفاء السير ويتعين النصب لانه مستقبل بالنسبة لانتفاء السير وغاية له وهو
ظاهر الشارح وعليه يحمل مافى يس واذا أريد مطلق الموصل ولو ركوبا لم يصح الرفع ولا النصب
لعدم التسبب وعدم الاستقبال كما بينا سابقا مالم يقدر أن السير وقع أولا والدخول بعده والا فيصحان
وان اقتصر المحشى على صحة النصب اه شيخنا (قوله بان قدرت ان السير هو الذى يقع أولا الخ)
فيه ان هذا ليس من قبيل حكاية الحال الماضية لانها فرض ما كان واقعا فيما مضى واقعا الآن
والفرض هنا ان السير والدخول منفيان (قوله رحمه الله الحال) أى بالنسبة لزمن التكلم لا لما
قبلها بل هو بالنسبة اليه مستقبل ضرورة انه مسبب وبه يعلم ان قوله على العكس ليس عكسا من
كل وجه ثم شرط التسبب لانه لما انقطع الاتصال اللفظى لمانع وجب الاتصال المعنوى كما فى يس
(قوله بان يكون معمولها) أى مدلول معمولها (قوله وهو تسبب القول الخ) فان الرفع شرطه تسبب
ما بعدها عما قبلها (قوله فعلى ارادة الاخبار بارادة) الاولى حذف ارادة الثانية (قوله وبان شيأ
آخر كان مترقبا وقوعه ليكون مستقبلا) أى فتقدر أن قول الرسول والمؤمنين الماضى منتظر
وقوعه حتى يكون مستقبلا ليصح التعبير بالمضارع ويصح النصب وقوله لكان حالا على وجه
الحكاية أى فيرفع الفعل حينئذ ولا يصح النصب الذى الكلام فيه ومن هذا يعلم ان شرط النصب
استقبال ما بعد حتى بالنسبة لزمن التكلم اما حقيقة كما فى قوله ان نبرح الخ أو تقديرا كما فى وزلزلوا
فانك تقدر أنه مستقبل بالنسبة لزمن التكلم وشرط الرفع حاليته بالنسبة لزمن التكلم اما حقيقة كما
فى قولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وقت الدخول أو تقديرا كما فى قوله وزلزلوا الخ اذا قدرت انه

حال بالنسبة لزمن التكلم والحاصل ان الفعل بعد حتى ان كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم
فالنصب واجب وان كان حالا بالنسبة له فالرفع واجب وان كان ماضيا بالنسبة له جاز الرفع
والنصب بالاعتبارين السابقين اذا علمت ذلك ظهر لك انه كان الاولى للشارح ان يقول وأما النصب
فشرطه ان يكون الفعل بعد حتى مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم اما حقيقة كما في قوله تعالى قالوا لن
نبرح الخ وأما تقديرا كما في قوله تعالى وزلزلوا الخ (قوله رحمه الله لأستسهلن الصعب الخ) جوز أبو حيان
كونها في البيت بمعنى الا قال الدماميني وليس بشئ وفيه نظر لان أو بمعنى الا مجمع عليه واقتصر عليه
سيبويه قال الرضي أو في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد
الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت
ما بعد أو فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف
محذوف وهو الظرف أي لالزمنك الا وقت أن تعطيني حقي فهو في محل النصب على انه ظرف لما
قبل أو وعند من فسره بالى فما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو والتي بمعنى الى اهـ ومع هذا لا يقال
ان كلام أبي حيان ليس بشئ وقول الرضي مجرور بأو خلاف ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه
جعل تقديرها بالا أو الى تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه
المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها ان ناصبة
للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها اهـ يس وظاهره اطراد ما للرضي وينافيه
تعين معنى التعليل السابق وتعين معنى الى الآتي في الشارح الا أن يقال ان معنى لارضين الله أو
يغفر لي لآخذن في أسباب رضاه التي كلفني بها الى أن أحقق المغفرة وبعد ذلك لا تكليف اذ ذاك
لا يكون الا يوم القيامة فتصلح لمعنى الا أو الى وكذلك كسرت كعوبها ليس المعنى انه كسر جميع
الكعوب بل المعنى انه يأخذ في أسباب كسرها كعبا بعد كعب الى أن تستقيم فلا يكسر بعد الذي
كسره منها كعبا آخر وهذا هو المناسب للمعنى التمثيلي فيصلح أيضا المعنى الى والتعليل وبهذا التقرير
يطرد ما للرضي وحاصله ان أو لاحد الشيئين فاذا نصب الفعل بعدها دلت على ذلك وعلى ان الثاني
عقب الاول غاية له ويقدر بالى أو الا والمعنيان راجعان لشئ واحد فنصب الفعل بعدها وتقديره
بالمصدر المعطوف على غيره وان كان خلاف ظاهر الرضي للفرق بين أو التي للشك المجرد وأو التي
لافادة ان ما بعدها مع ذلك لا يحصل الا بعد ما قبلها مثلا استسهال الصعب وادراك المنى لا يجتمعان بل
الحاصل هذا أو هذا فاذا نصب الفعل وكانت أو بمعنى الى أو الا دل الكلام على ما سبق وان أتى
بالمصادر ابتداء كأن قيل ليكونن مني استسهال أو ادراك لم يفد الكلام الا حصول أحد الشيئين
اهـ شيخنا (قوله وانما احتاجوا الى هذا التأويل ليفرقوا الخ) فيه ان هذا التعليل انما هو لنصب
المضارع بعد أو وعبارة المحقق قال ابن الناظم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التي
لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا وأو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما
قبلها في ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها اهـ وأما علة تأويل الفعل السابق
على أو مع عدم وجود السابك فهي دفع لزوم عطف الاسم الغير المشبه للفعل عليه تأمل (قوله التي هي
لمجرد العطف) أي العطف المجرد عن قصد السببية وان كانت السببية حاصلة اذ المدار على قصدها

ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم أو حالا أو مستقبلا أو لا يكون شئ من ذلك بأن سار ولم يدخل لمانع ولا يخفى عليك ان ما نقله
لا ينفعه اذ لا كلام في كون فعل مستقبلا بالقياس الى فعل آخر فان الفعل اذا كان غاية أو مسببا لفعل آخر كان مستقبلا
بالنظر اليه انما الكلام
في دلالة الفعل الذي
هو قيد على كونه ماضيا
أو حالا أو مستقبلا بالنظر
الى ما قبله وعلى قوله
وتفهم المقارنة الخ ان
أراد فهم المقارنة من قد
فممنوع لانها تدل على
القرب دون المقارنة
وان أراد انه يفهم ذلك
بمعونة المقام لكونه
حالا فلا حاجة الى ايراد
قد اهـ ولنشرح لك
عبارة عبد الحكيم الاولى
فقوله نحو لو جئتني
لاكرمتك أي فان المجئ
ماض بالنسبة لزمن
التكلم وان كان ماضيا
أيضا بالنسبة للاكرام
الا ان هذا انما جاء من
كون الاكرام مسببا عن
المجئ وقوله وان جئتني
أكرمك أي فان المجئ
مستقبل بالنسبة لزمن
التكلم وان كان ماضيا
بالنسبة للاكرام وقوله
واذا جاء زيد أكرمه هذا
مثال للظرف وما سبق
مثال للشرط فان المجئ
في هذا المثال مستقبل
بالنسبة لزمن التكلم
وان كان ماضيا بالنسبة
للاكرام وقوله وندم زيد
 ولما ينفعه أو ولم ينفعه فيه ان هذا حال مع ان فرض كلامه في الظرف والشرط فقط الا أن
يقال الحال من قبيل الظرف في المعنى وحينئذ فما أوهمه كلام المحشي من أن كلام السيد لا شئ فيه لا يسلم (قوله فكأنه مقارن له)

أي لاعطاء المقارنة بالباء حكم المقارنة بالنون الواجبة في الحال كما أفاده المحشي في حاشية عبد السلام كذا قيل وفيه ان ما تقدم عن السيد يفيد ان المقارنة

موجودة حقيقة الا انها في الدوام الا أن يقال الكائنة بالنظر للابتداء فتأمل (قوله ليس من تقريب الماضي) أي بل من تقريب المستقبل اذ قيام الصلاة بمعنى وجودها وتحققها أمر مستقبل في الواقع (قوله وهو مجرد تحسين الخ) قالوا انما امتاز الفرع عن الاصل في ذلك لان الحروف التي جعلت اعرابا في الاصل لم توجد في الفرع حتى يحمل عليه بعنوان ان هذه المزية للضرورة بخلاف المزية في عدم حمل النصب على الجر فهو ممكن بسهولة كذا لبعض أحبابنا اه شيخنا ولا يخلو عن نظر فتأمل (قوله الاولى تأخير المعتلة عن المضافة الخ) بناء أخذا من التعليل على ان المراد بالمعتلة المختومة في اللفظ بحرف علة وهذا ليس بلازم بل لك ان تريد بالمعتلة ما أحد حروفها الاصول حرف علة سواء كان حرف العلة منطوقا به أم لا ولذلك قال شيخنا نقلا عن بعض أحبابه اذا جعلت الاعتلال على الاصلي في الكلمة أي التي في أصلها اعتلال لما استغنى عن ذكر الاضافة لان الاعتلال سابق عليها والقيد اما للواقع أو للاحتراز اه ولعل قوله والقيد اما

الطالب الطلب

للواقع الخ معناه ان قيد الاضافة لبيان الواقع بالنسبة لذو وفم بلا ميم لانهما لا يكونان الا مضافين وللاحتراز بالنسبة للباقي فتأمل

لا على وجودها تأمل (قوله شريك المعطوف عليه في النفي) أي فكل منهما مقصود بالنفي (قوله والفرق بين هذا الوجه الخ) والفرق بين الوجهين وبين وجه النصب اذا قصد السببية والعطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بالنصب ان محط النفي التحديث واما نفي الاتيان فليس مقصودا لذاته بل انما اعتبر لكونه سببا في نفي التحديث بخلاف الوجهين المذكورين فتدبر (قوله قلت الاقرب جعلها للتثنية الخ) غير ظاهر لانا لم نجد في الافعال الخمسة نفعلان بالنون وذلك لان فاعل الفعل المبدوء بالنون لا يظهر أبدا فالمناسب هو الاول (قوله فتصدقين مني) كذا في بعض النسخ وصوابه فتصدق كما في بعض آخر (قوله على محل أصدق الخ) عبارة المحقق وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فأصدق بناء على ان جواب الطالب المقرون بالفاء معها في محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان أخرتني فتصدقي ثابت واكن وضعفه في المغني قال والتحقيق انه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أي العطف الملحوظ فيه المعنى لان المعنى أخرني أصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أي تأدبا وعلى الثاني مشى في الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفي التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدماميني كقراءة أبي عمرو لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن ثم قال والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء اه وقوله كقراءة أبي عمرو وصوابه كقراءة غير أبي عمرو وبهذا تعلم ما في المحشي (قوله في جواب الامر من قوله ابن لي) هذا خلاف الظاهر اذ الظاهر ان فأطلع من جملة المترجي (قوله ونحو ذلك) ان كان اسم الاشارة راجعا لاحتمال أن يكون النصب في جواب الامر كان المراد بالنحو احتمال العطف على المعنى في لعلي أبلغ فان خبر لعل يقترن كثيرا بأن نحو فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وان كان اسم الاشارة راجعا لقوله ولبس عباءة الخ كان المراد بالنحو بقية أمثلة العطف على الاسم الخالص ولهذا أمر بقوله فتأمل (قوله من يدعوني) باثبات الواو كما في بعض النسخ وفي بعضها حذفها ولا وجه له (قوله ويرتد عطف على أرجو) يظهر انه عطف على تقتضي اه شيخنا (قوله فيكون منه الطلب) أي فيكون المراد منه الطلب لا الاظهار وفي بعض النسخ فيكون معناه الطلب وهو ظاهر (قوله بحسب معونة المقام) فهو مجاز من اطلاق اسم اللازم وارادة الملزوم (قوله أي حدثوك به) لا يجوز حذف العائد المجرور الا اذا جر الموصول بمثل ما جر به ذلك العائد الا أن يقال ان الحذف تدريجي فلم يحذف العائد الا وهو منصوب (قوله كمن سمعه) لا حاجة لتقدير الضمير اذ المفعول ليس مقصودا (قوله ولا حاجة لادعاء القلب) القلب هو الاقرب (قوله خرج به أيضا الطلب بلفظ الخبر) أي فانه دال على الطلب بواسطة القرينة لان استعمال الخبر في الطلب مجاز (قوله وعن الطلب بالمصدر) أي فان دلالته على الطلب بواسطة نيابته عن الفعل (قوله وكان أبو جني مملوكا) جني عطف بيان من أبوه لبيان اسمه وليس المراد ان أباه كان من الجن (قوله لكن على حذف مضاف) ان جعلت من بيانية مشوبة بتبعيض لم يحتج لهذا المضاف (قوله بخلاف النصب بعد واو المعية) أي نصب المفعول معه (قوله أي ولو بلفظ الخبر) أي ولو بلفظ اسم الفعل أو المصدر النائب عن الفعل فالطلب هنا أعم منه فيما سبق (قوله ووجهه ان اشرابهما معنى التمني طارئ عليهما) قد يقال يجوز الجزم بعد الجملة الخبرية اذا أريد بها الطلب مع ان

الطلب طارئ عليها وأيضا باب الجزم أوسع من باب النصب بدليل صحة الجزم فى جواب الخبر الذى قصد به الطلب واسم الفعل والمصدر مع عدم صحة النصب فى جواب ذلك فاذا جاز النصب بعد لو التى للتمنى فجواز الجزم أولى تأمل (قوله فلا تنافى بين قول من قال انها تجامعها وقول من نفى ذلك) محصله ان القول بانها لا تجامعها مبنى على النيابة والعوضية ومتى سلمت النيابة والعوضية لم يصح انها تجامعها باتفاق والقول بانها تجامعها مبنى على انها للتقوية والتأكيد ومتى سلمت التقوية والتأكيد صحت المجامعة باتفاق فلا تنافى بين القولين لاختلاف الجهة وكتب بعضهم على قوله وقول من نفى ذلك المناسب و بين القول بنيابتها اه ولا وجه له (قوله أى غالبا فلا ينافى ما صرح به كثير من النحاة الخ) هذا خلاف التحقيق والتحقيق أن ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشئ ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدمامينى وعلى هذا فلا غالبية (قوله مذهب الجمهور انه مجزوم بشرط مقدر الخ) محصل المذاهب أربعة أحدها مذهب الجمهور المذكور ثانيها مذهب ابن خروف واختاره ابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه ان الجازم لفظ الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط ثالثها مذهب الفارسى والسيرافى وابن عصفور أنه لفظ الطلب من حيث نيابته عن الشرط أى حذفت جملة الشرط وأنيب عنها فى العمل فجزم رابعها انه بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا كما فى الاشمونى (قوله الشاهد فى قوله قفا نبك) فيه ان الشاهد هو ذلك القول بتمامه لا فيه الا ان يقال مراده بالشاهد الاستشهاد (قوله اجراء للوصل الخ) وذلك لان نون التوكيد الخفيفة انما تبدل ألفا فى الوقف فان وقع فى الوصل خرج على ما قاله المحشى (قوله بين هذين الموضعين) أشار بهذا الى ان فاء فحومل بمعنى الواو لاستدعاء لفظ بين شيئين (قوله ان لا يذكر فعل خيرا) أى ولا لفظ عليه فى قوله يثب عليه لعدم وجود المرجع حينئذ الا أن يقال ان الضمير فى عليه عائد للاتقاء المفهوم من اتقى تأمل (قوله أو يذكره و يعطفه) أى ثم يفسره بذلك وقال شيخنا ماذكره الشارح من قول العرب المذكور هو المسموع فيتعين فيه اتباع السماع وان فعل معطوف بتقدير وانه مؤول بالامر أو انه صفة كذلك بتقدير القول فقول الشنوانى فكان على الشارح ان لا يذكر فعل خير ان أراد ان لا يذكرها فى الشاهد يفوت عليه ما نطق به العرب وان أراد فى التفسير لزمه انها خبر محض صفة فيرجع لقوله أو يذكره ولا يفسره الخ وكلاهما يقتضى انه ان اتقى الله الامرؤ الموصوف بفعل الخير أثيب والا فلا مع انه يثاب على فعل الخير مطلقا ولو عصى الا أن يقال ثوابا تاما لا عقاب معه وقوله أو يذكره و يعطفه على اتقى ان أراد فى التفسير فكذا هو فى كل نسخة وان أراد قبل التفسير فيلزمه زيادة واو فى المسموع بلا واو (قوله لرد من ذهب) أى قول من ذهب (قوله لا تفضى الى الامتثال) أى على وجه اللزوم العقلى بحيث يلزم من وجودها وجوده (قوله فضلا عن الامتثال) هو عين ما قبله فالاولى حذفه وقد يقال معناه فلم يهتدوا أى يصلوا فضلا عن الامتثال أى الانقياد ظاهر اتدبر (قوله بتسليم ما ذكر) أى عدم افضاء الدلالة الى الامتثال على وجه اللزوم العقلى (قوله بيان المتعلق على أى وجه كان) مراده أن الدلالة لها تعلق وارتباط بامتثال الايمان والجهاد

(قوله انما يكون عند الاضافة) اذ لا يصح ان تقول جاء أبو بالواو أى وأما الاضافة فتارة تكون عند الاعتلال أى ختمها بحروف العلة نحو جاء أبوك وتارة تكون عند عدم الاعتلال المذكور نحو جاء أبك بلا واو على لغة النقص فيكون لذكر المعتلة بعض المضافة فائدة (قوله المناسب) أى الظاهر وقوله الذى هو أى ذو وقوله أى للشرف (قوله لا يقال انه أحد الاسماء الستة) بل يقال انه منسوب الى أحد الاسماء الستة أو مصغر أحد الاسماء الستة أو جمع أحد الاسماء الستة أى فلم يدخل ما ذكر فى الاسماء الستة حتى يحتاج للاحتراز عنه بالنسبة للاعراب المذكور وربما يخرجه من القيود (قوله بخلاف أب زيد) هكذا فى نسخ وفى نسخ بخلاف أبو زيد وفى نسخ بخلاف أبى زيد والظاهر هذه النسخة الاخيرة ومحصل الكلام عليها ان أبى من قولك أبى زيد مبتدأ مضاف لياء المتكلم وزيد خبره ويصدق على أبى المضاف لياء المتكلم انه أحد الاسماء الستة فيكون داخلا فيها مع انه لا يعرب بالواو والالف والياء فلا بد من اشتراط الاضافة لغير ياء المتكلم حتى يصح الحكم عليها بانها خارجة عن الاصل وانها معربة الاعراب المذكور فالمضاف لياء المتكلم مخالف للمنسوب والمصغر والمجموع فى أن الاول داخل والثلاثة بعد غير داخلة فلذا احتيج لشرط يخرج الاول ولم يحتج لشروط تخرج الثلاثة الباقية تأمل (قوله على حد ما فيها غيره الخ) أى وعلى حد قوله

اليوم قدت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب   وهذا كله أشار اليه ابن مالك بقوله

وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النثر والنظم الصحيح مثبتا ٧٦ (فائدة) لم يعربوا بنا اعراب الاسماء الستة مع ان آخره

حرف علة اذ أصله بنو كاب فان أصله أبو لانهم لما حذفوا لامه عوضوا عنها الهمزة بخلاف أب ونحوه فانهم لم يعوضوا من المحذوف شيأ (قوله استئناف بيانى كانه قيل الخ) فيه ان قوله فى جواب هذا الاستفهام انى أخاف الله رب العالمين يفيد ان الاستسلام للصائل واجب ولا يجوز دفعه بالقتل ولعله كان كذلك فى شرعهم والا فمذهب الشافعية جواز دفع الصائل ولو بالقتل الا انه يسن الاستسلام اذا كان الصائل محقون الدم فتدبر (قوله بحذف المتأخر) أى جواب المتأخر (قوله يشمل المغلب) أى بناء على ظاهر التعريف والا فيحتمل جعل أل فى المتماثلين للعهد والمعهود المتحدان لفظا ومعنى فخرج المغلب والمشترك كما لا يخفى اه بعض اخواننا اه شيخنا وقال بعضهم الذى رجحه المصنف ان المغلب مثنى حقيقة قال لان التثنية لم

تحصل الا بعد تسمية الشئ باسم مصاحبه اه وذكر هذا البعض بعد ذلك

ان المشترك من قبيل المغلب فقرر قول الشارح اسم ناب عن اثنين أى اسمين ليدخل فيه نحو القبيلتان والجمالان

فى بعض الاحوال أى لا ما فهمه المعترض من التلازم فى الوجود دائما (قوله فى الجملة) أى فى بعض الصور (قوله وقيل الجزم أولى) أى من الرفع لايهام الرفع على الاستئناف الوصفية الممنوعة ولان الاستئناف خلاف الاصل اذ الاصل فى الكلام ارتباط بعضه ببعض ولا يعدل عنه متى أمكن (قوله لئلا يلزم انه لم يوهب له الخ) هذا لا يلزم الا لو كان المراد ارث المال الذى لا يكون الا بعد الموت مع انه ليس مرادا هنا بل المراد ارث الشرع والعلم وعبارة الصبان والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الارث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام اه فيكون القول بان الجزم أولى غير مسلم ولعله لهذا حكاه بصيغة التمريض وقال شيخنا ترجيح الجزم أو الرفع على الاستئناف بأن الوصفية يلزمها انه لم يجب فيما طلب برده انه لا محذور فى ذلك فقد نص الجلال كما لبعض اخواننا على انه أجيب فى البعض ولم يجب فى البعض على ان المحذور فى الاستئناف والجزم أتم اذ الخبر حينئذ قد تخلف مدلوله فان أجيب بان المعنى ان لم يمنع مانع كونه فالصفة كذلك أى اعطنى من هذه صفته ان أردت تدبر (قوله لان آل يعقوب الخ) هذا مبنى على ان الارث فى الجملتين ارث الشرع والنبوة ولو قيل بان الاول ماذكر والثانى أعم من ذلك ومن ارث المال لما توجه ذلك تدبر (قوله سكت عن شرط الجزم بعد غير النهى) قال شيخنا لا يحتاج للشرط المذكور فى النهى ان حمل قصد الجزاء على انه جزاء المنطوق اذ يأكلك لا يصلح جزاء لمنطوق النهى وان صلح جزاء لمفهومه فهذا من القوم يفيد ان المراد مطلق قصد الجزاء للمنطوق أو للمفهوم فيرد اذن أن شرط بقية أنواع الطلب صحة حلول ان يفعل للاحتراز من أسلم تدخل النار اذ هذا يقصد به مجازاة المفهوم ويجاب بانه وان كان كذلك لكن أنواع الطلب غير النهى لم ينطق فيها بعنوان المفهوم فلذا لم يشترط فيها شيئا بخلاف النهى فانه نطق فيه بعنوان المفهوم كتدن فربما يتوهم ان المراد الجزاء ولو لتدن مثلا فقيد للاحتراز عن هذا وأما مثل الامر فلما لم يكن فى اللفظ سواه فلا يتوهم ان المراد مفهومه وخالف الكسائى فى هذا الاشتراط فى النهى فصحح جزم يأكلك بتقدير ان تدن وظاهر كلام التسهيل جريان خلافه فى بقية أنواع الطلب فصحح جزم أسلم تدخل النار بتقدير ان لا تسلم الخ فعنده الامر والنهى متعاكسان فجزاء منطوق النهى مقدر بان لا ومفهومه بان وجزاء منطوق الامر بان ومفهومه بان لا (قوله أو هو نهى تنزيه) أى فلا ينافى عدم الحرمة (قوله باختلاف معنييهما) أى فلا يصح ان يكون بدل كل من كل اذ شرطه اتحاد المعنى بحسب المراد وقوله وعدم دلالة الاول على الثانى أى فلا يصح ان يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتمال لان بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال لابد فيهما من دلالة الاول على الثانى اذ الكل يدل على البعض اجمالا فى قولك أكلت الرغيف ثلثه وزيد يدل على العلم اجمالا فى قولك نفعنى زيد علمه فالتعليل موزع على هذا الوجه وقوله وأجاب سم بان اختلاف معنييهما لا يمنع البدلية مطلقا الخ كأن هذا المجيب فهم أن قوله باختلاف معنييهما منع للبدلية مطلقا وليس كذلك كما علمت من توزيع التعليل فالمناسب الجواب بان ما هنا من قبيل بدل الاشتمال ولا نسلم عدم دلالة الاول على الثانى بل الاول هنا دال على الثانى اذ لا يصح النهى عن المن بمعنى الاعطاء فى نفسه لانه مطلوب بل النهى من جهة تتعلق به كالاستكثار على انه لا يشترط دلالة الاول على الثانى فى بدل الاشتمال لوجود أمثلة كثيرة فى كلامهم كما يستفاد من كلام المحقق على الاشمونى (قوله بين ياء

مفتوحة

وغيرهما من كل مثنى اسم مدلوله غير واحد بخلاف ظاهر قوله دل على اثنين وخصوصا مع التمثيل والمراد بالاتحاد معنى ان
حقيقة المعنيين واحدة وان اختلف الشخص فتفطن اه لبعض اخواننا اه

مفتوحة وكسرة لازمة) احترز بلازمة من كسرة يومئذ (قوله واحترز بذلك من الوجودية) نحو
ولما جاء أمرنا نجينا هودا وقوله والتي بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ ونوقش بان هذين
لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز الا ان يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا
الحكم لئلا يفهم عموم الحكم لافراد لما ففي هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح اطلاق الحكم اه
يس (قوله فيقدر متصلا لان أمر يتعدى بنفسه) أي فيقال أمرتك الخير كما يتعدى بالباء فيقال أمرتك
بالخير ثم ان هذا لا يناسب تقديره أولا مجرورا وان أجيب عنه بانه حل معنى ولعل في عبارته سقطا
وحقها وفيه انه يلزم تقدير العائد مجرورا وهو ولا يجوز حذفه الا اذا جر الموصول بمثل ما جر به العائد
نحو مررت بالذي مررت فيقدر متصلا الخ وعبارة يس قوله لما يقض ما أمره أي لم يفعل ما أمره ربه به
وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أي ما أمره به ورد أن شرط حذف المجرور ان يجر
الموصول بمثل ما جر به وان قدر غير مجرور لان أمر قد يتعدى للثاني بنفسه فان قدر متصلا لزم اتصال
الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا فهو لا يحذف لان حذفه مفوت للغرض الذي
انفصل له ويجاب عن الاول بانه لا يلزم من منع ذلك ملفوظا به منعه مقدرا لزوال القبح اللفظي وعن
الثاني بانه انما يمتنع لاجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا (قوله وهو ممنوع) أي كما قال ابن مالك
وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا * ولا يرد على ذلك قوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلا * لان محل
الجواز اذا اختلف الضميران تذكيرا وتأنيثا أو افرادا وتثنية وجمعا نحو هم أحسن الناس وجوها
وانضرهموها وأما عند الاتحاد في ذلك كما هنا فلا يجوز لوجود القبح (قوله اذا حصل اللبس) أي كما في
اياك نعبد فانه لو حذف الضمير المنفصل لتوهم السامع تقدير الضمير مؤخرا عن الفعل فيفوت الحصر
مع ان المقصود الحصر وهذا هو اللبس (قوله نحو لم يضرب زيد أمس) في التمثيل به الاعتراض الآتي
في التمثيل بالآية (قوله بأن النفي لم ينقطع أصلا) لان النفي مقيد بالحين اذ التقدير لم يكن فيه شيأ
مذكورا والمراد بالحين الذي لم يذكر فيه أربعون سنة لم يذكر فيها لانه كان مصورا من طين ان أريد
بالانسان آدم عليه الصلاة والسلام أو مدة الحمل ان أريد به الجنس ولا شك ان انتفاء الذكر في هذا
الحين المخصوص متحقق حين نزول الآية ومستمر الى الآن ولا ينقطع هذا الانتفاء الا بالذكر في ذلك
الحين (قوله فلا تعرض في النفي اليه لا بنفي ولا اثبات) المناسب ان يقول فلا تعرض اليه لا بنفي
ولا اثبات (قوله بخلاف النفي الذي لم يقيد بظرف) نحو لم يقم زيد (قوله فانه يستغرق الاوقات) أي
بمراعاة القاعدة الخارجية لا بحسب أصل الوضع وذلك ان لم موضوعة لنفي الحدث في أي جزء من أجزاء
الماضي ويحمل على الاستغراق بمراعاة أن الاصل في كل شئ حصل انما هو استمراره فاذا وجد الحدث
قبل زمن النطق أو فيه لم يستمر نحو لم يقم زيد ثم قام فهذا هو مثال الانقطاع لا الآية المذكورة وقد
يدفع اشكال ابن السبكي بأن مرادهم أن لما موضوعة للانتفاء المستمر الى زمن الحال بحيث لا يصح
ثبوت الحدث في جزء من الاجزاء الماضية الى الآن فلا يجوز أن تقول لما يقم زيد أمس ثم قام اليوم
فالنفي في لما متصل بهذا المعنى بخلاف لم فانها موضوعة للانتفاء في أي جزء من أجزاء الماضي لكن
يحمل على الاستمرار عند الاطلاق بواسطة القاعدة السابقة وحينئذ يجوز ان يقيد الانتفاء فيها بوقت
مخصوص فلا يكون الانتفاء حينئذ متصلا بالمعنى السابق أعني عدم وجود الحدث في جزء من

شيخنا (قوله عالما) أصله على الماء حذفت اللام والالف ووصلت بالعين ألف الماء (قوله غرلة بالغين المعجمة والراء المهملة) في القاموس الغرلة بالضم القلفة والاغرل الاقلف (قوله وقيل عبد الله ابن الزبير) أي قيل ان هذا الرجل السائل عبد الله الخ (قوله وهو بعيد) لقائل ان يقول لا بعد فيه بل هو الظاهر ولا ينافيه قوله تعالى قالوا أجئتنا لان ذلك من كلام فرعون لا من كلام السحرة على ما أفاده الجلال في تفسير سورة طه على انه يمكن ان يقال دعواهم السحر أولا ليس على طبق الاعتقاد بل صرح بذلك الشيخ الجمل في حاشيته هناك اه بعض اخواننا اه شيخنا وقوله ولا ينافيه قوله تعالى قالوا أجئتنا الصواب قال أجئتنا لانه هو التلاوة وقد سرى له هذا من قول المحشي فقالوا أجئتنا لتخرجنا الخ تدبر (قوله ان يقدر الاعراب على
ألف هذان) وفي نسخة على ألف هذا وعلى كل فالمراد على ألف المفرد الموجودة لا ألف التثنية المحذوفة . (قوله والثاني
دليل لكون اللحن في القرآن من الاشد) قد يقال ان المراد من الاول ان اللحن في القرآن من أشد المنكرات شرعا والمراد

من الثاني ان العرب كانت تستقبح اللحن في الكلام مطلقا غاية الاستقباح بمقتضى الطبع لا بمقتضى الشرع سواء كانت العرب أهل أسلام أولا فهذا الدليل الثاني عقلي لا شرعي فهو غير الاول بالكلية تأمل (قوله في أنا أبو

النجم) فيه ان المفهوم هنا مختلف فلا حاجة للتاويل (قوله وان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالاولى) وجه الاولوية أن الولد اذا نهي عن التضجر والنهر اذا اجتمع الابوان في كفالته وكانا ثقلا عليه فلان ينهى عن ذلك اذا كان أحدهما فقط في كفالته من باب أولى لخفة المؤنة عليه حينئذ تأمل (قوله ويسأل ماشئ الخ) قبله

أيا علماء الهند لازال فضلكم
مدا الدهر يبدو في منازل سعده

ألم بكم شخص غريب لتحسنوا
بارشاده عند السؤال لقصده

وبعده

وهذا لعمري في الغرابة غاية
فهل من جواب تنعمون برده

ومحصل الجواب ان ذلك الشئ الذي شرط للامر المشروط فقد ذلك الشئ عند حصول الامر هو العلية المشترطة للجمعة ولا تحصل الجمعة الا عند فقد العلية ولا يضر فقد الشرط عند وجود المشروط لانه من قبيل الشرط المعد والمهيئ لا من قبيل الشرط الحقيقي (قوله

على

الاجزاء الماضية الى زمن التكلم فتقول لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم ثم رأيت عن شيخنا ما يؤيد ذلك فحمدت الله ونص ما لشيخنا قوله مستمر الانتفاء الى زمن الحال ظاهره ان اتصاله باستغراق الظرف لا يكفي فلا يصح لما يقم أمس ثم قام الآن بل لا بد في منفيها ان يتصل بالحال ويقابل الاستمرار بهذا المعنى الانقطاع بمعنى عدم الاستمرار الى الحال وان كان متصلا باستغراق أجزاء ظرف قيد به والحاصل ان النفي المقيد بظرف لاستغراق مدد الظرف والمطلق لاستغراق جميع المدد الى النطق والانقطاع في الاول بالثبوت قبل انقضاء الظرف وفي الثاني بالثبوت وقتاما قبل الحال والكلام في الثاني فلما للنفي المطلق المستغرق ولم للنفي المطلق لكن لا بشرط الاستغراق فيتفرع على ذلك صحة تقييد النفي في لم ضرورة انه لا يشترط الاستغراق دون لما ضرورة اشتراطه فالاتصال في لم يقم أمس ثم قام بمعنى استغراق مدد الظرف لا ينافي الانقطاع بمعنى استغراق المدد الى زمن التكلم المراد من مقابلة حال لم بحال لما فاندفع اعتراض ابن السبكي على ابن مالك وأبي حيان نعم ان صح لما يقم أمس ثم قام صح اعتراضه لانه حينئذ يكون لا فرق في التقييد انما الكلام في الاطلاق لكن ظاهر كلامهم عدم الصحة تأمل (قوله والذوق هو قوة ادراكية الخ) هذا غير مناسب هنا ومحل هذا عند قول الشارح والاستعمال والذوق شاهدان به كما وجد كذلك في بعض النسخ والذوق الذي هنا شئ آخر غير ما ذكر (قوله ولعله أراد بالثاني) أي لعل المصنف أراد بالفعل الثاني في قوله وأما ما يجزم فعلين ما يشمل الخ (قوله عن النافية) نحو ان الكافرون الا في غرور وقوله والزائدة نحو

* ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * وقوله وغيرهما أي كالمخففة من الثقيلة نحو ان هذان لساحران على قراءة كسر الهمزة وسكون النون وهذه هي أوجهها الاربعة المشهورة قال في المغني وزعم قطرب انها قد تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ التعليلية (قوله ومن للتبعيض) أي للبيان المشوب بتبعيض أخذا من آخر عبارته (قوله ويخرج على هذا ما جاء من هذا التركيب) أي من مثل هذا التركيب أو الاشارة في قوله من هذا التركيب للنوع الكلي لا الجزئي الشخصي (قوله نحو وما بكم من نعمة فمن الله) ظاهره ان ما شرطية وفعل الشرط محذوف تعلق به قوله بكم ومن نعمة بيان مشوب بتبعيض ومن الله خبر مبتدا محذوف والجملة جواب الشرط ويرد عليه انه لا يجوز حذف فعل الشرط الا في باب الاشتغال وكانت الاداة ان نحو وان أحد من المشركين استجارك والا فيما اذا كان الفعل واقعا بعد ان ومنفيا بلا ودل عليه دليل قبل ذلك نحو وأطع الله والا يغضب عليك ولا يجوز في غير ذلك الا في الضرورة فالاولى جعل ما موصولة وبكم متعلق بمحذوف صلة ومن الله متعلق بمحذوف خبر الموصول (قوله ولا بد من مجاز في الكلام) أي لغوي أو بالحذف كما بينه بعد (قوله جمع ثنية وهي العقبة) قال بعضهم يحتمل أن يكون المراد الثنايا من الابل والثنية من الابل ما لها خمس سنين وطعنت في السادسة ومعنى كونه طلاعا لها انه كثير البذل لها بالضيافات وغيرها وخصها بالذكر لان بذلها يدل على غاية الكرم وعظم السماحة لا سيما عند كثرته بخلاف بذل ما دونها في السن (قوله وتسجر بدل منه) قال بعضهم لعل الضمير في بها راجع لقبيلة مخصوصة وقوله تجد حطبا أي معدا لايقاد النار فيه وقوله والجزل العظيم وصفه بالعظم والكثرة للايذان بعظم كرم تلك القبيلة وذلك انه كان من عادة كرماء العرب أن يوقدوا النار بالليل

على مكان عال ليراها الضال عن الطريق والجائع والبردان فيأتى اليها ليسأل عن الطريق ويأكل ويتدفأ واذا كان حطب هذه النار كثيرا كان أتم فى اظهار ضوئها من بعد فيؤتى اليها من كل فج عميق وهذا دليل أى دليل على عظم كرم أصحاب تلك النار وقوله والالف للاطلاق ويحتمل أن تكون للتثنية ويكون اسناد التأجج الى الحطب من حيث انه سبب له والا فهو لا يكون الا للنار (قوله صحيح باعتبار اللغة) أى لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا وهذا مفقود هنا اه فاكهى (قوله والاصل فليبادر للعمل الخ) والاصل هنا فلا راد له فان الله الخ يدل على هذا التقدير قوله تعالى فى الآية الاخرى وان يردك بخير فلا راد لفضله ولا يرد على ذلك انهم نصوا على ان الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى لان محل هذا اذا لم يسد شئ مسد الجواب والا فيجوز كما هنا (قوله ضمير فصل) أى أو توكيد أو بدل (قوله والا فهو يتعدى لواحد) أى بنفسه تارة نحو كفر زيد نعم عمرو وبحرف الجر أخرى نحو فكفرت بأنعم الله (قوله وانما يكون الاخبار به مسببا) أى اخبارا آخر مستقبل متأخر عن فعل الشرط غير الاخبار الواقع الآن فى صيغة التعليق وأجاب بعضهم بان الجواب محذوف أى ان يسرق فيتأسّ فقد سرق أخ له من قبل (قوله سواء كانت مما له تحقق فى الاعيان أولا) الاول مثل افراد رجل والثانى مثل افراد علم وقيام وقعود وغير ذلك (قوله غير موجود فى الخارج) أى ولا فى نفس الامر أيضا (قوله بمعنى مضمر) أى الذى هو اسم مفعول الرباعى اذا الفعل أضمر (قوله أى معقد) لعل الصواب أى معقود فانه اسم مفعول الثلاثى (قوله أى اسم دل وضعا الخ) لعل معناه انه اعتبر فيه وصف التكلم والخطاب والغيبة وضعا حتى يخرج ماذكر (قوله وصرح بعضهم بان الاسماء الظاهرة موضوعة للغائب) هذا غير مسلم بل هى موضوعة لمعانيها المخصوصة من غير اعتبار غيبة فى الموضوع له ولا خطاب ولا تكلم وقولهم الاسماء الظاهرة من قبيل الغيبة معناه انها تعامل معاملة الغائب بحيث اذا كان اسمك زيدا مثلا قلت زيد فعل كذا لا زيد أفعل كذا وليس معناه انها موضوعة للذات بقيد الغيبة (قوله يحكى به) أى باللفظ الدال على المتكلم وقوله فخرج لفظ متكلم أى لان الشخص لا يحكى عن نفسه بلفظ متكلم بل بلفظ أنا ولو فرض وحكى بلفظ متكلم كان التفاتا مخالفا للاصل ولو اعتبرت ان فى لفظ متكلم حكاية عن نفسه ولو على طريق الالتفات كان الكلام على تقدير فقط أى يحكى به عن نفسه فقط وهذا كما يخرج به لفظ متكلم يخرج به لفظ زيد اذا كان مستعملا فى المتكلم وان كان خارجا بما سبق أيضا وكذا يخرج زيد اذا كان مستعملا فى مخاطب أو غائب بما خرج به لفظ مخاطب وغائب تدبر (قوله شخص توجه اليه الخطاب) أى به أى بهذا اللفظ والا فخروج مخاطب غير ظاهر (قوله وبالغائب شخص غير متكلم الخ) هذا التفسير لا يفسد خروج لفظ غائب كما هو ظاهر فلا بد من اعتبار تقدم الذكر حتى يخرج ماذكر والاسهل من هذا كله ان يراد مادل على متكلم أى من حيث انه متكلم وكذا يقال فيما بعده فخرج قول من اسمه زيد الخ وما واقعة على جامد فخرج عنه لفظ متكلم ومخاطب وغائب لانها مشتقة (قوله مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة الخ) وعلى هذا فالبناء على فتح النون بخلافه على مذهب الكوفيين فانه على السكون (قوله والالف زائدة) أى لبيان الحركة فى حالة الوقف فهى كهاء السكت (قوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب اليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى هى الضمير والواو والياء اشباع

الجمعية لانها حرف ثم انه يرد على هذا الجواب الذى ذكره ان لحوق علامة التثنية للفعل هو الاصل أيضا لانها تدل على شيئين فيلزم انها لا تلحق الاسم الا اذا أشبه الفعل وهو الوصف أو العلم المؤول بالوصف ولا تلحق النكرة الاصلية كيف هذا والنكرة الاصلية تثنى اذ لم يشترط أحد فى المفرد الذى يثنى أن يكون علما أو صفة قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما الا أن يقال هذا الجواب مجرد تحسين والا فالمدار على السماع كما تقدم نظيره للمحشى رحمه الله (قوله ثم يحذف عند سبكه) فالمقصود هنا وهناك اشتراط وجود شئ ثم فقده ولبعض من تأمل ان ذهاب المصدرى ضرورى ولم يقل أحد باشتراطه بخلاف ما نحن فيه اه شيخنا (قوله ثم هذا يسمى عندهم بالمهمل الخ) اذا لاحظت أن العلمية لم تشترط لذاتها بل للوصفية التأويلية وانها فى الحقيقة هى الشرط كانت شرطها

حقيقيا لا معدا ومهيئا تدبر (قوله الموضوع لهم) أى ولهن (قوله قلت واطلاق المذهبين الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان غلام زيد جعل علما على الذات المملوكة لزيد فى الواقع حتى يكون بين المسمى والاسم مناسبة ولوحظ فى الجمعية حاله قبل العلمية كما لوحظ ذلك

في الاعراب والافعلام زيد علما ليس مدلوله الا الذات المشخصة المعينة بقطع النظر عن كونها مملوكة لشخص آخر يسمى زيدا بل قد يجعل علما على شخص لم يتعلق ٨٠ به ملك لزيد أصلا اذلا يشترط في العلم المناسبة فحينئذ لا يجيء هذا التفصيل ومثل هذا يقال

وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والالف في هما والميم في هم والنون في هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله والمعنى المقصود) هو الاختصار وعبارة الفا كهي ولما كان المقصود من وضع الضمائر هو الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل قال ولا فصل الخ ويحتمل أن مراده المعنى المقصود في بعض التراكيب وذلك كما في قولك الغلام أعطيته زيدا فانه عند الوصل يكون الغلام هو الآخذ وعند الفصل كما اذا قلت الغلام أعطيت زيدا اياه يكون الغلام مأخوذا فيفوت المعنى المقصود على الوصل وهو كون الغلام آخذا تأمل (قوله رحمه الله بمرجوحية) أي لأن الاتصال هو الاصل ولا مرجح لغيره وقوله برجحان أي لان الضمير خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ (قوله أي لانها الاولى) أي السابقة وقوله قيل لانك لا تجد الخ علة للعلة وقد عال علة العلة وفيه خفاء والذي في الاشموني وحواشيه ان الاصل ان كان بمعنى الكثير الغالب علمت الاصالة بانه لا يوجد معرفة الاوله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعريب وديار والاكثر أولى بالاصالة وان كان بمعنى السابق علمت الاصالة بان الشيء أول وجوده تلزمه الاسماء العامة الخ تدبر (قوله واما له صورة في العقل) أي فقط وهذا مقابل قوله اما أن يكون له صورة في اللفظ وهذا المقابل بيان لقول الشارح أولا وفي بعض نسخ المحشي وانما له صورة في العقل وكتب على هذه النسخة شيخنا هذا غير مستقيم وصواب العبارة لانه لا يخلو اما أن يكون له صورة في اللفظ أي هيئة في اللفظ أي التلفظ أولا أي أولا يكون له صورة في اللفظ أي التلفظ وانما له صورة في العقل ويجوز أن يراد باللفظ الملفوظ به وكتب يس هذه العبارة على قول الفا كهي هو اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ فلعل ش مثل يس فغيره المحشي الى ما ترى (قوله بان الاستتار في نحو زيد قام واجب) أي لا جائز كما هو مقتضى تعريفهم ومثله زيد يقوم (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أي حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث في هذا النفي بان سيبويه أجاز في قوله تعالى انه هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تاكيدا وان استشكل بان القاعدة ان لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثني وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز ان يقال قام هو على الفاعلية اه صبان (قوله فتركيب آخر) فيه ان هذا لا يضرهم أصلا اذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا اه صبان (قوله والتحقيق) أي لا ما قالوه بل الاستتار دائما واجب (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الاصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر اه صبان (قوله والى ما يرفعهما) أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن اه صبان (قوله بانه قد فسر المستتر جوازا الخ) أي فسروه بذلك وهذا اصطلاح منهم ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بان لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بان يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على ان تقسيم الاستتار

في بقية أمثلة المركب الاضافي المجعول علما (قوله نحو جاء عبيد زيد) المناسب لما نحن فيه ان يقول نحو جاء عبد وزيد اذ عبيد جمع تكسير (قوله نحو عبيد الزيود) المناسب لما نحن فيه نحو عبد والزيدين (قوله بناء مفعول عدم ومزجيا عطف عليه) أي وتركيبا مزجيا والجملة صفة لمذكر (قوله مع التاء) فيه اشارة الى انه يشترط أن يكون المفرد الذي يجمع جمع لمذكر سالم خاليا من التاء التي ليست عوضا فخرج ما كانت فيه التاء نحو طلحة وعلامة فلا يجمع هذا الجمع ودخل ما كانت تاؤه عوضا نحو عدة وثبة وقلة أعلاما فانها تجمع هذا الجمع وكان الاولى للمحشي التصريح بهذا الشرط أولا قبل قوله والى ذلك أشرت بقولي الخ ليكون هذا من جملة المشار اليه (قوله لها) أي لفعلى لكن بقطع النظر عن كونه بالقصر ويقيد بالمد واندفع قول بعضهم في كلامه نظر فان شرط

أفعل أن يكون مؤنثه فعلاء بالمد لا فعلى بالقصر (قوله وان تستوي أنثى في لفظ مع الذكر) هكذا في نسخ بالمعنى وعليه فيجب حذف الياء من في عند التلفظ ليتزن البيت وفي نسخ وان تستوي في اللفظ أنثى مع الذكر والامر عليهما ظاهر (قوله أو

بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه أفاده الصبان عن سم ببعض تلخيص (قوله أى أنواع مواقع) انما قدر لفظ أنواع لانه لو اعتبر الاشخاص لم تنحصر القسمة فى ثلاثة اذ الرفع قد يكون على الفاعلية وقد يكون على النيابة عن الفاعلية وقد يكون على الاسمية لنحو كان (قوله لان المبين يقع فيها) هكذا فى نسخ وصوابه لان المبنى يقع فيها و بعد ذلك فى العبارة سقط كما يعلم من يس أى وسميت مواقع لان المبنى وهو الضمير يقع فيها (قوله رحمه الله ان يكون الضمير ثانى ضميرين) خرج ما لو كان ثانى اسمين أولهما ظاهر كقولك زيد الدرهم أعطى عمر اياه أو زيد أعطى عمرا اياه أو اياى أو اياك فيجب الانفصال وقوله أولهما أعرف خرج ما لو كان غير أعرف كأعطاك اياه أو أعطاه اياك أو اياى فيجب الفصل وقوله غير مرفوع والا وجب الوصل كضربتك لكن محل ذلك ما لم يكن الثانى خبر الكان أو احدى أخواتها كما يعلم مما بعد واشتراط كون الاول أعرف لان الثانى حينئذ لا غضاضة فى تبعيته له ولا فى لحوقه له بخلاف ما لو كان أعرف من الاول أو مساويا له فانه يأنف من تبعيته له (قوله نسبة الى الشخص باعتبار كونه معينا) أى النسبة الى الشخص بشرط اعتبار التعيين والنسبة اليه لكون مدلوله ذلك (قوله ولهذا يمتنع أن يقال الخ) أى فى غير مقام التعليم (قوله وهو معنى الوضع) المناسب لما بعده وهو أعم من الوضع لكن ستعلم ما فيه (قوله وانما عبر بعلق دون وضع ليشمل العلم المنقول) فيه ان الوضع شامل للوضع الاولى والثانوى والمنقول موضوع وضعا ثانويا الا ان المتبادر من الوضع الاولى نعم لو قال ليشمل العلم بالغلبة لكان أولى فانه غير موضوع لما غلب عليه ومن عبر بالوضع يحتاج فى ادخال ذلك لان يراد بالوضع ولو تنزيلا فان استعمال المستعملين منزل منزلة الوضع (قوله واما السبع المعروف) ليس مقابلا بل هو بيان لنوع منه اذ هو الاسد اه شيخنا (قوله صرمتنى) بفتح الصاد والراء وسكون الميم وفتح التاء وقوله يجب بفتح الجيم وقوله يورثه بفتح الراء مبنى للمجهول والكلالة هو الذى لا أصل له ولا فرع (قوله بان يشبه الفرد بعلم الجنس) أى بمدلوله والاولى أنه مجاز مرسل من اطلاق اسم الجزء وارادة الكل اذ الفرد الماهية وشئ آخر وقوله بجامع التعيين هذا قاصر اذ لا يجرى فى اطلاقه على الفرد المبهم لكنه بناه على ما يأتى له اذ قد فهم انه خاص بالمعين بدليل انه جعل قوله ويجوز الخ عين ما قبله اذا جعلت لفظ صاحب أصليا (قوله بزيادة صاحب) لا زيادة بل المراد افادة انه كما يستعمل فى المعين كذلك يستعمل فى المبهم من حيث ما فيهما من الماهية أى استعمالا حقيقيا (قوله وانما احتاج الى زيادة صاحب) أى وانما احتاج ش الى القول بان لفظ صاحب زائد فى كلام الشارح (قوله ليغاير ما قبله) فيه ان المغايرة حاصلة اذ الاول الفرد فيه معين بدليل اسم الاشارة والثانى مبهم بدليل من حيث هو (قوله وظاهر هذا الثانى كالاول) من أين هذا الظهور وما الخفاء (قوله هذا التفريع غير مناسب الخ) هو مناسب لان الكلام فى صاحبها المبهم (قوله ولهذا قال العلامتان الخ) فيه ان يس لم يقل ما ذكر فى مثل هذه العبارة انما كتب عند قول الفاكهى واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا أى بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع يقال أسد أجرأ من ثعلب اه جعل الجراءة نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد لا يخلو عن خفاء (قوله انما يناسب الاطلاق

أو انعدم) ليس مطاوعا لان باب الانفعال تارة يكون مطاوعا فيشترط أن يكون فيه علاج محسوس وتارة لا فلا يشترط فيه ذلك كما نقله السجاعى فى حاشية القطر واندفع قول بعضهم ان قوله انعدم لحن (قوله وضعفهما) الاولى ابدال الواو همزة بان يقول أضعفهما لانه من أضاف يضيف لا من ضاف يضيف تأمل (قوله أو ركبوه) يشمل الاسنادى بل والتقييدى وكلامه أولا فيه سكوت عن ذلك كذا البعض اه شيخنا (قوله فان أصله المصطفيين) أى فهو باق الاصل يدل عليه انى اصطفيتك على الناس برسالاتى و بكلامى وهذا لا ينافى ان أصله الواو أيضا اذ قد يكون للشئ أصلان كالفتى فانه يصح أن يكون أصله الياء أو الواو فاندفع قول بعضهم هذا مخالف لما قالوه من أن أصله واوى من الصفوة (قوله سالم من تغييره عن بناء واحده) أى بقطع النظر عن الواو والنون أو الياء والنون ووجه قطع النظر ان كلا من واو الجمع وبائه لما كان معرضا للتغيير بالحذف لم يلتفت اليها وكذا نون الجمع فانها تزول بالاضافة بخلاف ألف صنوان ونونه ووجه أيضا بان الواو أو الياء أتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جمع الذكور والنون أتى بها جبرا لما فاته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بها لمحض الجمعية والذى يجعل المفرد به متغيرا هو الذى يؤتى به لمحض الجمعية كألف صنوان ونونه (قوله بما أزيل لما قبله) الاولى لمن قبله (قوله الا أن

بالجميع كذا البعض اه شيخنا (قوله وهو بعيد) أى لان العطف على الضمير المجرور لا يجوز عند البصريين الا باعادة الجار وأيضا بعده الفصل (قوله ويحتمل انه عطف الخ) هو بعيد أيضا لما يلزم عليه من العطف على المجرور من غير اعادة الجار وهو لا يجوز عند البصريين كما تقدم (قوله والمقطوع عن العطف هو الصابئون وحده) فيه الرجوع للعطف بعد القطع فالاحسن ان يجعل النصارى عطفا على الصابئين لا على الذين اه شيخنا وفيه ان الرجوع للعطف بعد القطع لازم للشارح فى الآية الاولى فان المؤتون الزكاة معطوف على الراسخون بعد قطع المقيمين عن العطف فاذا لم يكترث الشارح بالرجوع للعطف بعد الانصراف فى الآية السابقة فلا يكترث به فى هذه الآية أيضا وان كان عنه مندوحة بقطع الكل كما صنع الشارح

الاول) فيه انه لا يناسبه لان ما سبق فى المعين وما هنا فى المبهم (قوله قلت و يمكن انه أشار الخ) هذه الاشارة متأتية مع عدم زيادة صاحب فان جعلها للصاحب يفيد ان جعلها للماهية تسمح ومراده ان صاحب قصد به ذلك مع زيادته أولا وقد علمت حاله (قوله قد علمت مما تقدم ان علم الجنس الخ) بناه على غير أساس فان مراد الشارح انه لا يصح الاطلاق على الشخص حقيقة باعتبار شخصه أى بقطع النظر عن وجود الحقيقة فيه يدل لذلك انه هنا عبر بالشخص أى الذات الملحوظ فيها التشخص لا الماهية وفيما سبق عبر بصاحب الحقيقة أى الصاحب الملحوظ فيه الحقيقة وقول الشارح على شخص غائب فى أسد خاص كل ذلك لمجرد التمثيل لا للتقييد (قوله ان هذا التعيين يرجع للمخاطب) أى يكون معينا عند المخاطب وهذا الدس معينا اذ الغرض انه غائب ولفظ غائب يشعر بأنه لا حضور له عند المخاطب لكن سيأتى للمحشى ما فيه وقوله بل التعيين راجع للواضع الحاصل ان الاقوال ثلاثة قيل راجع الى المخاطب وقيل راجع الى الواضع وقيل راجع الى المستعمل (قوله وقد قال المحقق المحلى الخ) فيه ان هذا شاهد عليه ومؤيد لما قلنا (قوله معرفا أو منكرا) تعميم فى اسم الجنس (قوله فى الفرد المعين) هو الاحتمال الاول فى الشارح وقوله أو المبهم هو الاحتمال الثانى فيه وقوله من حيث اشتماله الخ مفهومه انه لا من هذه الحيثية لا يجوز الاطلاق على وجه الحقيقة وهذا المفهوم هو عين قول الشارح ولا يجوز الخ والحاصل ان قول الشارح فان كلا من هذه الالفاظ الخ تعليل لكونه علما جنسيا لا شخصيا وقوله تقول لكل أسد رأيته الخ وقوله و يجوز أن تطلقها الخ بين به تفصيل الاطلاق على الفرد أى انه تارة يكون معينا كما فى الاول وتارة يكون مبهما كما فى الثانى وقوله ولا يجوز الخ بيان لعدم صحة اطلاقه على الشخص من حيث تشخصه والكلام كله فى الاطلاق الحقيقى لا المجازى هذا ما ظهر لى فى فهم هذا المقام ثم رأيته عن شيخنا قائلا بعد ما قرر الكلام على الوجه المذكور هذا ما حضر لدى فى تحرير هذا المقام و به يندفع ما أوردوه من الكلام فعليك السلام وعليه وعلينا رحمة الملك العلام فحمدت الله (قوله فتدبر فى المقام الخ) قد تدبرنا فيه بحسب الامكان عاملنا الله باللطف والاحسان (قوله اطلاق التركيب على ما ذكر الخ) هذا لا يحتاج اليه الا على الاصطلاح المنطقى بخلافه على الاصطلاح النحوى على ان ما قاله لا يظهر فى التركيب المزجى اذ هو ليس مركبا قبل العلمية كما يأتى له الا أن يقال يكفى الاعتبار (قوله و يعطى الثانى حكمه ما لو كان مفردا الخ) فيه نظر بالنسبة لابى هريرة فان هريرة قبل التركيب مصروف اذ هو اسم جنس تصغير هرة ولو فرض ان هريرة كان قبل التركيب علما على شخص مثلا قلنا لو فرض انه لو لم يكن علما كان قبله مصروفا و بعده ممنوعا من الصرف فلا يلزم موافقة ما بعد العلمية لما قبلها خلافا لما يفهم من كلامه (قوله وهو كل كلمتين الخ) هذا ضابط التركيب المزجى ولم يذكر ضابط التركيب الاضافى وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها (قوله أى فى لزومه لحالة واحدة) أى فى لزوم ما قبلها الحالة واحدة سواء كانت فتحة أو غيرها كالسكون أى وفى جريان الاعراب على ما بعدها ولو كان الاعراب محليا وكان الاولى ذكر هذا الاجل أن يظهر تفريع دخول نحو سيبويه فى التعريف تدبر (قوله وحكى عن بعضهم فتحها الخ) لعل هذا البعض يعربه اعراب المتضايفين فيجعل الاعراب على الجزء الاول والجزء الثانى مجرور بالفتحة دائما فيكون ممنوعا من الصرف بناء على ان كرب اسم

فتأمل (قوله كما قطع فى الآية السابقة المقيمين) لكن فرق بين القطعين فالظاهر ما صنعه الشارح اه شيخنا تأمل للكرية فانى لم يظهر لى وجهه الا أن يقال ان وجهه هو ما أشير اليه فى القولة قبل هذه ان قطع الذين هادوا والنصارى الى الرفع كالصابئون

للكربة فيكون فيه العلمية والتأنيث (قوله قال الزمخشري الخ) مقتضى حله انه اسم مفعول فلا شذوذ فى كسر داله ومقتضى قوله وفيه شذوذ الخ انه ليس اسم مفعول وفى الصبان معد يكرب بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال فى باب النداء معنى معد يكرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه اذ القياس تشديدها كما فى مرمى اه أقول قال ويبعد ولم يقل يفسد لعله لانه قد يتصرف فيه عند التركيب تدبراه شيخنا (قوله وهو ما تركيبه قبل العلمية) هذا شامل للمركب الاضافى ولو قال فى ضابطه وهو كل كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى لكان أولى (قوله وحكمه ان العوامل الخ) قد ذكر هذا الشارح فلا حاجة لكتابته هنا انما الشنوانى كتبه على الفاكهى وليس فيه ما ذكر فهذا سهو من المحشى رحمة الله عليه (قوله ولا يخفى أن ما صدر بأب أو أم الخ) هذا لا يناسب كلام الشارح اذ الاقسام على كلام الشارح متباينة فالكنية هى المصدرة بأب أو أم مطلقا واللقب هو المشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بما ذكر والاسم هو الذى لم يصدر بما ذكر ولم يشعر بمدح أو ذم وانما هذه العبارة كتبها العلامة الشنوانى على الفاكهى وهى مناسبة هناك وعبارة الفاكهى وهو اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد وأسامة أو لقب وهو ما أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو بضعته كبطة وقفة أو كنية وهى ما صدر بأب أو أم كأبى عمرو وأم عمرو اه فطريقة الفاكهى غير طريقة الشارح (قوله كائنا ما كان) مستغنى عنه (قوله وان ما استعمل الخ) هكذا فى بعض النسخ كتابة هذا بعد قوله كائنا ما كان وفى بعض آخر بعد قوله كائنا ما كان والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا وان ما استعمل الخ وهذا هو الصواب وهذا الذى استظهره طريقة ثالثة وهناك طريقة رابعة وهى ان ما وضع للذات أولا فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يصدر ثم ما وضع ثانيا وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ثم ما وضع ثالثا وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم وهناك طريقة خامسة وهى ان الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب هو الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وان الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أو لا أولا أشعرت أو لا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وهناك طريقة سادسة وهى اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية ويرد على الطريقة الثالثة كالرابعة والخامسة ان ما وضع ثانيا ولم يشعر ولم يصدر لا يدخل فى القسمة فيلزم القول بالواسطة ويرد على الرابعة أيضا ان اللقب عليها لا يشمل ما وضع ثانيا وأشعر وان الكنية عليها لا تشمل ما وضع ثالثا وصدر فيلزم القول بالواسطة وهو خلاف المقرر وأيضا اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها وهذا أيضا وارد على غير الرابعة كطريقة الشارح والطريقة الثالثة وخير الطرق طريقة الشارح اذ تشمل فى كل قسم ما وضع أولا أو ثانيا أو ثالثا وهكذا وقول المحدثين اسمها كنيتها المفيد أن الاسم يجامع الكنية يجاب عنه بان معناه انه لا اسم لها انما لها كنية فقط وان اختار العلامة الصبان الطريقة الخامسة

ممكن لئلا يلزم الرجوع للعطف بعد الانصراف عنه بخلاف قطع والمؤتون الزكاة الى النصب كالمقيمين فانه غير ممكن لوجود الواو التى هى علامة الرفع فى والمؤتون فاغتفر القطع هناك وقد يقال وان لم يمكن قطع المؤتون الى النصب يمكن قطعه الى الرفع على الابتداء والخبر محذوف ويكون فى قطعه الى الرفع وقطع ما قبله الى النصب الاشارة الى تفاوتهما فى الرتبة ان قلت لو قطع الاول الى الرفع والثانى الى النصب لكان أولى ليكون فيه اشارة الى علو رتبة الاول عن رتبة الثانى قلت لو قطع الاول الى الرفع التبس الامر على السامع لتبادر ذهنه حينئذ الى التبعية لا الى القطع بخلاف رفع الثانى فانه يحمله على القطع لئلا يلزم الرجوع للشئ بعد الانصراف عنه (قوله لان الجمع أوسع دائرة الخ) فيه ان اسم الجمع كالجمع فى كونه لابد أن يكون أعم من مفرده لا مساويا ولا أخص والا فما معنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه فى الجملة الا أن يقال ليس مراد هذا القائل اسم الجمع المشهور بل مراده انه اسم لجماعة (قوله لم يستوف الشروط) أى لانه اسم جنس جامد ليس بعلم ولا صفة ان قلت قال الرضى تبعا للكشاف وغيره انه فى الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به الشئ من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدها وتدل عليه ولما غلب على العقلاء منهم كعالم البر وعالم المغرب وعالم

والسادسة (قوله مع النهي عنه) أي نهي تحريم ولو لمن ليس اسمه محمدا (قوله فأجاب عنه بانه اسمه لا كنيته) حرره في كتب الفروع فان الظاهر ان المدار في الحرمة على جعل هذا اللفظ أعني أبا القاسم علما سواء اعتبر اسما أو كنية أو غيرها اذ هذه امور اصطلاحية اعتبارية لا دخل لها في الاحكام الشرعية تأمل (قوله مناذبح أبوه) في بعض النسخ وسمي بذلك لان أباه ذبح جزورا (قوله أي على تأويل الاول بالمسمى الخ) أي في نحو جاء سعيد كرز أي أو تأويل الاول بالاسم والثاني بالمسمى في نحو كتبت سعيد كرز تدبر (قوله واشارة اليه) أي حسية بالجوارح لا عقلية لانها متى أطلقت تنصرف للاولى فلا يرد ان الضمير يشار به للعاد اليه والمظهر النكرة الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد معين فاستعماله في المشار اليه اشارة عقلية مجاز ثم الاشارة المحدودة الاصطلاحية والمأخوذة في التعريف لغوية فلا دور (قوله على ذيا) أي في قوله

أو تحلفي بربك العلي * اني أبو ذيالك الصبي

(قوله وهل الالف منقلبة الخ) مقتضاه ان الاصل اماذي أو ذوو وعلى كل محرك العين أو ساكنها وعلى كل فالمحذوف العين أو اللام فتكون الصور ثمانية لكن في الصبان وأصله ذيي بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقيل ذوى لان باب طويت اكثر من باب حييت وقيل ذي باسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك (قوله لان الانقلاب عن المتحرك أولى) هذا يفيد أن الساكن يقلب ولعله بنقل الحركة اليه ولذلك كان أولى ومقتضى كلام الصبان السابق انه عند تسكين العين يكون المنقلب هو اللام فحرر (قوله ومذهب الكوفيين ان ألف ذا زائدة وهو ثنائي) وقال السيرافي انه ثنائي الاصل وألفه أصلية اه صبان (قوله في الرفع) أي في وقت الرفع وهذا حل معنى لان الظرف على معنى في وقوله ولفظا جرا ونصبا أي ورفعا كما هو ظاهر وقوله والمعنى ويعربان بالياء الخ هو حل معنى والا فقوله وبالياء معطوف على قوله بالالف الواقع حالا أخذا من كلامه قبل (قوله والاصح ان ذان الخ) يمكن ان الشارح جار على هذا ويكون معناه انه عند اقتضاء العامل الرفع ينطق بهما بالالف وليست ألف الرفع بل هما مبنيان تدبر (قوله وما عطف عليه) ينبغي قصره على المثنى والا فالجماعة في المعنى كثير تدبر (قوله عوان بين ذلك) أي متوسطة بين الفارض أي المسنة والبكر أي الصغيرة (قوله أي أسألكم بالفضل) هو العلم وذلك ان قائل هذا الكلام جاء الى الفراء وهو يعلم الناس فقال له ماذكر (قوله في الرزق) من جملته العلم (قوله وحذفت الالف) أي لالتقاء الساكنين (قوله وفي القرآن العزيز عليم الخ) ان كان المراد بذات هي الصدور أي القلوب وهي باطنة فاضافة بواطنها وخفياتها اضافة صفة لموصوف صح ان الذات مستعمل في الحقيقة ونفس الشئ وان كان المراد بواطنها حالتها الباطنة فذات بمعنى صاحبة ولا شاهد حينئذ اه شيخنا (قوله وخطأ علماء الكلام الخ) يمكن ان التخطئة من حيث ان حق النسبة ذووي كما في الصبان على الملوي كذا وجدته (قوله اعترضه بعضهم الخ) يمكن دفعه بان الكاف للتنظير لا للتمثيل وهو وان كان بعيدا من صنيعه أولى من التخطئة (قوله اعلم انه قد يستعار للقريب) الفاعل ضمير يعود على المقرون بالكاف (قوله المجرد أي من الكاف) أي الذي هو للقريب وهو نائب فاعل يستعار

ليس علما ولا صفة على المشهور أو هو صفة لا تقبل التاء فهو فاقد شرط على كل حال تأمل (قوله كل ثلاثي) أي كل جمع اسم ثلاثي فكلامه على حذف مضاف لان باب سنون هو الجمع لا المفرد المذكور (قوله قضيت سنون) هكذا في بعض النسخ فيكون قضيت مبنيا للمفعول وسنون نائب فاعل مرفوع بالواو وفي بعض النسخ قضيت سنين وعليه فالفعل أيضا مبني للمفعول لا مبني للفاعل مضعفا الثلاثي لتحمل الوزن وسنين مرفوع بضمة على النون بناء على اعرابه كحين وفي عبادة قضينا سنينا تأمل (قوله من قصرها) بكسر القاف وسكون الصاد للضرورة والا فحقها الفتح تدبر (قوله أرى عندى) يقرأ بحذف الياء من عندي لاجل الوزن (قوله جوابه من البحر الخ) قيل يمكن ان يجاب عنه أيضا بانه مثل حيثت بلا زاد بناء على المشهور من أن اعراب لا انتقل

الظاهر خلافه وان الحركة على المضاف اليه اعرابه واما اعراب المضاف فمقدر ولا يمنع منه كون الاسم على صورة الحرف اه ولقائل ان
تقول الاشتراط صرح به في الافعال الخمسة حيث قيل النون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير الخ

(قوله ونحو فذلكن الخ) فيه ان هذا من الشق الاول فكان الاولى ذكره قبل قوله ويستعار للبعيد الخ وقد يجاب بان هذا مستأنف جواب عن شبهة ترد على الآية هي هلا عبر بذلك أو بهذا في الموضعين فاشار الى أن للتعبير بذلك نكتة في جانبها ونكتة في جانبهن (قوله كذا في الجامع) بعده في يس وفي الرضي قد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه بالتلفظ زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المثل الحاضر اه ففي التعبير بان هذا الهو مراعاة قرب المرجع وفي ذلك نتلوه انقضاء التلفظ بالآيات السابقة تدبر (قوله أي ويستعملان الخ) يصح اعرابه بالالف وما عطف عليه أحوالا نظير ما سبق (قوله أي جماعة الذكور) أي الذوات ودفع بهذا ما يتوهم من ارادة الجمع الاصطلاحي وكذا يقال فيما بعد (قوله على حدث معين) خرج أسماء الزمان والمكان والآلة وقد وضح ذلك الصبان في حاشيته على مختصر السعد نقلا عن صاحب الاطول (قوله وكان حق الاعراب) أي المحلي اذ هي مبنية كسائر الموصولات (قوله المذكور آنفا) أشار بذلك الى أن أل في الوصف للعهد الذكرى (قوله كالمجرد من اللام) أي فانه يعمل أيضا لكن اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ولو قال لا المجرد من اللام لصح أي اذا كان بمعنى الماضي كما هو الفرض (قوله وقد توصل أل بالمضارع قليلا) أي في الاختيار وهذا عند ابن مالك والاخفش وقوله أو اضطرارا أي عند الجمهور فأو لتنويع الخلاف (قوله معهودة) أي بان يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين اما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها (قوله التهويل) أي التخويف وقوله والتفخيم أي التعظيم أي المجرد عن التخويف وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتهويل ومثال التفخيم نحو فأوحى الى عبده ما أوحى (قوله وأما جملة القسم) أي المقدرة المدلول عليها باللام (قوله والحكم عليها) أي على جملة الصلة من حيث هي فهو راجع لاول الكلام لا لقوله ليبطئن وهذا جواب عن سؤال تقديره ان شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد في شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر فلا يصح اشتراط كون جملة الصلة خبرية ومحصل الجواب ان تسميتها خبرية انما هو قبل جعلها صلة قال المحقق في حاشية الاشموني ويحتمل عدم موافقة النحاة لعلماء المعاني على هذا الشرط (قوله حيث يجوز الامران) أي بان كان مفرد لفظا وأريد به غير المفرد كمن وما فمن مراعاة اللفظ قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك ومن مراعاة المعنى قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك لكن محل مراعاة اللفظ ما لم يحصل لبس نحو اعط من سألتك فلا يقال من سألك اذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع ارادة المؤنث حصل الالباس بالمذكر فان قيل الالباس بالمفرد موجود في آية من يستمع اليك فهلا روعي أجيب بان في سياق الآية ما يدل على المراد فلا لبس أو قبح نحو من هي حمراء أمك اذ لو قيل من هو حمراء أمك لزم الاخبار في جملة الصلة عن المذكر بالمؤنث أو هو أحمر أمك لزم تخالف الموصول وخبره لان الموصول وصلته كشئ واحد فكانك أخبرت عن مذكر بمؤنث فيجب في الموضعين مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق والا فمختار مراعاته نحو

وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض نحوها وتصوح

بخلاف ما ذكره فانه من الضروريات كما قاله هو فيما سبق وما استظهره آخرا يدفع بان حركة الله لا تصلح اعرابا له فلتكن حركة زائدة مثله اه شيخنا ويرد على هذا الشائل أيضا ان زاد لم يفصل بين لا واعرابه اذ الاعراب لم يتأخر عن زاد بل هو قائم به الآن يقال بناء على ان الحركة بعد الحرف كما هو التدقيق السابق الذي تبنى اللغة على خلافه وقوله ولا يمنع منه كون الاسم على صورة الحرف فيه انه مانع اذا الحرف كما لا يظهر عليه اعراب لا يقدر فيه كما لا يخفى (قوله هذا من لوازم كون الاولى الخ) ليس مراده الاعتراض بل مجرد البيان والا فالملحظ هنا وهناك مختلف فالملحظ هناك من حيث الجزئية وعدمها وهنا من حيث الدلالة وعدمها وهو كاف تدبر (قوله ليس لانه موضوع له) أي بل لانه علامة عليه (قوله لا واو النسوة) سبق قلم والصواب لا نون النسوة (قوله الذي يقال له في

غير القرآن العطف على التوهم) قيل هو هنا غيره وانما يتم أنه هو بدون ملاحظة أن الموصولة متضمنة معنى الشرط وهو لا يتأتى في القرآن اه شيخنا (قوله ضمنت معنى الشرط) أي لوحظ فيها ما في من الشرطية من العموم والابهام ولذلك يؤتى في خبرها بالفاء

وليس المراد انهما دلت على التعليق الجزئي الذي يدل عليه بان والا كانت شرطية جازمة لاموصولة تأمل (قوله لتوالي الحركات
في كلمتين) وهما يصبر والفاء

الواقعة في خبر المبتدا والحركات المتوالية في هاتين الكلمتين ثلاثة حركة الباء وحركة الراء وحركة الفاء كما هو كذلك في المقدس عليه وتوالي الحركات الثلاثة مستثقل ثقلا غير تام فجوز التخفيف حينئذ بالسكون بخلاف ما اذا توالى أربع متحركات فان الثقل حينئذ تام فيجب التخفيف بالسكون لدفعه كما في ضربت (قوله أوهي لام الفعل واكتفى بحذف الخ) قيل هذا وان صح لا يناسب ما نحن فيه من أن الجازم انما يحذف الحرف ولا يكتفي بالحركة كما ذكره المصنف (قوله عبشمية) نسبة لعبد شمس (قوله وعليه يظهر ان الجازم حذف الحركة المقدرة) وعليه فما جرى عليه المصنف تلفيق من مذهب سيبويه ومذهب ابن السراج لانه جعل الاعراب في حالة الرفع والنصب مقدرا وفي حالة الجزم ظاهرا بحذف الحرف وفي مواد الازهرية مناقشة في ذلك فراجعها ان شئت (قوله فلا حاجة لتقديره) وهل هو حينئذ مبني على السكون قال بعضهم الظاهر نعم وانه في محل نصب عند دخول الناصب (قوله لاموجب له) أي لان الاصل بقاء الشئ على ما كان عليه ولان سبب الكسرة موجود وأيضا العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصا اذا لم يفت الاعراب اذ هو هنا مقدر

حق

فان قوله من النسوان عائد لمعنى التأنيث في هي و يقال هاج النبت يبس وكذا تصوح وقوله
أو يتعين أحدهما أي كما في صلة أل فانه يجب مراعاة المعنى (قوله بجملة واحدة) ليس بقيد (قوله
بالمفرد) العالم فيه قصور وفي بعض النسخ بالمفرد العام أي العام للمذكر وغيره مما ليس مؤنثا عاقلا
أوغيره (قوله أي للمثنى) أي الاثنين ودفع بهذا ما يتوهم من ارادة فعل الفاعل (قوله وجمع القلة
آتن) أي بمد الهمزة وذلك المد مبدل من الهمزة الثانية عملا بقول الخلاصة

ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر وائتمن

(قوله فان أريد بهما الثبوت الخ) فيه انه متى أريد بهما ذلك كانا من قبيل الصفة المشبهة كما أفاده
يس (قوله وزعم ابن عصفور الخ) مبني على ان ذو خاصة بالمفرد المذكر وهذا مقابل لكلام المصنف
(قوله على معنى القليب) وهو البئر المطوية بالحجارة وفي بعض النسخ التغليب وهو تحريف (قوله
ويشترط أيضا عدم الغاء ذا الخ) فيه ان هذا الشرط مستغنى عنه بالشرط الذي ذكره المصنف لانه
عند الالغاء لا تكون ما أو من استفهامية بل هي جزء المركب الدال على الاستفهام (قوله على الحكاية)
أي حكاية الجملة الاستفهامية بقول مقدر وذلك ان هذا البعض جعل أي في الآية استفهامية مبتدأ
وأشد خبره والجملة صفة للمفعول المقدر على تقدير القول والاصل ثم لننزعن من كل شيعة فريقا مقولا
فيه أيهم أشد (قوله وعلى تسليم ما قاله الخ) فيه نظر ولو قال وعلى تسليم ما قاله فيخص المنع بما اذا لم يكن
معمول الفعل الناقص اسم فاعل لكان له وجه تأمل (قوله لان ما استقر مشروبا لغيرهم لا يكون
مشروبا لهم) لعل الاولى لان ما استقر مشروبا لغيره لا يكون مشروبا له أو يقول لان ما استقر مشروبا
لهم لا يكون مشروبا لغيرهم ويكون المراد بالغير على هذا خصوص الرسول (قوله فان كانا مختلفين
في اللفظ والمعنى الخ) في كلامه سقط وحق العبارة ان يقول فان كانا مختلفين لفظا ومعنى أو معنى فقط
لم يجز ذلك نحو رغبت في الذي رغبت عنه ونحو مررت بالذي مررت به اذا قصدت باحدى الباءين
السببية وبالاخرى التعدية ويشترط أيضا اتحاد المتعلقين لفظا ومعنى فان كانا مختلفين لفظا ومعنى أو
لفظا فقط أو معنى فقط لم يجز ذلك نحو زهدت في الذي رغبت فيه وسررت بالذي فرحت به ووقفت
على الذي وقفت عليه تعني باحد الفعلين الوقف والاخر الوقوف واستوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه
بعضهم من جواز حذف العائد في سررت بالذي فرحت به وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر
أي به وقال الاول الحذف تدريجي فالمحذوف في الآية عائد منصوب لا مجرور وقوله ان يقول ان أمر
يتعدى بنفسه على حد أمرتك الخير وأما قوله * وهو على من صبه الله علقم * أي عليه فهو شاذ
لاختلاف المتعلقين لفظا ومعنى وجعل قوله نحو وهو على من صبه الله الخ تنظيرا بعيد تأمل (قوله
أو انه أفاد كثرة ما استفيد الخ) عبارة الفيشي أو انه أفاد كثرة غير ما استفيد الخ فأسقط المحشي من كلامه
لفظة غير ومع ذلك فهذا الجواب الثاني فيه شئ لان كل كثرة صادق عليها الجمع (قوله أي الشئ
المعهود) تفسير لذي العهد وقوله ففي كلامه حذف مضافين نعم ان أريد بالعهد الشئ المعهود كان
فيه حذف مضاف واحد وهو تعريف (قوله مصدر أملى) أي مراد منه اسم المفعول أي المملى أي
الملقى على الكتاب وهذا مجاز عن المختصر لان الغالب على المملى القلة لا الكثرة (قوله هذا مبني على
ماهنا الخ) في هذا البناء نظر اذ الاقسام ثلاثة مطلقا سواء كانت أل العهدية قسمين أم ثلاثة ولعل

حق العبارة أن يقول هذا مبنى على ان أل الاستغراقية ليست من فروع أل الجنسية وقد ذكر فى المغنى انها من فروعها فتكون القسمة ثنائية لا ثلاثية وزاد على ماهنا قسما للعهدية ونصه فيه وهى عهدية الخ تأمل (قوله ثم من القواعد المشتهرة الخ) لم يتعرض فى هذا النظم لما اذا أعيدت المعرفة نكرة وحكمها أنها عين الاولى وقوله شاهده الخ هذا شاهد على الصورة الاولى والثالثة فقط (قوله لن يغلب اليسرين عسرا أبدا) هذا اشارة للحديث لن يغلب عسر يسرين وهذا منه عليه الصلاة والسلام اشارة الى ان العسر المكرر فى سورة ألم نشرح واحد فى المعنى والى ان اليسر المكرر فيها متعدد فى المعنى (قوله أو الانبوبة) هو قول ثان فى المشكاة كما صرح به البيضاوى خلافا لما وقع فى نسخ الجلالين من التعبير باى المفسرة (قوله بكسر الدال وضمها) أى مع الهمز وقوله من الدرء أى بالهمز تدبر (قوله لا يخلو عن خفاء) جعل الافضلية بالنظر الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد ومثل هذا المثال والآية فان الاهلاك لا يكون الا من الافراد ولا يقع الا عليها فالمناسب التمثيل لما ذكر بالانسان حيوان ناطق الا أن يجاب عن المصنف بان مراده بالجنس من حيث هو الجنس بقطع النظر عن فرد معين كما يدل له سابق كلامه وعن جميع الافراد كما يدل له لاحق كلامه فلا ينافى ارادة الجنس فى ضمن بعض مبهم كما فى تلك الامثلة أو الجنس بقطع النظر عن الافراد رأسا كما فى الانسان حيوان ناطق (قوله قاله لابن حرب) أى حين أسلم بعد أن كان كافرا (قوله والآخر حمار وحش) وذلك الحمار هو المسمى بالفرا (قوله قولا لهرون) يحتمل ان قول فعل أمر والالف فاعل ويحتمل انه مصدر (قوله نحو غلام) أى بخلاف سفر وصيام وقوله داخلة على النوعين أى ما لا تدغم فيه أل كامبر وما تدغم فيه كامصيام وامسفر وقوله لمن خصه بذلك أى بما لا تدغم فيه أل (قوله لك ان تقول لا دلالة فى ذلك الخ) على ان غاية ما يفيده هذا الدليل انه ليس فى رتبة الضمير واما كونه فى رتبة العلم الذى هو المدعى فلا يستفاد منه فلا بد من ضميمة وهى عدم الاجحاف اذ لو كان فى مرتبة اسم الاشارة أو ما بعده لكان فيه اجحاف تدبر (قوله وتركه على انه مضاف الى ما بعده) على هذا يكون قوله مرفوعان خبر مبتدأ محذوف أى وهما مرفوعان بخلافه على الاول فانه خبر عن قوله المبتدأ والخبر (قوله لتلازمهما غالبا) أى لانه قد يكون مبتدأ بلا خبر نحو أقائم الزيدان (قوله فدخل الاعلام المنقولة الخ) فيه ان ما ذكر داخل مطلقا سواء أريد بالاسم ما قابل الفعل والحرف أو أريد به ما قابل الصفة فلعل الاولى أن يقول فدخل ما كان من الصفات مبتدأ نحو أقائم الزيدان تأمل (قوله نحو زيد قائم) أى فان زيدا فى الاصل اسم مصدر زاد وقوله ونحو لا اله الخ أى فانه منقول من الجملة وجعل علما على نفسه (قوله وانما أسند الى مأسوف) الصواب حذف الى لان مأسوف مسند ونائب الفاعل هو المسند اليه الا أن يجاب بان مراده باسند أضيف أى وانما أضيف غير الى مأسوف فليس المراد الاسناد الذى الكلام فيه وفى حاشية الامير على الشذور كلام يتعلق بذلك فراجعه ان شئت (قوله فليس المراد بالصريح ما قابل الكناية) الكناية كما قال الرضى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين سواء كان لفظا أو غيره بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه اما للابهام على السامع كجاء فلان أو للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم اه ونوقش فى الاختصار بان بعض الضمائر أطول من بعض الظواهر كزيد واياه فقيل انه أغلبي وعدل عنه الشريف فى شرح الكشاف وعلله بدفع التكرار

(قوله انها تغيرت لصورة الياء) مبنى على ان القلب من قبيل تبديل الصفة لا الذات وكلام ابن الحاجب الآتى مبنى على انه من قبيل تبديل الذات (قوله مع عامل النصب) أى والجر (قوله وانما جاء القلب) أى قلب الواو ياء فى حالة الرفع وقوله لعلة تصريفية أى بخلاف الياء فى حالة النصب والجر فانها مقلوبة عن الواو لا لعلة تصريفية وفرق بين المنقلب لعلة تصريفية وغيره (قوله وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتأتى الواو الخ) فيه ميل لغير الحالة الراهنة بل الى حذف الياء والسؤال ما دامت الياء فلعل الاولى فى الجواب ان عدم تحريك الالف أمر عقلى يستحيل تخلفه بخلاف الاتيان بالواو مع الياء الاولى فليس مستحيلا عقليا وانما قاعدتهم لا يجتمع العوض والمعوض ان قلنا الياء عوض أو قلب الساكن السابق من الواو والياء ان لم نقل عوض ولم نشترط تحرك الثانى والا فلا قلب لسكونهما معا فتأمل كذا قيل اه شيخنا وفى هذا الجواب أيضا نظر لان مراد من اعترض على ابن الحاجب انه ما دامت الياء لا يمكن الاتيان بالواو لكون الياء فى محل الواو اذ لا يمكن شغل المحل الواحد بشيئين فى آن واحد كما تقدم للشارح فى المضاف لياء المتكلم من أنه لما اشتغل ما قبل الياء بكسرة المناسبة تعذر شغله أيضا بحركات الاعراب اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين فى الآن الواحد فحينئذ الاتيان بالواو مع الياء مستحيل عقلا (قوله وهذا الاعتراض عليه) قيل رد عليه

غبار أما أولا فلان الواو لا تأتى الا عند حذف الياء ولا توجد مع وجودها وكذلك الحركة لا تأتى الا عنـد زوال الالف ولا توجد
وجودها فعند الامعان لا فرق ٨٨ وثانيا انهم عدوا من المقدر للتعذر اعراب المضاف لياء المتكلم وظاهر أنه يجرى

ما قاله المحشى فى مسلى فالانصاف ما رد به على ابن الحاجب والله أعلم اه فتأمله (قوله فيقدر لمانع السكون الخ) أى فهو من قبيل المقدر للتعذر العرضى وقوله فى الحركات الثلاث ظاهره انه فى حالة الرفع والجر يكون المانع التعذر نظرا للحالة الراهنة لا للثقل نظرا للاصل وان قيل به فى مواد الازهرية واما فى حالة النصب فالمانع التعذر لا غير نظرا للآن ولا تعذر ولا استثقال نظرا للاصل (قوله فلعل بالتنبيه الخ) هذا وما بعده لا يناسبان الشارح حيث جعل البشرى منادى انما يناسبه قوله بعد أو انه نداء مجازى الخ (قوله أستعير للضعيف) لعله يندفع بهذا ما يقال اذا ذهب نصفه أخذا من قوله مشطوره فلا يمكن ذهاب ثلثه أخذا من قوله منهوكه ولم يحتج للجواب بان قوله منهوكه اضراب عما قبله فكانه قال مشطوره بل منهوكه او بان الضمير فى منهوكه عائد على المشطور فيكون حاصله انه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا النصف الباقى فيكون الباقى سدسا (قوله ولم تحذف فى الاول وهو لتبلون) أى بل حركت الواو بالضمة تخلصا من التقاء الساكنين قيل ولم تعد الالف بعد أغير

والامر فيه سهل اه شهاب على الشفاء (قوله أى المجرد للاسناد) انما قال ذلك لاجل أن يصح اخراج الاعداد المسرودة فان خروجها بالاسناد لا بالمجرد كما هو ظاهر الشارح (قوله أى شأنه ذلك) أى انه فى أصل الوضع مفيد وان لم يفد الآن لعارض العلم وقوله ليدخل نحو النار حارة الخ هذا داخل بقوله أى شأنه ذلك وقوله ويدخل نحو شعرى شعرى ظاهر كلامه انه داخل بقوله أى شأنه ذلك وليس كذلك اذ هو الآن مفيد بالنظر لتأويله بما ذكره فكان الاولى أن يقول أى شأنه ذلك ولو بحسب التأويل أو بحسب الاصل كما يستفاد من يس (قوله رحمه الله لان النكرة مجهولة غالبا) كتب يس على قول الفاكهى والفائدة تحصل فى الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات ما نصه من غير الغالب اذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم فى الدار ولا مخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضى وقال ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد (قوله قال بعض المحققين جمهور النحاة الخ) هذه العبارة أحسن من عبارة الشارح لان قول الشارح لان النكرة الخ لا يقتضى خصوص التعريف الذى ادعاه بل يقتضى أن يكون المبتدأ معلوما بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه واما بعض المحققين فجعل الدعوى وجوب التعريف أو التخصيص وقد يقال لا أحسنية بل كلام الشارح مساو لكلام بعض المحققين لان قول الشارح الاصل الخ معناه ان الكثير فى الاستعمال أن يكون المبتدأ معرفة لان النكرة المخصصة قليلة وقوله ويجوز أن يكون نكرة مقابل قوله الاصل فى المبتدأ لان الاصل معناه الكثير كما علمت فتأمل (قوله ان النكرة تصير بتقديم الحكم) فى بعض النسخ بتقديم الخبر وهو غير صواب وكذا يقال فيما بعد ومحصل هذا الجواب انه وان كان فيه الحكم على الشئ قبل معرفته لكنه فى حكم الحكم على الشئ بعد معرفته من جهة ان المقصود من المعرفة اصغاء السامع وهو حاصل بتقديم الحكم لكن يرد على هذا الجواب انه يقتضى جواز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وان لم يكن مختصا نحو قائم رجل ويجاب بانه اذا لم يكن فى الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه ويستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع اصالة لينسب الى غيره فلا يكون متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف بقرة تكلمت وحصاة سبحت فانه صحيح مع تقدم المبتدأ النكرة المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود واما الفعل المتقدم على الفاعل فوضع اصالة لينسب الى غيره فلا ينفر السامع عند سماعه لعلمه بانه حديث عن الآتى بعده فينتظره ومحصل الفرق ان تقديم الفعل لا ينفر السامع فينتظر الفاعل من هو فيرسخ فى النفس وان كان مجهولا وان تقديم الخبر الغير المختص لا يفيد عدم النفرة اذ تقديم قائم مثلا لا يجزم معه السامع بانه حديث عن غيره لعدم تعينه لذلك فيظن انه مبتدأ عام فلا يصغى بخلاف ما اذا كان مختصا نحو فى الدار أو عند زيد أو قصدك غلامه انسان فهو فى قوة الفعل فيجزم السامع بانه حديث عن غيره فيصغى فيرسخ فى نفسه وان جاء المبتدأ بعد مجهولا (قوله مثل حسنا) أى امرأة حسناء (قوله عموم) أى للنكرة بنفسها كاسماء الشرط والاستفهام للعاقل وغيره نحو من يقم أقم معه ونحو من قام ونحو ما تفعله أفعله ونحو ما تفعل أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام بهمزة أو هل نحو أاله مع الله وهل فتى فيكم أو نفى نحو ما خل لنا وما أحد

التحريك بالضمة لان الضمة للدلالة على أن المحذوف واو فلو رجعت الالف لزالت الضمة فيعود الساكنان فيؤدي الى الحذف وما
أدى وجوده الى عدمه الاولى عدمه بل عدمه واجب اهـ وفيه نظر (قوله

أغير من الله (قوله واختصاص) أى ان يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة و يتقدم عليها كعند زيد نمرة وفى الدار رجل وقصدك غلامه انسان ومعنى الاختصاص أن يكون المضاف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه فى الجملة يصح الاخبار عنه فان فات الاختصاص نحو وعند رجل مال ولا نسان ثوب وولد له ولد رجل لم يسغ لعدم الفائدة (قوله أو كوصف) الكاف بمعنى مثل أى أو مثل وصف فالكاف معطوف على عموم والمراد تخصيص النكرة بالوصف ومثله فالوصف اما لفظى نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك أو تقديرى نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم أى طائفة من غيركم بدليل ماقبله وقولهم السمن منوان بدرهم أى منوان منه وقولهم شر أهر ذاناب أى شر عظيم أو معنوى نحو رجيل عندنا لانه فى معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدا لان معناه شئ عظيم حسن زيدا فان لم يخصص الوصف نحو رجل من الناس جاءنى لم يسغ لعدم الفائدة ومثل الوصف الاضافة كخمس صلوات كتبهن الله (قوله وعطف) أى للنكرة على غيرها مما ساغ الابتداء به كقول معروف ومغفرة خير أو لغيرها مما يجوز الابتداء به عليها نحو وطاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما (قوله والحقيقة قد أريدت) أى اذا أريد بالنكرة الحقيقة ساغ الابتداء بها نحو رجل خير من امرأة ومنه تمرة خير من جرادة (قوله واعمال) أى ان تكون النكرة عاملة اما رفعا نحو ضرب الزيدان حسن أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة فى الخير خير وأفضل منك عندنا اذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرا نحو خمس صلوات وعمل بر يزين ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود كذا فى الاشمونى لكن سبق هنا انه مندرج فى كوصف والاظهر أن يمثل بضارب زيدا عندنا لعمل النصب و بأمر بمعروف لعمل الجر أو يقال ان الكاف فى قوله أو كوصف زائدة على حد الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ على ماقيل (قوله ومعنى الفعل فاعلم) أى ان تكون النكرة فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء لمدعو له كسلام على آل ياسين أو على مدعو عليه كويل للمطففين أو التعجب نحو عجب لزيد ومنه

عجب لتلك قضية واقامتى * فيكم على تلك القضية أعجب

(قوله وبعد اذا مفاجأة) أى ان تقع النكرة بعد اذا المفاجأة ان قيل بانها حرف نحو

حسبتك فى الوغى بردى حروب * اذا خور لديك فقلت سحقا

الوغى الحرب وبردى تثنية برد والخور بالخاء المعجمة والواو الجبن وهو مبتدأ خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما فى القاموس أى بعدا أما ان قيل انها اسم مكان أو زمان ظرف فهى خبر مختص بلديك فيكون المسوغ الخبر المختص المتقدم ولعل هذا معنى قوله بعد أنيبت أى انها نائبة عن الفاء لانها اسم (قوله ولام الابتداء) أى وقوع النكرة بعد لام الابتداء مسوغ نحو لرجل قائم (قوله ولفظ لولا) أى وبعد لفظ لولا نحو

لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة * لما استقلت مطاياهن بالظعن

المقة بكسر الميم المحبة (قوله وكم أيضا) أى وبعد كم أيضا أى الخبرية * كم عمة لك ياجرير وخالة * برفع عمة على الابتداء (قوله وابهام) أى أن تكون مبهمة أى مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا وذلك نحو قوله مرسعة بين

بالف المثنى) صوابه بنون المثنى (قوله فلو حذفت الالف رجعت النون الخ) أى فاغتفر التقاء الساكنين فى ولا تتبعان للضرورة (قوله على ان التقاء الساكنين الخ) ترق أى بل نقول ان التقاء الساكنين هنا ليس للضرورة بل مغتفر وجائز فيجوز ابقاؤه كما فى ولا تتبعان و يجوز دفعه بحذف أحد الساكنين للتخفيف كما فى ولتسمعن ولا يشترط فى الاغتفار ان يكونا فى كلمتين * قول الشارح وانما وقع فيه تركيب الاعداد أى سواء كانت معربة أو مبنية ففيه المقصود وزيادة بدليل تمثيله بقوله تعالى فانفجرت تأمل (قوله أو العارض وهو المضارع الخ) جعل بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل فى الفعل من حيث هو البناء لكون المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرده الى البناء أمرا طارئا عليه اهـ شنوانى (قوله لاجتنبن) بنون التوكيد

الخفيفة والتحلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة و يستصبين أى يصبين من صبا يصبو بمعنى مال يميل ويحتمل انه من استصبيت فلانا اذا عددته صبيا يعنى جعلته فى عداد الصبيان (قوله ظاهره ان الاضافة لنفس ينفع) أى لكن

هذا الظاهر وان قيل به ليس مراد الشارح بل مراده الجملة لمناسبة كلامه قبل تأمل (قوله وانها من المواضع التى يؤول فيها بلا سابك)
ظاهره أن هذا مبنى على ان المضاف اليه الجملة وليس كذلك اذ الجملة المضاف اليها حالة محل المفرد وهو مضمونها نعم هنا
يحتاج اليه اذا جرينا على ان المضاف اليه هو الفعل وحده فانه يسوغ لك حينئذ ان تقول ان الفعل مؤول بمصدر مضاف اليه بلا وجود سابك وان تقول ان الفعل صار اسما لقصد الحدث منه فقط تأمل (قوله آثروه على الاتباع للكسرتين بعده) هذا انما يظهر فى نحو يومئذ فيقال حينئذ انما كانت حركة البناء فتحة لاجل التخفيف ولم تكن كسرة لاجل الاتباع لكسرة الهمزة بعد الميم لان بعد حركة الميم كسرتين كسرة الهمزة وكسرة الذال فلو كسرت الميم أيضا لتوالى ثلاث كسرات وهو مستثقل كما تقدم وبهذا تعلم انه كان الاولى للمحشى أن يكتب هذا على قول الشارح لكونه مبهما مضافا الى مبنى تأمل (قوله أو تبنى على الفتح) ظاهره انها لا تكون لنفى الجنس نصا اذا كانت مضافة أو شبيهة بالمضاف وبه قال التاج السبكى وكلام التسهيل صريح
فى موافقته لكن استظهر العلامة الصبان ما أفاده صريح الاشمونى من أن اسم لا نص فى العموم او
سواء كان مبنيا أو منصوبا وذلك لتضمنه معنى من الاستغراقية فى الحالتين وانما أعرب فى الحالة الثانية لمعارضة الاضافة وشبهها

أرساغه أى تميمة كائنة بين أرساغه ولعل ما أشرنا اليه من ابهامها هو ما أشار اليه بقوله أعيدت أى أعيد ابهامها الذى فر منه اه شيخنا (قوله كذلك ان أتى الاخبار خرق العادة) نحو بقرة تكلمت (قوله أو جواب) أى من المسوغات وقوعها فى جواب نحو رجل فى جواب من عندك (قوله قد أفيدت) أى هذه المواضع (قوله وفى بدء لذات الحال حقا) أى لجملة ذات حال مع واو نحو

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا * محياك أخفى ضوؤه كل شارق

أولا كقوله

الذئب يطرقها فى الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مدية بيدى

(قوله وامثلة ما ذكر فى الشرح المذكور) هى ما سبقت لك لكن ببعض تغيير لأمثلة لم يرتضها من حشاه (قوله بما ذكره ذلك البعض) هو أبو حيان قال فى منظومته * وكل ما ذكرت فى التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم * (قوله لتضمنها الحكم المنصرف من الخبر) أى الى المبتدأ وفى بعض النسخ الحكم المطلوب (قوله فالمراد بالعموم صدقه عليه) أى لان أل للجنس وهو صادق على كل افراده وزيد فرد منها وليس المراد بالعموم الشمول لجميع الافراد نصا لان هذا لا يكون الا اذا كانت أل استغراقية وليس المراد أيضا العموم البدلى لانه من وضع النكرة الخالية من أل بخلاف المقترنة بأل فانها تصدق بكل الافراد مرة واحدة استلزاما الا نصا ان جعلت أل للجنس تأمل (قوله فلا يصح لعدم الفائدة) وذلك لان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال عليه المبتدأ يقال عليه الخبر وهو الذى يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضى اتحادهما ذاتا وتغايرهما مفهوما فان تغاير الذات ينافى هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد أحدهما الى الآخر فان الاسناد نسبة مستدعية للمنتسبين مستلزمة للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم (قوله فكل خبر كذلك) أى من غير تأويل أخذا من المنع الآتى (قوله ويدفع بان المراد الخ) هذا جواب آخر عن الاعتراض واذا تأملت تجده عين الجواب الاول اذ محصل الاول منع الاتحاد ما صدقا فى كل خبر بل تارة يكونان غير متحدين ما صدقا والاتحاد انما يحصل بالتأويل بصادق على المبتدأ وذلك التأويل من الضمير الرابط نحو زيد يقوم أبوه وتارة يكونان متحدين كقل هو الله أحد فان جملة الله أحد متحدة مع المبتدا ما صدقا واتحادها ليس بالتأويل المأخوذ من ضمير فلم تحوج له بسبب ان المبتدا فيها واقع على الجملة التى أخبر بها عنه وهذا عين كون المراد بانها نفسه انه أخبر بها عن مفرد مدلوله جملة اه شيخنا (قوله انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة) فيه انه حيث كان مدلول ذلك المفرد جملة كان ما صدقه لفظا وهو لفظ الله أحد وما صدق الجملة بعده معنى وهو ثبوت الوحدانية له تعالى واذا تقرر ذلك لم يصح الاخبار لان الشرط فيه الاتحاد ما صدقا مع الاختلاف مفهوما ولم يوجد الاول فتأمل كذا قيل وفيه نظر لانه حيث كان المراد بالشأن الذى هو مدلول الضمير الحديث والكلام الملفوظ به كان المراد من الجملة بعده الواقعة تفسيرا لفظها أيضا فهى علم على نفسها فيكون ما صدقها أيضا لفظا فاتحدا ما صدقا فتأمل (قوله جمع راكب فى المعنى الخ) أى هو باعتبار معناه جمع وباعتبار لفظه اسم جمع (قوله من الافعال العامة) فى نسخة التامة والاولى أولى (قوله والخلف لفظى) نقل المحقق فى حاشية الاشمونى عن الرودانى انه معنوى عند التأمل (قوله وقال المصنف فى المغنى الخ) ليس مناسبا لما قبله وانما هو مرتبط بقول الشارح تقديره مستقر أو استقر (قوله بل بحسب المعنى) فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم

أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على المضى قدر الماضى قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال اه قال الدمامينى كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال فالمخرج من العهدة ان لا يقدم على تقدير شئ معين بل يرد د الامر و يقال ان أريد الماضى قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله أعم من الظرف اصطلاحا) أى لانه فى الاصطلاح خاص بالمنصوب (قوله بشرط حدوثه) أى كالقيام والعقود فخرج باسم المعنى اسم الذات وذلك لان من شأن الذوات الاستمرار فى جميع الازمنة فلا فائدة فى الاخبار عنها بزمن مخصوص لانه لا فائدة فى تخصيص حصول شئ بزمان هو فى غيره حاصل مثله وقوله بشرط حدوثه خرج به نحو وجود الله والتعليل بعدم الفائدة مبنى على انه يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام أو بناء على انه يعتبر فى الفائدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة ان يجهل و تقصد افادته والذوات والمعانى التى لا تتجدد لكونها معلومة الوجود فى سائر الازمنة ليست كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف فهابا عتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة واذا علمت أن المدار على الافادة علمت ان التقييد باسم الزمان والذات فى قولهم لا يخبر باسم الزمان عن الذات أغلبى نظرا الى أن الغالب افادة الاخبار باسم الزمان عن المعنى وباسم المكان مطلقا فان لم يفد لم يصح كالقتال زمانا أو حينا وكزيد أو القتال مكانا كما قرره الشاطبى وعلمت ان ما أفاد ولو فيه الاخبار عن الذات باسم الزمان صحيح وطرقه ثلاثة ان يتخصص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بفى والمبتدأ عام كنحن فى شهر كذا لان اجتماع الذوات فى الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد ينتفى الاجتماع فيه بموت البعض وقضيته ان يراد بالعموم مطلق التعدد فيصح قول اثنين نحن فى شهر كذا أو فى زمان طيب وان تكون الذات مشبهة للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع وان يقدر مضاف اسم معنى فقول المصنف ونحو الليلة الهلال متأول أى بتقدير المضاف وعليه اقتصر الشارح فى البيان أو بكونه يشبه المعنى كما فى الرضى لكن مذهب جمهور البصريين أن التأويل بتقدير المضاف لا يشبه المعنى فى نحو الليلة الهلال فالاخبار عند جمهور البصريين عن معنى لا جثة دائما وعند غيرهم عرفت طرق الافادة وينبغى الحاق المعانى المستمرة كالالوان والطعوم والنعومة والخشونة بالذوات لاستمرارها وان ما يعرض ويزول كطعم يحدث وخشونة كذلك ينبغى ان يخبر عنه باسم الزمان كذا يستفاد من كلام المحقق على الاشمونى ومن الفا كهى ويس (قوله ثم ان كان المعنى واقعا فى جميعه الخ) عبارة يس اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فى أكثره لانه باستغراقه اياه كان كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى خلافا للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب الكوفيون النصب وان وقع لا فى الاكثر فالاغلب نصبه أو جره بفى وفاقا معرفا كان الزمان نحو الخروج يوما أو فى يوم والسير يوم الجمعة أو فى يوم الجمعة وأما الحج أشهر معلومات فلتأ كد أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة وربما رفع نحو موعدكم يوم الزينة اه وفى المحقق على الاشمونى واعلم ان الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا ان استغرق

فى الجملة بالنسبة لاخراج المثنى لانه خارج بقول المحشى أو تبنى على الفتح لان المثنى مبنى على الياء الا أن يقال مراده الفتح أو نائبه (قوله بان هذا ليس من شبه الحرف) أى فلا يصلح التركيب علة للبناء بل هو علة للفتح لاقتضائه التخفيف ويجاب بان مشابهة الحرف انما هى علة فى البناء الاصلى وأما البناء العارض كالبناء هنا فانه عارض بدخول لا فمن أسبابه التركيب وتوارد أسباب موانع الصرف والتضمن العارض والحاصل ان البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التركيب الى آخر ما سبق وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المفرد المبنى واضافة الظرف الى الجملة فاحفظ هذا التحقيق الذى أفاده العلامة الصبان فانه ينفعك فى مواطن كثيرة (قوله وفيه ان التضمن الخ) أى فالتضمن الذى

هنا كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله * فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا * من سبيل الى هند * ويجاب بان المراد بتضمن الاسم معنى الحرف فى البناء العارض ان يفيد معنى

بنفسه أن يؤدى بالحرف مع عدم صحة التصريح بالحرف كافادة اسم لا العموم نصا الذى وضع له من الاستغراقية ومع ذلك لا يصح التصريح بها واما التصريح بها في البيت السابق فضرورة فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من وأما التضمن بمعنى استعمال الاسم في معنى الحرف بحيث يكون الاسم دالا على معنى الحرف باصل الوضع كما في من الشرطية والاستفهامية فهذا انما هو سبب في البناء الاصلى لا العارض كما هنا فانه عارض بدخول العامل وهو لا النافية للجنس فحصر التضمن على الاطلاق فيما ذكره المحشى رحمه الله غير مسلم تامل (قوله مما يقوى الفرق) أى الخوف أى فلا ينفع معه أمر بالتعزية وقد يقال ان قوله فلا الغى الخ مفيد للعموم والمصيبة اذا عمت هانت كذا قيل (قوله أى انك ستردالمنون الخ) فيه اشارة الى ان لكن في هذا البيت لتوكيد النسبة أى انا متنا بعون في ورودنا الموت وشربنا من كاسه من غير شك (قوله أو بكسرها) هو الانسب ببقية القوافى (قوله وأقول لو قيل الخ) جوز بعضهم أيضا ان تكون فتحة الصفة اعرابية مراعاة لمحل الاسم لكن حذف تنوينها للتشاكل (قوله وجدكم) الواو قسمية والجد بفتح الجيم الحظ (قوله الصغار) بفتح الصاد الذل والهوان وهو خبر المبتدأ (قوله بعينه) توكيد لما قبله والباء زائدة (قوله لا أم لى الخ) جملة دعائية دعا عليهما بالفقد

المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر وقد ينصب ويجر بفى فان لم يستغرق الجميع أو الاكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفى غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات اه المقصود منه فأنت تراه موافقا لما في يس والحج أشهر معلومات عرفت تأويله عن يس والتمثيل الصحيح موعدكم يوم الزينة واذا علمت هذا علمت ما في كلام المحشى من عدم تكلمه على حالة الجر ومن حكمه على النصب بانه غالب مع ان يس قال لم يكن الرفع غالبا ومن حكايته أولا الاتفاق مع ان الكوفيين أوجبوا النصب وأظن ان عبارة الشنوانى الناقل هو لها هى عبارة يس المتقدمة لان يس تابع له في تآليفه فتلخيصها هو الذى ضرها (قوله وان كان نكرة نحو ميعادك الخ) أى اذا كان الوعد واقعا في الاكثر أو مستغرقا ويحمل ما يأتى على ما لم يكن كذلك وفى بعض النسخ نحو صيامك فراجع الشنوانى (قوله اذا أخبر باسم المكان عن اسم الذات الخ) حاصل مذهب البصريين هنا وفيما سبق هو ما أشار اليه شيخ مشايخنا العلامة القويسنى في قوله

ان أخبروا باسم زمان نكره * عن معنى استغرقه أو اكثره
فالرفع رجحه ونصبه رجح * ان عرفوا أو فقد الاستغراق صح
واختير نصب في مكان عرفا * ورفعه منكرا تصرفا *

(قوله أو بما هو اسم مكان) أى بما اذا كان خبرا عن اسم مكان آخر (قوله أشار بالتمثيل الى انه لا فرق في الوصف بين اسم الفاعل الخ) فيه ان الشارح قد جعل الحكمة غير هذا حيث قال وانما مثلت بقاطن ومضروب الخ وقد يقال لا مانع من تعدد الحكمة تأمل (قوله الكتابة تقال في العرف الخ) لا مانع من ارادة الكتابة المعروفة انما يحتاج لذلك اذا كان في الكلام ما يدل على التعاند نحو زيد اما كاتب واما شاعر تدبر (قوله فيلزم خلو كل منهما الخ) لانه لا يصح ان يكون في كل منهما ضمير لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد (قوله وأجيب بان في كل منهما) أى اجتماعا ومحصل الجواب ان الخبر فيه ضمير واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مز وخلو المشتقين عن الضمير لا يضر الا اذا كانا مسندين وهذا الجواب هو أحد أقوال وقيل ان الخبر فيه ضمير واحد مستتر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثانى كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقيل ان الخبر فيه ضمير واحد مستتر في الثانى لان الاول بمنزلة الجزء من الثانى والثانى هو تمام الخبر وقيل ان الخبر فيه ضميران تحملهما جزءا الخبر من قبيل اعطاء ما للكل للجزء كما أعطى الجزآن اعراب الكل ولا يلزم ان يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى انه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة (قوله متصلة بالكلام) اذ هى حال من ضمير فيها (قوله على هذا القول الثانى) فيه انه يلزم الفصل بالاجنبى على القول الاول أيضا اذ المبتدأ أجنبى من الخبر لانه ليس معمولا له ولذلك قالوا في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم انه اذا أعرب راغب خبرا مقدما وأنت مبتدأ مؤخرا لا يصح تعلق عن آلهتى براغب للزوم الفصل بالاجنبى وهو أنت فيتعلق بمحذوف أى ترغب عن آلهتى بخلاف ما لو أعرب راغب مبتدأ وأنت فاعلا أغنى عن الخبر فانه يصح تعلق عن آلهتى براغب

لوجوه مافيه الصغار له منهما (قوله ان كان ذاك) ان فيه بمعنى اذا التى للتعليل وكان تامة بمعنى وجد (قوله وهو كذلك) أى فلا ينبغى التعويل على أحد من الناس كما قال الشاعر * انما رجل الدنيا الخ تدبر (قوله انما رجل الدنيا) البيت وانما رجل بالواو وهو من لامية العجم وأنشده المحشى وحذف منه الواو ولا ضرر كذا قيل (قوله ولا يخفاك ضعفه) أى لان مد الصوت يوجد فى المعرب من نحو زيد من كل ثلاثى وسطه حرف علة ساكن على ان الامتداد لا يظهر الا اذا كسرت الواو وللواو فى سيبويه ونحوه مفتوحة (قوله خاليا) أى عن العلل (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق و بلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد النبى صلى الله عليه وسلم (قوله عن فاعله) مكتوب فى بعض النسخ بهاء الضمير أى عن اسم فاعله سواء كان اسم الفاعل على زنة فاعلة أو على زنة فعيلة فان خباث معدول عن خبيثة وفى بعض آخر كاتبه بالتاء وعلى هذه النسخة يرد ان خباث ليس معدولا عن خابثة بل عن خبيثة وفى الصبان أن بداد معدول عن متبددة ولا ينافى ما فى المحشى على النسخة الاولى (قوله فعن الحمد) فى الصبان انه معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها اه ولعل كلا صحيح (قوله وكذا الباقى لا تستعمل الا فى معين) فيه خفاء بالنسبة للمصدر والصفة الجارية مجرى الاعلام والحال

براغب لان الفصل بالمعمول لا يضر وبهذا تعلم ما فى ما وقع فى بعض الهوامش هنا (قوله لا وجه له) قد يقال له وجه وهو أن فى الصفة تخصيصا مع ان المعنى بخلافه وأما اذا كان متعلقا بآية فلا يكون الكلام مفيدا للتخصيص تأمل (قوله مما يغير معنى الكلام) أى من الخبر الى الانشاء (قوله وأجيب بان ظل الجنة الخ) محصله انه ليس المراد الظل الدافع لحر الشمس حتى يقال انه لا شمس فى الجنة وحصر الظل فيما تقع عليه الشمس غير مسلم (قوله وقد قيل بحذفه فى غير ذلك) عبارة الفيشى ظاهر صنيعه انحصار وجوب حذف الخبر فيما ذكره وليس كذلك فان من ذلك الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا فان عامله محذوف وجوبا وهو الخبر ومن ذلك ما ذكره أبو حيان حسبك ينم الناس أى حسبك السكوت ونحو ما أنت الاسيرا أى ما أنت تسير الاسيرا فحذف لسد المصدر مسده وكذا انما أنت سيرا وقد يجاب عن ذلك بان الاول انما تركه لان الظرف لما كان مرفوع المحل كان سادا مسد الخبر فهو خبر ولعله لا يرى ما يقول به أبو حيان وترك نحو ما أنت الاسيرا لانه مبين فى باب المفعول المطلق فتركه استغناء به (قوله نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم) فان أنصار يدل على الحماية فيجوز اثبات حموه وحذفه (قوله وان لم يوجد الدليل) نحو لولا زيد عالم لما تعلم عمرو (قوله وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أى لعمومه دائما وقوله وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ أى جعلوا نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا زيد سالمنا ما سلم تركيبا فاسدا و يتعين جعل الكون الخاص مبتدأ وخبره كونا عاما فيقولون لولا حماية انصار زيد ما سلم ولولا مسالمة زيد ما سلم وجعلوا قول المعرى

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا

خطأ وحديث لولا قومك حديثوا عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم مرويا بالمعنى ورد بان هذا يرفع الوثوق بالاحاديث وبان الرواية بالمعنى الاصل عدمها و بانه بفرضه فالراوى من العرب لا من غيرهم وبانه ورد فى الشعر الموثوق به * لولا زهير جفانى كنت معتذرا * (قوله والاصل يعمرك) المناسب تعميرك كما فى بعض النسخ (قوله فان قلت الخ) محصل السؤال ان جعل النحويين لعمرك صريحا فى القسم ينافى جعل الفقهاء له كناية كعهد الله ومحصل الجواب ان النحويين جعلوه صريحا فى القسم لغة لان القسم لغة هو الحلف بمعظم عند الحالف وان لم يكن اسما من أسماء الله أو صفة من صفاته كالعمر اذا كان معناه العبادات والفقهاء جعلوه كناية شرعا اذ هو شرعا الحلف باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته الذاتية فلا تنافى بينهما ولا يجىء التنافى بينهما الا اذا كان مراد النحويين انه قسم صريح شرعا * ان قلت حينئذ ما الفرق بين عمر الله وعهد الله عند النحويين مع ان مدلول كل معظم سواء كان صفة من صفات الله كأن أريد من الاول البقاء والحياة ومن الثانى استحقاقه لايجاب العبادة أو لم يكن صفة من صفاته تعالى كان أريد بهما العبادات * قلت انه وان استعمل كل فى غير القسم نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه وعهد الله يجب الوفاء به الا انه غلب استعمال عمر فى القسم غلبة فوق غلبة استعمال عهد فكان الاول لشدة ظهور القسم فيه كالصريح بخلاف الثانى (قوله واذا أريد به غيره) أى غير اليمين (قوله وكلامه الذى يوحيه الخ) هذا معنى آخر (قوله وعليهما) أى على كونه بمعنى الايحاء وكونه بمعنى الكلام وقوله مصدر مضاف للفاعل صورة ومعنى أى على الاول لان العهد معناه الايحاء فهو مصدر فى الصورة وفى المعنى وما بعده فاعل فى الصورة

وتخصيصها بأنها لا تستعمل الا فى معين يتوقف على نقل اه شيخنا وسيأتى للمحشى التنصيص على ان حماد علم على المصدر
وقياسه ان بداد وحلاق علم أيضا أى علم جنس لكن يشكل عليه بالنسبة لبداد وقوعه حالا اذ الحال لا تكون الا
نكرة الا أن يقال هو
مؤول بالنكرة على حد
جاء زيد وحده (قوله
تضمنه معنى هاء التانيث)
أى التى فى المعدول عنه
اه صبان ولم يوجد فى
زينب هاء تأنيث فى
المعدول عنه اذلا عدل
وبه يندفع ما للمحشى
(قوله لتوالى العلل) أى
العلمية والتأنيث والعدل
ورد بان أذربيجان فيه
خمسة أسباب وهو مع
ذلك معرب ويجاب بانهم
نبهوا باعرابه على ان
اجتماع الاسباب مجوز
للبناء لا موجب اه سم
والخمسة هى العلمية
والعجمة وزيادة الالف
والنون والتأنيث لانه
علم بلدة والتركيب اه
صبان وفى هذا الجواب
نظر فان بناء حذام عند
أهل الحجاز واجب لا جائز
الا أن يقال المنظور اليه
مجموع اللغات لا كل لغة
على حدتها تأمل (قوله
والاول أظهر) قد علمت
ما فيه (قوله واذا سميت
به مذكرا منع صرفه)
هذا لا يتم على قول الجمهور
بأن بناء فعال انما هو
ونحوه لشبهه به وزنا
وعدلا وتعريفا البقا هذه الامور فى هذه الحالة (قوله كسحاب) هذا اسم جنس وقوله وذهاب يكون
هو مصدر وقوله وجود اهو صفة (قوله لا ماض) ذكر بعضهم ماضيا لبدع واستند لقوله تعالى ما ودعك ربك على قراءة

والمعنى اذ هو فاعل الايحاء وقوله أو صورة فقط أى على الثانى أى لانه على الثانى اسم للكلام والكلام
ليس فعلا من الافعال فهو مصدر فى الصورة لا فى المعنى وما بعده فاعل فى الصورة من حيث وقوع
صورة المصدر قبله لا فى المعنى وقوله أى أقسمت الخ فيكون عهد الله معناه الاقسام من الشخص بالله
فيكون فاعل العهد هو الشخص والمقسم به هو الله أى عهده تامل (قوله متصفة بالخطب) وهو الشدة
وحاصل المسألة الرابعة التى فى الشارح انه يجب حذف الخبر فيما اذا كان المبتدا مصدرا عاملا فى اسم
مفسر لضمير صاحب حال بعدلا تصلح ان تكون خبرا عن ذلك المبتدا أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر
المذكور أو الى مؤول به فتلك ثلاثة وقد مثل لها الشارح فان صلحت الحال لان تكون خبرا وجب
الرفع كضربى زيدا شديد عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية اذ لو لم يذكر الخبرية
لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيوهم الخبرية وان قدر الحال من الاسم المنصوب
لا من الضمير المحذوف مع فعله كما اذا قدر قائما حالا من زيد فى قولك ضربى زيدا قائما فلا يجب الحذف
لانه من صلة المبتدا فلا يغنى عن الخبر ثم انه انما قدرت كان تامة لا ناقصة وما بعدها خبرها لامرين
الاول أنا لم نر العرب استعملت الاسم المنصوب فى هذا الموضع الا اسما نكرة مشتقة فحكمنا بانه حال
اذ لو كان خبرا لجاز تعريفها أو جمودها وسمع ولو نادرا الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه
نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد * ان قلت ما المحوج لاضمار كان ليعمل فى الحال وهلا
عمل فيها المصدر فيكون حالا من المفعول * قلت لو كان كذلك لقدر الخبر بعد اذ تقديره قبل يلزمه
الفصل بين العامل والمعمول باجنبى هو الخبر اذ رفع المبتدا له بجهة غير جهة نصبه الحال فيفوت
الغرض اذ المقصود لا ضرب الا فى هذه الحالة وعلى ذلك التقدير لا يفيد اه شيخنا (قوله الباب
منون) ويصح تركه ويكون قوله ثلاثة أنواع خبر المبتدا المحذوف كما تقدم نظيره (قوله ومصدره
الزيل) لم يذكر زال التى من هذا الباب مصدرا لانه لا مصدر لها كما لا أمر لها (قوله اذ المرفوع انما هو
للمعنى) أى اسم للمعنى (قوله على غير قياس) لان من جملة شروط المرخم الخالى من تاء التأنيث أن يكون
علما وصاحب غير علم (قوله لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها) أى لو جعلت يا للنداء وذلك أن
الاصل أدعو زيدا فحذف الفعل والفاعل وأنيب عنه يا وحذف المفعول ولم ينب عنه شئ فقد حذفت
الجملة بتمامها الفعل والفاعل والمفعول ولم يبق منها شئ بخلاف قولك يا زيد فانه بقى منها المفعول وهو
زيد وقد يقال ان يا اذا كانت نائبة عن الفعل والفاعل كانا كانهما مذكوران فلا اجحاف (قوله أو
ان وليها دعاء الخ) هذا قول ثالث مفصل وتقدير المنادى هنا يا هذه أى الدار فيكون قوله يا دارمى
بدلا من النداء الاول (قوله أى اسلمى وان كنت قد بليت) ظاهره انه جعل على بمعنى مع والاظهر
جعلها بمعنى من أى اسلمى واخلصى من البلا برجوع المحبوبة اليك واقامتها بك (قوله قلت لا حاجة
الى هذا الخ) فيه أن التأويل كالتقدير فى الاشكال (قوله واسم دام مستتر فيها) أى عائد على لذاته
(قوله فى السببى المرفوع) على حد زيد قام وقعد أخوه ويحتمل ان منغصة رافع للسببى وهو لذاته وفى
دام ضمير عائد على العيش وأنث لكون العيش بمعنى المعيشة والحياة ولذاته نائب فاعل منغصة
والضمير فى لذاته عائد على العيش فيقال حينئذ ان الخبر رفع اسما ظاهرا فيه ضمير يعود على المخبر عنه
(قوله لا يرى ذلك) أى التنازع فى السببى وذلك لان ابن مالك اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه ان

التخفيف (قوله والا فهو مبني اتفاقا) في حاشية القطر ما يفيد ان فيه خلافا (قوله بفتحتين) المشهور جزع بفتح الجيم وسكون الزاي كذا أفيد لكن قال المحشي في الاول اذ كرا الغريب اه شيخنا (قوله تحريف) ذكر شراح الحديث هذه الرواية

يكون غير سببي مرفوع بخلاف السببي المنصوب (قوله واحتملوا أي ارتحلوا) الظاهر ان معنى احتملوا حملوا على السرر المعدة لنقل الاموات الى المقابر ويدل له قوله بعد أخنى عليها وتفسيره بارتحلوا خلاف المتبادر الا أن يكون المراد ارتحلوا الى المقابر وان كان خلاف المتبادر من لفظ الارتحال وعطف جملة أمسى أهلها احتملوا على ما قبلها من عطف السبب على المسبب (قوله مردود بان ذلك ليس التفاتا الخ) هذا على مذهب الجمهور أما على مذهب السكاكي فهو التفات لانه لم يشترط تقدم تعبير آخر يخالفه التعبير اللاحق وأما قوله * وبات وباتت له ليلة * فهو التفات باتفاق لانه مسبوق بقوله تطاول ليلك (قوله ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر) أي صورة والا فهو علة للجواب كما يدل عليه آخر العبارة (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) أي الخروج عن الطريقة الجادة وذلك لان تكثير الحذف مع امكان حصول المعنى المقصود بأقل منه خروج عما ذكر فالاولى الاقتصار على ان في الكلام حذف المعلول والتقدير لا تفتخر على لان كنت ذا نفر فان قومي الخ فقوله لان كنت الخ تعليل للافتخار المنهي عنه وقوله فان قومي الخ تعليل للنهي عنه (قوله وان وافق لغة العرب) أي وان وافق ذلك المخالف لغة العرب فليس المدار على الموافقة وعدمها بل على الورود عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدمه وفي بعض النسخ وان لم يوافق الخ أي وان لم يوافق ما ورد عن النبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم لغة العرب والنسخة الاولى أولى ولعل بشرا بالنصب عند تميم خبر لكان المحذوفة وما مهملة تأمل (قوله رحمه الله ان ليس الخ) أي بان ليس الخ وهذا يقتضي أنه كان المنادى به فيما بينهم هذه الجملة وهو وان صح في ذاته الا ان والحال تمنع منه ومن ثم قال البيضاوي فنادوا استغاثة وتوبة واستغفارا ولات الحين حين مناص أي ليس الحين حين مناص (قوله بانه لا يوجد له مثال) أي يخصه وقوله لان كل مثال فرض الخ أي لان كل مثال فرض للنفي فهو وان صح له الا أنه غير لازم لاحتمال اعتبار الثبوت فيه فيكون داخلا في الشق الاول فلا حاجة للجمع بينهما كما وضحه الشنواني في حاشية الشيخ خالد (قوله وأجيب بان المعطوف الخ) هذا الجواب لا يناسب هذا الاعتراض وانما يناسب الاعتراض بان التعريف يقتضي في المثال الثاني ان الاستدراك فيه هو تعقيب الكلام برفع الكرم الذي يتوهم نفيه مع ان الكرم في المثال لم يرفع بل أثبت والا لو رفع لم يكن هناك استدراك بل تقرير للوهم الحاصل قبل فقد ذكر اعتراضا ولم يجب عنه وأجاب عن اعتراض لم يذكره (قوله والاعتراض مبني الخ) ليس الاعتراض الذي ذكره مبنيا على هذا بل المبني عليه هو الاعتراض الذي ذكرته لك (قوله والذي يظهر الخ) ظاهره صحة الجواب المذكور لو سلم الاعتراض وقد علمت ما فيه ثم ان هذا الذي يظهر له غير ظاهر اذ المعترض مسلم صحة توهم النفي في المثال الثاني كما يصح توهم الثبوت ومحصل اعتراضه انه لا حاجة للجمع بين الشقين بل الاول كاف (قوله اذ لا داعي الى تقدير ثبوت في المثال) أي التقدير الذي ذكره المعترض (قوله وهذا أوضح من كلام الشارح الخ) هذا الحط في غير محله كما لا يخفى عليك بسبب البيان السابق والله الموفق (قوله في التمثيل بهذا المثال الكافة نظر الخ) فالاولى التمثيل بقوله * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * (قوله بانه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء) والمعنى جدد نظرك يا عبد قيس وأعده ثانيا فلعل ذلك الحمار المربوط أتانة فتبادر اليها وتفعل فيها الفعلة القبيحة وتقع في الفضيحة فانك لم ينفعك نظرك الاول

وان ألمفارا عود طيب الرائحة نعم نقل شيخ الاسلام ما يوافق المحشي اه شيخنا (قوله لانها لغتهم) أي لغة جميعهم كما صرح به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم ان جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضي البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يحتاج الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك اه صبان (قوله وهو أولى أي لان العدل الخ) أجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمرو على مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا اه صبان (قوله لان في أمس) وزن الفعل لعله على وزن أعل فعل أمر من العلو ضد السفل تأمل (قوله اسم فعل بمعنى قم) والظاهر ان لا فيه وفي لا مساس غير عاملة وان كانت لا الناهية والدعائية تعمل الجزم

لعدم وجودما يبين لك حال هـذا الحمار ويكشف أمره اذذاك والآن النار قد كثرت والاضاءة قد حصلت و بعضهم حمل البيت على انه هجاه بالسرقة وهو مردود أما أولا فلان الواقع خلافه وأما ثانيا فلان السارق لا يسرق اذا أضاءت له النار الحمار بل اذا أراد ذلك ينتظر عدم وجودما يكون دليلا عليه كما هو بديهى والنار من جملة الدليل عليه فكيف اذن تتأتى له السرقة (قوله من بحر الطويل) صوابه البسيط كما فى بعض النسخ اه شيخنا (قوله ومعناه قاصد الماء) ظاهره انه معناه على الضبطين السابقين فحرر (قوله وجميع خبر المبتدأ الخ) يرد عليه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ فالاولى اعراب جميع مبتدأ ثانيا ومحضرون خبره والجملة خبر الاول والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديرا أولام الابتداء والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا اعادة المبتدأ بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع أفاده الصبان (قوله وما موصولة) أى أو نكرة موصوفة أو زائدة للفصل بين اللامين (قوله وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة) لعله الصلة لانه جعل ما موصولة لا موصوفة وان صح كما تقدم قال فى المغنى لكن الصلة فى المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية (قوله بمعنى الا الاستثنائية) وحينئذ تكون ان بالتخفيف نافية فلا شاهد فى الآية حينئذ وكذا يقال فى قوله تعالى وان كل لما جميع الخ (قوله وفى لما ليوفينهم جازمة الخ) هذا على قراءة تشديد ميم لما مع تشديد نون ان فتكون ان للتوكيد وكلا اسمها ولما جازمة والجملة فى محل رفع خبر ان اما على قراءة تشديد لما وتخفيف نون ان فتكون ان نافية ولما بمعنى الا الاستثنائية ونصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى كما فى المغنى أفاده الصبان خلافا لما يوهمه كلام المحشى من ان كلام ابن الحاجب وكلام المصنف فى المغنى فى قراءة تخفيف النون وتشديد لما وان كان صحيحا فى ذاته وأليق باستشهاد الشارح وعلى ما قاله الصبان تكون قراءة أبى بكر التى ذكرها المحشى لا شاهد فيها ولذلك قال الامير فى حاشيته على المغنى الاولى حذف قول المصنف وأبو بكر (قوله بدليل أن بعده ليوفينهم) أى ولتوقع التوفية لان لما لا بد من توقع منفيها بخلافه على التقدير الاول فان منفيها وهو اهمال الكفار غير متوقع وان أجاب عنه الدمامينى بان توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط فى التوقع ان يكون من المتكلم أفاده الصبان (قوله يشددونهما) أى ان ولما وقد علمت من كلام الصبان ان هذه القراءة هى محل كلام ابن الحاجب وكلام المصنف فى المغنى فتأمل (قوله يتأمل فى التمثيل بذلك الخ) ومثله وان عسى أو يقال ان قبله ما يدل على اليقين وهو أفلم ينظروا وكذلك وان ليس فان قبله أم لم ينبأ وكذلك والخامسة فان قبله ان تشهد وفيها معنى اليقين والخامسة شهادة (قوله بمعنى السؤال) لعل هذا بحسب الاصل والا فالمراد به هنا المسؤل أخذا من آخر العبارة فحرر (قوله بعض عماته) الصواب بعض أعمامه كما فى بعض النسخ لانه من كلام أبى طالب (قوله وصدره ونحر الخ) وفى رواية ووجه مشرق اللون ويفيده آخر العبارة وقوله وصدر مشرق الخ أى مشرق النحر (قوله وخبره محذوف الخ) الاولى ان الخبر هو جملة كان ثدياه حقان (قوله مثنى حقة) لا مانع من كونه مثنى حق (قوله والركاب الخ) والاستدراك بقوله غير ان ركابنا الخ على قوله أزف الترحل صورى لان قرب الارتحال لا يقتضى ذهاب الركاب أى الابل التى يرتحلون عليها عن رحالهم أى منازلهم حتى

لان أسماء الافعال لا تتأثر بالعوامل (قوله فالمعنى لا ترتفع الخ) المناسب لقول الشارح اذا دعوا عليه ان تكون لا الداخلة على لعا دعائية لا ناهية كما هو ظاهر كلامه ويكون المعنى لا ارتفعت وقد يقال المقصود من قوله لا ترتفع الدعاء أيضا أى لا ارتفعت (قوله وهو الاسود) لعل المراد به هنا الرجل الموصوف بالسواد كما يدل عليه قوله يحقره بالتصغير ويحتمل ان المراد بالاديهم الماء الاسود لان صفته السواد ويكون المقصود من التصغير التحسين لا التحقير ويكون المراد مدح هذه البئر بكثرة مائها فحرر (قوله ومجاز حيث أوقع الخ) أى فهو مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية حيث أوقع الحصر على الارض وحقه ان يقع على الزرع الحال بالارض وهناك مجاز عقلى أيضا فى اسناد تغن الى الارض وحقه ان يسند الى الزرع الحال فيها لكن أنت خبير بانه اذا كان المعنى على الحذف لم يكن مجاز عقلى فيما ذكر لانه أوقع ذلك على من هو له وأسنده اليه غاية الامر أن فيه حذف مضاف ولا يكون المجاز الا اذا لم يلاحظ الحذف بدليل قول العلماء فى قوله تعالى واسأل القرية انه يحتمل انه أطلق القرية على أهلها أو ان فيه حذف مضاف أو ان ايقاع السؤال على القرية مجاز فجعلوا العقلى مقابلا لمجاز الحذف كذا يستفاد من عبارته الا أن يجاب بان المراد ان فيها حذفا بحسب الاصل ثم تنوسى وجعل مجازا عقليا أو بأن الواو بمعنى أو (قوله وزرع من

قوله كان لم يغن زرعها) لكن الشارح قدم زرع وجعله مبتدأ حيث قال كأن زرعها لم يلبث اذا علمت هذا علمت ان زرعها فى قول الشارح كان زرعها لم يلبث بالرفع لا بالنصب اسم كان اذ اسمها ضمير الشان كما قال

الشارح فاندفع ما فى عبادة (قوله لما قدر زرع) فى بعض النسخ لما قدم زرع وكل صحيح (قوله وجلة زرعها لم يغن خبر) يدل لما قلنا تأمل (قوله لا يوجد ولا يظهر) ما قاله عبادة من انه موجود ومثل له بجمع المؤنث السالم الواقع اسم لا اذا فتح فان الفتحة نائبة عن الكسرة اذ حق البناء أن يكون عليها لانه ينصب بها فى حالة الاعراب ووجه عدم الظهور ان من يبنيه على الفتح يجعل الفتحة أصلية لا نائبة عن الكسرة وأيضا لو كانت الفتحة نائبة عن الكسرة لزم أن الفتحة نائبة عن نفسها بواسطة أن الكسرة نائبة أيضا عن الفتحة اذ الاصل فى النصب ان يكون بالفتحة (قوله فاردنا الجزء الثابت) وهو الاضافة التى ثبتت للذات (قوله أو ان الاضافة لادنى ملابسة) أى من حيث ان الاضافة متوقفة عليه (قوله انه على كل حال) أى سواء أردنا المعنى التضمنى أو جعلنا الاضافة لادنى ملابسة

(قوله لا وجه لتخصيصها الخ) قد ذكر واله وجها وهو أن الاضافة لما لم تتم الا بالثانى بعد حصول الاول نسبت اليه ولا يخفى ضعفه ولعل هذا من جلة ما أشار اليه بقوله وقد يتر وحون الخ (قوله مع انها حال بينهما)

يستدرك عليه بقوله غير ان الخ بل يقتضى بقاء تلك الركاب فى الرحال وهو معنى قوله لما نزل برحالنا اى لم تنقل منها بل هى الآن مقيمة بها وكانه أتى به توكيد الماقبله وتوطئة لما بعده ويحتمل ان المراد بالركاب ما عليه الامتعة وقد تتقدم ان الركائب التى عليها الامتعة على ارتحالهم فاستدرك لدفع توهم ذلك (قوله وخصوصا على القول بان البسملة الخ) هذا يقتضى ان التوقف جار فيما اذا كانت البسملة آية من كل سورة أولا فجواب المحشى بعد غير كاف وغير مطابق والاظهر فى الجواب ان يقال ان هذا التوقف مندفع اما بان المراد بالابتداء الحقيقى أن لا يتقدم عليها شئ من جملتها وان تقدمها جمل أخر وبالابتداء الحكمى ان يتقدم عليها شئ من جملتها لا يخرجها عن الابتدائية نحو ألا الاستفتاحية ومن هذا يعلم ان قوله ان العزة لله جميعا من الابتداء الحقيقى لا من الحكمى خلافا لما يأتى عن يس وتبعه المحشى وبهذا تعلم ان ما زاده الفاكهى من كسرها فى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وفى أول الصلة أو الصفة أو الجملة الحالية أو المضاف اليها ما يختص بالاضافة الى الجمل ليس داخلا فى قوله فى الابتداء اذ ما ذكر ليس ابتداء جملتها خلافا ليس اه شيخنا (قوله لا للقسم) أى مع العطف أي ليست الواو للقسم مع العطف لئلا يلزم اجتماع أداتى قسم وهما الواو الاولى المقدرة الداخلة على حم فانها مسلطة على الكتاب بواسطة العطف والواو الثانية الداخلة على الكتاب فانها للقسم أيضا على شئ واحد وهو الكتاب وهذا لا ينافى انه يصح ان تكون الواو فى والكتاب للقسم فقط ولا يلزم ما ذكر لعدم العطف المفيد تسلط الواو الاولى الداخلة على حم فقوله اجتماع قسمين أى حرفى قسم هذا ويحتمل ان معناه والله أعلم ان الواو فى والكتاب ليست للقسم على جعل حم مقسما به بحرف قسم مقدر لئلا يلزم اجتماع قسمين وهما قوله حم وقوله والكتاب المبين على شئ واحد وهو انا أنزلناه وفيه ان الظاهر انه لا مانع من ذلك اذ ذلك ان تقول والتوراة والانجيل لافعلن كذا بناء على ان كلا منهما قسم مستقل ولو سلم منعه فلا مانع من تقدير مقسم عليه لاحدهما فحرر وقوله والا فللقسم أى ان لم يكن حم مقسما به فالواو فى والكتاب للقسم (قوله لان الاول هو السابق) أى ولسلامته من التفكيك فان فيها يفرق الخ من تتمة قوله انا أنزلناه فى ليلة مباركة وقد تخلل بينهما المقسم عليه على جعل الجواب انا كنا الخ (قوله والتعبير بقال اما الخ) فيه ان التعبير بقال واقع موقعه وما ذكره المحشى انما يحتاج اليه فى أتانى وجعلنى وأوصانى وجل من لا يسهو (قوله لانه فصل بين كون ما بعده نعتا) أى أو بدلا أو عطف بيان ولا يدفع احتمال غير الخبرية فيما نحن فيه حركة الاعراب لبقاء الاحتمال عند الوقف (قوله بدل من قوله أنا ابن أباة الضيم) لعل المناسب من قوله ابن أباة الضيم وقوله ويجوز جعله فى موضع الحال أى أو خبرا ثانيا تأمل (قوله من اسنادما للشئ الى آلته) ما واقعة على النفى والشئ واقع على المتكلم والضمير فى آلته راجع لما وعبارة غيره من اسناد الشئ الى آلته (قوله واطلاق المصدر عليها الخ) هذا مبنى على ان لا التبرئة من قبيل التركيب التوصيفى والذى يؤخذ من كلام المحقق على الاشمونى انه من قبيل التركيب الاضافى وان الاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله بفتح الزاى وكسرها) وعلى كل فالياء مضمومة الا انه على الاول يكون الفعل مبنيا للمفعول وعلى الثانى للفاعل وقوله من نزف الشارب بالبناء للمفعول راجع للاول وقوله وانزف مبنى للفاعل راجع للثانى وجملة ولا هم عنها ينزفون مؤكدة لجملة لا فيها غول بناء على تفسيره

أي صفة مشتركة بينهما وذلك لان الاضافة كما هي جزء معنى المضاف اليه كذلك هي جزء معنى المضاف فان تمام معنى المضاف ذات وقع عليها الاضافة فالمراد بكونها ٩٨ مشتركة بينهما انها جزء من كل منهما هذا على الاول وعلى الثاني فلان الاضافة لا توجد الا بالمضاف والمضاف اليه معا فالمراد بكونها مشتركة بينهما انها لا توجد الا بهما معا فظهر من هذا ان قوله مع انها حال الخ راجع لكل منهما (قوله على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه) أي كزيد في قولك جاءني زيد وعمرو بعد وذلك لان الاضافة ليست جزأ من مفهوم زيد بل هي جزء من مفهوم لفظ مضاف اليه ولا كلام فيه وهذا الترقي راجع للاول لا للثاني أيضا لان الاضافة معنى منسوب لزيد في هذا المثال بمعنى انها متوقفة عليه كما هي متوقفة على بعد فنسبة المعنى للمضاف اليه المراد منه الماصدق صحيحة اذا جعلت الاضافة لادنى ملابسة فظهر من هذا ان قوله على كل حال خاص بما قبل الترقي لا عام فيهما (قوله ما الدليل على ان المنوى المعنى) أي والبناء ليس دليلا لاحتمال ان علته الشبه باحرف الجواب مثلا (قوله بل يقولون علة البناء الخ) أي وهذا كله غير موجب بل مجوز فقط (قوله مع ان بعد لم تستعمل الخ) أي ويشترط النظر في وجوب البناء هذا الاستعمال فيكون علة لجوازه (قوله شبهها باحرف الجواب الخ) أي مع ان هذا لا يوجب البناء اذ الموجب له

(قوله يقال كتيبة) أي جماعة (قوله وأما الرفع فعلى انها عاملة عمل ليس) فيه ان الظاهر ان الخبر ما بعد الا وشرط عملها كليس عدم انتقاض النفي بالا على انه لو قدر لا حول موجود ولا قوة موجودة لنا الا بالله لكان في غير الشعر وتقدم اشتراط ان تكون في الشعر نعم على مذهب من لا يشترط الامر ظاهر (قوله أو بالرفع على انه خبر) أي أو صفة أيضا خلافا لما يوهمه كلامه لا يقال فيه الاخبار بالمفرد أو الوصف به مع تعدد المخبر عنه أو الموصوف وهو ممتنع لانا نقول مثل مفرد مضاف فيصدق بالمتعدد على انه هو ونظائره كشبه وغير يستعمل في الواحد والاكثر والضمير في قوله اذا هو راجع للمذكور من مروان وابنه والمعنى انه أدرك من المجد حظا وافرا حيث جمع بين الازار والرداء منه ولم يقتصر على أحدهما ولعل نكتة ذكر الائتزار مع ان في الارتداء الكفاية الاشارة الى ان خصال المجد ليست بحسب ظاهره فقط كالرداء الذي يرتدى به فانه يكون ظاهرا بل هي بحسب باطنه أيضا كالازار الذي يؤتزر به فانه يكون غير ظاهر لكونه تحت الرداء مثلا فالمراد انه متصف بخصال ذلك المجد ظاهرا وباطنا (قوله التاء نائب فاعل الخ) والمعنى علم الناس وشاع فيما بينهم انك مستمر على وفائك بالعهود ومقيم عليه أخذا من ذكر الصفة المشبهة فانها تفيد الدوام والاستمرار (قوله والغبطة تمنى الخ) ومفعول اغتبط محذوف أي اغتبط غيرك في وفائه بالعهد أخذا من قوله بعد فان اغتباطا الخ والمراد من الامر بالاغتباط بالوفاء بالعهد لازمه وهو طلب الاستمرار عليه والا فكيف يأمره باغتباطه مع قيامه به (قوله والاظهر ما ذكره الدجوني الخ) قال الدجوني بعد ذلك وكانه يصف فرسا سريعة الجرى (قوله أي اذا وقعت في جواب قسم) وعلى هذا فيقدر القسم في مثال الشارح (قوله وأجيب بان القسم أي المقدر) أي أقسم بالله لتأتين منيتي وفي هذا الجواب نظر لان العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز ان يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل (قوله اعترض بان الاولى على المفعولية المطلقة) أي لان المفعول المطلق أعم من المصدر كضربت ضربا وغيره كضربته سوطا بخلاف المصدر فانه لا يشمل نحو سوطا من قولك ضربته سوطا وتعبيره بالاولى لا بالصواب لامكان الجواب أو تأدبا (قوله بالتنوين) أي وتركه ومرفوع خبر لمبتدأ محذوف نظير ما سبق له (قوله أو نحوه) كان تقول المذكور باب (قوله قياسا مطردا) أي في كل ما أمن فيه اللبس (قوله أي رفع زيد من قام زيد) هذا مبنى على انه مثال للرفع وهو غير لازم بل الاظهر انه مثال للفاعل المرفوع أي كزيد من قام زيد (قوله أي حقيقي التأنيث) لا وجه لقصره على الحقيقي اه شيخنا (قوله ولا يرد ما لا يتميز الخ) المناسب حذف لا الاولى كما يؤخذ من يس أو يقول أي حقيقي التأنيث بشرط تميز مذكره من مؤنثه فلا يرد الخ (قوله ما لا يتميز مذكره من مؤنثه) أي وخلا من التاء أخذا مما بعده (قوله فانه لا يؤنث) أي اعتبارا باللفظ لعدم الوقوف على المعنى (قوله مؤنث) أي اعتبارا باللفظ لعدم الوقوف على المعنى أيضا (قوله والتاء ليست تعتبر) المقام للتفريع كما لا يخفى (قوله الا اذا ميز انثى أو ذكر) أي فتعتبر التاء اذا أريد المؤنث نحو قامت فاطمة وهذا الاستثناء منقطع لان قوله والتاء ليست تعتبر مفروض فيما علم تذكيره لا فيما هو أعم وقد يقال هو استثناء من العموم بقطع

النظر عن الفرض (قوله فأنث الكل) أى سواء أريد به مذكر أو مؤنث (قوله واحكم بتذكير الذى تجردا) نحو قطع أنف زيد أو ذكره لا قطعت وقوله سوى ما ورد مؤنثا أى كالرأس فتقول قطعت رأسه ولا يجب التذكير وقوله هذا اذا كان مجازيهما راجع لقوله واحكم بتذكير الخ (قوله ان يرد) مبنى للمفعول ومؤنث نائب الفاعل وقوله واعكس أى ذكر ان أريد مذكر وقوله كهند مثال لما أريد به المؤنث فتقول قامت هند وقوله وأدد راجع للعكس فهو مثال لما أريد به المذكر لانه علم رجل منقول من جمع أدة وهى المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما فى أقتت وأجوه جمع وجه (قوله اما اذا التمييز صار ساقطا) أى كما فى برغوث وقوله فذكر الكل أى سواء أريد به مذكر أو مؤنث والحاصل ان المقرون بالتاء له أحوال ثلاثة فان كان مدلوله مذكرا وجب تجريد العامل من علامة التأنيث وان كان مدلوله مؤنثا وتميز من المذكر لم يجب التجريد بل يجب الحاق العلامة كما فى قامت فاطمة أو يجوز الامران كما فى جاءتك موعظة وان لم يتميز مذكر عن مؤنثه وجب الحاق العلامة اعتبارا باللفظ كقالت نملة ولو أريد به مذكر وهذا هو الذى ذكره الناظم فى الابيات الثلاثة الاول وغير المقرون بالتاء له أحوال ثلاثة أيضا وهو أن مجازى التذكير والتأنيث يجب فيه تجريد العامل من العلامة كاللسان والانف ونحو ذلك مالم يرد عن العرب تأنيثه كالرأس والخمر والحرب وان حقيقى التأنيث ان تميز مذكره عن مؤنثه يؤنث فيه العامل فى المؤنث كقامت هند ويذكر فى المذكر نحو قام أدد أى الرجل المسمى بهذا الاسم وان لم يتميز مذكره عن مؤنثه يجب فيه تجريد العامل من العلامة اعتبارا باللفظ كقتل البرغوث ولو أريد مؤنث ولا تقل قتلت وهذا هو الذى ذكره الناظم فى الابيات الخمسة الاخيرة (قوله قد يكون فاعلا) كيحسنان ويسىء ابناكا (قوله وذكر الفاعل بعده) أى ونائب الفاعل أيضا (قوله معطوف على قوله أولا وما يتعلق به) الاولى عطفه على قوله باب الفاعل لان العطف اذا كان بحرف غير مرتب كان العطف على الاول (قوله يكون مبتدأ الخ) نحو زيد ضربته وقوله انه يكون فاعلا نحو اذا السماء انشقت (قوله الضمير فى قوله واقعا الخ) وكذلك الضمير فى منه عائد على الاسم باعتبار مدلوله لا بمعناه الاصطلاحى (قوله لان الفعل مسند الى ضميره) وهما مسندان الى زيد وذلك انه لو كان المسند هو المجموع لزم عليه كون الشئ مع غيره مسندا لنفسه وهو لا يصح ولو كان المسند هو القيام المسند للضمير لكان تحصيلا للحاصل لان الضمير عين زيد وقد أسند الى الضمير أولا فلا يسند اليه ثانيا وقد يختار الثانى ويكون من باب التوكيد لا من باب تحصيل الحاصل كما يعلم من فن المعانى (قوله ولو سلم) أى عدم اسناد الفعل أصلا ولا بطريق التضمن وقوله فهو لدفع التوهم أى توهم اسناد الفعل الى زيد أى ان قوله مقدم عليه لدفع توهم دخول زيد من زيد قام فى باب الفاعل بناء على توهم اسناد قام الى زيد (قوله فدعوى ان ذلك الخ) هذا لا يناسب قوله آخرا ولو سلم الخ تأمل (قوله جذعا) أى كالجذع فى القوة (قوله لانه يلزم عليه الاخبار عن النكرة الخ) أى لان هم معرفة ومخرجى نكرة لان اضافة اسم الفاعل لا تفيده التعريف ولا التخصص اذا أريد به الحال أو الاستقبال كما هنا ولو سلم انها أفادته التعريف على فرض ارادة الدوام فالضمير أعرف والاعرف هو الذى يجعل مبتدأ (قوله ليدخل فيه اسم الجمع) كقوم ورهط وقوله واسم الجنس كشجر وبقر (قوله بفاعل فعل

أحد الاربعة المذكورة فى قول ابن مالك كالشبه الوضعى الخ وليس هذا واحدا منها فهو مجوز فقط (قوله الافتقار للمضاف اليه) أى مع انه لا يوجب البناء الا الافتقار اللازم الى الجملة بخلاف الافتقار الى المفرد فلا يوجبه بل هو مجوز فقط وقيل ان العلة هى الشبه فى الجمود وهذا ليس من العلل الموجبة أيضا وبعد فهذه الامور كلها حكم ترتبت على السماع فلا انتقاض ببعض المواد (قوله ولا يخفى ما فى ذلك) قد علمته من البيان السابق (قوله بما فاتها من الاعراب) أى وهو الضمة (قوله وهو غريب) ان كان الضمير راجعا للرفع فوجه غرابته عدم شهرته وان كان راجعا لكون المسوغ هو الوصفية المعنوية فوجه غرابته ان النص قائم على منع نحو انسان قائم وجواز حيوان ناطق قائم مع ان الاول بمعنى الثانى فتامل (قوله فهى معربة جزما) قياس ما يأتى عن ابن مالك جواز البناء وجعل التنوين للعوض (قوله فلما حذف صدر الصلة نزل الخ) وانما لم تبن فى أى قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام التنوين مقامها كما فى كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدا لكونه لا يشبهه ولانه لم يعهد ثم ان فى التنزيل المذكور نظرا لانه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدا المحذوف فى نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا وافرادا وان أمكن فى أيهم أشد لان أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال حمل الاول على الثانى طردا للباب كما نبه عليه بعض من حشى ابن عقيل (قوله

ويروى بالفتح على التركيب) فيه أنه خاص بحالة الظرفية وهى مفقودة هنا لوجود الجار الا أن يقال انه سماعى كما يشير له قوله ويروى (قوله من الخفاء) أى فهو بالخاء المعجمة وفى عبادة احتمال كونه بالمهملة (قوله هيكل) أى ضخم كذا وجدته وفى بعض النسخ كهل (قوله الغلس) بالغين المعجمة الظلمة (قوله و يقول ننزع فى الآية معلق) أو يقول ان مفعول ننزع محذوف والجملة الاستفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة فريقا يقال فيه أيهم أشد والقول الاول نسبه الاشمونى ليونس ومن وافقه والثانى للخليل ومن وافقه (قوله معلق عن العمل) أى لان أى حينئذ استفهامية لا موصولة (قوله ورد بقوله الخ) أى فان أى فى هذا البيت بالضم فلو كانت موصولة لجرت بالكسرة الظاهرة عند هذا القائل وكذا لو كانت استفهامية اذ لا يصح التعليق هنا لان حروف الجر لا تعلق فبطل كلام يونس ولا يجوز حذف الجر ودخول الجار على قول صلته فبطل كلام الخليل ثم ان كتابة هذا على كلام الشارح لا يظهر لان الشارح ادعى ان من العرب من يعرب أيا فى الاحوال كلها أى ان بعض العرب يعربها وحينئذ فالآية جارية على غير لغة هذا البعض وكذا البيت المذكور وانما تظهر هذه الكتابة لو قال الشارح كما فى الاشمونى وبعض النحاة وهو يونس والخليل ومن وافقهما أعرب أيا مطلقا

للجماعة يذكر) نحو اضربن يا زيدون واضربوا القوم يا زيدون ولتضربن يا زيدون (قوله مؤنثه أيضا) نحو اضربن يا هند واضربى القوم يا هند ولتضربن يا هند تدبر (قوله تعجب أنب) كل منهما بصيغة الامر (قوله وحالين للتفصيل) أى مع بناء الفعل للفاعل (قوله فى قول الشاعر فتلقفها الخ) صدره * كرة طرحت بصوالجة * (قوله فسد المعنى) أى المقصود لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له وللمحقق فى حاشية الاشمونى مناقشة فى بعض هذه الامور (قوله ويحتمل ان تكون أو للشك الخ) مقابله ان أو بمعنى الواو وكان الاولى ذكره تأمل (قوله والجملة فى محل نصب الخ) لو قال والجملة فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وهو اسم جنس) أى جمعى (قوله لا لتأنيث هذا المسند اليه بخصوصه) فاستعمال التاء فى ذلك مجاز لان استعمال اسم الكلى فى الجزئى من حيث خصوصه مجاز كما لا يخفى ثم ان هذا الاشكال الذى أجاب عنه ساقط من أصله لان التاء لم تجعل قرينة على تأنيث المسند اليه لا العام ولا الخاص بل انما جعلت قرينة على تميز الفاعل من المفعول حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر ولا شك ان التاء ليست موضوعة لذلك التميز بل للتأنيث والله أعلم (قوله تعظيما لمعناه) أى فى المدح أو تهويلا له فى الذم (قوله لان الشمس مفردة فى الوجود) أى فيتحد التمييز مع المخصوص وهو قوله هذه الشمس اذ الاشارة للشمس المتحققة خارجا وقوله ولو قال شمس هذا اليوم جاز أى لان المخصوص حينئذ أخص من التمييز لعموم التمييز لشمس هذا اليوم وشمس غيره من بقية الايام وقوله وفيه نظر أى لما تقدم من أن الشمس مفردة فى الوجود ولا نظر لتعددها بتعدد الايام والاظهر الجواز كما قاله ابن عصفور بل الجواز فى الصورة الاولى نظرا لعمومها من حيث الوضع والمخصوص وهو هذه الشمس اشارة للشمس المتحققة خارجا فهى أخص من مطلق الشمس تأمل (قوله فأين ذلك التمييز الملتزم) والمخصوص فيه أنه لا يصح لهذا السائل أن يعتقد ان أنت هو الفاعل لا المخصوص كيف والفاعل لا يجوز ابرازه والمخصوص لا يشترط ذكره كما صرح به الشارح واستفيد من الآية فالاولى للسائل ان يقول فأين التمييز الملتزم وكيف صح بروز الفاعل الملتزم عدم ابرازه ومحصل الجواب ان التمييز مقدر وان أنت مخصوص لا فاعل بل الفاعل ضمير مستتر تأمل (قوله شاذ) أى فيكون سماعيا وما هنا من قبيله (قوله أى كل واحد من الثلاثة) هو خلاف كلام الشارح هنا وان وافق كلام المتن فيما سبق لكن ما يستفاد من المتن هو المعول عليه (قوله ما اختص بعلمية) كرمضان وقوله أو اضافة نحو أمامك وقوله أو غيرهما أى كالوصف نحو زمن طويل (قوله كمذ ورب) مثال للمنفى فمذ لازمة لجر الزمان ورب لازمة لجر النكرات وقوله وان لا يكون المجرور به فى موضع الصفة أو الحال مثال ما كان فى موضع الصفة أو الحال المجرور فى خرج زيد بثيابه فان الجار والمجرور ان كان متعلقا بمعرفة كان صفة وان كان متعلقا بنكرة كان حالا فلا يقال خرج بثيابه وقوله وما اختص بقسم أو استثناء معطوف على مذ ورب فهو من أمثلة المنفى وكان الاولى ذكره عقبه وذلك ان حرف القسم لازم للمقسم به وحرف الاستثناء كخلا لازم للمستثنى وقد بين المحشى معنى التصرف فى المجرور ولم يبين معنى الاختصاص فيه والذى يؤخذ من الرضى وحواشى الالفية لابن هشام ان معنى اختصاصه ان يكون معينا غير عام اما بسبب الاضافة نحو سير بأبيك أو

بأل نحو سير بالرجل أو الوصف نحو سير برجل حسن أو بالعلمية نحو سير بزيد أو بتقييد الفعل نحو سير في طريق سيرا شديدا ولا يقال جلس في موضع (قوله كتحديد العدد) نحو ضرب ضربتان وقوله أو كونه اسم نوع نحو سير خبب أو رمل أو نحو ذلك نحو ضرب ضرب الامير تدبر (قوله أو تأخره كما في الآية) صوابه لا تأخره كما في بعض النسخ (قوله مبني على ان الشاذ الخ) فهم رحمه الله ان الشاذ ما قابل المتواتر وليس كذلك بل المراد به ما خالف القياس النحوي فتأمل (قوله وأصل هوى هواى) قلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء وهذا في لغة هذيل واما في لغة غيرهم فلا تقلب الالف مع ياء المتكلم سواء كانت ألف التثنية أولا ومعنى الشطر الاول ان أولادي سبقوا الى الذي أهواه وهو لقاء الله وساروا واسرعوا اعنقا الى الذي يهوونه وهو لقاء الله ويحتمل ان المعنى سبق موتهم موتي الذي أهواه قبل موتهم وساروا واسرعوا اعنقا الى موتهم وسماه بكونه مهويا لهم مشاكلة ثم رأيت في حاشية المحقق ما نصه ولعل مراد الشاعر بالهوى الموت اه وقوله ولكل جنب مصرع أي فلا يستغرب موت أولادي وفيه اشارة الى قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت (قوله هو في اللغة الخ) أي الاشتغال عن الشيء في اللغة الخ (قوله تقديره أذهب زيد) فزيد فاعل بذهب المبني للفاعل (قوله مثل يلابس) أي يلابس الذهاب زيدا وقوله أو أذهب زيدا أي أذهب أحد من الناس زيدا وقوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الخ لو قال فيكون معناه زيدا الخ لكان أولى والكلام على التوزيع فقوله زيدا يلابسه الذهاب راجع لقوله يلابس وقوله أو يلابسه أحد الخ راجع لقوله أذهب زيدا وأما التقدير الاعرابي فقد علمته (قوله والاتحاد فيما ذكرته مفقود) أي لان الفعل المقدر وهو يلابس أو اذهب مسند للذهاب في الاول وللاحد في الثاني والمذكور مسند لضمير زيد وهما متخالفان ثم ان كون هذا المثال ليس من باب الاشتغال مبني على أنه لا اشتغال في المرفوع ونحو وان أحد من المشركين استجارك من باب التفسير لا من باب الاشتغال اذ هو أخص وهذا هو ظاهر كلام المصنف في الضابط حيث قال بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه لكن صرح الفاكهي بجريان الاشتغال في المرفوع وصرح به السيوطي في النكت وعبارة الفاكهي (تتمة) الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء أو على الفاعلية باضمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند المبرد وتجب الفاعلية في نحو ان امرؤ هلك وتترجح في نحو أبشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد اه وعلى هذا فيكون هذا المثال من باب الاشتغال وينبغي الحاق النيابة عن الفاعلية بالفاعلية (قوله فعلا واحدا مقدرا) نحو زيدا درهما أعطيته اياه وقوله امتنع أي لانه لم يسمع ولا يرد أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم لان المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد كما أفاده المحقق في حاشية الاشموني (قوله وهو أنه ان كان وصفا الخ) حاصله ان العامل اما اسم فاعل أو مفعول أو فعل أو صيغة مبالغة وكل اما مشتغل بضمير السابق أو بعامل فيه أو بمتبع بما فيه ضميره كقولك أزيدا ضاربه أو ضارب أخاه أو ضارب رجلا يحبه عمرو ومثله ضراب وأجبة معطاها أو معطى رفيقتها أو جبة تشبهها عمرو وأمثلة الفعل ظاهرة (قوله باعتبار ذاته) أي وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان

فيقول حينئذ ان الخليل يقول في الآية كذا ويونس يقول فيها كذا ويرد عليها بقوله فلم الى آخر ما تقدم بيانه (قوله للشبه بالحرف) أي بنيت للشبه الخ اه شيخنا (قوله فليتأمل) أشرت به لضم أنتن وفتح هي اه مؤلف (قوله في تضمن حرف لم يوجد) أي كالحرف الدال على الاشارة الحسية المخصوصة فانه لا وجود له في كلام العرب (قوله فطحل) بفتح الفاء وضمها وسكون الطاء وفتح الحاء المهملة اسم رجل (قوله مع انها لا تفتقر لجملة) أفاد في التوضيح ان صلة أل وان كانت وصفا الا انه مع مرفوعه شبيه بالجملة اه ففيها الافتقار لما يشبه الجملة وهو كاف فلا حاجة لما تكلفه المحشي رحمه الله (قوله بني الخ) مقتضاه انه لا اعراب له وقوله وظهر الخ يقتضي أن له اعرابا ففيه تضارب وأيضا الاول علة لعدم ظهور الاعراب فيه لا لبنائه كما قال فافهم كذا قيل وقد يقال لا تضارب لان قوله وظهر اعرابه أي الذي حقه ان يكون للمحل فلا ينافي أنها مبنية ووجه اقتضاء كونه على صورة الحرف لنقل الاعراب لما بعده ان الحرف الذي هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده لا يقبل الاعراب لا لفظا ولا محلا فكذا ما هو على صورته (قوله رده الدماميني الخ) الذي يظهر أن الموجب للبناء انما هو الشبه الوضعي كما في الضمائر وكما في قولك جئت بلا زاد فان لا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين فهي مبنية وان كانت اسما بمعنى غير ظهر اعرابها المحلي على ما بعدها ولك ان

الراجح انه من باب الاشتغال وخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل ولا يرد عليه قول ابن مالك

وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

حيث مثلوا المانع بوقوع الوصف صلة لأل مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا نقول اشتراط عدم المانع انما هو لصحة النصب لا لكونه من باب الاشتغال اه سم أفاده المحقق في حاشية الاشموني وقال شيخنا ان قول المحشي باعتبار ذاته يلزم عليه تمشيته على غير ما ارتضاه الشارح في الاوضح وأيضا يخالف ما يأتي للشارح في فاقطعوا فان المانع عرضي والفعل باعتبار ذاته يصح ان ينصب السارق والحاصل ان المانع المخرج من باب الاشتغال هو المانع الصناعي اما الذاتي ككون الفاعل لا يتقدم على رافعه واما العرضي كخرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان يضرب يصح تسلطه لولا اذا ومثله الآية فالمانع الفاء الاستئنافية أو السببية وهو لفظي وان المانع من لفظ الفعل الموجب للعدول الى الملابس اما اللفظي كما في زيدا امررت به فان مر لا ينصب السابق لكونه لا يتعدى بنفسه واما معنوي كما في زيدا اضربت أخاه فالمانع هو أنك لم تضرب زيدا اه وقوله على غير ما ارتضاه الشارح في الاوضح حاصل ما ارتضاه في الاوضح ان مسائل وجوب الرفع ليست من باب الاشتغال وانما ذكرت في باب الاشتغال لتتميم الاقسام وان الضابط غير صادق عليها فهذا يدل على عدم اعتبار قيد الذاتية وقوله ككون الفاعل لا يتقدم على رافعه في المحقق على الاشموني ان عدم عمل الفعل المتأخر في الاسم المرفوع المتقدم انما هو لعارض تقدمه المانع من رفع المتأخر له على الفاعلية لا لذاته بدليل انه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله رحمه الله لنصبه) أي هو ان لم يمنع مانع أو مناسبه ان منع مانع لفظي أو معنوي فاللفظي كزيدا امررت به فان مر لازم والمعنوي كزيدا اضربت أخاه (قوله بان المرور المعدى بالباء الخ) أي فتكون الباء لمجرد التعدية بخلاف ما لو جعلت للالصاق فانه يستفاد منه حينئذ المحاذاة لا المجاوزة تأمل (قوله نحو زيدا اغفر الله له) وحينئذ يكون العامل في زيدا النصب فعلا من المعنى أي رحم الله زيدا (قوله وهو ممنوع الخ) أي كون خبر المبتدا هو الخبر المقابل للانشاء بحيث لا يصح أن يكون خبر المبتدا الا ما كان محتملا للصدق والكذب ممنوع لتصريحهم الخ وفيه انه لو كان مراد الشارح لكان النصب واجبا لا راجحا الا أن يكون معناه ان الرفع جائز لكن على تقدير القول وبعد ذلك فهذا ليس مراد الشارح بل معناه ان قياس خبر المبتدا والكثير فيه أن يكون محتملا للصدق والكذب وكونه طلبيا نادر وذلك لان القصد من الاخبار عن المبتدا الافادة بخبر حاصل وذلك لا يتأتى في الطلبية ولذا منع بعض وقوعها وبعض جوز بتقدير القول على جهة الاستحقاق فلذا كانت خلاف القياس وليس المعنى انه ممنوع حتى يأتي ما قاله تدبر اه شيخنا (قوله رحمه الله ويشكل على هذا الخ) وجه الاشكال انه يلزم اجماع القراء السبعة على المرجوح وهو وان لم يكن ممنوعا قليل الوقوع جدا وتقرير الجواب ظاهر وذكر السعد عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود الآية انه لا يمتنع اجماع القراء على أحد الجائزين وان كان مرجوحا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت الشمس والقمر لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي اه يس (قوله وما قبله توجيه معنوي) وذلك لانه اذا كان المعمول من جملة وعامله

تقول هي معربة ظهر اعرابها التقديري على ما بعدها الا مبنية لمعارضة الاضافة لشبه الحرف وأما الشبه اللفظي فهو مجوز للبناء لا موجب كما في الا بمعنى غير فانها تشبه الا الاستثنائية الحرفية فيجوز فيها الاعراب والبناء فعلى الاعراب يظهر الاعراب التقديري على المضاف اليه بعدها وعلى البناء يظهر الاعراب المحلي على المضاف اليه بعدها أيضا ولك ان تقول لا يصح بناؤها لمعارضة الاضافة شبه الحرف والا بمعنى النعمة واحدة الآلاء يجوز فيها الاعراب والبناء أيضا للمشابهة الصورية وان لم يسمع فيها الا الاعراب بدليل التنوين فيها الا ان البناء جائز بمقتضى القياس واما أل الموصولة فهي مبنية جزما للافتقار لشبه الجملة والحمل على أخواتها مع عدم المعارض وبهذا اتضح المقام وارتفع الاشكال (قوله انه مبني على البناء) أي في الاحوال الثلاثة (قوله لمعارضته بالتنوين) أي الذي هو عوض عن المضاف اليه في صورة ما اذا لم تضف لفظا فالمعارض هو التنوين القائم مقام المضاف اليه وقوله والاضافة أخرى أي في صورة ما اذا أضيفت لفظا ووجهه احتياجها للاضافة أو ما يقوم مقامها من التنوين انها شديدة الابهام فاحتاجت لما يبين ما تقع عليه وذلك المبين هو من المضاف اليه ولا يخفى ان هذا اليس فيه معارضة بمحل النزاع فاندفع ما كتب هنا من ان هذا معارضة بمحل النزاع وهو مصادرة

من أخرى ينتفى الارتباط بينهما مع أنهما لابد أن يكون بينهما ذلك فمحصل توجيه سيبويه ان مانع الاشتغال هو زوال الربط وقال شيخنا المانع على المذهبين لفظى وهو الفاء الا انها للسببية على مذهب المبرد واستئنافية على مذهب سيبويه وذلك ان سيبويه جعل جملة اقطعوا مستأنفة لان الفاء لا تدخل عند سيبويه فى الخبر فى نحو هذا مما لم يكن المبتدا فيه موصولا وصلته فعل أو ظرف واذا كانت مستأنفة بسبب وجود الفاء فليست الآية اشتغالا لان جزء جملة لا يعمل فى جزء جملة أخرى وشرط الاشتغال أن يكون العامل لولم يشتغل لعمل فى السابق ولا يخفى ان توجيه سيبويه حصل به الفرار من الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا بخلاف توجيه المبرد الا أن يقال محل كونه خلاف القياس مالم يكن المبتدا موصولا (قوله وماله صدر الكلام الخ) أى كادوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيدان زرته يكرمك وزيد هل رأيته وزيد هلا أكرمته وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه (قوله وأجيب عنه الخ) تقدم ما يفيد انه لا يحتاج لهذا لئلا يلزم تمشية كلامه هنا على غير رأيه (قوله ومن جملة الموانع الادوات المختصة الخ) أى ومن جملتها أيضا ماله صدر الكلام (قوله فالرابط محذوف الخ) جزم فى الجامع بانه لا يشترط فى الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسى تبعا للتسهيل حيث قال وان ولى العاطف جملة ذات وجهين أى اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للاخفش ومن وافقه فى ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا اه واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه بالنصب والفعلية معطوفة على تجرى وليس فيها ضمير الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان وليس فيها ضمير النجم والشجر لكن خالف فى أوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب فى المثال المذكور تبعا للاخفش أفاده الفاكهى و يس وبه يعلم ما فى المحشى (قوله وان كان صفة) أى وان كان قوله فى الزبر صفة (قوله اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى صحف أعمالهم مفعول لهم) فى عبارته سقط وأصلها اذ المقصود أن كل شئ مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا أن كل كائن فى صحائف أعمالهم مفعول لهم اه كما يؤخذ من يس (قوله ككريم وكرماء) المناسب كرقيق وأرقاء وشقيق وأشقاء (قوله بين محذوفين) نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الروداني كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فيكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع وقوله ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا أفاده المحقق فى حاشية الاشمونى (قوله طلبت فلم أدرك الخ) المتنازع هو طلب وأدرك وفقد وابغ والمتنازع فيه هو الندى وعند ثم ان فى هذا الاستشهاد نظرا لان تمنيه فقد الندى عند السائب لا معنى له اذ الفقد حاصل كما يستفاد من قوله فلم أدرك أى لم أدرك الندى عند سائب والذى فى شرح

وحذف صدر الصلة وهو الضمير الواقع مبتدا (قوله تشبه الزيادة) لعله أتى بتشبيه للتأدب والافهى من قبيل الزائدة (قوله لتحقق وقوعه كانه الخ) اشارة الى ان استعمالها فى المستقبل مجاز وان الحقيقة استعمالها فى الماضى (قوله ثم جتم) اسقط مرتبة قبل ذلك وهى جوهر (قوله اصطلاح) أى للتكلمين (قوله على ان المراد بالعلم الحادث) أى من الانس (قوله فيشمل الملك) أى بفتح اللام ويشمل الجن أيضا (قوله لانه يقع صفة الخ) هذا لا ينتج انه فى رتبة العلم بل غاية ما ينتج انه ليس فى رتبة الضمير ويجاب بان هناك ضميمة محذوفة أى مع عدم لزوم الاجحاف اذلو نزل عن مرتبة العلم أيضا لكان فيه اجحاف (قوله وانا أتوقف فى هذه القاعدة الخ) اختار ابن هشام جواز كونها أعرف من الموصوف تبعا للفراء والشلوبين وقال ابن مالك انه الصحيح

(قوله والا فما معنى الحكم الخ) محصله أن أخا زيد معناه أخ مقيد بكونه منسوبا لزيد وضارب زيد معناه ضارب تعلق ضربه بزيد فهما على حد سواء فى التقييد بزيد وان كان التقييد فى الاول جاء من الاضافة ولولا الاضافة ما حصل تقييد وفى الثانى من كونه معمولا

لضارب سواء أضفت ضارب الى زيد أولم تضفه بان نصبت زيدا فالاضافة فى الثانى لم تفده الاحذف التنوين واما التقييد بزيد فهو
حاصل فى الحالة التى قبل الاضافة وهى حالة النصب ويلزم من هذا أيضا انه لا معنى للحكم بان أخا زيد معرفة وأخا
لزيد نكرة مع ان التقييد
بزيد حاصل فى كل
وليس مقصود المحشى
انه لا معنى للحكم بان
الاضافة فى أخى زيد
أوجبت التعريف
وبانها لم توجبه فى ضارب
زيد لان لهذا الحكم معنى
وهو أن التقييد بزيد فى
الثانى حاصل قبل
الاضافة فلا تفيده
الاضافة بخلافه فى الاول
فتأمل (قوله لان هذا
لا يشمل الاسماء المتوغلة
فى الابهام) أى كاحد
وعريب وغير وشبه وفى
حواشى الالفية ان
الاسماء المتوغلة فى
الابهام واقعة موقع
ما يقبل أل لوقوعها موقع
انسان مثلا وكذا امرأة
وامرؤ فحينئذ يندفع
ما للمحشى وكذلك
أسماء الاستفهام
والشرط تقع موقع
ذات أو زمان أو مكان
ولما تضمن الاستفهام
والشرط فزائد على
أصل الوضع ولا يرد
الحال والتمييز واسم لا
ومجرور رب وأفعل من
فانها نكرات مع انها
لا تقبل أل ولا تقع موقعه
لان الحال ومامعه يقبل أل فى الافراد ولا يضر عدم قبولها فى تراكيبها الخاصة لعروضه ولا يرد أيضا
يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة فانها معارف على الاصح فى ضمير النكرة مع ان الاولين يقبلان أل والثالث واقع موقع

الاشمونى وليتنى قعدت بالقاف والعين المهملة وعلى هذا فالمتنازع ثلاثة كما قاله المحقق فى الحاشية
وهى طلب وأدرك وابغ والمتنازع فيه هو ماسبق بعينه وهذا هو الذى يساعده المعنى والمعنى طلبت
الندى عند سائب فلم أدركه عنده وليتنى قعدت فلم أبغه عنده أى أتمنى انه ما كان يحصل منى السعى
اليه والطلب منه فقوله لم أبغ من جملة المتمنى تأمل (قوله خلاف الظاهر عبارة ابن الحاجب) انما قال
ظاهر لاحتمال أن ابن الحاجب أراد بقوله شرطه أن يكون ظاهرا ما قابل المستتر أو جرى على
الغالب أوان فى الضمير تفصيلا كما بينه الجامى والرضى وحاصله انه لا يصح التنازع فى الضمير المتصل
بعامله اذ لا يمكن أن يكون معمولا لغيره ولا فى المرفوع الواقع بعد الا كالظاهر الواقع بعدها (قوله
خرج به نحو أتاك أتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان كتابتهما
بلا ياء نص فى أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أى احبس
نفسك كما قاله العينى وخرج أيضا ما اذا كان طالبا لغير المتأخر كما فى قوله كفانى ولم أطلب على ما يأتى
(قوله والاسم الرحمى) بضم الراء وسكون الحاء وفتح الميم مقصور (قوله لكن لا يخفى ان التشديد
لا يناسب الخ) يتعين التشديد لقول الشارح ان التنازع فى المجرور وكون رحم بمعنى دعا بالرحمة لا يمنع
اذ هو مجاز عن لازمه من الاحسان كما ان رحم بالتخفيف مجاز عنه أيضا اه شيخنا (قوله هذا ردلما
استدل به الكوفيون) ما مصدرية لاجل قوله بقوله تأمل (قوله لا يخفى ان ماذكره من الدليل الخ)
مردود اذ العلة التى ذكرها الشارح هى التناقض لان محط الدليل هو قوله وهذا عين ما نفاه أولا أى
لان الطلب هو السعى والقليل من المال هو أدنى المعيشة نعم هذا الاعتراض انما يناسب كلام
الاشمونى وذلك لانه قال والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو أتاك أتاك الى أن قال ومن
نحو كفانى ولم أطلب قليل من المال فان الثانى لم يطلب قليل والا فسد المعنى اذ المراد كفانى قليل
من المال ولم أطلب الملك اه فيقال عليه ان هذا الدليل لا ينتج فساد المعنى ويجاب بان المراد والا
فسد المعنى المراد ومعنى فساده خلو التركيب عنه (قوله الا أن يراد فساد المعنى المراد) يفيد انه يفيد
معنى صحيحا لكنه ليس المراد وليس كذلك اه شيخنا ولعله مندفع بقولنا فيما سبق ومعنى فساده
الخ تأمل (قوله والاولى أن يقول لتناقض المعنى الخ) فيه انه عين الفساد اه شيخنا (قوله وعبارة
الفارضى الخ) هى كعبارة الشارح الا ان الفارضى اعتبر التناقض بين قوله كفانى وبين قوله ولم
أطلب والشارح اعتبره بين قوله ولو ان ما أسعى لادنى معيشة وبين قوله ولم أطلب وما اعتبره الشارح
هو الظاهر (قوله وهذا متناقض) أى باللازم اذ يلزم من كونه لا يكفيه القليل انه لا يطلبه وقوله لم
أطلب يناقضه بمقتضى قاعدة لو فكانه قال أنا غير طالب للقليل لكونه لا يكفينى أنا طالب للقليل
وهذا تناقض (قوله لانه لا يطلب ما لا يكفيه) فيه ان الشخص قد يطلب ما لا يكفيه نعم يقال هنا انه
لا يطلب ما لا يكفيه بحسب مراده تدبر اه شيخنا (قوله فلا يكون بين عاملى التنازع ارتباط) هذا
ظاهر على الاستئناف لا على الحالية بل انما المانع من الحالية انه لا فائدة فى التقييد بهذه الحال
ويمنع من الاستئناف أيضا انه لا فائدة فى الاخبار بعدم الطلب وما منع به الاستئناف يمنع به العطف
على مجموع الشرط والجزاء وجعل المانع ماذكر أولى مما قيل ان الاحتمال الراجح فى الواو العطف
والراجح العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح

المرجوح

مايقبلها وهو رجل لان يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين لغويين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان اما
اذا كانا علمين على القبيلتين فلا وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي . واما ضمير النكرة فمعناه الرجل
المذكور وهو لا يقبلها
لا رجل بالتنكير (قوله
فان الظاهر انها لا تتعرف
بأل) ظاهره يفيد انها
تدخل عليها أل ونص
غيره على انها لا تدخل
عليها وان قولهم الغير
والشبه مولد (قوله
ولا نسب بالعقل) أى
لا بالنقل ولا من حيث
اجراء الاحكام اللفظية
فانها لا تتعرف لا باضافة
ولا بأل فان أصلها أن
يوصف بها النكرة نحو
صالحا غير الذى كنا نعمل
أو شبهها نحو غير المغضوب
عليهم فان الذين جنس
لا قوام بأعيانهم كما فى
الاشمونى فى شرح قوله
* واستثن مجرورا بغير
معربا * (قوله ويرد على
التعريف الخ) هذا الايراد
مبنى على ان ماذكره
المصنف تعريف وهو
خلاف قوله فى الشارح
وعلامة النكرة الخ
ومعلوم أن العلامة
مطردة لا منعكسة فلا
يلزم من عدمها العدم
كذا قيل ولك ان تقول
ان الشيخ يعرض بالمصنف
أى كان الانسب ان
تسلك ما هو ظاهر فى
العلامة والاورد تدبر اه شيخنا (قوله والاورد كل أيضا) الظاهر انها تقبلها بمرادفها على
قياس ما سبق (قوله والظاهر انه لم يسمع الخ) قد يقال هو وان لم يسمع يجوز قياسا اذ رب تجامع الاضافة كما فى يارب غابطنا

المرجوح وانعكس الحال (قوله غالبا) ومن غير الغالب انها تكون بمعنى ان كما فى قوله نعم المرء صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه أى ان لم يخف الله فرضا لم يعصه فما بالك اذا خاف الله فهو غير عاص على كل حال
تدبر (قوله وأما الالف) أى التى هى خفيفة (قوله بل نصب أصلى) أى لكونه ينشأ عن الفتحة لا عن
الضمة (قوله على ان غلبة الثقل تكفى) أى ان الرفع ثقيل باعتبار غالب افراده وهو الضمة والواو
(قوله وصح الاخبار بالجمع الخ) تتميم للجواب أخذا مما بعده تأمل (قوله والباء الخ) أى على غير كلام
الصفوى أو على كلامه لكن بحسب الاصل (قوله فتتعلق بالفعل) أى الذى فعل الفعل بسببه اذ
لولاه لما وجد الفعل (قوله فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق) أى الذى فعل الفعل به أى تعلق
الفعل به (قوله غير ظاهر) أى لان محل الشئ لا يكون سببا لحصوله بل السبب شئ آخر كقصد
التأدب فى قولك ضربت زيدا (قوله يتعدى بنفسه الى المفعول) أى جنسه الشامل للاول والثانى
(قوله لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية) هذا لا يظهر فى نحو من الشرطية أو الاستفهامية
اذا كانت مفعولا نحو من تضرب أضرب ومن تضرب فان الفعل واقع على الذات فقط التى هى مدلول
تضمنى لا عليها وعلى التعليق أو الاستفهام ويجاب كما فى يس بان الكلام فى المدلول الاصلى وتضمن
من للاستفهام أو التعليق طارئ تأمل (قوله خلافا لما فى حاشية الدجوينى) ما فى حاشية الدجوينى
من أن الضمير فى تعلقه عائد على الفعل وما واقعة على المفعول والضمير فى يعقل عائد على الفعل
وفى به عائد على ما الواقعة على المفعول فتكون الصفة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس
هو الظاهر لان الفعل هو الطارئ على المفعول غالبا فيكون هو المتعلق بالكسر كما هو المناسب وان
صح العكس لان التعلق نسبة من الجانبين وأيضا فاعل الوقوع فى كلام المصنف هو الفعل فيناسبه
ان المتعلق بالكسر هو الفعل لا المفعول واستناد المحشى لعبارة الشارح غير مناسب لان عبارة
الشارح مقلوبة على ما هو المناسب فكان المناسب للشارح ان يقول ألا ترى ان ضرب فى المثالين
متعلق بزيد تأمل (قوله وهو المطلوب اقباله) أى بيا أو احدى أخواتها (قوله بذكر الملزوم) وهو
المطلوب اقباله وقوله وارادة اللازم وهو المسؤل اجابته (قوله ثم استعمل النداء الخ) وهو لفظ يا أو
نحوه فيكون فى قرينة المكنية استعارة تصريحية تخييلية (قوله فانه منهى الخ) تعليل للخروج المنفى
وقد علل النفى بقوله لان الاول الخ ثم ان ايراد نحو يازيد لا تقبل انما هو بقطع النظر عن تفسير المطلوب
اقباله بقوله أى المسؤل اجابته والا فلا يرد بعد ذلك التفسير كما يشير له الجواب الثانى (قوله ونحو قول
أحد المتعانقين الخ) وجه خروجه ان الاقبال حاصل فلا يصح طلبه (قوله أو لان المقصود طلب
الاقبال الخ) فى عبارته سقط وأصلها كما فى يس وعن الثانى بانه من باب الاستعارة أو لان المقصود الخ
اه وأولى منه ولان الثانى من باب الاستعارة أو لان المقصود الخ تأمل (قوله فيه انه ان لم يعتبر اعتماده
على موصوف مقدر لم يصح عمله الخ) لا يقال ان من جملة المسوغات وقوعه بعد حرف النداء كما قال ابن
مالك * كفعله اسم فاعل فى العمل * ان كان عن مضيه بمعزل * وولى استفهاما أو حرف ندا
لانا نقول كلام ابن مالك ليس المراد به ظاهره من ان المسوغ هو النداء بل المسوغ انما هو الاعتماد
على الموصوف المقدر والتقدير يارجلا طالعا كما صرح به الاشمونى وذلك لان النداء من خواص
الاسماء وهو يبعده من شبه الفعل فمقتضاه ان لا يعمل (قوله كان مفردا معرفة) أى بسبب النداء

والاضافة التقديرية أخف من اللفظية كذا قيل وفيه نظر كما لا يخفى (قوله ويحتمل ان ما حرف كاف) وحينئذ يكون قوله له فرجة
صفة لموصوف محذوف هو مفعول تنكره ومن الامر بيان له أي قد تنكره النفوس حالا من الامر له فرجة الخ و يرده ان
الموصوف بالجملة لا يحذف
الا اذا كان بعض اسم
مجرور بمن أو في نحو منا
ظعن ومنا أقام وفينا سلم
وفينا هلك الا أن يكون
التقدير قد تنكره
النفوس أمرا من الامور
له فرجة الخ لكن يلزم
عليه اقامة المفرد وهو
الامر مقام الجمع وهو
الامور وهو قليل تأمل
(قوله وقيل هو تابع
تعريفا وتنكيرا الخ) فيه
ان قوله تعريفا خروج
عن المقام اذ الكلام في
الضمير العائد للنكرة
وان قوله وتنكيرا ولو
كان التنكير جائزا هو
عين القول الاول في
الشارح لانه مقيد بما
اذا كان الضمير راجعا
للنكرة فمفهومه انه اذا
كان راجعا للمعرفة كان
الضمير معرفة فالاولى
حذف قوله وقيل الخ
فتأمل (قوله غاية الامر
استعمل في معين) أي والعبرة
بالوضع لا بالاستعمال
(قوله وانظر هل يجوز
نعته بالمعرفة الخ) الظاهر
انه لا يجوز على غير
طريقة بن مالك ويجوز
على طريقته ان لوحظ انه
من وصف المنادى لا من نداء الموصوف تأمل (قوله هو من الحذف والايصال) هذا كله مبني على انه مضافا
مأخوذ من الاضمار وهو الاخفاء الذي هو الاحتمال الاول في الشارح ومع ذلك هو غير ما أشار اليه الشارح من أن الخفاء الذي

(قوله يعلو نقا سهلا) النقا قطعة من الرمل ويطلق على دويبة تسكن الرمل ولعلها أنثى القرنبى تدبر
(قوله وعرفت الثاني بأل) وجه القرن بأل في الجماعة المعينة انك لو لم تقرن ونصبت لتوهم انه نكرة
غير مقصودة وان المنادى ثلاثة معينة وثلاثون غير معينة وكذا في الرفع يتوهم انه نكرة مقصودة
أخرى مع ان المراد العدد بتمامه معينا (قوله والجملة في محل المفعول) أي الثاني (قوله حملا للقليل)
وهو أم وأب ونحوهما من غير اضافة ملفوظ بها وقوله على الكثير وهو ما ذكر مع الاضافة الملفوظ
بها (قوله كما صرح به الاشموني) فيه ان الاشموني لم يصرح بذلك وعبارته وذكروا أيضا وجها سادسا
وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد اه وهي محتملة لان يكون
الضم ضم بناء وان يكون ضم مشاكلة للمفرد ولذلك قال المحقق يظهر ان قائله يحذف الياء والكسرة
ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة
منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد
كما قيل والا لم يكن لغة في المضاف قال أبو حيان والظاهر ان حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم
غير المضاف لا حكم المضاف للياء اه أي انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على ان تعرفه
بالاضافة المنوية ونصبه مقدر وان مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان
وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بانه عومل معاملة المفرد فأعطي حكمه وان لم يكن منه
حقيقة أفاده سم (قوله ولا وجه لتوقف بعض مشايخنا في ذلك) أي في هذا الوجه وهو ضم الحرف
الذي كان مكسورا وليس اسم الاشارة راجعا للبناء المفهوم من قوله فهو مبني (قوله ان ما فات
لا يعود) اشارة الى أن راجع بمعنى معيد فلذلك تعدى بنفسه (قوله والدليل على انها بدل منها الخ)
مراده بالبدل العوض وذلك لما قاله المحقق من أن التاء في يا أبت حرف لا اسم اذ لم تنقلب اليها الياء
بخلاف الالف في نحو يا عبدا وعلى هذا فيقال ان أب مضاف والياء المحذوفة مضاف اليها ولا يقال
ان التاء مضاف اليه ويقال في يا أبتا ويا أبتي ان المضاف اليه هو الالف في الاول بناء على انها هي
المبدلة عن الياء لا على ما قيل من أنها هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا
به أو مندوبا والياء في الثاني وأتى بالتاء للدلالة على التفخيم مع قصد التعويض (قوله لا يجمعون
بينهما) أي في الكثير الشائع فلا ينافي ان من جملة الاوجه يا أبتي كما في الشارح والمتن (قوله لسمع
يا أبتي الخ) أي بكثرة فلا ينافي انه سمع بقلة (قوله فجمع بين العوض والمعوض) وهما الالف والياء
في حسرتا والتاء للتأنيث كفاطمة والياء والتاء في أبتي وفيه ان الالف في حسرتاي ليست عوضا
بل هي بدل من الياء فتسميتها عوضا تسامح ولعل الياء في يا حسرتاي تأكيد لفظي للالف لان كلا
منهما اسم دال على المتكلم كما يؤخذ مما تقدم وفي يا أبتا الجمع بين البدل وهو الالف والعوض وهو
التاء هذا حاصل ما يؤخذ من كلام المحقق (قوله على ما قبل الياء) الاولى التاء كما هو ظاهر (قوله
للترخيم) الاولى للترحم كما في بعض النسخ (قوله وهذا من قصيدة لابي النجم الخ) وتمام البيت الذي
في الشارح * فليس يخلو عنك يوما مضجعي * (قوله فتكون الصور التي يجوز فيها الامران
ستة لا ثمانية) وفي بعض النسخ لا خمسة وهو غير صواب وتلك الصور الستة هي ما بقيت من الصور
الثمانية بعد اخراج الصورتين اللتين ذكرهما في الاشكال وهي النعت المقرون بأل سواء كان

مضافا أو مفردا نحو يا زيد الحسن الوجه ويا زيد الظريف والتوكيد المقرون بأل المفرد والبيان المقرون بأل المفرد وعطف النسق المقرون بأل سواء كان مفردا أو مضافا وقوله وحينئذ فالاولى جعل الصور الداخلة فى كلام المصنف ستة الخ الستة هى بقية الثمانية وقوله وهذا ظاهر لا غبار عليه فيه نظر اذ لا ظهور فيه وذلك لان من جملة الصور الستة التوكيد المقرون بأل المفرد وهذه الصورة باطلة اذ التوكيد المعنوى لا يقترن بأل مطلقا لان ألفاظه معارف من قبيل أعلام الاجناس فلا تقبل أل وكذلك بيان المنادى لا يقترن بأل على ما قاله شيخنا وفى الاشمونى ان تابع ذا الاشارية يقترن بال ويصح رفعه ونصبه فيقال يا ذا الرجل اذا كان اسم الاشارة مقصودا بالنداء بان عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه واما اذا كان المقصود بالنداء هو الوصف واسم الاشارة لمجرد الوصلة الى ندائه تعين رفع الوصف وقد قال الدجوى لا يصح كون الضامر فى قوله يا ذا الضامر بدلا لانه كالمنادى المستقل ولم يتعرض لكونه عطف بيان فالظاهر منه صحته اذ هو كالنعت بخلاف البدل فانه على نية تكرار العامل وحرف النداء لا يدخل على ما فيه أل وقد نقل الدمامينى عن ابن مالك ان من البدل ما يرفع وينصب اشبهه بالتوكيد والنعت فى عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسألة مبنية على ان عامل البدل عامل المبدل منه اه وهو ضعيف وكذلك عطف النسق فان حرف العطف منزل منزلة حرف النداء الذى لا يدخل عليه ما فيه أل والذى يظهر ان عطف البيان يكون بأل وان البدل لا يكون على الصحيح وعلى هذا فصور عطف البيان الاربعة الآتى بيانها صحيحة كما ان عطف النسق صحيح بصوره الاربعة ويمتنع من البدل صورتان ويصح منه صورتان ويمتنع من النعت صورة ويصح منه ثلاثة ويمتنع من التأكيد صورتان ويصح منه صورتان فيكون الصحيح خمسة عشر والباطل خمسة بل فى الصبان على الاشمونى جواز كون نعت المنادى الطارئ تعريفه بالنداء بالمجرد من أل والاضافة لانه يتسامح فى المعرفة الطارئة فيجوز فى نحو يا رجل ظريف الرفع والنصب فالصور الصحيحة حينئذ ستة عشر والباطلة أربعة خلافا لما يأتى عن شيخنا من جعل الصحيحة ثلاثة عشر والباطلة سبعة وفى الصبان أيضا ان محل وجوب نصب التابع المضاف المجرد من أل اذا كانت اضافته محضة اما اذا لم تكن اضافته محضة جاز فيه الوجهان كيا رجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان صرح السيوطى بوجوب نصبه ولا اشكال فى وصف المعرفة بالنكرة لما علمت ثم يرد أيضا على ما سلكه المحشى تبعا ليس انه لا حاجة لقول المتن المقرون بأل بعد قوله ونسقه لانه معلوم من قوله مقرونا بأل لانه من أوصاف المبين (قوله وأما قول بعضهم جوابا عنه الخ) ما سلكه بعضهم هو الظاهر وبيان ذلك ان صور المقام عشرون لان التابع اما نعت أو توكيد أو بيان أو نسق أو بدل وكل اما مقرون بأل فقط أو مضاف فقط أو جامع بينهما أو خال منهما والنعت فيه ثلاثة صحيحة وواحدة باطلة الثلاثة الصحيحة هى قرنه بأل فقط وكونه مضافا فقط وكونه مقرونا بأل ومضافا معا والباطلة هى كونه خاليا من أل والاضافة لكونه حينئذ نكرة لا يوصف به المنادى المبنى والتأكيد فيه صورتان صحيحتان وصورتان باطلتان الاولان كونه مضافا أو مفردا وعلى كل خال من أل والاخيران اقترانه بأل مع كونه مفردا أو مضافا والبيان كذلك وأربعة النسق صحيحة والبدل

فى الضمير باعتبار حروفه اذ حروفه حروف همس باعتبار الغالب تدبر (قوله لانه انما يظهر فى الغيبة) أى اذا لم يكن المرجع متقدما أو لم يكن معينا والا فهو أحق بالتعبير من الاسم الظاهر لايهام التغاير والظاهر انه لا التفات أصلا فى التعبير فحذفت الواو وأتى بتاء التأنيث وكسرت الهاء (قوله للماهية الحاضرة) أى بقيد الحضور والتعيين (قوله من حيث هى) أى لا بقيد الحضور وان كان حاصلا (قوله وبهذا تعلم) أى بما سبق من أن علم الجنس موضوع للماهية بقيد الحضور واسم الجنس موضوع لها لا بقيده وان كلا حقيقة فى الفرد تعلم الخ (قوله فاسم الجنس يدل عليه أيضا ظاهره ان اسم الجنس لا يدل على الفرد المعين الحاضر والا ورده على الشق الاول أيضا (قوله على انا لا نسلم ان علم الجنس يدل عليه) أى على الفرد من حيث هو وذلك لانه معرفة لا يستعمل الا فى معين (قوله أى هذه الماهية الحاضرة) أخذ الحضور من اسم الاشارة ثم ان هذا الجواب الذى ذكره الشيخ رحمه الله يخالف صنيع الشارح الآتى فى البيان لان قوله فيه أن قولك اسامة أشجع الخ الذى هو بيان معنى قوله الاخبار هو الصفة يرشدك لهذا قول الشارح أى ما الحياة الا حياتنا الدنيا (قوله من قبيل حتى توارت الخ) يؤخذ من تعليله انه ليس من قبيله بل من قبيل اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث تقدم فى الكلام مادة مرجعه بل لا مانع من أنه يذكر لهم الحياة بلفظها

تدبر (قوله يحتمل انه للممدوح الخ) لكن لا يدخلان فيما تقدم لفظا العدم ذكر المادة (قوله يعنى قبل تقدم مرجع الخ) أى وان كان
فى وسط الكلام (قوله فنحت لها) النحت هو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة وهنا اختصر ماهية من ماهو بضمير

كالبيان فتمت ثلاثة عشر صحيحة وسبعة باطلة ثم الصحيحة ستة منها تتبع المحل أو اللفظ اثنان فى
النعت عند الاقتران بال و واحدة فى التأكيد عند عدم الاضافة وواحدة فى البيان كذلك واثنان
فى النسق عند الاقتران بال وأربعة على المحل وهى المضاف المجرد فى النعت ثالثة صوره والمضاف
فى التأكيد ثانية صورتيه والمضاف فى البيان ثانية صورتيه أيضا والمضاف المجرد من النسق ثالثة
صوره وثلاثة كالمستقل وهى صورتا البدل والمجرد من أل من عطف النسق وتحته اثنان المفرد
والمضاف لكن المضاف قد تقدم فى صور الاتباع على المحل فلذلك لم تعد هنا لدفع التكرار ولك ان
تعد صور الاتباع على المحل ثلاثة وصور كونه كالمنادى المستقل أربعة باخراج الصورة المذكورة
من الاول وعدها من الثانى وقد أدخل الشارح هذه الصورة فى المحلين فوقع فى كلامه تكرارا كما
يأتى بيانه ولولا ما صنعه الشارح من حمل كل من المحلين على أربع صور المؤدى للتكرار لحملنا المجرد
فى قوله والنسق المجرد على تجريده من أل والاضافة معا فقول المتن مقرونا بأل احترازا عن المجرد من
أل فالمفرد منه باطل والمضاف منه تابع للمحل لا غير وقوله من نعت المبنى بيان لما فيكون فى النعت
صورتان وقوله وتأكيده وما بعده معطوف على ما أفرد وقد علمت ان التأكيد لا يكون الا مجردا من
أل سواء كان مضافا أو مفردا لكن يخص هنا بالمفرد أخذا من قوله بعد وما أضيف مجردا الخ وكذا
يقال فى قوله وبيانه فالتأكيد صورة ثالثة والبيان صورة رابعة وقوله ونسقه المقرون بال لابد من
هذا القيد احترازا عن المجرد منها وتحت هذا صورتان وهما المفرد والمضاف فتمت الستة التى يجوز فيها
الوجهان وقوله وما أضيف مجردا الخ أى من هذه الاربعة فهذه هى أربعة الاتباع على المحل وقوله
ونعت أى على لفظه فى قوة الاستثناء من النعت المذكور فى قوله ويجرى ما افرادا وأضيف مقرونا
بال من نعت المبنى وقوله والبدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل معلوم ان البدل لا يكون الا مجردا
كما تقدم فقوله المجرد صفة للنسق وتحت هذه العبارة أربع صور من الثلاثة عشر وهى البدل المفرد
أو المضاف والنسق المفرد أو المضاف هذا هو المناسب لصنيع الشارح فيما يأتى وقد تقدم انه يلزم
عليه التكرار لدخول الصورة الاخيرة تحت قوله وما أضيف مجردا وتقدم انه لولا صنيع الشارح
لحملنا قوله المجرد على المجرد من أل والاضافة فتكون الصور الداخلة تحت هذه العبارة ثلاثة فيندفع
التكرار وقوله مطلقا أى سواء كان المنادى المتبوع بالبدل أو بالنسق معربا أو مبنيا وسواء كان كل
من البدل والنسق مفردا أو مضافا على ما صنعه الشارح لا على ما تقدم لنا هذا ما أفاده شيخنا مع زيادة
وقد تقدم ما فيه اذا علمت هذا فقول الشارح لاحكام تابع المنادى أى سواء كان مبنيا أو معربا لما
علمت من تفسير الاطلاق فى كلام المتن وقوله اذا كان مبنيا وكان تابعه الخ ظاهره ان الصور ثمانية
كما جرى عليه ألفا كهى وحينئذ يكون فى قوله بالالف واللام مع قوله وفيه الالف واللام تكرار
فيجعل قوله بالالف واللام راجعا لقوله أونسقا وقوله وكان مع ذلك الخ راجعا للنعت والنسق فقط
أو للنسق وحذفه من النعت من باب الحذف من الاول لدلالة الاخير عليه وقوله وفيه الالف واللام
راجعا للنعت فقط فتكون الصور ستة ولا يخفى ما فى هذا الصنيع من التشتيت والتشويش على
الناظر فلو قال والحاصل ان المنادى اذا كان مبنيا وكان تابعه نعتا أو نسقا مقرونا كل منهما بال سواء
كان مفردا أو مضافا أو توكيدا أو بيانا الاجاد ووفى بالمراد وقوله تقول فى النعت الخ شروع فى أمثلة

الغيبة بدل الظاهر
وبالعكس (قوله كما بينته
فى كتابة الازهرية) لنا فى
ذلك كلام فيما كتبناه
هنالك فارجع اليه
(قوله همزة انا) أى ونونه
وألفه اذ حروف الهمس
هى المجموعة فى قولك
فحثه شخص سكت
والمجهورة ما عدا ذلك
(قوله السباق) أى
السابق وقوله واللحاق
أى اللاحق (قوله أقول
حيث كان الضمير مفسرا
بالحياة الدنيا الخ) فيه ان
الشارح لم يدع ذلك بل
غاية ما ادعاه انه مفسر
بالمخبر به أى بقطع النظر
عن صفته ولا شك ان
المخبر به بقطع النظر عن
الصفة هى حياتنا وهى
مطلقة فيكون الضمير
مفسرا بالحياة من حيث
هى لا بقيد كونها الحياة
الدنيا حتى يلزم المحذور
المذكور لكن الملحظ فى
الاخبار هو الصفة لاجل
تحصيل الفائدة واستقامة
الكلام ومحصله ان
الملحوظ فى التفسير هو
الخبر بقطع النظر عن
صفته والملحوظ فى
ان دل بذاته على الماهية
يفيد أن المراد باسامة
وثعالة الفرد المبهم من حيث وجود الماهية المعتبر فيها الحضور فيه كما صرح به فى القطر لا الماهية بقيد الحضور اذ هى الصور
لا تتصف بالشجاعة ولا الفرد المعين لانه ذكره بعد ذلك بقوله وان قولك هذا أسامة الخ اذ الاشارة تقتضى المعين المحسوس ويخالف

الصور الستة الا انه ترك مثال النسق المضاف المقرون بأل نحو يا زيد والضارب الرجل وقوله فان كان التابع من هذه الاشياء أى الاربعة وقوله وفى النسق يا زيد وعمرو بالضم ويا زيد وأبا عبد الله الصورة الثانية من هاتين الصورتين مكررة مع قوله فيما تقدم ويا زيد وأبا عبد الله وتعليل هذه الاحكام يطلب من المطولات ولولا خوف السآمة والملل لتعرضنا لذلك وانما أطلنا فى هذا المقام لانه زلت فيه الاقدام (قوله جمع ذابل) لو قال جمع ذابلة كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات أفاده المحقق (قوله ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال) منها القولان اللذان فى الشارح والثالث ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحهما حينئذ فتح بناء والمنادى المجموع وهو مضاف لما بعده كما فى الاشمونى وفيه ان الفتح من ألقاب البناء أو البنية فلا يتأتى الجرى على كل الاقوال (قوله وانما حذف تنوين الثانى مع انه لا مقتضى لحذفه) يفيد ان زيد الثانى ليس مضافا لليعملات محذوفة على مذهب سيبويه والا كان لحذف التنوين مقتض ومقتضى كلام الشارح انه مضاف ليعملات محذوفة على مذهب سيبويه لكن كلام الاشمونى وغيره يوافق ما أفاده كلام المحشى ويخالف ما يقتضيه الشارح (قوله والتأكيد اللفظى الخ) يوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب وقيل انه ليس توكيدا بل مجرد زيادة بناء على جواز زيادة الاسماء وأكثرهم يأبى ذلك وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل فتحة اتباع (قوله وحركته حركة اعرابية أو بنائية) لعل الاولى حركة اعراب أو بنية بناء على ما تقدم من القولين وقيل ان الاولى ان يقول وحركته كحركته اعرابية أو بنائية كما فى بعض النسخ تأمل (قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت (قوله نحو ياشا) أصله ياشاة وقوله ياجار أصله ياجارة (قوله ترخيم غير المنادى وهو ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لاجل التصغير كقولهم فى أسود سويد وترخيم الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاوزته ثلاثة أحرف ان لم يكن بالتاء وقوله أصله أبو أى كسبب بدليل قصره وجمعه على أفعال ولو كان ساكن العين كما قيل ما صح فيه ذلك وقوله لانها لو بقيت ساكنة أى والاعراب مقدر على الواو وقوله لفات الامر المطلوب من الاعراب وهو تمييز المعانى وذلك لا يظهر كل الظهور الا اذا كان الاعراب لفظيا كما هو الاصل وقوله ولو تحركت لحصل الثقل أى لاستثقال الضمة والكسرة على الواو المفتوح ما قبلها وكذا الياء وقوله لعلة تصريفية وهى استثقال الاعراب على الواو لو أبقيت وقوله ويخرج حذف لام يد ودم الخ أى فان أصلهما فعل بالسكون والاعراب لا يستثقل على الياء اذا سكن ما قبلها كالواو فالحذف هنا لغير علة تصريفية بل لمجرد التخفيف الا انه واجب لعدم نطق العرب بالاصل وقوله لانه واجب أى والحذف فى التعريف محمول على الجائز بدليل قوله أولا ويجوز ترخيم المنادى وفيه ان التعريف ينظر اليه فى حد ذاته وقال المحقق يرد على التعريف انه غير مانع لشموله نحو يا يد ويا دم اذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا أن يقال يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك اه وهو وجيه بخلاف ما ارتكبه المحشى لما علمت (قوله عدم اشتراط ما يخص المجرد) وهو ثلاثة شروط وفيه ان الشرط الاول من الثلاثة وهو البناء على الضم لا بد منه فى المؤنث بالتاء أيضا اذ المضاف والمركب الاسنادى لا يرخمان مطلقا ولذلك لم يقل الفاكهى فى تفسير

صنيعه فى القطر أيضا حيث عبر هنالك بصاحب الحقيقة فدل على ان ذى هنا بمعنى صاحب فالمناسب ان ذى هنا بمعنى صاحب ويدفع اشكال المحشى بانا نختار الشق الثانى وهو أن المراد من ذى الماهية الفرد المبهم من حيث وجود الماهية فيه وان ال فى الماهية للعهد أى الماهية المعهودة بكونها معتبرا فيها الحضور والتعيين فحصل الفرق بينه وبين اسم الجنس لان اطلاق اسم الجنس على الفرد المبهم على سبيل الحقيقة انما هو من حيث وجود الماهية فيه من حيث هى لا بقيد الحضور ويرشد لاعتبار الحضور فى الماهية هنا ان الكلام فى المعارف وقوله على انا لا نسلم ان علم الجنس يدل عليه لا نسلم لان اطلاقه على الفرد المبهم من حيث وجود الماهية الحاضرة فيه لا ينافى كونه علما اذ المدار فى علمية الجنس على اعتبار التعيين والحضور فى الماهية لا فى الفرد ومما نص على اطلاقه على المبهم المحلى على جمع الجوامع وانما تعرض المصنف لاطلاق علم الجنس على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجود الماهية بقيد الحضور فيهما ولم يتعرض لاطلاقه على الماهية بقيد الحضور من حيث هى أى بقطع النظر عن الافراد تعويلا على الغالب فى الاستعمال وان أردت زيادة بيان فعليك بالقطر وحاشيته وما كتبناه عليها (قوله ما سمى به منهما) أى بان وضع أولا على الذات (قوله فان أشعر بمدح أو ذم فلقب) ظاهره سواء صدر باب

أو أم أولا وقوله وان صدر الخ ظاهره أشعر بمدح أو ذم أولا فيفيد أن الكنية واللقب قد يجتمعان و يفرق بينهما بالاعتبار وان خص كلامه فى اللقب بما اذا لم يصدر

وفى الكنية بما اذا لم يشعر لزم أن ما وضع ثانيا وأشعر وصدر واسطة ان لم يكن داخلا فى قوله والا فهو اسم ثان وخير الطرق ما سلكه المصنف فى القطر كما بيناه هناك (قوله لم يجب حذفها) فى نسخة الشارح التى رأيتها لم يجز تركها وعليها لا يرد قول المحشى فيما يأتى وقوله آخرا ولما كانت الخ تدبر (قوله اما أولا فهو لم يعبر بهذا التعبير الذى أورد عليه السؤال) فيه أن هذا السؤال مبنى على ما فى بعض نسخ المتن ونصه والثالث الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة اليه كهذه وهذا وهاتا وتثنيتهما وهؤلاء لجمعهما وتلحقهن الى آخر ما فى النسخ التى بايدينا وعلى ذلك البعض يكون قول الشارح وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الخ توجيها لما وقع فى المتن (قوله لجواز انه كان يقول كهذا وهاتا الخ) فيه ان مقصوده الاختصار مع ضم المناسب بعضه لبعض من غير فاصل بان يذكر المفرد مطلقا ثم المثنى مطلقا ثم الجمع مطلقا وعلى ما قاله يلزم الفصل بين المتناسبين بالتثنية وبهذا يستغنى عن الترجى ان قلت كان يمكنه أن يقول كهذه وهاتا وهذا والا وتثنيتهما فيحصل الاختصار مع المناسبة السابقة قلت يلزم عليه تأخير الاشرف بالكلية بخلاف ما صنعه المصنف فانه لا تأخير فيه له

الاطلاق سواء كان مبنيا على الضم أولا بل اقتصر على قوله سواء كان علما الخ ومثله الشارح فيما يأتى والاشمونى أيضا فالاولى للمحشى ان يقول أشار به الى انه أراد بالاطلاق عدم اشتراط بعض ما يخص المجرد وهو الشرطان الاخيران الخ لكن عذر المحشى متابعته ليا سين اذ هذه العبارة عبارته (قوله الى آخر ما تقدم) أى فى كلام الفاكهى لما علمت من أن هذه العبارة عبارة يس والذى تقدم فى كلامه انه لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكى خلافا لابن مالك ولا المبنى قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم (قوله لانه سماعى) فيه ان نصب المصدر على الحال سماعى أيضا (قوله قبل الفرق الخ) هذا الفرق من طرف الجمهور ويجاب عن القياس الثانى بانا لو رخمنا ماذكر لاجحفنا بالاسم حيث صار على حرفين مع عدم ثقله فلا يرد ما فيه تاء التأنيث نحو ياثب بخلافه فى النسب فانه وان حذف رابعه قام مقامه ياء النسب فهو قياس مع الفارق تأمل (قوله وجوز الوجهين فى كمسلمة) قد يقال ترخيمه على التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بان التسمية به نادرة فلم تعتبر أفاده المحقق (قوله الاولى ما كان مدغما) أى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل ان التقدير الاولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والاول أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به كما فى الدماميني ولذلك قال الاشمونى على الاوضح بعدمدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لما مر (قوله لانه أقرب الحركات اليه) أى الى السكون ووجهه انه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون فى الخفة لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة الاشمونى على الاوضح فحركه بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الاشمونى لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى عبارته على الاوضح (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومصطفين اه دماميني (قوله لزوال سبب هذا الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله واختار فى التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا وهذا كله على لغة من ينتظر كما هو الفرض اما على لغة من لا ينتظر فيتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالالف فى ترخيم مصطفون ومصطفين و ياقاضى بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وفيه كما قاله المحقق ان الالباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما قاله الفارضى من انه لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على لغة من ينتظر نحو يازيد بكسر الدال ولو رخم على اللغة الاخرى لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه ويؤيده قول الرضى والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والا فلا كذا فى الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلتبس بيافتى غير مرخم اه وبهذا تعلم ان ما اختاره فى التسهيل هو المتعين

والالزم الالباس (قوله رحمه الله ومن نحو معد يكرب) الكلمة الثانية تقدم انه يشترط فى المرخم
أن لا يكون مبنيا قبل النداء وان يكون مضموما فهذا من المصنف كغيره يشكل على ما ذكر الا ان
يستثنى المركب المزجى ومنه العددى كما صرح به الفا كهى أو يبنى على لغة اعرابه اعراب ما لا
ينصرف تامل (قوله و يمكن الجواب الخ) عبر بالامكان المفيد للاستبعاد لما يلزم عليه من تشتيت
الضمائر (قوله ولوقوع المستغاث موقع الضمير) أى وهو الكاف فى أدعوك وفيه ان هذه العلة
تقتضى الفتح فى المعطوف الذى لم تتكرر معه يا فالمعول عليه هو العلة الاولى الا أن يقال هذه حكمة
لا يلزم اطرادها (قوله لا تعمل فى المجرور) أى النصب وقوله لانه عمل فى الحال أى لان الحرف من
حيث هو لا خصوص كونه يا عمل النصب فى الحال وذلك الحرف الذى عمل فى الحال هو كان لانه عامل
فى قلوب والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها واذا علمت كأن النصب فى الحال فكذلك يا تعمل
النصب فى المستغاث به المجرور وهذا هو مقصوده لكن لا يخفى ما فى عبارته ولذلك قال شيخنا أصل
عبارة المحشى هى عبارة يس ونصها ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى المجرور وفيه نظر الخ اه ومراده
بمعنى الحرف معنى الفعل الذى تضمنه الحرف وقوله لا يعمل فى المجرور أى نصبا فى المحل ووجه
النظر ان الحرف عمل فى الحال لما فيه من معنى الفعل وجعل المحشى الرد بان يا لا تعمل ونظر فاختل
النظام (قوله رطبا ويابسا) حالان من قلوب وقوله لدى وكرها أى العقاب لان المقصود من هذا
البيت وصف العقاب بكثرة الاصطياد وقوله العناب راجع لرطبا وقوله والحشف البالى راجع
ليابسا (قوله يبكيك ناء) ناء فاعل يبكى و بعيد الدار صفته ومقترب صفته أيضا وكسر للروى وقال
شيخنا هذا تحريف وصوابه يبكى كاه وعليه فمقترب ظاهر جر (قوله هو مثل يا غلاما الخ)
الاظهر كما يستفاد من كلام المحقق ان هذه الالف ألف الندبة والمنقلبة عن الياء حذفت لالتقائها
ساكنة مع ألف الندبة (قوله والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم) لان المصدر المذكور
مؤكد للحدث الذى فى ضمن الفعل بقطع النظر عما معه من الزمن فلا بد من أن يكون المؤكد
بالكسر غير دال على الزمن ليتحد مع المؤكد بالفتح ولئلا يتوهم دخول الزمن فى التأكيد فقولك
ضربت ضربا معناه أوقعت فى زمن ماض ضربا ضربا وقال يس بعد ما نقله المحشى بقوله لان ان الخ
ما نصه ولان ان يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع
مع صلتها موقع المصدر (قوله فان المفعول منصوب به) العبارة مقلوبة وصوابها فان المنصوب
مفعول به كما فى يس (قوله وأجيب بان الكراهة الخ) محصل الجواب ان الشخص اذا كره افعالا
وقامت الكراهة بافعاله واشتق منها فعل بان يقول كرهت ضرب حبيبى فتأتى الكراهة حينئذ
مفعولا مطلقا فتقول كرهت كراهتى لضرب حبيبى أى أوقعت كراهة وتلك الكراهة هى كراهتى
لضرب حبيبى فليس هناك الا كراهة واحدة قائمة بالضرب ومتعلقة به وان اعتبرت الكراهة من
جملة الأفعال المكروهة كانت مفعولا به وذلك كأن يقع منك كراهة العلماء فيتحرك شخص عن
تلك الكراهة وينفرك منها لان العلماء ورثة الانبياء فتقول كرهت كراهتى للعلماء فيكون هناك
كراهتان كراهة متعلقة بالعلماء وكراهة أخرى متعلقة بتلك الكراهة وهذا الجواب غير نافع لدخول
الكراهة بالاعتبار الاخير فى الحد كما هو أصل الاشكال الا أن يقال المراد ان الكراهة بالاعتبار

بالكلية يلى فيه توسيط على ان خير الامور الوسط ولا ينفع فى هذا السؤال ما ترجاه المحشى نفعنا الله به (قوله يحتمل ان الواو لعطف
الجمل) هذا ظاهر ان جعل سعاد خبر مبتدأ محذوف فيكون فيه عطف جملة اسمية خبرية على مثلها اما على جعل سعاد
مفعولا بمحذوف أى
اذكر سعاد فيلزم عليه
عطف الخبر على الانشاء
(قوله أى أضناك حبها)
الضنا مرض متتابع
والحب قيل هو الميل
القائم بالقلب الهائم
وقيل قيامك لمحبوبك
بكل ما يحبه منك وقيل
ذكر المحبوب على عدد
الانفاس (قوله كما
يظهر لمن راجع
الاشمونى) عبارته مع
المتن وذواشارة كاى فى
الصفة فى لزومها ولزوم
رفعها ولزوم كونها بال
على ما مر نحو يا ذا الرجل
ويا ذا الذى قام هذا ان
كان تركها أى ترك
الصفة يفيت المعرفة أى
بان تكون هى مقصودة
بالنداء واسم الاشارة
قبلها المجرد الوصلة الى
ندائها كقولك لقائم
بين قوم جلوس يا هذا
القائم أما ان كان اسم
الاشارة هو المقصود
بالنداء بان قدرت
الوقوف عليه فلا يلزم
شئ من ذلك ويجوز فى
صفته حينئذ ما يجوز فى
صفة غيره من المناديات
المبنية على الضم اه
وكتب عليها العلامة الصبان ما نصه قوله فى لزومها الخ أى لا فى لزوم افرادها وصوفها بل يراعى حال المشار اليه نحو يا هذان
الرجلان ويا هؤلاء الرجال وأن فى الصفة عهدية أى الصفة المفيدة كونه فى أى الا أنها تتناول اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة

الاخير وقع عليها الفعل والتعريف لم يعتبر فيه الوقوع بالفعل بل مجرد تسليط العامل بقطع النظر عن الوقوع عليه وأما كون المراد انها لا تدخل هنا بقرينة دخولها فى تعريف المفعول به السابق على هذا الاعتبار كما قيل ففيه نظر لان مثل هذا لا ينظر اليه فى التعاريف فتأمل (قوله قامت بفعل الفاعل) كضرب الحبيب وقوله أسند اليه أى الى الفاعل (قوله وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة) أى فيكون هناك كراهتان (قوله انه ليس من التأكيد اللفظى) أى لان شرطه الاتحاد وهو هنا مفقود لان المؤكد بالكسر هو الاسم أعنى ضربا والمؤكد بالفتح هو الفعل أعنى ضربت ولان هذا يدفع المجاز والتأكيد اللفظى لا يدفع المجاز بل انما يدفع السهو بذكر لفظ بدل لفظ آخر ويدفع بان التأكيد انما هو للمصدر الذى فى ضمن الفعل فقولك ضربت ضربا فى قوة قولك أوقعت ضربا ضربا وبان التأكيد اللفظى يدفع المجاز الى آخر ما يأتى (قوله لانه يرفع المجاز) أى لان التأكيد اللفظى يرفع المجاز فيكون المفعول المطلق توكيدا لفظيا خلافا لمن قال ان التوكيد اللفظى لا يرفع المجاز والمفعول المطلق يرفع المجاز فلا يكون من قبيل التأكيد اللفظى (قوله بكى الخز) أى الحرير (قوله من روح) بفتح الراء اسم رجل أراد الشاعر أن يذمه بان الحرير يبكى حزنا على كونه قد لبسه هذا الشخص (قوله وأنكر جلده) فاعل أنكر ضمير يعود على الخز وجلده مفعول (قوله وعجت) أى صوتت (قوله من جذام) لعله اسم للقبيلة التى منها هذا الشخص فذمه أولا بخصوصه وذم ثانيا قبيلته التى هو منها (قوله بان التأكيد اللفظى يرفع المجاز) أى سواء كان فى الطرف أو فى الاسناد كما يرفع السهو (قوله لكن الشاعر الخ) استدراك على ما يتوهم من قوله كما يؤخذ من قول الصحاح الخ من أن مقايد فى كلام الشاعر بياءين (قوله حذف احدى ياءى مفاعيل) أى موازن مفاعيل واللام فى قول الشاعر ليردنى واقعة فى جواب القسم فالفعل مرفوع (قوله يوهم كلامه الخ) لايهام مع تعبيره بنحو قوله وبعده لعل الخ أى بعد اللحن الاول هذا اللحن الثانى الكائن فى قوله لعل الخ (قوله والصواب عذرا بالنصب) أى لانه اسم لعل (قوله وتكتب) أى العصا (قوله كالتأديب للضرب) أى فى قولك ضربت ابنى تأديبا قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لان التأديب هو الضرب ولا يصح ان المراد ارادة تأديبه لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى اذ ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه لا انها هى الباعث وأجيب بان المراد بالتأديب أثره وهو التأدب أى ضربته لارادة ان يتأدب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأدب بناء على عدمه ولا شك ان التأدب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتك اصلاحا لحالك فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضا وقال الرضى اذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس هناك حدثان حتى يشتركا فى الزمان بل حدث واحد لان المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالاعطاء والعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هى أثره أى ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه المعنى الحقيقى ومشاركته للحدث فى الفاعل والزمان اه قال شيخنا وفيما ذكره نظر لانا نمنع ان التأديب عين الضرب لان التاديب تحصيل الادب وما يليق

لا يوصف باسم الاشارة وكانه ترك ذلك اتكالا على ظهور ان اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكانه معلوم الانتفاء وقوله

مامر لعل مراده على مامر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح وقوله نحو ياذا الرجل وياذا الذى قام ونحو ياذا الرجل وياهذا الذى قام وياهؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم ومابعده صفة مرفوعة وقوله يفيت المعرفة أى يفوت علم المخاطب بالمنادى وقوله بان تكون هى أى الصفة وقوله هو المقصود بالنداء بان عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه وقوله فلا يلزم شئ من ذلك مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صحة ياهذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع مامر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بال فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض اه فأنت تراه لم يسلم ظاهر عبارة الاشمونى التى استند اليها المحشى بل أولها بجعل من بيانية والاشارة للمجموع ولذلك كتب على قول المحشى لا يلزم قد يقال معنى كلام الشارح انه ان وصف لا بد من قرنه بال لا ان وصفه بالمقرون بها واجب وأما قول المحشى فينعت بغير ما فيه أل فوهم أخذه من ظاهر عبارة الاشمونى وظاهرها غير مراد كما بينه الشيخ الصبان ثم المراد بال فى نعت ياالشخص

بالشخص والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم اه وفيه انه ليس فى الخارج الا فعل واحد وبهذا تعلم ان التأديب فى كلام المحشى لا يصح بقاؤه على ظاهره لانه ليس غاية للضرب فتدبر (قوله لا يرد عليه أما العبيد الخ) وجه الورود أن المفعول لاجله قد ورد عن العرب غير مصدر كما فى قولهم أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد فلا يصح تقييد المصنف بالمصدر ووجه تأويله بحيث لا يرد انه مفعول به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا المؤول كالمورد تقدير أما بمهما يكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أى مهما تذكره لاجل تملك العبيد (قوله فالجملة حال من المعلل) لو جعلها حالا من الضمير فى المعلل لكان أولى (قوله ويجوز ان تكون الخ) هذا هو الظاهر (قوله والظاهر ان معنى تشاركهما فى الزمان كون أول الخ) الظاهر ان يقول والظاهر ان المراد بتشاركهما فى الزمان ما يشمل كون أول الخ اذ يلزم على كلامه القصور وصور المحقق نقلا عن الرضى الاتحاد فى الوقت بان يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجئتك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك (قوله وعلة) الاولى تأخيره عن قوله وفاعلا وهو حال من فاعل وردا احتراز عن نحو أحسنت احسانا اذ الشئ ليس علة لنفسه (قوله لانه أدخل منه فى المفعولية) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول (قوله زعم عصرى) أى معاصرى (قوله لزم تعدد المفعول له) أى مع اتحاد المعلل (قوله من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الخ) أى الحق ان بعض الافعال تدرك حكمته والمصلحة فيه والبعض الآخر قد يخفى علينا خلافا لمن قال ان الافعال كلها تعبدية (قوله ظاهر خبر أن (قوله كايجاب الحدود الخ) أى لا كايجاب كون العدة بثلاثة أقراء فانه لا تعقل حكمة هذا العدد (قوله واما تعليله) أى تعليل هذا الحكم وهو كون الحق ما ذكر (قوله معلل) فى بعض النسخ غير معلل وصوابه حذف غير (قوله فكل أفعاله وأحكامه كذلك) أى مترتب عليها حكم ومصالح فى نفس الامر أى وليس الكلام باعتبار نفس الامر بل باعتبار ما يظهر لنا ولذلك اقتصر صاحب المقاصد على البعض ومحصله ان الشق الاول من الترديد لا يصح والثانى وان صح فى نفسه الا انه لا يوافق كلام شارح المقاصد الذى اقتصر على البعض لان منظره ظهور الحكمة لنا لا وجودها فى الواقع خلافا لمن قال ان الكل تعبدى أى لا نعقل معناه هذا غاية ما فهمته فى هذه العبارة وقال شيخنا ما نصه فقول صاحب شرح المقاصد والحق تعليل بعض الافعال بالحكم والمصالح ظاهر أى وليست الافعال كلها تعبدية واما تعليله الخ فكلام غير منخول أى تعليل هذا الحكم وهو كون الحق ما ذكر فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من أفعاله وأحكامه كذلك وان أراد انها ترتب عليها الحكم فجميع أفعاله كذلك أى فليس البعض دون البعض كذا أفاده يس فنسخة المحشى غير معلل صوابها اسقاط غير واعتراض بعض الفضلاء الشق الثانى من الترديد بانه لا يصح كلامه أى صاحب شرح المقاصد حينئذ والاعتراض ساقط لان هذا مراده مدفوع تدبر اه ورأيت فى بعض الهوامش قوله ظاهر أى من حيث تعبيره بالحكم والمصالح لافعال الله بقطع النظر عن البعضية والا فهو غير ظاهر من هذه الجهة وقوله فكل أفعاله وأحكامه

الاشارة وأى ما يشمل أل فى الذى (قوله ولا حجة الخ) محصل استدلال الكوفيين والاخفش بهذا البيت ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدا اذ ليس فى التركيب ما يصلح للخبرية الا وئيدا مع انه منصوب على الحال من الجمال فيتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المبتدا وهو المدعى (قوله فى قولها) أى الزباء بفتح الزاى وتشديد الباء مع المد (قوله لاحتمال ان كان محذوفة) أى مادة كان بقطع النظر عن الهيئة والا فالمحذوف يكون لا كان (قوله هى الخبر) أى هى مع اسمها وخبرها خبر مشيها الواقع مبتدا ومحصل ما أجاب به البصريون ان مشيها مبتدأ ووئيدا خبر يكون محذوفة مع اسمها والجملة خبر مشيها وجملة المبتدا والخبر حال من الجمال (قوله الشأن فيه الفائدة) أى وان توقفت على بعض الفضلات كما هنا لان المدار على الشان (قوله فى التعريف) متعلق باخذ لا بالتصور (قوله لكن أنت تعلم الخ) مسلم ويدفع قوله ولا محالة الخ بفرض المثال فى علم لدنى لا كسب فيه للعبد (قوله لكن الاحسن الخ) أى ليكون قد وفى بحق كل من الفعل وشبهه فيكون آتيا بمثالين للاول واقع وقائم ومثالين للثانى واقع وقائم ولما كانت النكتة التى أفادها بقوله وأشار الى أنه لا فرق الخ مبنية على غير أس لما فيها من البحث السابق وان تقدم لك ما فيه استدرك بقوله لكن الاحسن الخ فاندفع

ماقيل أنت خبير بان النكات لا تتزاحم (قوله وشاب زيد) اسم فاعل من قولهم شب فلان على كذا الامن الشباب والا كان من الأوصاف القائمة لا الواقعة وفى بعض النسخ وشارب زيد وهو ظاهر (قوله لا كلمته) أى لا أكلمه فهو لنفى المستقبل والا لقال ما كلمته (قوله قد بلغت نجران) فاعل بلغت ضمير يعود على السوآت لان الكلام من باب التنازع فاعمل الثانى وأضمر فى الاول ضميره (قوله والمنصوب مفعول اصطلاحى) فى بعض النسخ والمفعول منصوب اصطلاحى وفيه قلب (قوله مانعا من ظهوره) أى الاعراب المقدر وقوله الحركة الخ وهى ضمة المفعول وفتحة الفاعل التى سوغ الاتيان بها ظهور المعنى وعدم الالتباس (قوله وعلى الاول) وهو كون المنصوب فاعلا والمرفوع مفعولا (قوله كان الانسب للمصنف ان يقول الخ) أى لاجل الاحتراز بغالبا من المفعول المرفوع فانه ليس ركنا للاسناد (قوله أقول كلا الامرين موجود فى اسم كان وخبر ان) فيه نظر بالنسبة لخبر ان اذ لا يلتبس بالاسم لوجوب تقدم اسمها على خبرها اذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ولذلك قال المصنف فى القطر ولا يتوسط خبرهن الا ظرفا أو مجرورا نحو ان فى ذلك لعبرة ان لدينا أنكالا اه واذا قلت ان الضارب الآن القائم أمس تعين ان المقدم هو الاسم والمؤخر هو الخبر بخلاف كان الضارب الآن القائم أمس فانه لولا التمييز الحاصل بالاعراب لاحتمل ان الاول اسم أو خبر

كذلك أى فيكون التعليل عاما والمعلل خاصا وهو غير مناسب هنا اه فتأمل وراجع كتب الاصول لتقف على الحقيقة (قوله أى هيئة لباس الخ) لكن ليس المراد هنا الهيئة بل نفس اللباس (قوله أو المراد بالجهات اسماؤها الخ) فيه كتجه يس الآتى انه لا يصح الوصف بالستة اذ هى أكثر من ذلك (قوله بالرفع عطفا على الجهات) وحينئذ فالكاف فى كعند للتمثيل (قوله ويجوز جره بالعطف على أمام) هذا الوجه هو ظاهر كلامه الآتى فى الشارح وحينئذ فيكون نحو توضيحا لمعنى الكاف فى كامام وتكون الكاف فى كعند للتنظير لا للتمثيل وهو خلاف المتبادر فالرفع هو الاولى لولا ماقاله فى الشرح (قوله والصحيح انها مرادفة لعند) واما لدن فتخالف عند فى أمور ذكرها فى المغنى والتوضيح ولدن مبنية على السكون بخلاف عند ولدى فانهما معربان اعرابا ظاهرا فى عند وتقديريا فى لدى (قوله وهو كما فى التسهيل نادر) ظاهر كلام البحر الآتى انها غير متصرفة أصلا تأمل (قوله قال فى البحر) هو لابى حيان (قوله من أنه مفعول به على السعة) أى التوسع وذلك اذا كان مفعولا به لاعلم وقوله أو مفعول به على غير السعة وذلك اذا كان مفعولا به ليعلم مقدرا اه شيخنا (قوله على تضمين أعلم معنى ما يتعدى الى الظرف) أى لان العلم لا يتعدى الى الظرف لكون العلم قديما لا يتقيد بمكان ولا زمان (قوله واعترضه بعضهم) هو السفاقسى (قوله أنفذ فى هذا المكان دون غيره) أى أشد نفوذا فى هذا المكان بخلاف غيره فانه لا توجد فيه الاشدية (قوله وأجيب الخ) هذا الجواب يستفاد من كلام السفاقسى خلافا لما يوهمه كلامه (قوله قلت لم يظهر الخ) وذلك لانه فسر أنفذ بنافذ فكيف تقتضى عبارته انه أشد نفوذا فى هذا المكان دون غيره وصريح قول المحشى قلت الخ انه من عندياته وليس كذلك بل هذا القيل للشمنى وعبارة يس بعد نقله مالابى حيان قال السفاقسى تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر أنفذ لانه يقتضى انه أنفذ فى هذا المكان دون غيره قال الشمنى وأقول فى كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أى هو نافذ العلم فانه ظاهر فى ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسى ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم فى الظرف والذى يظهر لى انه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام فى هذا الموضع الدليل القاطع اه وبهذا تعلم ان أنفذ فى قوله واعترضه بعضهم بانه يقتضى انه أنفذ الخ باقية على أصلها من كونها أفعل تفضيل وان قوله لم يظهر من عبارته الاقتضاء المذكور أى من حيث التعبير بافعل التفضيل ووجه عدم الظهور انه فسر أبو حيان أنفذ بنافذ فلا يجىء هذا الاقتضاء وليس المقصود بانفذ فى كلام المعترض نافذ وليس المقصود بقوله قلت لم يظهر الخ انه لم يظهر لكون العبارة لا حصر فيها اذ لم يتقدم الظرف على العامل حتى يكون هذا الاعتراض وقوله قلت الخ ليس اعين ما فى يس فتدبر (قوله كما عسل) أى اهتز (قوله معنى تبادروا) يفيد انه متعد بنفسه (قوله مطلقا) أى سواء أريد به الزمان أو المكان أو الحدث (قوله أى واجمعوا أمر شركائكم) بوصل الالف أسقط جملة من عبارة المصنف فى شرح الشذور ونصها أى واجمعوا أمر شركائكم ويجوز ان يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف أى واجمعوا شركاءكم بوصل الالف الخ وباسقاط هذه الجملة اختلت العبارة فأحوجت

مقدم فهذا من الشيخ رحمه الله سهو عن شرط المسألة نعم ان أراد حصول اللبس بالنسبة لخبران بوجه آخر غيرما ذكره فى اسم كان
صح الا انه يحتاج لبيان فتأمل (قوله لا مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبلهما) هذا هو

مذهب الكوفيين الا الفراء فانه موافق للبصريين فانهم قالوا ان اسم كان مرفوع بما كان مرفوعا به قبل وهو الخبر لان المبتدا عندهم مرفوع بالخبر والخبر مرفوع بالمبتدا وقالوا أيضا خبران مرفوع بما كان مرفوعا به قبل وهو المبتدا كما علمت فقد علمت من هذا ان خبران واسم كان على مذهب الكوفيين القائلين بانهما مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبل عاملهما لفظى لا معنوى فلا وجه لقول المحشى بناء على قول البصرى اذ العامل لفظى على قول الكوفى أيضا وكانه توهم ان العامل فيهما الآن الذى كان رافعا لهما قبل هو الابتداء وليس كذلك كما علمت فهذا من الشيخ رحمه الله تعالى سهو عن مذهب الكوفيين القائلين انهما مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبل وجل من لا يسهو (قوله ليس معناه) أى معنى ماذكر من قوله فانه يزيل حكم العامل المعنوى ومن قولهم النواسخ (قوله لكن لما كان
لازما لحالة واحدة) اذ هو دائما غائب لكونه عائدا على الموصوف المقدر قبله فقولك أنا قائم أى أنا شخص قائم هو أى ذلك الشخص
ومثله أنت قائم وزيد قائم (قوله كان الضمير كالعدم) أى فصح ما ادعاه الشارح من ان قائم مسند لزيد لكن بقى عليه ان الفاعل

بعض الناظرين الى أن يقول صواب قوله بوصل الهمزة أن يقول بقطع الهمزة وقد وجدت الجملة
المذكورة فى بعض النسخ وعليه فالامر ظاهر (قوله وانما يلزم عليه عدم الفائدة) أى أخذا من
كلام الدمامينى الآتى (قوله اذ مراده النهى عن القبيح) الاولى ان يقول اذ مراده النهى عن النهى
عن القبيح (قوله مطلقا) أى سواء كان المخاطب متلبسا بالمنهى عنه أم لا (قوله وهذا لا ينهض) أى
التعليل بعدم الفائدة لا ينهض لجواز أن يكون العطف للتفسير كما فى الآية (قوله ولا نسلم انه مناقض
لمراد المتكلم الخ) أى لان الشارح لم يدع ان المتكلم أراد عدم أمر زيد حتى يكون العطف مناقضا
له بل ادعى ان ارادته لم تتعلق بامره حيث قال وأنت لا تريد ان تأمره ولم يقل وانت تريد عدم أمره
بخلاف المثال السابق فان المتكلم لا يجوز له ان يريد نهيه عن نهيه الناس عن القبيح فى حالة عدم
تلبسه بالقبيح فتأمل (قوله لجواز ارادته) أى المعنى المأخوذ من العطف وهو أمر زيد وقوله مع ذلك
المعنى أى الذى هو مراد المتكلم وهو أمر المخاطب وقوله أو بدونه المناسب أو عدمها فيكون معطوفا
على ارادته واما عطف بدونه على ارادته ففيه ركة وعطفه على قوله مع ذلك المعنى لا يصح ان كان المراد
بذلك المعنى ما تقدم ولا يناسب ان كان المراد بذلك المعنى المعنى على العطف مع جعل ضمير ارادته
لمراد المتكلم كما لا يخفى (قوله أرجح فى الارادة) لان الكثير هو أمر المخاطب لا الغائب (قوله فيكون
معطوفا على المفعول به الخ) هذا لا يصح لان المفعول به وما عطف عليه تفصيل للخمسة فى قوله
والمفعول منصوب وهو خمسة المفعول به الخ وهذا زائد على الخمسة ومع ذلك ليس من المفعول العام
فالصواب ان الحال مبتدأ والخبر محذوف أى والحال منصوب والجملة معطوفة على جملة المفعول
منصوب (قوله مخفوض بدلا من الهاء فى جوده) انظر ما المحوج لذلك فان كان المحوج لذلك كسر
القوافى فهو لا يعين البدلية من الضمير لاحتمال انه فاعل بضن وكسر للروى ثم رأيت فى الامير
على الشذور ما نصه قوله حاتم بالجر اما على انه فاعل ضن وكسر للضرورة لان قبله

فجاء بجلمود له مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الصرائم

ذكره الدجونى فى الشواهد وهو مبنى على ان الضرورة تغير حركات الاعراب ولا أعلمه الآن أو انه بدل
من ضمير جوده وفاعل ضن ضمير حاتم اه وبهامشه قوله تغير حركات الاعراب نقله بعض شراح
الكافى عن ابن هشام شارحنا ونقله المحشى أيضا فى شرح منظومة الشيخ السجاعى فى العروض
فاحرص عليه (قوله وذلك بان يكون مذكورا لبيان الهيئة) فخرج نعت النكرة المنصوب نحو
رأيت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا فلا يصلحان للوقوع فى جواب كيف لانهما لم يذكرا
لبيان الهيئة قصدا بل لتقييد الموصوف ولبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وجاء بيان الهيئة
ضمنا (قوله أى معتركة) الاولى معاركة لانه اسم فاعل عارك (قوله ان العامل فى الحال هو العامل
الخ) هذا عند الجمهور وأما سيبويه فلا يلزم عنده ان يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها
واختاره الرضى وجمع من المحققين وعلى هذا فيكون العامل فى موحشا عندس النسبة التى بين
المبتدأ والخبر لما فيها من معنى الفعل (قوله والابتداء لا يعمل فى الفضلات) قيل انه قد يقال لا يعمل
فيها استقلالا لعدم امكانه واما تبعا فيعمل اه وعلل غيره بان الابتداء ضعيف فلا يعمل فى شيئين
وأيضا الحال قيد لعاملها ولا معنى لتقييد الابتداء بها تأمل (قوله حال من ضمير الظرف المستقر فيه

في الفعل وهو قام ليس كالعدم فحينئذ قام مسند للضمير العائد على زيد والجملة من الفعل والفاعل مسنده لزيد فلا يصح ما ادعاه الشارح من أن قام مسند لزيد ويجاب بان الشارح نظر للمعنى اذ الضمير عين زيد فالمسند للضمير مسند لزيد على انه لايصح أن يكون مجموع الجملة من الفعل والفاعل مسند الزيد لئلا يلزم اسناد الشئ مع غيره لنفسه فالمسند في الحقيقة انما هو الفعل كما قاله السعد (قوله لان المراد بجهة القيام الخ) أي فهو خارج بجهة التي هي صيغة المبني للمعلوم اذ لم يسند اليه الفعل أو شبهه ملتبسا بتلك الصيغة (قوله لو كان ضمير قيامه) صوابه ضمير به كما لايخفى (قوله وغيرهما) صوابه وغيرها (قوله بين الفاعل اللغوي) أي دال الفاعل اللغوي والا فالفاعل اللغوي هو الذات التي أوجدت الفعل والفاعل الاصطلاحي هو اللفظ المخصوص وبينهما التباين فتدبر (قوله أوجها سبعة) هي كونها مبتدا والخبر محذوف أو خبر مبتدا محذوف أو مبتدا خبره ما بعد الترجمة أو خبر مبتدؤه ما بعد الترجمة أو منصوب بفعل محذوف أو مجرور بحرف جر محذوف أو موقوف (قوله من اضافة المصاحب) هذه الكتابة على ما في المتن لا على ما في الشارح خلافا لمن توهم فاعترض (قوله كالتمييز أي لان المتبادر من المفعول الخ) أي فلا يقال ان المفعول يصدق بالمفعول المطلق وهو المصدر والمفعول فيه وهو الظرف والمفعول

وهو فاعل معنى) فيه انه فاعل معنى ولفظا وخرجنا عما الكلام فيه من كون الحال جاءت من المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى ولو قيل انه حال من زيد وزيد فاعل في المعنى لكونه عين الضمير الذي هو فاعل معنى ولفظا لكان مناسبا لما الكلام فيه نعم لو كان المراد بالتأويل بالفاعل والمفعول ان يجعل ما يتوهم كونه حالا من المبتدا حالا من الفاعل والمفعول اما لفظا ومعنى أو معنى فقط ويكون قوله وهو فاعل معنى أي ولفظا لصح الكلام الا انه يبعده قوله وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة المقتضي ان في الاول قربا الى تلك المعنوية وكتب بعضهم على قوله وهذا أقرب الى معنوية الخ أي لان التأويل بالفاعل معنى فقط وقع في نفس المبتدا الا في ضميره اه ويمكن توجيهه بان الضمير فاعل معنى فقط من حيث ان الفاعل اللفظي انما يكون اذا وجد فعل أو ما فيه حروفه وأما اذا لم يوجد فعل ولا ما فيه حروفه كالفاعل بالجار والمجرور فهو فاعل معنى من حيث ان الجار والمجرور قائم مقام الفعل وهذه المعنوية تساهلية بخلاف المعنوية في الوجه الثاني فانها حقيقة فتأمل (قوله ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه) لا وروده لان المضاف اليه في المسائل الثلاثة المشهورة لا يخرج عن الفاعل والمفعول المعنويين وذلك لان الكاف في اليه مرجعكم جميعا فاعل المصدر وأخيه في أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا مفعول معنى من حيث صحة سقوط لحم واقامة أخيه مقامه أي أيحب أحدكم ان يأكل أخاه ميتا ومثله يقال في ابراهيم من أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله فلعله لا يثبته) هذا الترجي بعيد مع شهرة مسألة اتيانه من المضاف اليه (قوله عطفا على المفعول به الخ) الاولى ان يقول عطفا على جملة المفعول منصوب أو الحال اذ هو خبر لمبتدأ محذوف هنا وفي الحال (قوله والمقدرة نحو طاب زيد نفسا) فالتمييز دائما انما يفسر الذوات كما دل عليه كلام ابن الحاجب غايته ان الذات اما مذكورة أو مقدرة وعبر عن الثاني بانه يرفع ابهام النسبة بالنظر للظاهر وفي الدماميني ان النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون دارا أو علما أو ابوة أو غير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست النسبة فكيف ترفع الابهام عنها وقال الصفوي التقدير في نحو طاب زيد نفسا طاب شئ زيد كما أشار لذلك المحشي رحمه الله ونفعنا به (قوله المقدر فيه) أي في طاب زيد نفسا (قوله فان المبدل منه في حكم التنحية الخ) ظاهره ان المبدل منه متروك غير معتبر في الكلام ولم يرتضوه وأجابوا بان المبدل منه مطروح بالنسبة لعمل العامل أي لم يتوسط المبدل منه في عمل العامل السابق في البدل بخلاف بقيه المتبوعات كالمنعوت فالاولى في وجه الاخراج ان يقال انه ليس المقصود من البدل التفسير والتبيين بل ذكر لكونه المقصود بالحكم كالاول ومثال البدل رأيت رجلا أخالك وقوله عينا جارية لا يقال ان جارية خارج بقوله جامد لما يأتي انه ذكر للغالب لا لكونه لازما (قوله لمفهوم كلي) أي على مذهب السعد وقوله أو لكل جزئي أي على مذهب السيد وقوله انما نشأ من تعدد الموضوع له أي على مذهب السيد وقوله أو المستعمل فيه أي على مذهب السعد وفيه ان نعت اسم الاشارة خارج أيضا بقوله نكرة الا أن يقال لا يضر اخراج الشئ الواحد بامرين وكذا يقال في عطف البيان الآتي (قوله لكن لما كان عمر أشهر منه) أي أو لم يحصل فيه اشتراك بخلاف أبي حفص (قوله فقد يكون مشتقا) كفارسا من لله دره فارسا (قوله لا يكون الا اسما

كالتمييز) أى فان التمييز لا يكون الا اسما صريحا لا مؤولا فالايهام محقق وجواب المحشى غير دافع له (قوله فالتعبير بها أوضح) أى فكان الاولى لهم ان يعبروا بالصفة بدل الهيئة (قوله بيان للزمان) أى الزمن الموجود فيه الشخص المتكلم حين وقوع الاتيان منه أو الزمن الذى فيه المخاطب حين وقوع الاتيان عليه (قوله لازم الفاعل أو المفعول) أى من حيث تعلق الفعل بهما اما صدورا بالنسبة للاول أو وقوعا عليه بالنسبة للثانى وقوله وقد اشتهر التعبير عن اللازم الخ هذا جواب عمن قال ان الحال فى مثل ذلك لتبيين الفاعل أو المفعول ومحصل الجواب أن من قال ان الحال لتبيين الفاعل أو المفعول فى مثل هذا التركيب أراد بالفاعل أو المفعول الزمان من باب اطلاق اسم الملزوم وهو الفاعل أو المفعول وارادة اللازم وهو الزمان لما أن المبين لاحدهما كانه مبين للآخر فتبيين الزمان كانه تبيين لذات الفاعل أو المفعول وفيه نظر اذ النحويون لم يقولوا ان الحال لتبيين الفاعل أو المفعول بل لتبيين هيئتهما كما يفيده أول كلامه وذلك لان هذا الزمن هو عين الهيئة الحاصلة للفاعل أو المفعول فالزمان هو مقارنة الفاعل أو المفعول من حيث تعلق الفعل أبهما القيام زيد المعلوم وذلك لان الزمان عبارة عن مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم ازالة للابهام وقولهم جاء زيد والشمس طالعة أى مقارنا لطلوع الشمس هو بهذا الاعتبار أى مقارنا زيد من حيث مجيئه لطلوع الشمس فتأمل (قوله وهو يذكر ويؤنث) أى الضمير الراجع اليه والفعل الذى توجه اليه لا لفظه تدبر (قوله والا نصب) أى مالم يكن الفاصل فعلا متعديا يمكن تسليطه على التمييز والا جر بمن نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية (قوله لغة تميم) أى والبيت للفرزدق وهو من بنى تميم (قوله فمميزها كمميز عشرين واخواته فى الافراد) قيل لما كانت كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام أشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب (قوله يستعمل تارة الخ) اما افراده فلمشابهة كم للمائة والالف فى الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعه فليكون فى اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح انه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيرافى اه مرادى (قوله على كلا الوجهين) أى الجر والنصب (قوله وافرد الضمير) أى مع ان مقتضى الظاهر تثنيته (قوله حملا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب ان اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه فى التوضيح الافراد بان التاء للجماعة لان عمة وخالة بمعنى عمات وخالات (قوله وبفدعاء محذوفة) أى كما حذفت لك من قوله وخالة فدعاء فيكون فى البيت احتباك وحمل البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكر مثل ذلك فى الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية (قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدأ الذى هو عمة ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى ليكون خبرا عن خالة ويحتمل ان قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة (قوله واعلم ان كم بقسميها الخ) حاصل ما ذكره احدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاثة للنصب وخمسة للرفع وواحد محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر) نحو بكم درهم اشتريت (قوله أو مضاف) نحو غلام كم رجل عندك (قوله من مصدر أو ظرف) نحو كم ضربة ضربت وكم يوما صمت (قوله أو رافع ضميرها)

به بواسطة الحرف وهو المجرور فقولهم مفعول مالم يسم فاعله يشمل ذلك كله فلا يصح الوجه الاول من وجهى الاولوية ولا يصح عطف وغيره على مفعولا لانه ضائع (قوله انما هو المفعول به) أى بلا واسطة فخرج المجرور بالحرف (قوله وان لم يكن للاحتراز الخ) وعلى هذا فيكون الفاعل المجازى خارجا بقوله وأقيم مقامه لان المراد وأقيم مقامه فى اسناد الفعل اليه على وجه الحقيقة (قوله على انه يمكن انه الخ) وحينئذ فيكون المراد بقوله وأقيم مقامه انه أقيم مقامه فى اسناد الفعل اليه مطلقا سواء كان على وجه الحقيقة أم لا (قوله فهو النائب وحده على التحقيق) لكن يرد مر بهند فيقال لو كان المجرور نائبا لانث الفعل الا أن يقال لا يقطع النظر عن الجار بالكلية (قوله راجع للمتبع) بكسر الباء وهو ولى الدم (قوله حقق بعضهم ان النحوى وهو اشراب الخ) فيه انه اما مجاز أو تعريض وهما لا حجر فيهما أو جمع بين الحقيقة والمجاز وقد قيل بجوازه مع عدم الحجر تأمل (قوله وهل الكلمة المضمنة الخ) هذا خاص بالنحوى (قوله نحو شربن الخ) أى نحو الحاق شربن الخ لاجل ان يتعلق قوله بروين وفى بعض النسخ الحق بروين وكذا يقال فيما بعد (قوله للرجل المعهود) أى عند الشاعر ومن خاطبه وقوله ونذيرا نصب على الحال أى من الضمير العائد على الرجل بخلافه على كلام المخالف فانه مفعول به لا حال (قوله المفهوم من

السياق) فيه انه مذكور بعبادته فى قوله تعالى قبل ذلك قل للذين آمنوا يغفروا (قوله غايته انه أناب المفعول الثانى) والأصل
ليجزيه الله قوما فالضمير مفعول ثان مقدم وقوما مفعول ثان مؤخر (قوله نسيت عهدى بكسر التاء) وحينئذ ففى

أى أو متعدرافع ضميرها (قوله ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل
المفعول الواحد والاكثر ليدخل نحو كم تعطى زيدا (قوله فهى مفعول) أى مفعول به (قوله وان
أخذه) نحو كم رجل ضرب زيد عمرا عنده (قوله الا أن يكون) أى المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم رجل
ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح اه دمامينى (قوله وهو ان يكون
هناك مثلا رجال مقدار عشرين) أى قريب من عشرين فقدار بمعنى قريب وذلك اذا كان هناك
جماعة لا تعلم عدتهم فتخمن انهم يقاربون عشرين (قوله مبهم الجنس والمقدار) فيزال ابهام الجنس
بالتمييز فيهما وابهام المقدار بالجواب فى الاستفهامية وبالبدل فى الخبرية كان تقول كم عبد ملكت
ألفا فألفا بدل من كم الخبرية (قوله رحمه الله الا أن كان أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو
زيدا أكثر الناس مالا) استثناء من قوله فان كان الواقع بعد أفعل الخ وهو استثناء منقطع أى لكن
ان كان أفعل الخ وذلك لان التمييز الواقع فى هذا المثال ليس عين المخبر عنه بل هو غيره فهو من قبيل
الشق الاول لا الثانى وعبارة الفاكهى ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا وذلك بعد
اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه اه أى عن التمييز واحترز به عما اذا لم يصلح فيجر كمال زيد
أكثر مال فانك لو قدمت التمييز وأخبرت عنه بافعل التفضيل لصار مال مال زيد أكثر وهو لا يستقيم
وأوردوا عليه زيد أفضل الناس رجلا فانه لا يصلح اذ لا تقول رجل زيد أفضل الناس ومع ذلك نصب
وأجابوا بان مانع الجر تعذر اضافة أفعل مرتين ويمكن تنزيل الشارح على هذا بان يقال قوله المخبر
به عما هو مغاير للتمييز أى ويصلح للاخبار به عن التمييز فمحط القصد هو هذا وقوله فان كان الواقع
بعد افعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالاضافة أى لعدم صحة تقدمه والاخبار عنه اذا
وقوله الا ان كان الخ استثناء من قوله فان كان الواقع الخ باعتبار هذا المقدر اذ الحكم يدور مع العلة
وجودا وعدما الا ترى انه لا يصح تقديم مال فى المثال المذكور والاخبار عنه بافعل التفضيل
المذكور فلا يقال مال زيد أكثر الناس لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله اذا تحركت
فى وجه الظلام) أى فى أوله (قوله الغويص) بفتح الغين المعجمة وتشديد الواو المكسورة كما وجدته
مضبوطا بالقلم هو الشخص الغائص فى البحر لاخراج الدرر (قوله وأما بالنسبة الى عامله) أى فى حد
ذاته بقطع النظر عن عدة الشهور (قوله احتج به الشيعة الخ) فيه انه لا يدل لهم لان العلم بذلك
لا يدل على الايمان لعدم النطق بالشهادتين وذلك انه لما حضرته الوفاة وقال له النبى صلى الله عليه
وسلم قل كلمة أشهد لك بها يوم القيامة أو كما قال فقال لولا ان تعيرنى قريش يقولون انه حمله الجزع
على ذلك لاقررت بها عينك ولكننى على ملة الاشياخ نزل قوله تعالى انك لا تهدى من أحببت ولكن
الله يهدى من يشاء أفاده ابن غنام (قوله بحشية) بفتح الحاء المهملة وكسر الشين المعجمة وتشديد الياء
أى بشئ محشو (قوله فيه ما مر من الاعراب) يعلم ما فيه مما تقدم فلا تغفل (قوله وعلى زيد المخرج)
أى على ذات زيد المخرجة من القوم (قوله وأجيب الخ) محصل الجواب ان وجوب النصب انما هو
بالنظر لظاهر اللفظ وقطع النظر عن التأويل بالنفى وترجيح الرفع على النصب انما هو بالنظر للمعنى
وهو التأويل بالنفى ولا شك انه باعتبار كل حالة على حدتها يتعين أحد الامرين اما وجوب النصب
أو ترجيح الرفع وبعضهم جعل الاشكال فى نفس قراءة الرفع وأجاب بما ذكره المحشى (قوله اتباع

قوله ولم تعبأ التفات اذ
كان حقه أن يقول تعبئى
وقوله تبا أى هلاكا
(قوله والخبر محذوف)
والاستفهام حينئذ عن
وجود خالق لهم موصوف
بكونه غير الله (قوله أظهر
من قول بعضهم ان غير
خبر) لعل وجه الاظهرية
انه حينئذ يكون
الاستفهام عن المغايرة
أى هل الخالق مغاير له
تعالى أى ليس مغايرا له
بل هو عينه وهو ليس
بمقصود وان لزم منه
المقصود وهو الاستفهام
عن وجود خالق غير الله
أى لم يوجد خالق غير الله
وذلك ان الاستفهام بمعنى
النفى فالمعنى على جعل غير
هو الخبر ان الخالق لم يغاير
الله بل هو عينه وحينئذ
يلزم انه لا وجود لخالق
غير الله ويلزم من انه لا
وجود لخالق غير الله ان
الخالق لم يغاير الله فهما
متلازمان لكن المقصود
مختلف وهذا ليس
كالتلازم الآتى فى كلام
المحشى آخر الا انهما فيما
يأتى مع كونهما متلازمين
هما متقاربان بخلافه
هنا فانه على الاول متعلق
بوجود الخالق وعلى الثانى متعلق بمغايرة الخالق له تعالى (قوله لان هل شذ دخولها الخ) وأيضا
الكلام حينئذ يقتضى وجود خالق غير الله غاية الامر انه لم يرزق لان الاستفهام الذى بمعنى النفى يكون راجعا للرزق لا للخلق وان

المؤخر

المؤخر) أى جعل المستثنى المؤخرتابعا للمقدم (قوله عكس المتصل) بان يكون المستثنى بعض المستثنى منه والمراد بالبعض ما يشمل الفرد والجزء فيدخل فى المتصل أحرقت زيدا الا يده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه وأسهل منه أن يقال ان المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا بها والمنقطع بخلافه (قوله بانه من غير جنس المستثنى منه) أى والمتصل بانه ما كان من الجنس (قوله فاسد) أى لكون تعريف المتصل غير مانع وتعريف المنقطع غير جامع أخذا من بيانه وأيضا يرد عليهما قام القوم الا حمارا فان الحمار من جنس القوم وهو الحيوان ويدفع هذا بتأويل الجنس بالنوع (قوله من غير الجنس منقطع) نحو قام القوم الا حمار (قوله يحتمل الانقطاع) نحو جاء بنوك الا بنى زيد وقوله والاتصال نحو قام القوم الا زيدا (قوله رحمه الله أو فقد التمام) معطوف على محذوف تقديره فان فقد الايجاب فقط او فقد التمام أى لم يفقد الايجاب فقط بل فقد الايجاب والتمام معا وذلك لانه متى فقد التمام فقد الايجاب تدبر (قوله لان ذلك شأن حروف العطف) أى لان عدم مباشرة العامل هو شأن حروف العطف (قوله وأجاب المصنف الخ) قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض انه غير مطرد (قوله الاولى أن يقال الاكثر على الوجه المرجوح الخ) لعل مقابله انه قيل بان الاكثر لا يجرون على الوجه المرجوح وليس مقابلا لكلام الشارح بل هو تأييد له وقال بعضهم انه مقابل لكلام الشارح لان الشارح أسند المجىء على الوجه المرجوح الى القراءة والاولى ان لا يسند اليها ذلك بل يقال كما قال ابن الحاجب لان فيما قاله الشارح اساءة أدب اه فتدبر (قوله مطلقا) أى تقدم المستثنى أو تأخر (قوله وفيه ان مثل ما رأيت القوم الا ثيابهم الخ) قال يس بعد ذلك الا ان يمنع كونه اشتمالا لانه لا يكون الا فى موضع يكون المخاطب منتظرا للبدل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله أو انه بلغه) أى المصنف (قوله والمشعب كالمذهب الخ) أى المشعب الواقع فى بعض النسخ بدل قوله مذهب (قوله مشكل لان العامل الخ) هذا مبنى على القول بان ناصب المستثنى هو ما قبل الا بواسطتها كما ذكره الاشمونى وذكر ان الراجح ان الناصب هو الا وعلى الراجح لا اشكال لكن أراد المحشى بما ذكره تمشية البحث على كل الطرق وبهذا تعلم اندفاع ما قيل ان هذا الاشكال نشأ من اشتباه الاستثناء بالحال فجل من لا يسهو تأمل (قوله فى جنسه كالحيوانية) فى ما قام الا زيد وقوله وصفته كالناطقية فيه أيضا وظاهره انه لا يكون منقطعا بل دائما متصل تدبر (قوله بل أصلها الصفة الخ) لانها فى معنى اسم الفاعل والموصوف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذى كنا نعمل أو شبهها وهو المعرفة التى أريد بها الجنس فانها مبهمة باعتبار العين نحو غير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم باعيانهم (قوله والاصل هو الاول) أى المغايرة بالذات وقوله والثانى مجاز أى المغايرة بالصفات (قوله كما ان الا الخ) مرتبط بقوله لتضمنها معنى الا الا بحسب الاصل (قوله فيوصف بها جمع منكر) أى حقيقة أو حكما والمراد بالجمع الحكمى ما كان مفردا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى كغير فى المثال الآتى وبالمنكر الحكمى ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية فالجمع الحقيقى المنكر الحقيقى نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والجمع الحكمى المنكر الحقيقى كقوله

لو كان غير سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

كان يقال ان عدم الرزق لعدم وجود خالق غير الله الا انه بعيد تدبر (قوله ليس القصد الاستفهام عن الخلق الخ) لان المعنى على جعل غير فاعلا هل خلق غير الله أى لم يخلق ويلزم من كون غير الله لم يخلق انه لم يوجد خالق غير الله كما هو المعنى على جعل غير صفة والخبر محذوف وقوله بل عن وجود خالق الخ أى كما هو المعنى على جعل غير صفة والخبر محذوف ويلزم من هذا المعنى ان غير الله لم يخلق كما هو المعنى على جعل غير فاعلا فظهر قوله لانهما متلازمان أى مع قربهما لان الاستفهام عن خلق غير الله يقرب من الاستفهام عن وجود خالق غير الله بخلافه على جعل غير هو الخبر فان الاستفهام حينئذ يكون عن المغايرة وبهذا كله يندفع ما يرد على قوله فيما سبق وهذا أظهر من قول بعضهم الخ ان المعنيين متلازمان فالمعين لاحدهما نظير ما قاله المحشى آخرا تأمل (قوله قلت أنت فاعل الخ) فيه ان كونه مبتدأ وما قبله خبر جائز أيضا كما يأتى له فى الفائدة الاولى وكلام بعض المشايخ فى بيان الثمرة مفروض فى هذه الحالة الا أن يقال مقصود المحشى الاتيان بمثال لا يحتمل غير الفرض المذكور كما يشير له التعبير بقوله فالاولى التمثيل الخ (قوله الظاهر انه يصح اعرابه مبتدأ ثانيا الخ) وعلى هذا فقوله لمكتفى به ليس بقيد بل للاحتراز عما ذكر تأمل (قوله قد يغنى عن الخبر مرفوع وصف أضيف الخ) أى فحينئذ لا يصح الحصر المستفاد من قول المصنف مخبرا عنه أو وصفا

رافعا المكتفى به لانه قد يكون غير هذين الامرين كما فى هذه الصورة (قوله أولانه رأى المضاف الخ) فى بعض النسخ أولانه رأى ان المضاف الخ وعليه فيظهر قوله شئ واحد بخلافه على ما بأيدينا من النسخ فانه يتعين ان يقول شيأ واحدا أو كشئ واحد

فسليمى منادى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والاصفة لغير أى ظهر اعرابها على ما بعدها والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمنى والجمع الحقيقى المنكر الحكمى كقوله

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الا بغامها

والضمير فى أنيخت راجع للناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها وبالثانية الارض التى أناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبى فاستعاره لصوت الناقة ولم يمثل الاشمونى للصورة الرابعة التى يقتضيها التعميم السابق وهى الجمع الحكمى المنكر الحكمى كالمفرد المعرف بأل الجنسية (قوله يفترق غير والا أى ما بعد الا الخ) ومحصل هذا الايراد ان ما ادعاه المصنف من أن حكم غير هو حكم ما بعد الا فى الاعراب حيث قال معربين باعراب الاسم الذى بعد الا لا يظهر من وجوه ثلاثة الاول ان ما بعد الا فى قولك ما جاءنى أحد الا زيد مرفوع على البدلية ونفس غير فى قولك ما جاءنى أحد غير زيد مرفوع على الوصفية فاختلف حكم غير وما بعد الا الثانى ان غير فى قولك قام القوم غير زيد معمول لقام وزيدا فى قولك قام القوم الا زيدا معمولا لالا وكل منهما منصوب على الاستثناء وانما كانت غير منصوبة على الاستثناء مع ان المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله وقيل ان غير منصوبة على الحال أو على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام فى كل وعلى هذين فيكون اختلاف غير وما بعد الا من جهتين اختلاف العامل فيهما واختلاف جهة النصب بخلافه على القول الاول فانه من جهة العامل فقط وعليه اقتصر المصنف فى السؤال الثالث ان مستثنى غير يجوز فى تابعه مراعاة اللفظ والمعنى نحو قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على اللفظ وبنصبه على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا ومستثنى الا لا يجوز فى تابعه الا مراعاة اللفظ نحو قام القوم الا زيدا وعمرا بنصب عمرو ولا غير ولا يجوز جره مراعاة للمعنى لان معنى الا زيدا غير زيد مثلا فاختلف حكم المستثنى بالا وغير من جهة التابع ومحصل الجواب ان الاول مردود بان كلامنا فى غير والا المستثنى بهما وغير فى قولك ما جاءنى أحد غير زيد ليست استثنائية بل هى صفة وانما الاستثنائية فى نحو قولك ما قام القوم غير زيد ولا شك ان غير فى هذا المثال بدل لا صفة لئلا يلزم وصف المعرفة الحقيقية بالنكرة وبان كلامنا فى مطلق الاعراب كالرفع من حيث هو لا فى جهة الاعراب ككون الرفع على البدلية أو الوصفية والثانى مردود بهذا الاخير وهو ان كلامنا فى مطلق الاعراب كالنصب لا فى جهته ككونه بالا أو بعامل آخر والثالث مردود بان كلامنا انما هو فى التسوية بين نفس غير وما بعد الا كما هو صريح قول المصنف معربين باعراب الاسم الذى بعد الا فى التسوية بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وحكم المستثنى بغير الجر بخلاف المستثنى بالا كما يفيده قول خافضين فهذا الوجه الثالث من الايراد سهو ظاهر فعليك بالتأمل واطرح ما قيل هنا (قوله وفى الاحكام اللفظية) أى كمطلق الرفع والنصب وهذا راجع للاول والثانى بخلاف ما قبله فانه خاص بالاول وما بعده فانه

تأمل (قوله أى أنا غير مأسوف) ونائب الفاعل ضمير يعود على الموصوف المحذوف أى أنا غير شخص مأسوف هو (قوله اسم فاعل أسف) أى حزن وتحسر أى فلا يقال أنا مأسوف على كذا بخلاف ما اذا كان مسندا للزمن فانه يقال الزمن مأسوف عليه (قوله بمعنى مهموم) من أسفه بمعنى همه (قوله انه متى تقدم الخبر كان ذلك مسوغا) أى ولو كان غير هذه الامور الثلاثة التى ذكرها المحشى بعد كقائم فى قولك قائم رجل مع انه لا يكفى فى التسويغ تقدم قائم بل لابد من تقدم أحد الامور الثلاثة المذكورة وقد يقال ان تقدم اسم الفاعل مثلا على المبتدا لا يدفع النفرة بخلاف تقدم الفعل على الفاعل وتقدم الظرف أو الجار والمجرور أو الجملة على المبتدا لان الاسم وضع اصالة لان ينسب اليه غيره فاذا سمعه المخاطب حمله على انه محكوم عليه لا محكوم به وهو غير مختص فتنفر منه وأما الفعل المقدم على الفاعل وأحد الامور الثلاثة المقدمة على المبتدا خاص لما كانت لا تصلح لان تكون محكوما عليها اذ هى حديث عن غيرها يحملها السامع على انها هى الحكم فلم ينفر بل ينتظر المحكوم

خاص بالثالث كما تقدم (قوله لا فى التوجيه) أى توجيه الرفع بكونه على البدلية أو الوصفية وتوجيه النصب بكونه بعامل هو الا أو بعامل آخر (قوله والتسوية) أى الكلام فى التسوية فهو عطف على المثبت لا على المنفى (قوله بين كلمة الا وغير) أى بين ما بعد كلمة الا وبين نفس غير (قوله واعترض قوله وكل نعيم الخ) تخصيص الاعتراض بالشطر الثانى من البيت فيه كلام نقلناه عن شيخنا فيما كتبناه على حاشية المحقق على الاشمونى فلا تقلد (قوله أو انه قابل لذلك) أى وان لم يزل بالفعل (قوله عائد على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك أكرمت القوم حاشا زيدا اذا رجع فيه اسم مفعول هذا وقد أفهم كلام المصنف فى المتن والشرح أن ما لا تدخل على حاشا وهو كذلك سواء كانت ما مصدرية أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة كما أفاده ابن قاسم وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

فشاذ ومعمول رأيت الثانى محذوف أى دوننا ويحتمل ان يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش فى مثل زيد فقائم وفعالا بفتح الفاء فى الخير وبكسرها فى الشر كما قاله السيد البليدى وقال الدمامينى وغيره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر العينى على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فاما الناس (قوله مع حذف حال) وهو مرتوين وقوله مأخوذ من اللفظ الآخر وهو الارتواء وقوله بمعونة القرينة اللفظية وهى الجار فى قوله بماء البحر (قوله أى ماداعلى كذا) هذا تحريف وعبارة يس أى نادما على كذا (قوله وقد يعكس) أى بان تجعل الحال مأخوذة من اللفظ المذكور ويجعل اللفظ الدال على المعنى الآخر أصلا وعاملا فى الحال كان يقال روين بماء البحر شاربات منه وبهذا تعلم انه يقدر صلة مناسبة للفظ الدال على المعنى الحقيقى لكنه فى البيت فلك فى البيت وجهان هذا وما ذكره قبل كان يقال شربن منه مرتوين بماء البحر وكذا يقال فى الآية فيقال فيها يعترفون بالغيب مؤمنين بالله أو يؤمنون بالله معترفين بالغيب فكل من الوجهين متأت فى كل مثال خلافا لظاهر المحشى (قوله كما فى يؤمنون بالغيب) أى لان الايمان فى الحقيقة لا يكون الا بالله فتعديته للغيب يدل على ان هنا تضمينا كذا وجدته (قوله وبهذا يندفع الخ) أى بكون اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقى مع حذف حال الخ يندفع الخ ثم ان ما ذكره الشيخ المحشى تبعا لياسين مخالف للمشهور حيث خلط أحد الاصطلاحين بالآخر وعبارة العلامة الامير على الشذور حقق بعضهم ان النحوى وهو اشراب كلمة معنى أخرى سماعى والبيانى قياسى لانه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة المتضمنة حقيقة لانها مستعملة فى معناها ملوحة لغيره أو مجاز لانها أشربت معنى غيرها واستعملت فيه أو جمع بينهما اهـ وقوله وهل الكلمة الخ راجع للنحوى فقط ثم على القول بانه مجاز لا يظهر القول بانه سماعى لان المجاز لا حجر فيه وقيل ان الفرق بين النحوى والبيانى بما ذكر هو ما جرى عليه السعد ومن تبعه وقال ابن كمال باشا الحق ان التضمين البيانى هو النحوى وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره خارجين عن أمره فتوهم انه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن فتأمل (قوله المر السريع) أى المرور السريع والمر بفتح الميم وتشديد الراء آخر الحروف (قوله قلت يمكن الجواب بان مراده

عليه فهذا الاقتضاء غير مسلم فتم كلام الفنارى كما بيناه فيما كتبناه على حاشية العلامة السجاعى على القطر (قوله بل قالوا ان المسوغ انما هو الوقوع ظرفا الخ) لا نسلم هذا بل المسوغ انما هو أحد الامور الثلاثة مع التقديم وان كانت للتقديم فائدة أخرى هى دفع الالتباس بالصفة اذ قد يكون للشئ فوائد متعددة (قوله لا دخل له فى التسويغ) غير مسلم (قوله ان المتأخر) أى المسوغ المتأخر كالوصف فى قولك رجل صالح جاءنى (قوله انظر ماذا يصنع الخ) قيل ان الخبر الظرف فى المتقدم يفيد التخصيص بالمعنى السابق فى تأويل كلام ابن الحاجب أعنى دفع نفرة السامع ولام الابتداء مفيدة لتوكيد النسبة فصار مدخولها مخصصا بان الحكم المتعلق به أمر مؤكد اهـ لكن فيه ان الكلام فى الخصوص المقابل للعموم بدليل المقابلة الا أن يقال هو أيضا مقابل للعموم لان النكرة حينئذ تكون موصوفة بتقدم الحكم عليها الدافع لنفرة السامع فتدبر (قوله على حد ما فى اما ترين الخ) أى على طريقتها فى انها زائدة (قوله شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو مصدر

شالت الناقة بذنبها رفعته للضراب فهى شائل وجمعها شول كراكع وركع وقيل ان شولا اسم جمع شائلة على غير قياس وهى الناقة التى جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وقوله اتلائها

بكسر الهمزة وسكون التاء الفوقية مصدر أتلت الناقة اذا اتلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة بأولادها وهذا تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل (قوله تأتى كان زائدة) نحو ما كان أحسن زيدا (قوله انسلخت عن الفعلية) أى ونسيت آثارها (قوله وصارت اداة نفى بمنزلة ما) وكذا قصرما وأماكثرما وطالما فانهما انسلختا عن الفعلية وصارتا دالتين على الكثرة بمنزلة رب التى للتكثير (قوله وفرقهم) أى بين دام زيد صحيحا حيث جعلوا دام فيه تامة والمنصوب حالا وبين مادمت حيا حيث جعلوا دام فيه ناقصة والمنصوب خبرا (قوله تغليب اصطلاحى) أى مجرد اصطلاح ليس لنكتة ومناسبة وقوله والا فأفعال الشروع الخ أى ان لم نقل انه مجرد اصطلاح بل قلنا هو لنكتة ومناسبة فلا يصح اذ لا نكتة موجودة لان افعال الشروع هى الاكثر فكانت هى التى تغلب لتلك النكتة وهى الكثرة (قوله ولعلهم الخ) هذا الترجى بيان لانه ليس مجرد اصطلاح (قوله أو أم الباب) فيه انه لم يثبت كون كان هى أم الباب اذ لا دل عليه بخلاف كان مثلا فانها أم الباب لان حدث أخواتها داخل تحت حدثها ولان لها من التصرف ما ليس لاخواتها كزيادتها بين أمرين متلازمين وحذفها وحدها أو مع اسمها كذا قيل الا أن يقال ان جعلها أم الباب لشهرتها وحينئذ فيكون عطف قوله أو أم الباب المصدر

الخ) فيه نظر من وجهين الاول انه اعتبر التضعيف فى حتى فلذلك عدها أربعة أحرف الثانى انه لولم يعتبر التضعيف لكان المناسب عدها فيما وضع على حرفين مع انه لم يعدها فى ذلك (قوله من مان) أى بمعنى كذب (قوله بالاشباع) أى للكسرة حتى يتولد منها ياء وانما احتاج لذلك لاجل أن يتحد اللفظ فى الاحوال الثلاثة لانها فى حالة كونها فعل أمر تحذف منها الياء ولا يتوهم انه يمكن التمثيل بفى أمر المؤنث لان الياء حينئذ ضمير فاعل وفعل الامر انما هو ما قبلها * ان قلت كذلك فعل الامر ماقبل ياء الاشباع * قلنا هو كذلك فى نفس الامر الا انها لما لم يكن لها اعراب مستقل صارت كانها جزء من الفعل مع كون جزئيتها الكائنة أقوى من جزئية الفاعل كما لا يخفى فتبصر (قوله وكذا على) فانها تكون فعلا ماضيا كعلا زيدنا واسما كنزلت من على السطح أى من فوقه وكونها حرفا ظاهر (قوله يقتضى ان الاسم المضاف يخفض الخ) أى وليس كذلك بل المخفوض المضاف اليه (قوله الى اسم آخر) أى غير المضاف (قوله أو باضافة اسم) أى بحذف الى الداخلة على اسم والمعنى باضافة اسم اليه (قوله أى باضافته اليه) أى بان يضاف اليه اسم (قوله الى غيره) سواء كان اسما أو جملة (قوله منزلة تنوينه) أى أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف منهما (قوله ثم الظروف انما تنسب الى المصدر الخ) المناسب انما ينسب اليها المصدر الخ (قوله مسوقان للشرطين) هذا تحريف والمناسب مستوفيان للشرطين كما فى يس (قوله لان الاخبار عن الموصوف الخ) تعليل للتمثيل بهذا أى انما صح التمثيل بهذا المثال مع كوننا لم نخبر عن الخاتم بل عن اسم الاشارة لان الخ (قوله لاحظ لها فى الاعراب) أى فى جلب الاعراب ولو قال لاحظ لها فى العمل لكان أولى (قوله الى التكلفات البعيدة كان يقال فى كل أمر ذى بال) أى كل فرد منسوب للامر ذى البال من نسبة الجزئيات لكليها (قوله من كل رجل وكل واحد) بيان لمواد الاضافة اللامية لكن فى البيان قصور لكن عبارة يس مثل كل رجل وكل واحد فلعل من فى عبارة المحشى محرفة عن مثل وليس المراد التكلفات الصادرة من كل رجل وكل واحد اذ لا يخفى برودته على ذى فطنة تأمل (قوله لا يزالون ضار بين الخ) صدره * رب حى عرندس ذى طلال * العرندس القوى الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفى قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يؤخذ من البناء أفاده المحقق (قوله أى ولا تجامع ما فيه أل) لا حاجة الى هذا بل يصح ابقاء كلام المصنف على ظاهره (قوله والى ما يعرف عينه) هذا لا يظهر فيما اذا كانت أى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بان المراد بالعين التى تعرفها صلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل بجنسه وانما لم تجز اضافة أى الى النكرة مع ان بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعينه واضافته الى النكرة تقتضى ابهامه فيحصل التدافع ظاهر أفاده المحقق (قوله وليس فضلة) احترازا عن المصدر نحو ضربا زيدا وعن الحروف كان وأخواتها وياء فى النداء بناء على عموم ما للحرف ويمكن ان تخص بالاسم (قوله ولا متأثرا بالعوامل) احتراز عما ناب عن الفعل وليس فضلة الا انه يتأثر بالعوامل كاسم الفاعل فى نحو قولك أقائم الزيدان (قوله وقيل مدلوله المصدر) أى النائب عن فعله وفى الكلام تقدير مضاف أى وقيل مدلوله مدلول

على ماقبله عطف مسبب على سبب (قوله على ما تقرر فى محله) أشار به الى انه جاء نادرا كون الخبر مفردا كقوله
* فابت الى فهم وما كدت آيبا * وجملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بنى زياد * من الاكوار مرتعها قريب

وجملة ماضوية كقول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا والى انه يجوز فى المضارع بعد عسى خاصة ان يرفع السببى كقوله
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
روى بنصب جهده ورفعه والى ان ثوبى فى قول الشاعر
وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى ثوبى
بدل من اسم جعل وفى يثقلنى ضمير يعود على الثوب هو الفاعل لاجل أن يكون المضارع رافعا الضمير الاسم والى ان اسم يكون فى قوله
عسى الكرب الذى أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب
ضمير يعود على الكرب والجملة بعده خبر يكون (قوله أى ان اعرابه صريح فى العمل) أى صريح فى نفسه فى حال العمل أخذا من تفريعه بعد ودفع بهذا ما فى كلام الشارح من
التناقض (قوله يشير الى ان المحذوف الخ) أى يشير بتقديم هذا الاحتمال على ما بعده والا فالشارح ذكر كلا منهما نعم ان لم يكن الثانى فى نسخته فالامر أظهر (قوله لعل الاولى حذف اذا الخ) انما لم يقل الصواب للاشارة الى صحة كلام المصنف باحتمال ان

المصدر (قوله وقيل مدلوله مدلول الفعل الخ) وقيل انه فعل حقيقة (قوله واسم الفعل بالوضع) يعنى المادة كالصوح ولو عبر بها لكان أوضح اه محقق (قوله والصحيح أيضا انه لا محل له من الاعراب) هذا مبنى على القول بان مدلوله لفظ الفعل كما هو الصحيح أو على القول بانه فعل حقيقة وأما على القول بان مدلوله المصدر النائب عن فعله فهو فى محل نصب بالفعل الذى ناب المصدر عنه وعلى القول بان مدلوله مدلول الفعل فهو فى محل رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر كذا يؤخذ من التصريح والفارضى ولم يظهر وجه بناء القول بانه فى محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعه عن الخبر على القول بان مدلوله مدلول الفعل بل يظهر أنه عليه لا محل له كالفعل فتأمل أفاده المحقق (قوله وزاد غيره هيهاك الخ) ظاهره ان الكاف فيه وفيما بعده مفتوحة لا غير من غير تنوين فالزائد على كلام الصاغانى ست لغات كما هو موجود فى النسخ الصحيحة وما فى غيرها من اسقاط هيها فلا يعول عليه (قوله أى ان الهاء فى أيهاه الخ) سكت عن هيهاه والظاهر ان الهاء فيها للسكت أيضا والا لتكرر الا أن يكون هناك فرق آخر (قوله وقيل كورق الخلاف) هو ورق الصفصاف كذا وجدته (قوله خلافا لما فى الدجوفى) أى من ان الضمير فيهما راجع للناقة (قوله فخرج اسم المصدر) أى من التعريف لا من العمل اذ هو يعمل عمل الفعل أيضا كما فى الشذور ومثله الجار والمجرور والظرف المعتمدان (قوله نحو أعطيت اعطاء الخ) مثال للفعل الذى جرى عليه المصدر ولو قال نحو أعطيت عطاء الخ لكان مثالا لاسم المصدر ويكون محل التمثيل هو عطاء تدبر (قوله قد يسمى المصدر فى الاصطلاح الخ) لعل المقصود من هذه العبارة انهم اصطلحوا على ان المصدر وهو اللفظ المخصوص يسمى فعلا من باب تسمية الدال باسم المدلول لان المدلول يسمى فعلا لغة لانه قائم بالفاعل كالموت أو صادر عنه كالضرب ولعل بهذا يندفع ما قيل ان قوله فى الاصطلاح يتدافع مع قوله لغة والذى نعرفه ان المسمى للمصدر فعلا انما هو أهل اللغة لان الفعل عندهم ما قام بالفاعل أو صدر عنه (قوله ان هذا غالب) ومن غير الغالب سمع أذنى أخاك يقول ذلك وجملة يقول ذلك حال كالحال فى ضربى العبد مسيئا فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل اذا كان أو اذ كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ قال العلامة الحفنى وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو ان المخففة لاشتراط ان يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شئ ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لان المراد الاخبار بأن سمع اذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى انه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال اه ونظر فيه المحقق بان تقدير أن والماضى لا يقتضى ان السمع سيحصل (قوله بشرط ان يكون فردا) فخرج المثنى والمجموع وهذا الشرط زائد على ما فى المتن لكنه يعلم من كلام الشارح (قوله ومتبوع) هو أولى من قول المصنف ولا منعوتا قبل العمل لعموم هذا النعت وغيره اه دردير نفعنا الله به (قوله وغير مفصول) أى من معموله بأجنبى لان معموله منه بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولم يشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لان عمله لكونه أصل الفعل لا لكونه أشبه الفعل بخلاف اسم الفاعل فان عمله لكونه أشبه المضارع فاشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانهما مدلولا المضارع (قوله ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل) وكذا يقال فى المجموع والمحدود (قوله ولان الجمع لا يأتى فى الفعل) وكذلك التصغير والمحدودية (قوله نحو مشائيم) جمع مشؤوم (قوله وجمع

مقصوده بيان ما يختص بالجمل بقطع النظر عن وقوع ان بعده ولما كان الكلام قد يوهم الوقوع قال لعل الاولى الخ (قوله والجملة جواب الشرط) أي في الآية ونحوها من كل تركيب وقعت فيه ان بعد فاء الجزاء وقوله أو مضافة اليها اذا أي في

المصدر على غير قياس) كلام مستأنف (قوله ثانيهما جواز الوصف) لعل الاولى جواز العمل (قوله ويمكن الجواب بان هذا من حذف العامل الخ) هذا الجواب مدفوع بانه يلزم عليه ضياع الشرط اذ يقال ذلك في كل تركيب فيه ذلك اه شيخنا وذلك لان العامل محذوف من أول الامر اذ لم يكن مذكورا ثم حذف غايته انه يعتبر ذلك وهذا الاعتبار متأت في كل مثال حذف فيه المصدر فلم يبق للشرط فائدة الا أن يقال فائدته تظهر فيما اذا لم يحصل هذا الاعتبار فتأمل (قوله بدل بعض من الناس) لا يقال ان بدل البعض يحتاج لرابط ولا رابط هنا لانا نقول ان سلم فلا يلزم ذكره بل يكفي تقديره وهو هنا مقدر نعم يقال يلزم الفصل بين البدل والمبدل منه (قوله ضمنت معنى الشرط) أي أجريت مجرى الشرط بسبب ما فيها من العموم فلذلك ذكرت الفاء في خبرها (قوله ويؤيد الابتداء) أي بوجهيه (قوله ففاسد المعنى) الفساد على ان أل للاستغراق اما ان جعلت للعهد أو الجنس وقوله من استطاع مبين للمراد فلا على انا نختار الاستغراق ويجب على جميع الناس حمل المستطيع على الحج تنفيذ الحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف * ان قلت ينافيه قولهم من ترك الحج فالله حسبه كما صرح به ابن أبي زيد وغيره * قلت معناه انه لا يحد بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافي حثه ولومه على ان قولهم ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لخفاء أسباب العجز فتدبر اه أمير على الشذور ولا يخفى ان الآية على هذا تحتاج لتقدير أي ويجب لله على الناس الامر بحج المستطيع البيت والاصل عدمه وقال التاج السبكي لا نسلم فساد المعنى و يكون في الحج فرضان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا حسن و يشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة كل سنة و يرد عليه انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر أن فرض الكفاية يسقط بقيام المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج سقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج نيابة عن المستطيع لانا نقول لا نيابة في الحج عن مستطيع و بقي على المستطيع فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض العين ورد عليه باوجه أخر فظهر ان جعل من مبتدأ أرجح لان حاصله ان لله على الناس ان يكون البيت محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه أفاده يس فتأمله (قوله منصوب على نزع الخافض) الظاهر انه مفعول مطلق لتنفي (قوله وفي المغني ان اشتراط الاعتماد الخ) يعني به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد عند الجمهور شرط للعمل في المرفوع أيضا كذا قال الدماميني والشمني أفاده المحقق وبهذا تعلم ما في قول المحشي فيما يأتي ثم لا يخفى ان الوصف الخ وما في قول يس ان البيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل اه وذلك لان كلامهما مبني على ان مراد المغني ان كل واحد من الشرطين انما هو شرط للعمل في المنصوب ولا يشترط للعمل في المرفوع واحد منهما وهو خلاف ما جرى عليه العلامتان في فهم عبارة المغني وتبعهما المحقق وعلى ما جريا عليه يكون البيت من مشكلات البابين فتأمل ولا تقلد (قوله محل الخلاف في رفعه الظاهر الخ) هذه طريقة أخرى غير ما تقدم عن المغني (قوله بان يفرض ما وقع الخ) قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز ان يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده

البيت ونحوه من كل تركيب وقعت فيه ان بعد اذا الفجائية (قوله وانما تضاف اذا) أي الفجائية بخلاف الظرفية الشرطية فانها خاصة بجمل الافعال كما تقدم (قوله وأنكر سيبويه الاول) أي حين سأله الكسائي عنه (قوله لا حاجة لهذا لانه حيث كان القول خبرا الخ) هذا غير مسلم اذ قد يكون المبتدأ قولا والخبر قولا ولم يتحدا معنى بسبب اختلاف الفاعل كقولك قولي ان زيدا يحمد الله فان المبتدأ أقول وهو ظاهر والخبر قول اذ الحمد هو الثناء المخصوص والثناء هو الذكر والذكر هو القول ولا شك ان الخبر في هذه الصورة ليس عين المبتدا لان المبتدأ هو قول المتكلم والخبر هو حمد زيد وهو قول زيد لا قول المتكلم فحينئذ يتعين الكسر في هذا المثال على الحكاية ولا يصح الفتح لئلا يلزم مغايرة المبتدأ للخبر وحينئذ فلا بد من الشروط الثلاثة لجواز الوجهين فلو كان المبتدأ ليس قولا نحو علي اني أحمد الله تعين الفتح أو كان الخبر ليس قولا تعين الكسر نحو قولي اني مؤمن وكذا اذا اختلف الفاعل كما سبق نعم لو قال المحشي في التعليل لانه متى كان الخبر قولا خاصا بحيث يكون أفاده

أفاده المحقق (قوله فالبيت من مشكلات باب المبتدأ أو الخبر الخ) لنا كلام يتعلق بهذا نقلناه عن شيخنا فيما كتبناه على حاشية المحقق على الاشموني فراجعه ان شئت (قوله لا من مشكلات باب الفاعل) أي باب اسم الفاعل (قوله على وزن المصدر) أي كصهيل ونهيق وشهيق (قوله وقد اعترض قياس ما ذكر على الآية الخ) فيه انه ليس المنشأ هو التأنيث حتى يتوجه هذا الاعتراض بل كون خبير وظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع واعطى حكم ما هو على زنته كما تفيده عبارة الشيخ خالد التي نقلها قبل اه شيخنا (قوله بالنصب على الحال) أي واضافته لا تفيده التعريف لكونه بمعنى ملازم الحرب (قوله تمامه وليس بولاج الخ) اسم ليس مستتر فيها عائد على أخ الحرب والباء في بولاج زائدة في خبر ليس وولاج مبالغة في والج من ولج يلج اذا دخل واعقلا خبر ثان أو حال والخوالف جمع خالفة وهي عماد البيت أي ليس أخو الحرب هو الذي يدخل في أعمدة البيت مستترا بها كيلا يراه أحد وليس هو الذي تضطرب رجلاه اذا شاهدها من شدة الخوف (قوله والعامل في اذا محذوف دل عليه عاقر) أي لان ما بعد الحروف الناسخة لا يعمل فيما قبلها كما ذكره الاشموني وقيل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها (قوله اما الاول الخ) العبارة معكوسة حيث جعل الثاني أولا والاول ثانيا (قوله بجملة فعلية غير شرطية) بل اما بمفرد أو بجملة شرطية نحو واما ان كان من المقربين فروح وريحان بناء على الظاهر (قوله وذلك لان أصل استعماله ان يكون معه من الخ) وذلك لانه اذا كان مجردا من أل والاضافة كان أشبه بافعل في التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير ومتى كان مجردا من أل والاضافة وجب وصله بمن تقديرا أو لفظا بخلاف المضاف أو المقرون بأل فانه يمتنع وصله بمن (قوله من انه لا دلالة للجملة الاسمية) أي ولو كان خبرها صفة مشبهة ولو كانت الصفة المشبهة تفيد الدوام والاستمرار لكان مدلول الاسمية في صورة ما اذا كان الخبر صفة مشبهة ثبوت المحمول للموضوع على وجه الدوام لا مجرد الثبوت وقال شيخنا اعلم ان مفهوم الصفة المشبهة ذات ثبت لها الحدث باستمرار بخلاف بقية الاوصاف فمفهومها ذات ثبت لها حدث فالدوام جزء مفهوم الصفة المشبهة لا غيرها ولا كلام في هذا انما الكلام فيما اذا أخبرت بها عن مبتدأ فقلت زيد حسن فمعناه ثبت لزيد الخبر دائما عقلا وبمراعاة المقام وبالنظر للفظ لا دوام مع كون مفهوم الخبر الذات الدائمة الحدث وكذا اذا أخبر باسم الفاعل كزيد ضارب فمعناه ثبت ان زيدا ضارب دائما عقلا لا لفظا وان كان مفهوم الخبر ذات ثبت لها الحدث فقط والاستشكال الذي جلدوه هنا ونقله المحشي انما هو في مقام الاخبار لا في مقام مفهوم الصفة وجوابه لا يفيد اذ بالنظر الى الدلالة العقلية وان الاصل في كل ثابت استمراره لا فرق بين الصفة المشبهة وغيرها اه فتأمله (قوله الاول انه جرى على طريقة الكوفيين الخ) في هذا الجواب نظر اذ يمكنه الجري على تلك الطريقة مع جعله الابواب نائب فاعل ولا وجه للعدول الى الابدال ومخالفة الجمهور فالاظهر هو الجواب الثاني ثم ان مفتحة من قبيل الصفة المشبهة لان المراد بها الثبوت لا التجدد لا من قبيل اسم المفعول كما ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت صار صفة مشبهة فصح ايراده هذه الآية في هذا المقام فتأمل (قوله ليست بعضا) لعل هذا لغة والا فهي في العرف والشرع تعد منها بدليل انها تدخل في بيع الدار (قوله لان في النصب والجر اسناد

فتأمل (قوله فهو مرفوع بالخبرية) أي عن المبتدأ لانه في محل رفع بالابتداء عنده ولا لم تعمل فيه شيأ لانها لما تركبت مع الاسم صارت جزأ وجزء الشئ لا يعمل فيه وهذا اذا كان الاسم مبنيا وقوله لما تجردت عن العمل في لفظ الاسم قيد بلفظه وان لم تعمل في المحل أيضا لاجل المقابل وهو الاسم المضاف أو الشبيه به فانها تعمل في لفظه وان كان ظاهر كلامه انها عاملة في محله راجع الصبان على الاشموني (قوله لانها لنفي الجنس الخ) هذا التعليل انما ينتج كون الاسم نكرة لا كون الخبر نكرة فالمناسب كتابة هذا على قوله كالاسم الآن يقال هو استدلال باللازم لانه يلزم من كون الاسم نكرة بهذا الدليل ان يكون الخبر نكرة والالزم الحكم بالمعرفة على النكرة مع ان الواجب العكس تأمل (قوله في نحو علم الجنس) كالمعرف بأل والموصول والاشارة المراد بها الجنس (قوله فهي أضعف) يفيد أن في ان ضعفا وهو كذلك لانها محمولة على الفعل ولذلك لا يجوز تقديم خبرها اذا كان غير ظرف (قوله وتبك لتأكيد الاثبات) اعترض اختصاص ان بالاثبات لصحة قولنا ان زيدا ليس بقائم كذا في بعض الحواشي الا

أن يقال المراد انها التأكيد نسبة لم يستفد نفيها منها وان حصل فهو من غيرها بخلاف لا فانها التأكيد نسبة على وجه النفي المستفاد

منها (قوله من الاسناد لما هو ١٢٦ كالآلة) قيل هو حقيقية عرفية فلا تجوز (قوله المستحقب الحامل الخ) هذا بيان لمعناه في الاصل والا فالمراد به هنا المكتسب كما أشار لذلك بقوله والمراد الخ (قوله وقد يناقش ان بظرف الزمان) أي والمكان فانه لا يعقل الفعل الا بهما اذ الحدث لا بد له من زمان ومكان وليس مقصوده انه لا يعقل الا بظرف الزمان من حيث أن الزمان جزء مفهومه حتى يرد ما قاله بعضهم من أن مناقشة المحشي مدفوعة لان المراد تعلقه من حيث مصدره وهو لا يتوقف تعقله على الزمان اه ولذلك أمر المحشي بالتأمل ولا يمكن الجواب بان التعريف صحيح ان كان التمثيل من جملة التعريف بقطع النظر عن اخراج الشارح وان كان الاشكال باقيا في ذلك الاخراج تأمل (قوله وذهب بعضهم الا ان المنادى الخ) مقابل لكلام المصنف (قوله وليس القصد انها حال) أي ان أيا حال ويحتمل انه حل اعراب وأشار الشارح بذلك الى ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وانها في تأويل المفرد لا ان أيا نفسها هي الحال تأمل (قوله أصله باعد نفسك من الاسد الخ) الخ
هذا الاصل لا يظهر في المثال الذي ذكره وهو اياك والاسد انما يظهر في نحو اياك الاسد من غير عطف وأما المثال الذي ذكره فأصله

الحسن الى ضمير الخ) فيه أن هذا موجود على الرفع أيضا اذا جعل المعمول بدلا وكذا يقال في قوله وقال بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتبر البدلية لكونها ليست مذهب الجمهور أو يقال ان المقصود حينئذ البدل ووصف الكل غير مقصود بناء على ان المبدل منه مطروح بالنسبة للمعنى كما جرى عليه المحشي سابقا وان تقدم لك ما فيه (قوله فرارا من اجراء وصف المتعدي لواحد الخ) المناسب أن يقول فرارا من اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي لواحد وذلك لان الصفة المشبهة مصوغة من فعل لازم لا متعد وما ذكره المحشي ذكره المحقق في الكلام على اسم المفعول وحاصله ان اسم المفعول قد يضاف الى الاسم المرتفع به بعد تحويلا للاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به كقولك الورع محمود مقاصده وانما اعتبر التحويل لان الوصف عين مرفوعه في المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين وأجاب شيخنا عن المحشي بان معناه انه لو التزم النصب لكان ينتصب فاعل اسم الفاعل المتعدي لواحد على التشبيه فيصير ذا مفعولين اذ غايته انه قاصر بالنسبة للثاني تدبر اه ولعل معناه انه لو التزم نصب معمول الصفة المشبهة للزم صحة نصب مرفوع اسم الفاعل المتعدي لواحد لانه أصل للصفة المشبهة والاصل أولى بالتحمل من الفرع فيلزم في اسم الفاعل اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والجمهور على منعه في اسم الفاعل فما أدى اليه من التزام نصب مرفوع الصفة المشبهة ممنوع والحاصل ان اسم الفاعل اذا كان غير متعد وقصد ثبوت معناه لا حدوثه كان صفة مشبهة فتسوغ اضافته الى مرفوعه فنقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فوافقا للفارسي فاذا قصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة بشرط أمن التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو قلت زيد راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى ان أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على ان الاضافة للفاعل والا لم يجز وظاهر هذا جواز الاضافة الى المرفوع ولو مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم لابناء الناس وفصل قوم فقالوا ان حذف معموله جاز لانه يصير بذلك كاللازم والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

والجمهور على المنع وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة لبعد المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد وتتميم الكلام يطلب من المطولات وفي هذا كفاية (قوله نحو أبخل وأجهل) أي من كل ما يدل على زيادة النقص لا على الفضل (قوله ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة الخ) هذا الجواب مبني على تسليم ان التفضيل من الفضل بمعنى الشرف وأجاب المحقق بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله جعل بمعنى صير ومفعولها الاول الخ) لا يخفى ما يلزم على هذا الوجه من ضعف المعنى فالاولى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين على ما في البيضاوي أفاده المحقق (قوله ان مجرميها بدل من أكابر) وفي كل قرية هو المفعول الثاني وقوله وبعضهم انه مجرميها

احذر تلاقي نفسك والاسد فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الاسم الثالث بعد انفصاله (قوله ويحتمل ان خبرا مفعول مطلق لانتهاء الخ) وعليه فلا شاهد فيه لان الكلام فيما حذف عامله وجوبا من المفعول به (قوله عضلة) هي الممنوعة من النكاح وقوله ونحو له على ألف عرفا فعرفا معناه اعترافا وهو مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى انها لاتحتمل سواه وقوله كأنت ابني حقا فحقا مصدر مؤكد لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره فتصير نصا به لان قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وان يكون مجازا على معنى أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني فلما قال حقا صارت الجملة نصا في البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المتأثر وهو الجملة للمؤثر فيه وهو المصدر لانه أثر فيه رفع الاحتمال أفاده ابن عقيل على الالفية (قوله ويرد عليه ضربت الخ) أي فان الضرب الثاني مفعول مطلق لانه مؤكد للمفعول المطلق قبله ومع ذلك ليس مؤكدا لعامله فهو خارج من التعريف (قوله والاول أقدح) أي لان الثاني خلاف الظاهر ولان المقصود تعليل لا اراءة بالاخافة والاطماع الا رؤية اذ ليس المقصود أن علة رؤيتهم الخوف والطمع كما هو ظاهر (قوله لكن بعضها وهو ترغبون الخ) مثله رغب المتقون ان يفعلوا خيرا وهذا مبني على ان قول الشارح

الخ وفي كل قرينة على هذا ظرف لغو متعلقا بجعل وعلى هذا وما قبله فجعل بمعنى صير أفاده المحقق الا انه على ماقبله يلزم عليه مالزم على اعراب المحشي فتأمل (قوله مردود الخ) يدفع بان الاضافة منوية أي أكابرها أفاده المحقق (قوله بانه يلزم على الاول الخ) صنيعه يوهم ان اللازم على كل مختلف وليس كذلك فلو قال مردود بانه يلزم عليهما المطابقة في المجرد لكان أولى (قوله واليه حال من الضمير في أحب) فيه انه لاضمير في أحب كما يدلك على ذلك قوله والبدل فاعل به فالمناسب ان اليه متعلق بأحب بيان لفاعل الاحبية في المعنى اه شيخنا وجعله حالا من البذل مقدما عليه كما أعرب في عينه حالا من الكحل يأباه المعنى وقوله ومنه متعلق بالبذل المناسب انه متعلق بأحب والمعنى ما رأيت شخصا ازداد بذله في محبته عن البذل في محبتك بل بذلك ازداد في محبتك أي قوي في هذه الصفة وبلغ منها الرتبة العالية وفي الشذور وحواشيه أن المرفوع بعد أحب نائب فاعل لانه مبني من فعل المفعول سماعا وان اليه في البيت متعلق بأحب والبذل نائب فاعل وان المعنى ان العطاء بالنسبة اليك أشد محبوبية من نفسه الى غيرك فمحبوبيته فاضلة باعتبار قيامها بك ومفضولة باعتبار قيامها بغيرك (قوله في اعرابه مطلقا) أي الحاصل والمتجدد فخرج حال المنصوب (قوله على الفعل) كقام قام وقوله والحرف كلا لا (قوله علاقته المشابهة الصورية) فيه ان التحقيق ان المشابهة علاقة الاستعارة ولو صورية فالمناسب ان علاقة المرسل هي التقييد والاطلاق (قوله مجازا من استعمال الخ) أي بجامع ان كلا دال على ذات المنعوت كذا وجدته (قوله ذكره ابن عرفة دافعا به الخ) أي دفع ابن عرفة ذلك السؤال بان النعت هنا لمجرد الذم لم يقصد به تخصيص اذا أريد المرجوم بالشهب واما اذا أريد مرجوم باللعنة فليس للذم بل للتأكيد والسؤال عليه غير وارد أصلا كذا يؤخذ من يس (قوله وكذا جميع ماقبله) أي لاجل أن تكون تلك الاوصاف على حد سواء لان اختلافها بالبدلية والنعتية ينبو عنه المقام وكان المناسب ان يزيد وما بعده ليدخل ذي الطول والا لزم تقدم البدل على النعت واختلافه مع ماقبله بدلية ونعتية ولم يستشكل الشارح بغافر وقابل لانه لم يرد بهم الحدوث فاضافتهما تفيدهما التعريف (قوله ان كان النعت متعينا) لعل الاولى ان كان المنعوت متعينا (قوله لم تقدر أعني) أي لان تقديره يوهم ان المنعوت خفي غير متعين فينافي التعيين الحقيقي أو الادعائي (قوله أي معادا للفظ) معادا بالعين المهملة لا بالفاء والمراد بالمعاد المعنى والعبارة على حذف مضاف أي دال معاد وهو اللفظ الثاني وفي كتابنا على الازهرية كلام يتعلق بذلك (قوله والجار متعلق بمحذوف) تقديره كائن وقوله أي الى أين تذهب تفسير لاين الاولى مع بيان العامل فيها لكن عبارته توهم انه بيان لمتعلق الجار والمجرور يعني قوله الى أين وعبارة يس فاين الى أين الفاء للعطف وأين للاستفهام يتعلق بمحذوف أي الى أين والنجاء الى آخر ما في المحشي قال شيخنا والذي غر المحشي قول يس الى أين تذهب فقال الجار الخ فاختل كلامه (قوله لنفي الجنس) قيل المناسب حذف الجنس اذ هي لا يكون مدخولها الا اسما اه وقد يقال هي لنفي الجنس في المعنى لا في العمل حتى يلزم دخولها على الاسم اذ الفعل في حكم النكرة فكأنه قال لا أبوح بحب بثنة وبهامش نسخة المؤلف فيه انه أباح به كما يفهم من كلامه اه وهو هذا البيت قال شيخنا ويمكن دفعه بان مراد الشاعر لا أبوح لغير المخاطب وانها أخذت عليه مواثقا وعهودا بعدم اباحته لغير هذا المخاطب أو المراد لا أبوح

بمـا يقع بيننا المترتب على حبها (قوله بدليل قوله بعد الخ) هذا دليل على تقدير لفظ احتمـال واما تقدير لفظ اسم فلم يذكر دليله لوضوحه اذ من الواضح ان المجاز أو الحقيقة انمـا هو اللفظ لا المعنى (قوله ويحتمل انه المجاز في استعمال اللفظ) أي اللفظ المستعمل وعلاقته حصول المقصود بكل (قوله والاظهر في تعليل عدم رفع الاحتمـال) أي الذي هو المذهب الثاني المحكوم عليه بانه وجيه جدا وقوله يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط أي اذا قلت جاء زيد نفسه يحتمل عند السامع ان المتكلم ذكر زيدا سهوا أو غلطا والمقصود عمرو مثلا وهذا الاحتمال لا يندفع بلفظ النفس بل انمـا يندفع بالتأكيد اللفظي كما أشار لذلك بقوله ولهذا صرح الخ فقوله نفسـه انمـا قال الاحتمالات ولم يرفعها من أصلها لان الاحتمالات خمسة المجاز بحذف المضاف أو اللغوي أو العقلي أو السـهو أو الغلط والمرتفع بالنفس الثلاثة الاول من الخمسة وأنت خبير بأن هذا التعليل غير مطابق للمـدعى اذ المدعى هو ان التوكيد بالنفس مثلا لا يرفع المجاز وانمـا يضعف المجاز وهذا التعليل أفاد انه يرفع المجاز غايته انه لا يرفع السهو والغلط وليس الكلام فيهما ودعوى الشارح انه يرفع المجاز صحيحة لم يستفد من هذا التعليل منعها نعم لو ادعى الشارح انه يرفع الاحتمال مطلقا وادعى ابن عصـفور ومن معـه انه لا يرفع الاحتمـال مطلقا بل يضعفه ظهر التعليـل المذكور ويمكن فهم التعليـل بوجه آخر بحيث يكون مطابقا للمدعى بان يقال ان لفظ نفسه في قولك جاء زيد نفسه لا يرفع احتمال المجاز بل يضعفه فقط وذلك لاحتمال أن لفظ نفسـه ذكره المتـكلم على سبيل السهو أو الغلط وانمـا يكون لفظ نفسـه رافعا للمجاز اذا كان مجزوما بانه صدر من المتـكلم عن قصد ولهذا صرح السيد والسعد بان السهو والغلط انمـا يندفعان بالتأكيد اللفظي فاذا أردت دفع السهو عن لفظ نفسـه قلت جاء زيد نفسـه نفسه وحينئذ يكون لفظ نفسه الاول رافعا لاحتمال المجاز فقوله على السهو أو الغلط أي في المؤكـد بالكسر تأمل (قوله ويجوز في كل الخ) جواب عمـا يقال لو جعلت بدلا لزم ان تلي كل العوامـل لان البدل على نية تكرار العامل (قوله أي الى الاصل) ظاهره ان الاضافة للضمير هي الاصل حيث قال اذ الاصل الخ لكن فيه انه مع كونه غير مسلم كان الظاهر ان يقول اذ الاصل في نحو رأيت النساء جمع جمعهن الخ لا جمعهن ويحتمل أن الى الاصل متعلق بمحذوف أي نظرا الى الاصل ويؤيده ما في بعض النسخ من ابدال الى بفي ومعناه على هذا ان جمع في قولك رأيت النساء جمع ليس معرفة بنية الاضافة بل هو علم جنس فلا اضافة فيه منوية فقول الشارح بنية الاضافة أي بالنظر لاصل جمع وهو جميع فانه هو الذي يضاف لكن يرد عليه ان هذا المعنى لا يصح لانه يلزم عليه انه لا يصح أن يقال أن جمع تعرف بنية الاضافة بالنظر لاصله وهو جميع لانه انمـا تعرف بالعلمية لا بتلك النيـة الا أن يجاب بان المراد بان التعريف بمـا ذكر انمـا هو بالنظر للاصـل فلا ينافي انه تعريفه بالعلميـة وليس المراد انه تعرف بنية الاضافة التي في أصله كما هو منشأ الاشـكال وعبارة الاشموني السادس الفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف الى الضمير فظاهر واما أجمع وأخواته ففي تعريفه قولان أحدهما انه بنيـة الاضافـة ونسب لسيبويه والآخر بالعلميـة على معنى الاحاطة اهـ وعلى هذا فيحتمل أن يكون الشارح جرى على القول الاول لكن قصـد المحشي اجراءه على القول الثاني فتأمـل وحرر (قوله كالصعق بكسر العين) هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب في جفانه

بل كل منها مفعول به الخ راجع للاقسام الثلاثة قبل لا للعكس فقط لكن يشكل على هـذا قول الشارح وقع الفعل عليه لا فيـه وانه لا يظهر في الثاني لانه أولا أثبت الوقوع فيه وهنا نفى الوقوع فيه ويجاب بان الوقوع فيه المنفي ثانيا ما كان عـلى سبيل الظرفيـة الحقيقية والوقوع فيه المثبت أولا ما كان على سبيل الظرفية المعنوية المجازية فلم يتوارد النفي والاثبات على شئ واحد (قوله والعـين ظـرف معمول لمحذوف) ولا يصح أن يكون نفسه هو الخبر والمراد من مجرى المكان لانه كان يجب حينئـذ رفعه (قوله فلا حاجـة لقوله لان المعتمـد الخ) أي بل هو ضر لايهامه انه لا يصح عـلى اعتبار المبـدل منه (قوله هذا ما اقتضاه فهمي القاصر) هو فهم سديد ثاقب كيف وفضـل الشيخ معـلوم لـكن يمكن فهم الشارح بوجه آخر وهو ان قوله لان المعتمـد بالاخبار عنـه الخ ليس تعليـلا لاصـل الجـواز بل له بالنظر لصفته المقـدرة المعلومة من المقابل أعني قوله ويجوز في وجـه ضعيف فـكأنه قال هنا ويجو ز في وجـه قوي كون مجراها الخ ومحصل هـذا التعليل انه انمـا كان هذا الوجه قويا لان المعتمد بالاخبار عنـه البدل لا المبدل منه وهذا ممكن هنا وهذا لا ينافي ان مراعاة المبدل منه هنا ممكنة أيضا الا انها لا دخل لها في القوة أي ووجه كون المعتمد بالاخبار عنه هو البدل انه هو المقصود بالحـكم وقد يراعى المبدل منه لا البدل على ضـعف أي قلة كما في قوله

أى أوبية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو فى الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة كذا فى بعض حواشى ابن عقيل (قوله أجيب بان جواز الخ) محصل الجواب منع قوله وذلك يدل على ان المقصود منهما واحد وقوله على مقصدين فان قصد الايضاح أو التخصيص كان عطف بيان وان قصد تعلق الحكم به كان بدلا (قوله فان الطير لا ترقبه) المناسب لا تقربه كما فى بعض النسخ (قوله بمعنى اسم المفعول) وعلى هذا فقول الشارح فاما النسق فهو التابع الخ ليس فيه حذف والعطف حينئذ فى قولك عطف النسق بالمعنى المصدرى أى فاما المنسوق الذى يتكلم على عطفه فهو التابع الخ ولا يصح على هذا أن يكون العطف بمعنى المعطوف الا ان تجعل الاضافة للبيان أى فاما المعطوف الذى هو المنسوق فهو التابع الخ هذا كله ان كان قوله بمعنى اسم المفعول راجعا للنسق وأما ان كان راجعا للعطف أوله وللنسق كما هو الظاهر فلا تأمل (قوله ويجوز أن يكون هذا المركب الاضافى اسما اصطلاحيا الخ) وعلى هذا فقول الشارح فاما النسق فهو التابع الخ على حذف مضاف أى وأما عطف النسق فهو التابع الخ وقوله وقد مضى تفسير العطف أى لغة بانه الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وأما عرفا فقسمه الى عطف بيان وعرفه بانه تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول وعطف نسق ولم يعرفه لوضوحه (قوله أن عدم الاحتياج بتسليمه) فيه اشارة الى انه قد يمنع عدم الاحتياج (قوله انظر ليس) قال بعد ما ذكره المحشى ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لان تلك العبارة ان كانت نحو تابع بادوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان هذه حدود لانه لا معنى للحد الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد انه يكفى أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان امكان العطف بدون تصور معناه (قوله بعدم القيد) أى الذى هو الاطلاق (قوله فان الزمان الطويل قد يستقرب الخ) نحو دخلت مصر فتعلمت علم الفقه اذا كان بين الدخول والتعلم ثلاث سنين فان هذا الزمان طويل فى الواقع الا انه قريب بحسب العادة اذ العادة تقضى بان العلم يحصل فى أكثر من ذلك وقوله وقد يستبعد الزمان القريب الخ نحو دخلت مصر ثم تعلمت فروض الوضوء اذا كان بين الدخول والتعلم ثلاثة أيام فان هذا الزمان قريب فى الواقع بالنسبة للثلاث سنين الا انه طويل بحسب العادة اذ العادة تقضى بان العلم بفروض الوضوء يحصل فى أقل من الايام الثلاثة فقوله قد يستقرب وقد يستبعد أى بحسب العادة وقوله الزمان الطويل والزمان القريب أى بحسب الواقع (قوله بالنسبة الى طول أمر) لعل الاوضح حذف طول وفى بعض النسخ ابداله بحصول وهو ظاهر (قوله فى زمن أقل منه) أى فتستعمل فيه ثم كما وجد فى بعض النسخ (قوله فيما تراخى الخ) أى بعد زمن وقوعه عن الاول أى كان الزمن فى حد ذاته طويلا سواء عده العرف قصيرا كالولادة بعد ثمانية أشهر أو طويلا كالولادة بعد اثنى عشر شهرا (قوله وكلام المصنف الخ) أى فبينهما تناف وقول الشارح وكان بينهما ثلاثة أيام الخ قال بعضهم أخبرنى بعض ان بينهما مسيرة خمسة وعشرين يوما فكلام الشارح مجرد مثال (قوله التعرض للجزء بطريق التمثيل الخ) مراده بالجزء ما يشمل البعض بواسطة التعميم فان النعل ليس جزأ مما ينتقل بل بعض ويشمل هذا قدم الحجاج حتى المشاة ومات كل أب لى حتى آدم والاحتياج الى التأويل بمات آبائى حتى آدم كالاحتياج فى البيت والمراد بالتقدير ما يشمل البعض الحكمى

بناء على ان مجرى بمعنى الجريان كما هو كذلك على الوجهين قبل وهذا لا ينافى انه لا ضعف بناء على انه بمعنى محل الجريان لصحة مراعاة البدل حينئذ التى هى الغالب وقوله وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل أى لانه لا يصح ان يقال كان مجراها أى جريانها هو نفس اليمين ويصح أن يقال كان الكاس هو اليمين اما لانهم كانوا يشربون الشراب بنفس أيديهم بدل الكاس فأطلق الكاس على نفس اليمين أو لانه لما جاور اليمين جعل نفسها للمجاورة وبعد ذلك يرد ان الكلام فى أسماء الجهات الست وليست اليمين بمعنى الجارحة المعلومة منها الا أن يقال لما كانت تسميتها بالاسماء المعروفة انما هى باعتبار أعضاء الانسان المخصوصة ساغ ذلك قول الشارح فيا لقصى بفتح اللام أصله يا آل قصى خفف بحذف الهمزة والالف حذفت لالتقاء الساكنين فيا للنداء وآل مضاف

 وقصى مضاف اليه وقصى هو أحد أجداده صلى الله عليه وسلم وقوله مازوى الخ ما نافية وزوى بفتح الزاى والواو معناه صرف ومنع والله فاعل وعنكم متعلق بزوى وبه أى بسببه والضمير عائد لمحمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وفعال بفتح الفاء

أى الخصال الحميدة وهو مفعول زوى الا انه زيدت فيه من وقوله لا تجازى بالزاى المعجمة من المجازاة أى المكافأة أى ان هذه
الصفات الحميدة لعظمها لا يمكنهم المكافأة عليها باداء شكرها أو بالراء المهملة من المجاراة أى المشابهة والمماثلة قيل
أراد بالصفات الحميدة
التى لا تجارى معجزاته
صلى الله عليه وسلم التى
أظهرها للمعاندين وتحدى
بها فلم يقدر أحد أن
يجاريها أى يأتى بمثلها
والسودد الشرف ولا شك
أنه صلى الله عليه وسلم
له الشرف الاعلى حسبا
ونسبا من جهة أبيه
وأمه فلا يجاريه فيه
أحد (قوله وهو مفعول
به) لعله مفعول معه
(قوله اما مع المفعول)
أى كما فى الاحتمال الاول
من الثالث وقوله أو مع
الفاعل أى كما فى الاول
والثانى والاحتمال
الثانى من الثالث (قوله
بين الضراغم) أى الجماعة
التى حصل لها شدة
مجاعة والظاهر ان قوله
على حالة متعلق بجاء فى
البيت قبله وان على فى
قوله على وجوده بمعنى
مع متعلقة بثبت المقدر
أى لو ثبت أن فى القوم
حاتما مع جوده لضن
وبخل بالماء أو متعلقة
بضن تدبر (قوله ولا أعلمه
الآن) نقل شراح
الكافى عن ابن هشام
شارحنا ان الضرورة
تغير حركة الاعراب ونقله المحشى أيضا فى شرح منظومة الشيخ السجاعى فى العروض فاحرص عليه كذا بذلك
وجدته (قوله ظاهره انه من العوث مثلا) أى أو من العيث كباع من البيع وهذا كله على النسخة التى وقعت له (قوله مع انه من

فيدخل أعجبتنى الجارية حتى حديثها فاندفع ما فى المحشى (قوله حتى يتحقق فيه تقض) اذا التقضى
لا يكون الا فيما تعدد (قوله عطف على رحله) المناسب على الصحيفة (قوله نحو عجبت من القوم حتى
بنيهم) مثال لما تعين فيه العطف والضابط متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والا تعينت
للعطف وهذا المثال لا يصح فيه الى موضع حتى وأيضا ما بعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا
حاصل ما فى المغنى وشراحه وناقش الدمامينى فى التعليل الاول بانه دعوى بلا دليل وأى مانع من
كون التعجب فى المثال انتهى الى البنين وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب ثم ان
البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى هذا المثال ان جعلنا الاضافة فى بنيهم على معنى انهم
منسوبون لهم لكونهم بعضا منهم أفاده المحقق تأمل (قوله ويحتمل العموم فى أمور الدنيا والآخرة)
فيه انه عين الاول فتأمل (قوله ولا شك فى ترتيب ذلك) أى القدر بمعنى الايجاد وان كان القضاء
لا ترتيب فيه (قوله وهو صنع الشئ) أى فعله فيه ان الصنع فيه ترتيب اذ هو عين الايجاد وقوله
فهو مبنى الخ لا يصح هذا البناء فلو قال ويمكن الجواب بان مراده بالقضاء والقدر شئ واحد وهو تعلق
الارادة التنجيزى القديم أو تعلق العلم التنجيزى القديم لكان جوابا صحيحا بخلاف ما أجاب به ولذلك
قال شيخنا ان قول الشارح ولا ترتيب فى القضاء أى بالنسبة للعجز والكيس وغيرهما أولا فى القدر
كذلك اذ لو كان كذلك للزم الحدوث فى القضاء وخلاف الواقع فى القدر اذ لو رتبت لتأخر تقدير
العجز والكيس عن ايجاد كل مخلوق كيف وهو فى سائر الاعصار فكل شئ بقضاء وقدر كاكلت
السمكة حتى رأسها ترتيبا وعدمه فمن قال للترتيب قال لم تؤكل الرأس الا بعد تمام السمكة ما عداها
ويلزمه لم يقض ولم يقدر العجز والكيس الا بعد ما عداهما وهو فاسد وبهذا يعلم صحة ما للدجوى وأما
ما قرره المحشى ففيه ان معنى الارادة الصفة وان قوله المراد معناهما اللغوى ينافى قوله فهو مبنى الخ
وان كان الكلام ليس فى ترتيب القضاء والقدر انما هو فى ترتيب متعاطفى حتى فقوله لا للترتيب
أى ان الحكم لم يتعلق بمتعاطفيها على الترتيب بل تفيد الجمع والتدريج خسة وشرفا فقط (قوله وان
لم يكن هناك طلب) أى نفسى (قوله اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير) غير مسلم فى بعض صور التخيير كما
قاله المحقق (قوله واذا كان فى الامر) لعل الضمير عائد لاو (قوله نحو أزيد عندك أم عمرو) كذا فى
بعض النسخ والمناسب لما الكلام فيه أو كما فى بعض النسخ وكذا يقال فيما بعد (قوله اذ فى الاغلب
من يتمنى أحدهما الخ) ومن غير الغالب قد يتمنى أحدهما وينكر حصولهما معا كما فى ليتنى أتزوج
هندا أو أختها فالتمنى كالتحضيض فى احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة وانظر ما حكمه بعد
العرض والترجى والظاهر انهما كالتحضيض (قوله وليس المراد بها الاباحة الشرعية) أى
خصوصها وقوله أو بحسب العرف المراد به ما يشمل عرف الشرع كما يصدق به التعميم بعد وبهذا
يندفع استدراك المحشى رحمه الله ونفعنا به (قوله قلت ووجهه السيرافى الخ) فيه ان هذا الوجه يأتى
فى أو سواء ذكرت الهمزة أم لا قال المحقق وكأن من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى اه وفيه
ان أم أيضا لاحد الشيئين مع انها تقع بعد سواء ذكرت الهمزة أم لا وتكون مقدرة فى حالة عدم
الذكر ولا بد من هذا التوجيه حتى لا يحصل التنافى بينها وبين سواء الا أن يقال سمع فيها ذلك واما أو
فلم تسمع بعد سواء فلذلك لم يجر العطف بها بعد سواء الا اذا لم تذكر الهمزة وفى يس هنا كلام يتعلق

بذلك فانظره (قوله وفيه نظر لان النفى من أقسام الطلب) هذا سهو ظاهر والحق فى الجواب أن يقال المراد صيغة الطلب ولو تأويلا بدليل تمثيل الشارح بقوله تعالى فكفارته الخ وليس عليكم جناح ان تأكلوا الخ فانه فى تأويل فلتكفروا باطعام الخ وكلوا من بيوتكم الخ اه شيخنا و بعد ذلك تمثيل الشارح بقوله ليس عليكم جناح ان تأكلوا الخ ليس موافقا للتلاوة والتلاوة هكذا ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم ان تأكلوا من بيوتكم الخ (قوله لان ماقبله ليس كلاما) قال يس بعد ذلك والى هذا أشار فى شرح التوضيح فقال وانا أو اياكم لعلى هدى كلام خبرى وأو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية اه لكن قد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس اه قال شيخنا وأقول لعل معنى بعد الخبر انه فى حيز الخبر ولو قبل تمامه وما المانع من ذلك فيندفع هذا (قوله المذكور أيضا انه يعطف بها أيضا الخ) هذه العبارة محرفة وحقها المذكور انه يعطف بها أيضا الخ فالمذكور مبتدأ وانه يعطف بها الخ خبر والمقصود من هذه العبارة الاعتراض على المصنف بالقصور (قوله وقال أبو الليث الخ) المقصود منه تقييد ماقبله (قوله على ان بل تقرر الخ) أى بعد النفى (قوله وهو ضعيف) هذا مبنى على ما للرضى واستظهر المحقق خلافه (قوله ولذلك أخبر عنه) أى راعاه فى الاخبار حيث أنثه (قوله الاعضب) بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله الذى مررت به أبى عبد الله محمد) الموصول مبتدأ خبره محمد وأبى عبد الله بدل من الضمير المجرور (قوله وأما سلوكهم الخ) لعل هذا هو المسلك الثانى ولو قال ثانيهما عدم الخ لكان أوضح (قوله فهو دليل على تنكيره) فلذلك جاز تعريفه بأل (قوله أو العامل) والمراد باشتمال العامل دلالته عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الاعجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع ان المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع ان المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه انه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى قتل أصحاب الاخدود النار بناء على ان النار بدل اشتمال من الاخدود وقال ابن غازى معنى اشتمال العامل على البدل ان معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه ان بدل البعض كذلك فيلزم ان يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها أفاده المحقق وفيه فوائد أخر فارجع اليه ان شئت (قوله من غير ارادة معدودة) أى المعين (قوله لانه علم) أى مؤنث والظاهر انه علم جنس كما قاله العلامة المدابغى وتبعه العلامة الحفنى وأقرهما المحقق (قوله وان أريد معدوده ولم يذكر الخ) وكذا اذا ذكر لا على وجه كونه تمييزا (قوله لكن الافصح الاتيان بها للمذكر) أى لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اه تصريح وأقره المحقق (قوله وأهل مصر يقولون الخ) فعلى الاول منسوب لمن يعمل النحاس لا أنه هو الذى يعمل النحاس بخلافه على

العثو) فيه انه لا مانع من ان يكون من العيث وهو الافساد فى القاموس العيث الافساد وعاث يعيث (قوله والفعل عثى بالكسر) فى القاموس عثى كرمى وسعى ورضى عثيا وعثيا وعثيانا وعثا يعثو وعثوا أفسد اه فالكسر الذى قاله المحشى تبعا للشارح غير متعين (قوله يفيد انه لابد فى الجزء أيضا من صحة حذفه) خرج به الجزء الذى لا يصح حذفه كما فى قولك قبلت رجل الشيخ فانك لو حذفت رجل لم يجز لعدم فهمها بدون ذكرها لاحتمال ان التقبيل واقع على الرأس أو اليد مثلا بخلاف أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه فانه يفهم ان الاكل واقع على اللحم عند حذفه اذ العظم ليس مؤكولا للآدميين (قوله ألا ترى العامل المعنوى) كما فى اسم الاشارة وها التنبيه وليس المراد به الابتداء (قوله وقد أوضحت هذا المقام فى كتابة الازهرية) عبارته هناك كثيرا ما يقررون ان نحو ضرب زيد عمرا حسن وبكرا قبيح من العطف على معمولى عاملين تنزيلا لاختلاف جهة العمل منزلة اختلاف ذات العامل وذلك ان ضرب يعمل فى عمرو من حيث انه مصدر وفى حسن من حيث انه مبتدأ ولو صح ذلك لكان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا مخالفا للقاعدة العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك ان عمله فى صاحبها من حيث انه مضاف وفيها من حيث انه مصدر اللهم الا أن يقال هو عامل فى صاحبها من حيث انه مصدر أيضا الا انه

فى محل نصب اذهو من اضافة المصدر لمفعوله الا انه لا يظهر فى نحو أنا ضارب زيد أمس مجردا فان اسم الفاعل المجرد لا ينصب المفعول الا اذا كان غير ماض وأما الحال فينصبها على الظاهر لانه كالظرف يعمل فيه بما فيه من رائحة الفعل ألا ترى العامل المعنوى كما هو مبسوط فى محله وبالجملة لا ينبغى تنزيل اختلاف الجهات منزلة اختلاف ذات العامل خصوصا وقد قيل بجواز العطف على معمولى عاملين مختلفين فلا يشدد فيه تأمل (قوله هذا لا معنى له الخ) لك ان تقول لا يلزم من كونه مصدرا صحة تسلطه واعماله فى جميعا لاحتمال أن لا يكون المعنى المراد هو الذى يستفاد عند التسلط فلذا قال الشارح وصح الخ كذا قيل (قوله فيه نظر) يحمل جماها على التكثير لا على التقليل حتى يخالف كلام ابن مالك أو على التقليل النسبى فلا ينافى انه كثير فى ذاته وغيره أكثر منه (قوله ظاهره ان العراك الخ) هذا على النسخة التى وقعت له (قوله أحد المنصوبات) وهو الماصدقات كزيتا وكوكبا ونعجة وهكذا (قوله هذا لا يؤخذ من الحد الخ) ليس مقصوده الاعتراض على الشارح اذ لم يدع أخذه من التعريف بل ادعى ان الذى يؤخذ من الحد هو مفارقة التمييز للحال فى أمرين فى حال كونه مشابها للحال فى كونه منصوبا الخ مما وهل تلك الحال أعنى كونه مشابها الخ مأخوذة من الحد أم لا شئ آخر وينزل على الواقع وهو ان بعضها مأخوذ من الحد وبعضها

الثانى (قوله أو ما قام مقامها) لعل المراد به الياء فقط لا ما يشمل الفتحة فتأمل (قوله فقيل زائدة) أى ليست بدلا من الفاء فصح قوله ولهذا يجمع الخ (قوله كاخر) أى فانه وان كان ممنوعا من الصرف لكن ليس لكونه معدولا عن فاعل بل لكونه معدولا عن الآخر معرفا بالالف واللام كما قال الشارح أو لكونه معدولا عن أخريات وذلك لان مفرده أخرى وأخرى مؤنث آخر وآخر اذا جمع يجمع بالواو والنون فيقال آخرون فحق مؤنثه اذا جمع أن يجمع بالالف والتاء فلما جمعوه بغير الالف والتاء علم انه معدول عن الجمع بالالف والتاء لكن فيه ان الكلام فى العلم وأخر صفة وكذا يقال فى اسم الجنس وما بعده (قوله وعن غير المعدول) المناسب حذف عن وكأنه توهم انه عبر أولا بقوله واحترز تأمل (قوله وجمع) معدول عن جمعاوات لما تقدم فى أخر وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لانه علم جنس (قوله كنغر بالنون والغين المعجمة) هو البلبل وفرخ العصافير وضرب من الحمير وعلى الاول ورد قوله عليه الصلاة والسلام ما فعل النغير يا أبا عمير (قوله وصرد) طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير (قوله كحطم) من الحطم وهو الكسر وقوله ولبد من اللبود وهو اللزوقية ويقال لمن لا يبرح منزله لبد كصرد كما فى القاموس (قوله كقتل) هذا تحريف والصواب كتتل بتاءين مثناتين من فوق وقوله اسم من أعلام الخ عبارة المحقق اسم لبعض عظماء الترك (قوله وفيه مع العلمية العجمة) هذا عند من يرى منع الثلاثى للعجمة أما عند من يرى عدم منعها للعجمة فمانع تتل العلمية والعدل فلا بد من اعتباره كما أفاده الاشمونى (قوله فيه معها التانيث) أى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها فى السبع أفاده المحقق (قوله ولا قام عليه دليل) عطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب (قوله ومذهب غيره المنع) أى للعلمية والعدل لان الكلام فيما اذا تحققت العلمية بأن كان مسمى به (قوله وان علم كونه مشتقا) أى كضرب مثلا على وزن صرد وقوله وجهل فى النكرات أى ورد هذا اللفظ المشتق عن العرب ولم يعلم هو علم أو نكرة بل جهل حاله وقوله صرف أى لعدم تحقق العلمية ومفهوم قوله وجهل الخ أنه اذا علم انه مسمى به وانه علم منع من الصرف باتفاق من سيبويه وغيره والفرق بين المشتق وغيره فى هذه الحالة ان المشتق تحقق فيه وصف على وزن فاعل فقوى فيه اعتبار العدل بخلاف الجامد فانه لم يتحقق فيه وصف على وزن فاعل فضعف فيه اعتبار العدل هذا ما ظهر وعبارة المحقق وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل فى الاسماء وغيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوى اهـ تصريح وعبارة الاشباه للسيوطى قال فى البسيط لو سمى بفعل مما لا يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثانى الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والاصرف وهو فحوى كلام سيبويه اهـ وما جرى عليه المحشى هو القول الاخير وبه يعلم ان ادخال مسئلة الجهل فى الكلام مخالف للفرض (قوله الا أن يسمع ترك صرفه) أى محل صرفه اذا كان مشتقا وجهلت علميته ما لم يسمع ترك صرفه والا بأن سمع ترك صرفه منع الصرف وكان ترك صرفه دليلا على علميته ولا يخفى انه لا حاجة لذلك لان فرض الكلام لم يعلم أصرفوه أم لا (قوله وتغنج) بالتاء ثم الغين المعجمة ثم النون المشددة المضمومة ثم الجيم كما فى القاموس فما فى بعض النسخ

غير مأخوذ نعم ان اعتبر ان تلك الحال مسلط عليها الفهم والاخذ أيضا كان مقصوده الاعتراض والاول أقدح (قوله الحق ما سبق له الخ) أي في القسم الثاني من أقسام المقادير الثلاثة لا ما سبق في كلام المصنف لانه موافق

لما هنا (قوله يعني بحسب ما تجعل المثلية فيه) فان اعتبرت المثلية في الخفة والثقل كان مما يشبه الوزن وان اعتبرت في الثخن والرقة والطول والقصر مثلا كان مما يشبه المساحة (قوله يقال هي نافية ومن زائدة) أي يقال في رد الاستدلال الذي ذكره الشارح ان ما نافية وأنت مبتدأ وسيد خبر بزيادة من فحينئذ لا دلالة في هذا البيت على التمييز دون الحالية (قوله والمال فاعل زاد) أي على سبيل التبعية أو معنى والا فالفاعل هذا والمال بدل أو عطف بيان أو نعت (قوله والناقص ما كان ناقصا لا يكمل) أي الناقص مدة كونه ناقصا لا يكمل والا لزم الجمع بين النقيضين وقد بين المحشي في هذه القولة أمورا ثلاثة الانقطاع وعدم تسلط العامل والمعنى المراد من التركيب (قوله لكن القصد الخ) أفاد بذلك انه ليس المراد المعنى الذي يقتضيه الاعراب بل لازمه اذ كثيرا ما تترك الحقيقة

ويراد غيرها المانع وليس مقصوده عدم صحة هذا الاعراب اذ لا محيص عنه (قوله فلا أحسن الخ) أي وان صح ما في الشارح بانه من قبيل الخبر الموطئ (قوله بصيغة التصغير) في القاموس الكميت كزبير الذي خالط حمرته قنوء ويؤنث ولونه الكمتة وقد كمت

مما يخالف هذا تحريف (قوله أو من جعله بدل غلط) أي من جعل معين بدل غلط من يوم فانه أراد أن يقول بمعين فغلط فقال من يوم ثم أبدل منه معين هذا هو المراد خلافا للمحشي وظاهر عبارته من رجوع ضمير جعله لليوم فتأمل (قوله فان قلت أخر جمع آخر الخ) لو قال فان قلت ان أخر جمع أخرى فهو جمع المؤنث فكيف يوصف به الجمع المذكر قلت لان جمع مالا يعقل يعامل معاملة المؤنث لكان أولى (قوله كحريب) بضم الحاء المهملة وكسر الراء تصغير حرب وهي مؤنثة فما في بعض النسخ تحريف (قوله والمراد ان هندا شريفة الخ) أي فالبيت مدح ويحتمل انه ذم والمناسب ابدال هند بدعد لانه الموجود في البيت فيما بأيدينا من النسخ (قوله فعل فاعل) يعني صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله ثم استعملت في التعجب) لا يجوز التعجب عليه تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا تخفى عليه خافية فالتعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو كيف تكفرون الخ فما أصبرهم على النار (قوله ثم استعمل في التعجب) أي من حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن وليس المتعجب منه مضمون الجملة بعده اذ عدم نجاسته غير خفي السبب كما صرح به شراح البخاري وسببه ان أبا هريرة ناداه النبي صلى الله عليه وسلم وكان جنبا فلم يجبه فقال له ما منعك أن تجيبني قال كنت نجسا فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا (قوله من صنائعه) حال أو صفة للمتعجب منه (قوله وما بمعنى شئ) الظاهر انها استفهامية ومن سيد حال من المبتدأ وهو أنت على رأي سيبويه وجملة المبتدأ وخبره صفة لسيد المنادى على تقدير القول فلذلك نصب (قوله وهذا كناية عن كرمه) أي عبارة عن كرمه على سبيل المجاز وليس المراد كناية اصطلاحية اذ الذراع مجاز عن الكرم لعلاقة الآلية (قوله هذا لا يحسن في نحو ما أعظم الله الخ) أي لانه لا يقال في تفسيره شئ أعظمه اذ هو عظيم لا بجعل جاعل (قوله وأول الخ) محصله ان معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ اما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى (قوله لان علمه تعالى لا يقبل الزيادة الخ) فيه انه يكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا ان مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته (قوله لكونه خلاف المبتدأ) أي لان أحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فمعنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد (قوله لانه مضمن معنى التعجب الخ) رد بان المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل (قوله وأملح) نحو قوله * يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * وشدن من شدن الظبي بالشين المعجمة والدال المهملة أي قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلانا (قوله رحمه الله عموما) أي لان هذا الشبه لا يختص بنوع معين من الاسماء بل يتحقق بينه وبين كل نوع منها والظاهر ان مراده بالاسماء مقابل الصفات لا ما يشملها والا لم يكن هذا الشبه عاما لتخلفه في الصفات اذ لا جمود لها ولها مصدر وقوله وانه لا مصدر له أي ونحو الحسن ليس مصدر الاحسن من قولنا ما أحسن زيدا فان أحسن يفيد معنى الجعل والتصيير بخلاف الحسن فلا يكون مصدرا له فان قلت مم اشتق قلت مقتضى جموده انه لم يشتق من شئ ولو سلم فلعله يكفي في الاشتقاق تقدير المصدر

وقوله خصوصا لقائل ان يقول الخصوص ممنوع فان الوزن يوجد فى غير أفعل التفضيل كاحمر وأصفر وأخضر فانها أوصاف لا أفعل تفضيل الا أن يجاب بان الخصوص من مجموع الوزن والدلالة والشروط وقوله وهو الذى الخ هذا الحصر مشكل لان الاسناد اليه يدل على اسميته تأمل أفاده سم وقوله الاسما استكمل خمسة شروط الخ ترك الكلام على بقية الشروط المذكورة فى المتن وهى ان يكون تاما فلا يبنيان من الفعل الناقص وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها فان التعجب فيه داخل على أبرد وأدفى وأصبح وأمسى زائدتان وان يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى لالتباسه بالمثبت وبقى من الشروط ان يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس وان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء عنه بما أكثر قائلته قال فى التسهيل وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى عن غيره أى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعد فى شرحه من ذلك سكر فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وبقى من الشروط أمور أخر الا ان الصحيح عدم اشتراطها كما فى الاشمونى والله أعلم (قوله منصوب بودع) وكأنه يأمر نفسه بتوديعها كذا قيل وفيه انه لا يظهر الارتباط بين الشطر الاول والثانى فلعل عميرة منادى حذف منه حرف النداء ومفعول ودع محذوف والمراد من التوديع ما يعقبه وهو الترك والمعنى اترك يا عميرة شهواتك وحظوظ نفسك وتفرغ الى عبادة ربك فكفى الشيب الخ وان بفتح الهمزة على تقدير لام العلة لودع والمعنى ودع ما مر لانك تجهزت أى أشرفت على التجهز والارتحال بالموت وغاديا حال من تاء تجهزت أى حالة كونك ذاهبا ومرتحلا وقت الغدو وحينئذ فلا ينبغى التوانى فى الامور لقلة الامد وقرب الارتحال وهذا المعنى وان كان أنسب بالشطر الثانى الا انه لا يخلو عن التكلف كذا قيل وقد يقال ان ارتباط الاول بالثانى موجود على جعل عميرة مفعول ودع وذلك اما بان يقال ان ودع معناه اترك أى اترك عميرة ولا تلتفت اليها بل التفت الى العبادة أو يقال انه بعد ما أمره بالتوديع رجع عن ذلك وأفاده انه لا يناسب كما هو عادة الشعراء (قوله آخر) أى فصل آخر (قوله والتى قبلها ساكن كاخت) أى وكوقت أيضا (قوله لا للتبس) أى لانه لو وقف على ضربت بالهاء لكتب بالهاء فيحصل لبس بين الفعل المتصل بتاء التأنيث وبين الفعل المتصل بضمير الغائب المنصوب وكذا يقال فى لات فانها تلتبس بلاه اسم فاعل من اللهو وكذا يقال فى وقت أيضا فانه لو وقف عليه بالهاء لكتب بها والتبس بفعل الامر من الوقاية المتصل بضمير المفعول أو هاء السكت المسبوق بواو اما للعطف واما للاستئناف وكذا يقال فى أخت فانه يلتبس فى الكتابة لو وقف عليه بالهاء وكتب بها باخ المضاف للضمير على اللغة التى تحذف حروف العلة فى الاسماء الخمسة كما فى قوله

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وعلى اللغة الفصحى يقال يحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس (قوله وبعده صارت نفوس الخ) الظاهر ان هذه الجملة هى صلة ما الواقعة بعد بعد الاولى (قوله وكادت الحرة الخ) أى للدهشة الناشئة عن فظائع الكرب فلم يحصل تمييز بين الحرة والامة (قوله ما كان حذف لاجل نون التوكيد الخ) أى كالواو فى اضربن يا قوم فانك لو وقفت على الفعل لقلت اضربوا برد الواو (قوله من هام على وجهه) أى سقط (قوله رحمه الله وقد تلخص فى كتابة اذا ثلاثة مذاهب الخ) ذكر هنا أعنى فى شرح قوله كما

قتله أو حمله على قتله كاقنأ والجلد ألقى فى الدباغ ولحيته سودها كقنأها وقنئ كسمع مات والاديم فسد (قوله لتبلدها) أى سكونها أى أولانه يقام بها يقال بلد بالمكان اذا أقام به (قوله وان توكيدها) أى لتأخرها عنها وقوله أو بالعكس أى نظرا لكونها أم الباب فتكون متبوعة لا تابعة (قوله فأفاد أن الناصب الخ) أى وأفاد أيضا ان الجار يدخل على مثله وقد يقال مراد الشارح لا نحكم بان الناصب دخل على الناصب اذا أمكن الاحتراز عنه وأما اذا لم يكن فنحكم بذلك وكذلك يقال فى دخول الجار على الجار وليس مقصوده ان هذا غير واقع تأمل (قوله وجعلها فى القسم بفتح القاف) أى التقسيم الذى فى المتن (قوله فهو ماض) لكن لا يصح الرفع الا اذا أول بالحال لان شرط الرفع أن يكون الفعل حالا ولو تأويلا (قوله يقال الدخول

مستقبل بالنسبة لما قبلها الخ) أى فهو من قبيل ما وجد فيه الاعتبار الثانى فلا يصح قول الشارح ولو لم يكن الفعل الخ (قوله فتأمل وحرر) حاصل ما يقال ان للفعل بعد حتى ثلاثة أحوال لانه ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى

يكتنن

موقعه بان لم يكن مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم ولا حالا بالنسبة له أيضا جاز فيه الرفع نظرا الى انه حال تأويلا لحكاية الماضية
والنصب نظرا للاستقبال بالنسبة لما قبلها نحو حتى يقول الرسول وان لم يصلح المضارع بعدها لوقوع الماضي

يكتبن مذهبين وذكر قبل في شرح قوله و يوقف على اذن الخ مذهبا وكان المناسب التعبير بفاء التفريع (قوله مطلقا) أى سواء كانت مبدلة عن ياء أولا (قوله وهؤلاء) لعله على لغة القصر حتى يكون في آخره ألف لا همزة (قوله والمجهولة فانهما يكتبان أيضا بالالف) عبارة غيره فان جهل حال الالف المنقلبة عن واو أو ياء بان لم يكن معها شئ من العلامات فان أميلت كتبت بالياء كمتى أى مسمى بها والا فبالالف اه قرر (قوله على الاصل) أى من تبعية الخط للوقف (قوله لانه لا أصل للمجهولة) أى لم يعلم للمجهولة أصل حتى ترد اليه وهذا راجع لعدم العكس في المجهولة وقوله ولانهم كرهوا الخ هذا راجع لعدم العكس في المنقلبة عن الواو ومعنى عدم العكس انهم لم يكتبوها واوا في المنقلبة عن واو مراعاة للاصل كما كتبوها ياء في المنقلبة عن ياء مراعاة للاصل لانهم يكرهون ان يكون في آخر الكلمة واو قبلها فتحة في النطق والكتابة تفيد ما يفيده النطق فأعطيت حكمه فلذلك كتبوها بالالف تخلصا من تلك الكراهة وفيه انهم يكرهون أيضا ان يكون في آخر الاسم ياء قبلها فتحة فهلا كتبوا ما أصله الياء بالالف لا بالياء تخلصا من تلك الكراهة الا أن يقال ان هذه الكراهة أخف من تلك ويحتمل ان قوله ولانهم الخ راجع أيضا لعدم العكس في المجهولة و يكون المعنى انهم لم يكتبوا المجهولة بالياء بل بالالف لما ذكر ولان قلب الالف عن الواو أولى من قلبها عن الياء لانهم يكرهون الواو التي قبلها فتحة في آخر الاسم فتخلصوا من هذه الكراهة بقلبها ألفا وفيه الاشكال السابق والجواب قرر (قوله كاعطى) فيه انه يائي لا واوي (قوله وملهى) أى من اللهو (قوله وما أشبهها) أى من الاسناد الى التاء بالنسبة للفعل وفيه ان هذا لا يظهر فيما أصله الواو كذا قيل ولعل المراد بما أشبهها الجمع فتأمل (قوله والا في ربي كذلك) أى علما وربي في الاصل وصف من الري ضد الظمأ ومذكره ريان كعطشى وعطشان (قوله رحمه الله وقال الحريري الخ) كأن الغرض من الجمع بينه وبين كلام الشاطبي الاشارة الى ان تاء الخطاب كتاء المتكلم فيما ذكر فليست تاء المتكلم قيدا فيه كما يوهمه كلام الشاطبي ولا تاء الخطاب قيدا فيه كما يوهمه كلام الحريري والا فكلام الشاطبي أتم فائدة لشموله للاسم والفعل وقوله هجاؤه أى بعض حروف هجائه وهو آخره وغم بمعنى خفي أى لم تدر أهو واو أو ياء وقوله ولا تقف أى لا تتوقف في صحة هذا الضابط فانه مقطوع به (قوله فصل) هو من المصادر الثلاثية القياسية كما هو معلوم من القواعد النحوية قال في الخلاصة فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا
يقال فصلت الشئ فصلا فانفصل كقطعته قطعا فانقطع وجزته جزا فانجز وزنا ومعنى و يطلق الفصل على الحاجز بين الشيئين اما مجازا بحسب اللغة لعلاقة التعلق ثم صار حقيقة لغوية واما حقيقة بحسب الاصل كما هو المتبادر من كلامهم اذ لا مانع ان يكون للشئ اطلاقان حقيقيان فاكثر فيطلق تارة بالمعنى المصدرى وتارة بالمعنى الاسمي وقولنا لعلاقة التعلق أى الاشتقاقي قال في البيانية التاسعة عشر التعلق أى المتعلقة أى كون الشئ متعلقا بشئ آخر تعلقا مخصوصا أعنى التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات أو بين بعض الصفات و بعضها ونحوه للعلامة الامير في شرحه على بسملة صاحب البيانية وبهذا يندفع ما قاله العلامة المذكور في بعض كتبه من أن التعلق لا يكفي اعتباره علاقة لوجوده في جميع العلاقات بل لا بد من اعتبار جهته المخصوصة

موقعه فان كان حالا بالنسبة لزمن التكلم حقيقة وجب الرفع وان كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك في حالة الدخول أو كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم وجب النصب نحو حتى يرجع الينا موسى اذا علمت هذا تعلم ان شرط جواز النصب فيما اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنسبة لما قبلها اذا لم يكن الفعل واقعا زمن التكلم حقيقة والا وجب الرفع فقول الشارح ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين الخ مراده بالاعتبارين كون الاستقبال بالنظر لما قبلها ولزمن التكلم وكونه بالنسبة لما قبلها فقط لكن بشرط أن لا يكون واقعا في زمن التكلم أخذا من المثال في المنطوق والمفهوم لان كثيرا ما يستغنى بالمثال عن التصريح بما يؤخذ منه واعتذر بذلك في بعض كتبه ولا شك ان سرت حتى أدخلها لم
يوجد فيه الاعتبار الاول وهو كون الاستقبال بالنسبة لما قبلها ولزمن التكلم ولا الاعتبار الثاني وهو كون الاستقبال بالنسبة لما قبلها فقط مع كون الفعل غير واقع في الحال اذ الفعل في المثال المذكور واقع في الحال فالاعتبار الثاني منفي من جهة ان شرطه لم

بوجد ثم ان المراد بحال التكلم وقت التكلم بالتركيب الذى وقع فيه حتى لاوقت التكلم بخصوص ما بعدها وبهذا تعلم ان الشق الاول فى قول المحشى بل ان أريد

زمن قولهم الخ غير مراد وان الاشكال الذى أشار اليه بقوله يقال الدخول الخ غير تام وان قوله وكانهم رأوا ان القصد الخ لا حاجة اليه وان قوله بانه يصح فى الآية الحال المحكى لا يظهر لان المعتبر وقت التكلم بالتركيب الذى فيه حتى وهم لم ينطقوا به بل أول ما نطق به جبريل حين نزول الآية على النبى عليه الصلاة والسلام وان قوله وفى المثال الحكم بانه مستقبل بالنظر لما قبلها الخ لا يفيد اذ الاستقبال بالنسبة لما قبلها مع كون الفعل حالا لا يفيد صحة النصب بل يتعين الرفع نظرا للحالة الحقيقة فتأمل (قوله ويفتقرون الى حذف الخ) لافتقار للفرق بين المصدر الصريح والمؤول فالمؤول يصح الاخبار به بلا تقدير اعتبارا بالصورة الظاهرة فيه (قوله لان التصدالخ) وأيضا لا مصدر له حتى تجىء فيه المبالغة (قوله على الوجهين السابقين آنفا) أى فى القولة قبلها وذلك بان يقال هنا ينزل اسم الفاعل الواقع خبرا عن كان منزلة اللازم أو يقدر له مفعول

بان يلاحظ فيما ذكر الجزئية أو الكلية أوهما اه هذا كله عند أهل اللغة العربية وأما فى العرف فهو عبارة عن ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة كبقية التراجم والمناسبة بين هذا المعنى والمعنى اللغوى موجودة لكون تلك الالفاظ فاصلة وحاجزة بين ما بعدها وما قبلها أومفصولة ومحجوزة عنهما لكن هذا ظاهر فيما سبق من الفصول وأما هذا الفصل فلان الظن بالمصنف انه أتبعه بصلاة وتسليم خطأ واسقط ذلك منه عند شرحه بذلك الشارح للاكتفاء بما فيه اختصار أو يحتمل ان يقال انه يكفى فى تسميته فصلا كونه مفصولا عما قبله وان لم يكن بعده شئ وأسماء التراجم والكتب والعلوم أعلام شخصية اذ تعددها بتعدد المحل من التدقيقات الفلسفية اذ زيد فى السوق هو عينه فى المسجد وكذلك الالفاظ لكن فيه انه قياس مع الفارق اذ لا يكون زيد فى مكانين فى زمن واحد بخلاف الالفاظ فانها تكون فى محلات فى زمن واحد الا أن يدعى ان هذا الفارق غير مؤثر فتأمل (قوله فى الكلام على مواضع همزة الوصل) فيه قصور والاولى ان يقول فى الكلام على مواضع همزة الوصل وعلى ضبطها نفسها وتعريفها ثم فى ختمة الكتاب بهمزة الوصل لطائف منها الاشارة الى ان هذا الكتاب موصل لغيره من الكتب لان همزة الوصل يتوصل بها الى النطق بالساكن ومنها الاشارة الى ان الطالب لا ينبغى له الكسل فى التحصيل بل كلما فرغ من كتاب شرع فى تحصيل آخر أو علم شرع فى تحصيل غيره ومنها الاشارة الى قوة رجائه بالله تعالى حيث جعل الوصل آخر عمله فيكون فيه تلميح لحديث انما الاعمال بخواتيمها ومنها الاشارة الى أن آخر عمل يتعلق بالانسان شديد وهو خروج روحه لولم يسهلها الله تعالى عليه وذلك لان الهمزة من الحروف الشديدة فاذا تأمل الانسان لآخر حاله حسن أوله (قوله لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن) فيه ان مقتضاه تسميتها همزة التوصل وخصت الهمزة بالتوصل للنطق بالساكن من بين الحروف لاختصاصها باجتماع أمرين فيها يناسبان الابتداء قوتها وكونها من ابتداء المخارج وأقصاها اذ هى من أقصى الحلق مما يلى الصدر (قوله وقيل لسقوطها الخ) فيه ان مقتضاه تسميتها همزة سقوط (قوله عند وصل الكلمة بما بعدها) أى وصل الكلمة التى قبل الهمزة بالكلمة التى بعد الهمزة لو وجدت تلك الهمزة وبهذا اندفع ما توهمه بعض من أن المناسب أن يقول عند وصل الكلمة بما قبلها (قوله اتساع) قال المحقق أى تجوز لعلاقة الضدية فيما يظهر اه وذلك لان حقها أن تسمى همزة فصل لا وصل لانه عند النطق بها تكون فاصلة بين الكلمة التى قبلها والتى بعدها والوصل مستعمل فى الفصل مجاز العلاقة الضدية فالتجوز انما هو فى جزء العلم لا فى العلم بتمامه وهذا كله بالنظر للاصل والا فلفظ وصل كالزاى من زيد لا معنى له ويحتمل أن المراد بالاتساع انه مجرد اصطلاح خال عن المناسبة قال الاشمونى وكان الخليل يسميها سلم اللسان اه وفى هذه التسمية توسع أيضا اذ المعهود المألوف اضافة السلم للمتوصل اليه ألا ترى انه يقال سلم السطح مثلا ولا يقال سلم الراقى فمقتضاه أن يقال لها سلم الساكن تدبر (قوله رحمه الله همزة اسم) مبتدأ ومضاف اليه على معنى اللام لان الثانى ليس ظرفا للاول حتى تكون الاضافة على معنى فى والالتفات الى ظرفية الجزء فى الكل الاعتبارية تكلف على انه ليس كلما كان الثانى ظرفا كانت الاضافة على معنى فى بل حتى يقصد النص على الظرفية فقولك شارع مصر اذا قصدت

(قوله مبنى على ان ضمير تستقيم بها للكعوب) فيكون المعنى حينئذ انه يكسر الكعوب مجرور أى القوم المفسدين حتى يستقيم هؤلاء القوم بعينهم وهذا لا يصح لانه اذا كسر واهلك القوم لم يحصل لهم استقامة وقوله ويصح الخ

ردعلى الشارح باحتمال أن يكون الكسر وارداعلى غيرمن وردت عليه الاستقامة (قوله يمكن ان مرادهم الخ) أو يقال انه يكره اتيانه فى المستقبل فالمعنى ما تأتينا فى المستقبل فانت تحدثنا الآن أو يكون هو والمقول له بمكانين متقاربين يمكن منهما المكالمة ويتعذر منهما الالتقاء والاجتماع كما أفاده الشنوانى (قوله أقول يأتى له فى واو المعية الخ) يجاب عنه بانه جرى هنا على أحد القولين وفيما يأتى على القول الآخر لان فى المسألة قولين (قوله اذلا معنى له كما يظهر بالتأمل) هذا على النسخة التى

مجرد النسبة كانت اضافته على معنى اللام كما فى الامالى الحاجبية ولو سلم انه قصد هنا النص على الظرفية لا النسبة اللامية قلنا من شروطها أن يكون المضاف مصدرا أو ما يتضمنه وليس المضاف هنا كذلك فالاضافة فى قولك غلام الدار ليست من الاضافة التى على معنى فى بل من الاضافة اللامية كما أفاده المحشى فيما سبق نقلا عن العلامة يس ولانه وان كان كلا للاول لا يصح الاخبار به عن الاول حتى تكون على معنى من نعم نقل فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى أنهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا مخالفين للجمهور فى اشتراط الشرطين قال سم والمراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء لا الجزئى فقط لئلا يلزم استدراك الشرط الثانى (قوله رحمه الله بكسر وضم) فيه انهما مصدران من المبنى للفاعل يوصف بهما المتكلم لا الهمزة وأجيب بانا لا نسلم ان المراد بهما هنا المصدر بل المراد بهما الحركتان المخصوصتان وذلك اصطلاح نحوى سلمنا انهما مصدران لكن لا نسلم انهما من المبنى للفاعل لجواز أن يكونا من المبنى للمفعول سلمنا انهما من المبنى للفاعل لكن لا نسلم انهما لا يوصف بهما الهمزة لجواز أن يوصف بهما الهمزة من حيث وقوعهما عليها ثم ان الباء للملابسة وهى تعم المعية والمجاورة عموما بدليا والعام كذلك لا يلزم صدقه بأخص معين فالعبارة محتملة للاقوال الثلاثة المشهورة فى الحركات هل هى سابقة على الحرف أو متأخرة أو مقارنة وكل من الحركة والحرف قائم بالشخص عند أهل السنة أو بالهواء عند الحكماء خلافا لمن قال ان الحركة قائمة بالحرف اذ يلزمه قيام العرض بالعرض ثم ان الجار والمجرور متعلق بمحذوف معرفة صفة لهمزة التى هى معرفة بالاضافة اذ المقصود من المضاف اليه لفظه فهو علم على نفسه وأما جعله حالا من المبتدا فلا يوافق ما عليه الجمهور ولا يرد على النعتية قول المعربين ان الجار والمجرور بعد المعرفة حال لانه اعترضه فى المغنى بانه قصور والمدار على المتعلق فان قدر نكرة كان حالا وان قدر معرفة كان نعتا (قوله رحمه الله واست أصله سته) بفتح أوله وثانيه لقولهم ستيهة فى تصغيره حذفت الهاء لشبهها بحروف العلة فى الخفاء وسكن أوله وأتى بهمزة الوصل توصلا وتعويضا وظهور تاء التأنيث فى التصغير يدل على ان الاست مؤنث وهو ما يفيده صنيع القاموس والاست الدبر (قوله رحمه الله وابن أصله بنو) كقلم فعل به نظير ما سبق (قوله رحمه الله وابنم) هو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة لان تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى كما زيدت فى زرقم لذلك وزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة وليست الميم عوضا من المحذوف والا لكان المحذوف فى حكم الثابت لتعويض الميم عنه ولم يحتج لهمزة الوصل للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ ونونه تابعة لميمه فى الاعراب كما فى امرئ (قوله رحمه الله وابنة) أصله بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ما قبلها ويؤيد ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما (قوله رحمه الله وامرؤ وامرأة) أصلهما مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيهما همزة الوصل وان

وقعت له ونصها الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاورة وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاورة والحمل على المجاورة أولى ووجه كون هذه النسخة لامعنى لها ان التقدير الثانى ليس فيه حمل على المجاورة كما ان التقدير الاول ليس فيه حمل على عدم المجاورة اذ الواقع العكس ولو فرض وقلبنا ما قاله الشارح حتى يوافق الواقع لزم التكرار مع الامر الاول وفى بعض النسخ المجاور بلا تاء فى المواضع الثلاثة ومحصل المعنى على هذا ان العطف على الرؤس فيه حمل على المجاور أى الملاصق بخلاف العطف على الوجوه فان فيه حملا على غير المجاور أى البعيد والحمل على القريب أولى من الحمل على البعيد لا يقال ان هذا الامر الثالث مكرر مع الثانى لانا نقول الملحظ مختلف

فالملحوظ فى الامر الثانى الفصل بالاجنبى وعدمه والملحوظ هنا القرب وعدمه وان كان بينهما لزوم (قوله لاسم) عطف على قوله لفظ (قوله والظاهر انها عندهم لغير العاقل كمهما) ظاهره ان معناها أى شئ لا خصوص الزمان وليس كذلك بل نص المصنف فى شرح القطر انها عندهم ظرف زمان وان معنى اذما تقم أقم متى تقم أقم وانهم احتجوا على اسميتها بانها قبل دخول ما كانت اسما للزمان والاصل عدم التغيير وانه أجيب عن هذا الاحتجاج بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضى

فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منه ذلك البتة وان هذا الجواب فيه نظر كما هو مبين فى مواده فلو قال وهى عندهم للزمان لاجاد ووفى بالمراد وأستغفر الله العظيم (قوله لانه معلق على الشرط) أى والشرط لا يكون الا مستقبلا فكيف يكون الجواب ماضيا معنى (قوله هنا) أى فى قوله تعالى ان كان قميصه الخ (قوله فيما اذا حذف الشرط مع جملته) أى حذف فعل الشرط مع بقية الجملة (قوله على انه يرد على ١٣٨ اضمار الاداة الخ) رد للقول الذى صححه الشارح وقد يقال فرق بين الجازم والجار لان الجار أثره وجودى فكان تأثيره مع حذفه شاذا بخلاف الجازم فان أثره العدم فهو موافق للاصل فلم يبعد تأثير المحذوف فيه فلا يكون شاذا أفاده بعض الحواشى (قوله ظاهره انه مفرع على ماقبله وليس كذلك الخ) قد يوجه تفريعه على ماقبله وبيان ذلك انه اختلف هل قولك أقوم فى قولك ان قمت أقوم هو الجواب ولا حذف أودليل الجواب والجواب محذوف جرى المصنف على الثانى ويترتب على هذا الاختلاف مسألة وهى انه هل يصح فى النثر قولك ان يقم أقوم أولا ففى شرح الكافية انه لا يختص بالضرورة وهو ظاهر الالفية ومفاد التصريح والتوضيح وفى بعض نسخ التسهيل انه مختص بالضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء فى الشعر فعلى الاول يصح لان

كانا على ثلاثة أحرف لان لامهما همزة فيلحقها التخفيف فيقال مرء ومرة بجريا مجرى ابن وابنة أفاده الفا كهى وظاهره ان التخفيف يكون حال التجرد من أل والمصرح قيده بالاقتران بها وتبعه المحقق (قوله رحمه الله واثنين واثنتين) أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجىء بهمزة الوصل وظاهر كلام الفا كهى كالاشمونى ان الحذف اعتباطى وهو كذلك لان محل اعلال الياء لتحركها وانفتاح ماقبلها ان كانت لاما كما هنا ان حرك التالى أوسكن غير ألف قال فى الخلاصة

من واو أو ياء بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل
ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف
اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف

(قوله رحمه الله والغلام) أى ونحوه مما بدئ بلام التعريف (قوله رحمه الله وأيمن) هو مفرد كما قاله البصريون لا جمع كما قال الكوفيون اذ لو كان جمعا لم تكسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة فايمن الله لافعلن معناه بركة الله قسمى لافعلن فلما حذفت نونه قيل أيم الله فقصدوا كون الهمزة عوضا فى أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لانها بصدد الحذف (قوله رحمه الله فى القسم) بيان لما يستعمل فيه فهو فائدة جديدة فالمعنى ولا يستعمل الا فى القسم وليس للاحتراز عن استعماله فى غير القسم كما قد يتوهم ولو حذفه دفعا لهذا الايهام لكان أولى لان درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة كذا قاله بعض الحواشى لكن رأيت فى حاشية سم مانصه قوله فى القسم خرج غيره فهو فيه جمع يمين همزته للقطع (قوله رحمه الله بفتحهما) أى الغلام وأيمن أى همزتيهما لكنه متعين فى الاول لا الثانى بدليل قوله أو بكسر الخ (قوله رحمه الله أى تثبت الخ) لا يصح أن يكون على ظاهره تفسيرا الهمزة وصل كما لا يخفى وان أول بهمزة تثبت الخ أو التى تثبت الخ صح و رجحا دل على الثانى كلام الشارح لكن يلزم على الاول حذف المنعوت بالجملة مع تخلف شرطه وهو ان يكون بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى وعلى الثانى حذف الموصول وابقاء الصلة وأجيب بانه تفسير لما أريد من وصل فلا يحتاج لتقدير أو يختار الاول ويقال محل المنع عند فقد الشرط فى غير الضرورة كما فى الاشمونى والمختصرات كثيرا ما يعطونها حكم الضرورات (قوله رحمه الله ابتداء) منصوب على الظرفية بعد حذف المضاف وقيام المضاف اليه مقامه والاصل وقت ابتداء وكذا يقال فى قوله وصلا (قوله رحمه الله وكذا همزة الماضى) أى كهمزة اسم ومابعده فى انها همزة وصل همزة الماضى وقدم تقدم التنبيه على مثل هذه الاضافة (قوله رحمه الله المتجاوز أربعة أحرف) أى بدونها كاستخرج أو بها كانطلق ثم انه ليس المراد كل ماض متجاوز الخ فان من الخماسى مالا تدخل همزة الوصل فيه ولا فى الامر ولا فى المصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضى وفعل الامر الباقيان على فعليتهما وكذلك أل الباقية على حرفيتها فلو سميت

الجواب لم يحذف حتى يقال ان فعل الشرط ليس ماضيا فلا يصح الحذف فيمتنع التركيب وعلى الثانى يمتنع شخصا لانه لا يحذف الجواب الا اذا كان فعل الشرط ماضيا وهو فى هذا التركيب ليس ماضيا فقوله ومن ثم أى من أجل كون أقوم فى قولك ان قمت أقوم دليلا للجواب المحذوف وليس هو الجواب امتنع فى النثر ان يقم أقوم لعدم وجود شرط الحذف فتأمل (قوله وقيل يجب) وعليه جرى فى الشارح (قوله فى جميع جزئياته) يتبادر منه ان المراد جميع جزئيات المشبه بالمفعول به ومحصل معنى

المتن على هذا ان كل الاسماء تنصبها كل الافعال ماعدا هذه الخمسة فانها لا تنصبها كل الافعال وذلك صادق بعدم نصب شئ من الافعال وبنصب بعض الافعال فالمشبه بالمفعول به لا ينصبه شئ من الافعال مطلقا أى فى جميع أفراد المشبه بالمفعول به والخبر وما بعده ينصب ببعض الافعال كما أشار لذلك المصنف وفيه انه لا معنى لتخصيص المشبه بالمفعول به بالاطلاق اذ كذلك جميع جزئيات الخبر وما بعده لا ينصبها كل الافعال اذ ليس هناك جزئى من جزئيات الخبر وما بعده تنصبه كل الافعال فكان المناسب تأخير الاطلاق عن الكل فالمناسب ان الضمير فى قول المحشى فى جميع جزئياته راجع لكل الافعال والمعنى ان المشبه بالمفعول به لا ينصبه كل الافعال بجميع جزئيات كل الافعال أى لا ينصبه شئ منها أصلا لا فرق بين قاصرها ومتعديها تامها وناقصها مبهم النسبة منها وغير مبهمها متصرفها وغير متصرفها فلا يتقيد ببعض الافعال دون بعض بخلاف الخبر وما بعده فانه يتقيد ببعض الافعال فتأمل. (قوله لان كلامه فى الفعل) فيه ان الكلام بالنسبة للمفهوم فيما هو أعم بدليل انه ذكر ان التمييز ينصب بالاسم المبهم والمفعول المطلق ينصب بالمصدر والوصف وكل ذلك ليس بفعل فلو قال بدل الناقص الناسخ كما فى بعض النسخ لكان أولى ويكون حينئذ معنى قوله الا الخبر أى الاخبر عامله فانه لا ينصبه كل الافعال بل تارة ينصب بالافعال وهو الفعل الناقص وتارة بغيره كمصدره ووصفه والحروف الناسخة التى تعمل عمل ليس كلات وما وان النافيات فتدبر (قوله ليس هذا كليا) أى بل باعتبار الغالب فهذه العلامة ليست مطردة (قوله ثم مراده بالوصف) الاولى التعبير بالعرض بدل الوصف كما وجد فى بعض النسخ ومقصوده الفرق بين قوله أو عرض وبين قوله أو صفة حسية وفى بعض نسخ الشارح اسقاط الكلام على العرض ولعله أراد فى الشارح

شخصا بشئ من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء المصرفة غير العشرة المستثناة و بقولنا المصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وانما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لان الكلمة لم تنقل من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية الى الاسمية أفاده المحقق نقلا عن الدماميني (قوله رحمه الله وأمره) أى الذى سكن ثانى مضارعه لفظا فان تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج لهمزة الوصل نحو تدحرج وتعلم (قوله رحمه الله وأمر الثلاثى) أى الذى سكن ثانى مضارعه لفظا فان تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج لهمزة الوصل نظير ما تقدم كقولك فى الامر من يقوم قم ومن يرد رد ويستثنى من أمر الثلاثى الذى سكن ثانى مضارعه لفظا خذ وكل ومر فانها يسكن ثانى مضارعها لفظا والاكثر فى الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل وعلم من كلام المصنف ان همزة الوصل لا تكون فى مضارع مطلقا ولا فى حرف غير أل ولا فى ماض ثلاثى أو رباعى ولا فى الامر من الرباعى كاكرم ولا فى اسم الا فى مصدر الخماسى والسداسى والاسماء العشرة المذكورة (قوله رحمه الله بضمهن) أى اتباعا لضمة العين للتخلص من ثقل الانتقال من كسر الى ضم بناء على عدم الاعتداد بالحاجز الساكن وهى مقدرة فى الثالث والكسر فيه عارض لا يعتد به وسيبينه الشارح (قوله رحمه الله بكسر) أى مراعاة لعين الفعل فى الاول وكذا فى الثانى اذ ضمة شينه عارضة وأصله امشيوا استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وأما الثالث فانما تركوا فيه المراعاة وأوجبوا الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف كما سيبينه الشارح (قوله رحمه الله كالبواقى) الكاف داخلة على المشبه على قاعدة الفقهاء يعنى ان الماضى المتجاوز وأمره ومصدره واست واثنتين وما بينهما تشبه اضرب وما بعده فى كسر الهمزة (قوله رحمه الله هذا الفصل) اشارة للالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على الراجح كما يأتى وكذا الفصل (قوله رحمه الله فى ذكر) يحتمل بقاء الذكر على مصدريته والمعنى الالفاظ المخصوصة فى ذكر أى ذاكرة على حد أنا فى ذكرك أى ذاكرك الا ان الاسناد فى الاول مجاز اذ الالفاظ الذهنية ليست ذاكرة بل الذاكر هو المتكلم ولا مذكورة بل هى مدلول الالفاظ الخارجية المذكورة والثانى حقيقة فيكون من ظرفية الموصوف فى صفته التسامحية فى الاول ويحتمل ان المصدر بمعنى اسم المفعول والاضافة لامية والمعنى الالفاظ المخصوصة فى مذكور لهمزة الوصل ثم ان كان المراد بالمذكور الالفاظ الخارجية كانت الظرفية من ظرفية المدلول فى الدال اذ الالفاظ الذهنية التى هى مدلول الفصل مدلولة للالفاظ الخارجية وان كان المراد به الالفاظ الذهنية وتسميتها مذكورة من باب تسمية المدلول باسم الدال كانت من ظرفية الخاص فى العام وان كان المراد به المعانى والاحكام

بالصفة الحسية ماتدرك بالحس ولو باعتبار آثارها فدخل فيها العرض المذكورهنا (قوله كمرض وفرح) تبع فى التعبير بفرح
بعض نسخ المصنف وفيه ان فرح يتعدى بالحرف كما سيأتى له فى الشارح فالاولى ما فى بعض النسخ من التعبير بعرج (قوله يرد
عليه بخل) أى وعلم فهو عليم فانه يتعدى بنفسه (قوله وكانه أراد ما وصفهما الدس الا فعيل) أى فان كان له وصف آخر على غير فعيل
لم يتعين اللزوم بل تارة يتعدى بنفسه كعلم فهو عليم وعالم وتارة بالحرف كبخل فهو بخيل وباخل وتارة لا يتعدى
أصلا كسلم فهو سليم
وسالم (قوله بدليل تمثيله
الآتى الخ) قال الشنوانى
ان زيدا فى هذين المثالين
هو المفعول الثانى لا
الاول قال ولهذا نص
المعربون على ان المحذوف
فى قوله تعالى واذا
كالوهم أو وزنوهم
يخسرون هو الاول وكان
أصل التركيب واذا
كالوا الطعام للناس ثم
توسع فيه بحذف الجار
وحينئذ فلا حاجة لما
ارتكبه المحشى من
التأويل (قوله مرادا منه
الفاعل فيكون المرفوع
بعده فاعلا لا نائب فاعل
بخلافه على اللغة القليلة
فان المرفوع فى نحو دريت
الوفى العهد نائب فاعل
وهو المفعول الاول (قوله
اذ المتعدى بالحرف يكون
المجرور الخ) بخلاف
المتعدى بنفسه فانه لا
يلزم الوقوع عليه كامرتك
الخير أخذا من كلامه
فيما يأتى ولذلك أولوا
الوقوع عليه فى تعريف
المفعول به المنصوب بما هو أعم من ذلك تأمل (قوله لان غضبت من زيد الخ) أى ولان البخل انما هو واقع فى
على زيد لا على المال فى قولك بخلت على زيد بالمال (قوله مع عاملهما) أى مع فاعل العامل فى الاول ووقته فى الثانى (قوله أقول
المحذوف هو الثانى) تقدم للشما فيه فالحق مع الشارح تامل ولا تغفل وقوله وكانه أطلق عليه أول الخ لا حاجة لهذا الاعتذار كما
علمت (قوله وذلك ان غير الاول أصله من باب مفعول ظن فله حكمه) أى فلا يجوز الحذف الا الدليل لان أصلهما المبتدا والخبر

وتسميتها مذكورة من باب تسمية مدلول المدلول باسم الدال كانت من ظرفية الدال فى المدلول ويحتمل
ان الاضافة بيانية والمعنى فى مذكور هو همزة الوصل فتكون الظرفية من ظرفية المتعلق بالكسر
فى المتعلق بالفتح وعلى كل فالظرفية مجازية ففى استعارة مصرحة تبعية بان شبه مطلق تعلق صفة
بموصوف على الاول ومطلق تعلق مدلول بدال على الثانى ومطلق تعلق خاص بعام على الثالث ومطلق
تعلق دال بمدلول على الرابع ومطلق تعلق ألفاظ بمعنى على الخامس بمطلق تعلق ظرف بمظروف
حسيين بجامع شدة التعلق فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير بناء على التشبيه الحاصل بالسراية فى
من تعلق ظرف بمظروف خاصين حسيين لتعلق صفة بموصوف خاصين أو مدلول بدال خاصين أو
خاص بعام خاصين أو دال بمدلول خاصين أو ألفاظ بمعنى خاصين والقرينة اكتنافها بالفصل والذكر
ويحتمل انه شبه الفصل بظروف أو الذكر بظرف بجامع شدة التعلق فى النفس وطوى المشبه به
الظرف أو المظروف ورمز اليه بلازمه وهو فى على طريق المكنية ويحتمل انه مجاز مرسل بمرتبة علاقته
التقييد لان فى معناها الاصلى تعلق ظرف بمظروف خاصين حسيين فالغى القيد الاخير واستعملت فى
تعلق بين معنيين خاصين من حيث كونه فردا من أفراد المطلق ومندرجا تحته ويحتمل غير ذلك كالمجاز
المرسل بمرتبتين وبناء المجاز على المجاز (قوله رحمه الله والكلام فيها فى فصلين) أى الكلام المتعلق
بها فى فصلين فالظرفية الاولى من ظرفية المتعلق بالكسر فى المتعلق بالفتح والثانية من ظرفية
الكل فى جزئيه وكالاولى الظرفية فى قوله الاول فى ضبط الخ والمجاز على قياس ما سبق قيل فى كلامه
ادراج فصلين تحت فصل والمألوف ادراجهما تحت باب أو كتاب فلو قال هذا الفصل ذكرت فيه حد
همزة الوصل وضبطت فيه مواضعها وحركاتها أما الاول فكذا وأما الثانى فكذا وأما الثالث فكذا
لسلمت عبارته من ذلك وكانت أوضح مما عبر به اه وأنت خبير بان هذا لا يظهر الا لو قال فى
المتن فصل فى همزة الوصل والكلام فيها فى فصلين الفصل الاول كذا وكذا والفصل الثانى كذا
وكذا فيكون حينئذ ترجم بفصل ثم ترجم بفصلين أو قال فى الشارح فصل فى ذكر همزة الوصل
وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الوصل والكلام فيها فى فصلين الفصل الاول كذا وكذا
والفصل الثانى كذا وكذا فيكون حينئذ ترجم بفصل ثم ترجم بفصلين مع انه لم يفعل ذلك فى
الشرح ولا فى المتن بل غاية ما صنعه فى الشرح أنه بين بقوله هذا الفصل فى ذكر الخ الترجمة التى فى
المتن أى ان ترجمة المتن معقودة لهذا فليس هذا ترجمة أخرى من الشارح ثم انه لما أراد بيان ما ذكره
المتن فى تلك الترجمة جعل الكلام فى مقامين وعبر عن كل مقام بفصل وليس فى هذا ادراج مخالف
للمألوف (قوله المراد به الحصر والاحاطة) لعله عبر بالمراد لدفع ما يتوهم من أن المراد به بيان حركات
المواضع وسكناتها اذ قد يطلق الضبط على ذلك أو من ان المراد الضبط الحاصل بقانون كلى جامع
للجزئيات (قوله رحمه الله فنقول) يحتمل ان الفاء عاطفة على مقدر أى ونشرع فنقول ويحتمل انها

فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدا دون خبر وبخبر دون مبتدا بحيث لا يكون هناك دليل على ما حذف قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وقوله وأما الاول فيحذف لدليل ولغير دليل لانه فاعل فى الاصل والفاعل يجوز حذفه اذا صار مفعولا ومثال حذف الاول لغير دليل قولك أعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من أعلمته (قوله نحو فلان يعطى) يشير الى أنه يجوز الحذف اقتصارا فى كل ما ليس أصله المبتدا او الخبر من المفعولات (قوله قلت المدار على السماع الخ) فى كلام غيره الفرق بين ماهنا حيث اتفقوا على المنع وبين حذفهما معا حيث اختلفوا بان المفعول به فى الحقيقة هو مضمون المفعولين فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة وهو غير جائز بخلاف حذفهما نعم يجوز حذف أحدهما اختصارا لان الدليل صيره كالمذكور (قوله فيمكن انه سمع شبهة فى الثانى دون الاول) صوابه العكس أى سمع شبهة مفيدة لجواز حذفهما معا ولم يسمع شبهة مفيدة لجواز حذف أحدهما وشبهة المجيز لحذفهما هى نحو قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى يعلم ما يعتقده حقا وقوله تعالى وظننتم ظن السوء أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهليهم منفيا وظن السوء مفعول مطلق وقوله من يسمع يخل أى يخل مسموعه حقا وانما كانت هذه شبهة ولم تكن دليلا لما يرد عليه من انا لا نسلم ان الحذف فى هذه الشواهد لغير دليل لان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين السابقين وقوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا وزين ذلك فى قلوبكم يشعر بهما أو بما يسد مسدهما وهو أن لن ينقلب الخ وقوله يسمع يشعر بالمفعول الاول وحال التخاطب يشعر بالثانى فلذلك كان الاصح المنع كما قال الشارح (قوله لان أن للاستقبال الخ) هذا ظاهر على تقديرها مع الفعل المضارع والا فهى مع الماضى للمضى (قوله اذا كان لغلو تنوين) الغلو هو اللاحق للقوافى المقيدة

فى جواب شرط مقدر والجملة من الشرط وجوابه جواب سؤال مستشعر كانه قيل له ما ضبط مواضعها فقال اذا أردته فنقول فهى على الثانى فاء الفصيحة لا الاول ان بنينا على انها المفصحة عن الشرط خاصة وان بنينا على انها المفصحة عن مقدر مطلقا كانت فصيحة عليهما وان بنينا على انها المفصحة من غير الشرط خاصة كانت فصيحة على الاول لا الثانى ففيها ثلاثة أقوال كما فى حاشية الفنرى على المطول حسبما نقله الشيخ عبادة فى حاشية الشذور (قوله رحمه الله استقر) أى قر وثبت ثبوتا أكيدا فالسين والتاء زائدتان للتأكيد (قوله رحمه الله نوعين) مراده النوع اللغوى فلا يقال انهما صنفان لا نوعان (قوله رحمه الله أحدهما) آثره على أولهما فرارا من تكلف توجيه الاولية أو التحكم ويمكن ان يوجه صنيعه لو عبر باولهما بانه قدمه لكونه محصورا فى ألفاظ قليلة بخلاف الثانى وأيضا الثانى يناسب الفعل فاخره ليتصل به ولم يقدم الفعل مع مناسبه ويؤخر ما بدأ به لانه راعى الاشرف الذى هو الاسم فقدم نوعيه والنكات لا تتزاحم (قوله قال المصنف وينبغى ان يزيدوا أل الموصولة الخ) قال المصرح ولهم ان يتخلصوا بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون لها فى حركاتها فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف أيم فليس بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هى المذكرات بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغى ان يقول وأم لغة فى أل عند طئ اه بتصرف قال المحقق وعندى فى هذا الفرق وان أقروه نظر لان أيم أيضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم فكل من ابنم وأيم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثانى بسبب النقص وتخالفهما عندى غير مؤثر فتدبر اه وبحث فى كلام المحقق بان المصرح جعل الفرق حدوث تبعية النون للميم وغياه بزعم الكوفيين اعرابه من مكانين ولا شك ان أيم ليس كذلك وعبارته صريحة فى هذا ولم يجعل الفرق تغير محل الاعراب فى ابنم دون أيم حتى يأتى التنظير قال شيخنا ويظهر فرق آخر وهو ان أيم عين أيمن معنى بخلاف ابنم فانه زاد بالمبالغة فكان كمؤنثات المذكورات مخالفا فى المعنى فذكره (قوله سمو كقنو الخ) فى الشهاب الخفاجى على البيضاوى ما نصه أصل اسم سمو كجذع واجذاع أو فعل كقفل وأقفال أو فعل كرطب وأرطاب فمن قال اسم حذف لامه وسكن فاؤه وعوض همزة الوصل كابن ومن قال سم لم يعوض هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان المحذوف فاؤه من الوسم والسمة وهى العلامة وأصله وسم بالكسر أو بالفتح ورد هذا بانه لم يسمع فى تصغيره وسيم بل سمى ولا فى تكسيره أوسام بل أسماء ولا فى فعله وسمت بل سميت ولم نجد فى العربية اسما حذفت فاؤه وعوض عنها همزة الوصل وانما عوضوا من حذف الفاء تاء التأنيث فى عدة وثبة ونظائرهما اه وبه يعلم ان المحشى قصر فى بيان مذهب البصريين وهو ظاهر والكوفيين لانه اقتصر على الفتح مع ان الكسر جائز أيضا وان ما كتبه بعض المهمشين على قول المحشى بفتح الواو من أنه مخالف لما فى كلام المحقق

أى التى يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا كما فى المثال الذى ذكره فانه أدخل النون بعد الراء الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها للتخلص من السكونين وقوله أوترنم تنوين الترنم هو اللاحق للقوافى المطلقة بحرف علة أى التى أطلقت عن السكون فتحركت وامتدبها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها نحو قوله أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن وان التعابن وأصابن أصلهما العتابا وأصابا عوض التنوين عن المدلا يقال لا شاهد فى الاول لأن القافية لا تكون الا فى آخر البيت لانا نقول البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض (قوله على ان قولهم ذلك الخ) ترق فى دفع المنافاة أى على انا سلمنا ان قولهم من ترك الحج فالله حسيبه معناه انه لا يحد بقتل ولا يقاتل ولا يؤمر بفعل الحج لكن نقول انه مخصوص بما اذا لم تتحقق الاستطاعة بدليل ان علة قولهم من ترك الحج فالله حسيبه انما هى عدم تحقق الاستطاعة لاحتمال أن يكون عاجزا فى الواقع وقد خفيت علينا أسباب العجز والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فاذا تحققنا الاستطاعة وجب أمره بالحج فلا منافاة بين هذا الحمل وبين القول المذكور (قوله ظاهره ولو كان بأل) ظاهر كلام المحشى ان هذا الظاهر مسلم وليس كذلك بل متى كان بأل عمل مطلقا ولو صغر أو وصف وعبارة الاشمونى الثالث من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا وان ولا موصوفا خلافا للكسائى فيهما لانهما مختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية اه وكتب عليها المحقق ما نصه قوله المجرد أى من أل أما المقرون بها فليس ماذكر شرطا فيه اه وهو صريح فيما قلنا (قوله ثم الظاهر انه اذا وصف بعد العمل الخ) هو المختار من أقوال ثلاثة ذكرها الاشمونى واستظهار الشيخ نفعنا الله به قد وافق المنقول (قوله دليل على ان المراد بقوله فى المصدر

من الاقتصار على الكسر اه مبنى على تسليمه ما للمحقق مع انه غير مسلم لجواز الوجهين ثم ان فى كلام الشهاب قصورا أيضا لانه قيل ان أصله عند البصريين سمو بفتحتين قيل وبعد هذا القول ان الغالب فى مثل ذلك قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا حذفها اعتباطا اه وفيه أيضا ان قوله من الوسم أو من السمة لا يناسب مذهب الكوفيين اذ الاشتقاق عندهم من الافعال مع انه يلزم اشتقاق الشئ من نفسه على الاول بحسب الاصل وان دفع هذا بان مغايرة المشتق للمشتق منه حالة الاشتقاق كافية وقيل ان بعض الكوفيين يجعل أصل الاشتقاق للاشهر مصدرا كان أو غيره ثم انه يقال فى تصريفه على أى وجه من الاوجه الثلاثة انه خفف بحذف عجزه وحركة صدره لكثرة الاستعمال أى للعلم بالكثرة والا فالاصل لم يكثر استعماله وانما كثر استعمال اسم فوقع التخفيف فى طرفيه ونزلت الميم منزلة الآخر فزال سكونها وجرى عليها الاعراب والا لزم التقاء الساكنين ولم يحذف صدره لئلا يجحف بالكلمة وأتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن فحذف الواو اعتباطى أى لا لعلة تصريفية وقيل نقلت حركة الواو الى الميم فالتقى ساكنان الواو والتنوين فحذفت الواو وتخلصا من ذلك أو أسقطت ضمة الواو للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو وتخلصا من ذلك فالحذف لعلة تصريفية ورد أول هذين الوجهين بان نقل الحركة مختص بالاجوف أى معتل العين اذا لم يكن معتل اللام كما هوى ورد ثانيهما بان ثقل الضمة أضعفه سكون ما قبلها ولذلك تظهر الضمة على الواو فى دلو (قوله رحمه الله وتثنية السبعة الاولى) قيد بالسبعة الاولى لان ما بعدها اما مثنى فلا يثنى كاثنين وأما غير ممكن تثنيته كال فى الغلام فان الكلام فى همزة أل وأل لا تثنى وأما مدخولها فلا دخل له فى ذلك نعم أيمن فى القسم الظاهر ان تثنيته ممكنة الا انه لا حاجة اليها ومقتضى كلامه انه لو ثنى لم تكن همزته همزة وصل فحرره أفاده ابن قاسم والظاهر ان أيمن فى القسم لم يسمع تثنيته ولا جمعه بل هو ملازم لهذه الحالة ولذا لم يتعرض الشارح للتثنية وليس مقصوده الاحتراز عن تثنيته حتى يقتضى كلامه ان همزته فى حال التثنية همزة قطع وقوله وأما غير ممكن الخ لا حاجة لهذا فى البيان لان كلام الشارح فى السبعة الاولى من العشرة المذكورة وأل ليست من العشرة فالمحترز عنه بالسبعة الاولى انما هو اثنان واثنتان وأيمن فى القسم فقط ولو أراد بيان حال ما عدا السبعة مطلقا سواء كان من العشرة أم لا كان فى البيان قصور اذ بقى تثنية المصادر فتأمل (قوله رحمه الله النوع الثانى الخ) لفظ النوع لا حاجة اليه الا لمجرد الايضاح وأسماء غير ضرورى الذكر ولو اسقطه لاستغنى عن ضمير الفصل (قوله رحمه الله همزات) بفتح الميم عملا بقول الخلاصة

والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فائه بما شكل

ان ساكن العين مؤنثا بدا * مختتما بالتاء أو مجردا

(قوله رحمه الله أعوذ الخ) فيه حسن ترتيب كما لا يخفى (قوله رحمه الله وأما الامر) المناسب فى المقابلة

ولا يتبع لا يوصف الخ) الذي في الاشموني وغيره بالنسبة للمصدران حكم سائر التوابع حكم النعت وعلل ذلك بان معمول المصدر
بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بنعت ولا بغيره من التوابع قال المحقق ويؤخذ منه بالاولى عدم صحة الفصل بالاجنبي
ولذلك نصوا على انه لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجعه للفصل بالخبر (قوله
لان الذي يختص بالاسم الخ) ليست هذه هي العلة حتى يستنتج منها ماذكر بل هي ماتقدم عن الاشموني فتدبر

وان كان أمرا (قوله رحمه الله وبقية الحروف الخ) هذا مستغنى عنه بالحصر السابق في قوله وأما
الحرف الخ (قوله رحمه الله وهو واسم) أي همزة اسم وكذا يقال في نظائره (قوله رحمه الله وقد أشرت
الخ) يحتمل ان أشرت باق على حقيقته أي أفدت على وجه فيه خفاء وحينئذ يكون اسم الاشارة راجعا
الى كثرة الكسر وقلة الضم والباء في بقولي للظرفية وصلة أشرت محذوفة أي بالتقديم والتأخير
ويحتمل انه مجاز عن مطلق الافادة لعلاقة التقييد وحينئذ يكون اسم الاشارة راجعا للكسر والضم
ووصفهما والباء في بقولي للتعدية صلة لاشرت وفي الكلام حذف أي أشرت به مع ما فيه من التقديم
والتأخير وكذا يقال في نظيره (قوله رحمه الله بقولي بفتحهما الخ) فيه حكاية بالمعنى (قوله رحمه الله
ودخل تحت قولنا متأصلا) الاوضح ودخل بقولنا متأصلا (قوله رحمه الله فأسكنت الواو الخ) وان
شئت قلت نقلت كسرة الواو الى الزاي بعد سلب ضمها وعلى هذا يستغنى عن قوله وكسرت الزاي الخ
وكذا يقال في نظيره الآتي (قوله رحمه الله ثم حذفت) لم تقلب ياء وتدغم في الياء كما في سيد لعدم توفر
الشروط اذ من جملتها ان يكون سكون السابق متأصلا والسكون هنا عارض قال في الخلاصة

ان يسكن السابق من واو وياء * واتصلا ومن عروض عريا
فياء الواو اقلبن مدغما *

(قوله رحمه الله وخروج عنه) أي عن ضم الثالث المتأصل (قوله
رحمه الله فانه يبتدأ بالكسرة) تعليل صحيح لان ابتداءه بالضم لازم لضم ثالثه وقد انتفى بالابتداء
بالكسرة وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم قيل انه ينكد عليه قوله لان أصله الخ فانه أولا علل
عدم ضم الثالث اصالة بابتدائه بالكسرة ثم علل الابتداء بالكسرة بعدم ضم الثالث اصالة وهذا
دور باطل اه وأنت خبير بانه لا دور لان المعلل بالابتداء بالكسرة هو عدم ضم الثالث اصالة
والمجعول علة للابتداء بالكسرة هو كسر ثالث امشوا بحسب الاصل وكسر الثالث أخص من عدم
ضمه لا عينه حتى يجيء الدور ولو سلمنا انه عينه جدلا نقول المعلل بالابتداء بالكسرة هو حكمنا بان
ثالثه ليس بمضموم اصالة والمجعول علة للابتداء بالكسرة هو كون أصله في الواقع امشيوا بعدم
ضم الثالث ويحتمل ان الضمير في قوله وخروج عنه راجع لما حرك بالضمة فقط أي خروج عما حرك
بالضمة فقط نحو قولك امشوا فانه ليس محركا بالضمة وقد علل ذلك بقوله فانه يبتدأ بالكسرة
من قبيل تعليل العام بالخاص وقد علل الابتداء بالكسرة بقوله لان أصله الخ وعلى هذا
فلا دور أيضا (قوله رحمه الله ولهذا) علة مقدمة على المعلول وهو مثلث وقوله للتنبيه علة لقوله مع
التمثيل باضرب فلا يقال في عبارته توارد علتين على معلول واحد من غير عطف وذلك لا يجوز (قوله
رحمه الله دفعا لتوهم من يتوهم الخ) مبني على غير مذهب سيبويه وبيان ذلك ان المصرح قال اختلف
في أصل همزة الوصل هل هو السكون أو الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني
مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجود التحريك في كل حرف مبتدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فاصل

(قوله فكأنه احتباك) لعل وجه الاحتباك انه ذكر هنا مفهوم الشرط وترك منطوقه وذكر في باب المصدر منطوقه وترك مفهومه فحذف من كل نظير ما أثبت في الآخر الا أنه لما كان المحكوم عليه وهو المصدر واسم الفاعل وبعض المحكوم به وهو التبعية والوصفية هنا وهناك مختلفا عبر بكأن والتقدير فيما سبق وشرطه أن لا يصغر ولا يتبع فان صغرا وأتبع لم يعمل وهنا وشرطه أن لا يصغر ولا يتبع فان صغر أو وصف لم يعمل (قوله جاز استعمال المشترك الخ) هذه القولة لم نجد في الشارح ما كتبت عليه فحرر (قوله ويكفينا المخبر عنه الخ) أي والمفعول الاول لرأى العلمية مبتدأ بحسب الاصل ويحتمل انها بصرية وضاربا حال ويكفينا المخبر عنه ولو معنى وهو صاحب الحال

(قوله كأنه خطاب لانسان الخ) والمعنى على النصب اترك ذكر الاكف فان قطعها من الايدي أهون من قطع الهامات بتلك
السيوف وعلى الجر اترك ذكرها ترك ذكر الاكف لانها بالنسبة الى الهامات سهلة وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف
مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي اذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب ان تزيل الاكف عن
الايدي فهي أداة استفهام تعجبي (قوله يعني فالباء للالصاق متعلقة الخ) ظاهر الشارح والمتن فيما سبق ان ألصق تفسير لعليك من

عليك به فتكون الباء حينئذ لمجرد التعدية لا للالصاق كما ان الباء في واستعينوا بالله لمجرد التعدية لا للاستعانة ومحصل الشارح ان عليك ان تعدى بنفسه فمعناه الزم وان تعدى بالباء فمعناه الصق (قوله لان الجار يكفيه الخ) أى فلا يقال ان اسم الفعل جامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله بخلاف عليك بالتقوى) قد يقال الباء هنا للالصاق المعنوى من ملاصقة الموصوف لصفته (قوله ثم الظاهر انه نون الخ)

بخلاف ما اذلم ينون فانه ينصب الضمير المتصل كما في قول المتن رويده وتيده (قوله الانسب بقوله المعتمد الخ) أى لان الذى يفتقر للاعتماد انما هو الوصف لا الفعل (قوله بجاء زيد أخوه) صوابه بجاء الذى في الدار أخوه كما في بعض النسخ (قوله لا نظهر في حمر) أى لكون عينه حرفا صحيحا لا يتوهم فيها أن تقلب ألفا وكذلك عرج وعمى بخلاف سود فانه وان لم يذكره في الاستدلال لكنه يظهر فيه الدليل (قوله حمل على المعتل) أى فيكون أصله أيضا احمر وكذا يقال في عرج وعمى تأمل (قوله من معمولات الاول) أى من متعلقات معمولاته (قوله ولا مشاحة في الاصطلاح) جواب عن قوله وأنت خبير الخ (قوله والتوكيد غير أجنبي) جواب عما يقال قد وقع الفصل بالمؤكد باتفاق البصريين وغيرهم (قوله وفيه انه يلزم خروج الخ) فيه ان مقصود الشارح ان جميع مسائل

حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو أخرج كراهية الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول حركت بحركة ما قبل الآخر فكسرت في اضرب وضمت في أخرج وامتنع ان تفتح في اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم اه بحروفه وسكت عن وجه الفتح على الثانى وهو التخفيف كما في الاشمونى وقوله لانه أخف من الضم جواب سؤال مقدر وهو أن دفع الالباس يحصل بالضم فما المرجح للكسر (قوله رحمه الله وانما لم يفعلوا ذلك) أى فتح الهمزة في مثل اذهب وفيه ان الفعل عبارة عن الفتح وهذا هو معنى اسم الاشارة فكأنه قال وانما لم يفتحوا فتح همزة اذهب وهو لا معنى له ويمكن تصحيحه بان المراد بالفعل المعنى المصدرى والمراد باسم الاشارة المعنى الحاصل بالمصدر ولو قال وانما أوجبوا فيه كسر الهمزة لئلا يلتبس الخ لم يحتج لهذا التكلف (قوله رحمه الله لا غير) قال المصنف في مغنيه انه لحن وردبوروده في قول الشاعر

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

ثم اتفق اه في المغنى انه قال لا غير فكتب عليه البدر الدمامينى يأبى الله الا أن يحق الحق (قوله رحمه الله وذلك أصل الباب) أى على مذهب سيبويه فكلامه ملفق من مذهبين ثم انه اشتمل كلام المصنف على أنواع من المحسنات البديعة المعنوية واللفظية فمن المعنوية المطابقة وهى الجمع بين ضدين في الجملة وذلك بين قوله بكسر وضم وبين كل وفتح وبين تثبت وتحذف وبين ابتداء ووصلا وبين المتجاوز والثلاثى وبين الماضى وأمره وبين كل ومصدره ولك ان تعتبر في الاخيرين مراعاة النظير وهو جمع متناسبين فأكثر كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقول البحترى في صفة الابل

كالقسى المعطفات بل الاسـ * ـهم مبرية بل الاوتار

وكذا بين أعوذ وأستغفر وأجد والمقابلة وهى ذكر معنيين فأكثر ثم مقابل ذلك مرتبا كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقول الصفى الحلى

كان الرضى لدنوى من خواطرهم * فصار سخطى لبعدى من جوارهم

وذلك في قوله تثبت ابتداء وتحذف وصلا وفي قوله الماضى المتجاوز وأمر الثلاثى والجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم كقوله جل ثناؤه المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقول أبى العتاهية

ان الشباب والفراغ والجده * مفسدة للمرء أى مفسده

وذلك انه جمع بين همزة اسم وما عطف عليه في قوله همزة وصل وبين أل وأيمن في بفتح وبين أقتل وما عطف عليه في بضم وقس وبراعة المقطع وهو الاتيان بما يشعر بانتهاء المقصود وذلك في قوله وهو الباقى وفيه تورية أيضا وهى ان يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لقرينة خفية لانه يحتمل عود الضمير على ما يكسر ويحتمل عوده على الله وكذا في قوله وذلك أصل الباب لانه يحتمل عود اسم الاشارة على كسر الهمزة ويحتمل عوده على الانكسار والتذلل والخضوع المفهومة من الكسر

وجوب الرفع ليست من هذا الباب وانما ذكرت لتتميم الاقسام كما نص عليه في بعض كتبه فلا يرد عليه هذا (قوله لان هذا ليس أصلا) أى لان استواء الامرين ليس هو الاصل أى الكثير بل الاصل والكثير هو ترجيح الرفع كما أشار لذلك بقوله والاصل ترجيح الرفع (قوله اذ انما يكون في قام زيد وعمرو أكرمته) أى انما يكون استواء الامرين في بعض الصور وهو قام زيد الخ واذا كان في بعض نادر فكيف يكون هو الاصل قيل صوابه أن يقول اذ انما يكون في: زيد قام وعمرو

أكرمته كما مثل به المصنف اه وذلك لان مثال المحشى لم يستوف فيه الامران بل الارجح النصب لانه نظير قوله تعالى والانعام خلقها
لكم وقد ذكر المصنف ان الارجح فيه النصب وقد يقال ان قام زيد وعمرواً كرمته يستوى فيه الوجهان لان فى كل من الرفع
والنصب مرجحا ومضعفا فمرجح الرفع ان الاصل عدم الحذف ومضعفه عدم التناسب بين المعطوفين ومرجح النصب التناسب بين
المعطوفين ومضعفه الحذف والاصل عدمه ومثل هذا المثال الآية المذكورة وكذلك يستوى الوجهان فى زيد قام

وعمرواً كرمته كما نص
عليه المصنف وذلك لان
الرفع وان تقوى بعدم
الحذف الا أنه ضعف
بالعطف على البعيد وهو
الجملة الكبرى والنصب
وان تقوى بالعطف على
القريب وهو الجملة
الصغرى الا أنه ضعف
بالحذف والاصل عدمه
فتكافئا فكان هذا
التمثيل من المحشى اشارة
الى أن استواء الوجهين
ليس مختصا بالعطف على
الجملة ذات الوجهين بل قد
يكون فى العطف على
الجملة ذات الوجه الواحد
والى ان ترجح النصب فى
نحو والانعام خلقها لكم
غير مسلم فلا صوابية على
هذا الا أن يقال ان مراعاة
التناسب أقوى من مراعاة
ان الاصل عدم الحذف
وحينئذ فيكون النصب
فى قام زيد وعمرواً كرمته
وفى والانعام خلقها لكم
هو الراجح ويكون مثال
المحشى غير صواب كما قيل
به فتأمل (قوله نحو

ضربته ضربته) مثال للجائز وهو اعادة الضمير المتصل مع ما اتصل به وكذا يقال فى قوله نحو كسرت
بالجر بالجر (قوله ان يكون للفعل) أى وحده وفيه انه لا وجه لذكر المفعول ثانيا اذا لم يقصد توكيده وكذا يقال فى قوله أو الفاعل
(قوله أو المفعول) وحينئذ يكون ذكر الفعل والفاعل للتوصل للاتيان بالضمير المتصل الذى هو المفعول الذى قصد به التوكيد
(قوله مع ضعفه) وجه الضعف انه لا دليل على تخصيص التوضيح بازالة الخفاء العارض والتخصيص بازالة الخفاء الاصلى بل كل

الكسر على سبيل الاشارة والمراد بالباب على الاول باب همزة الوصل بخلاف همزة القطع فان الاصل
فيها الفتح وعلى الثانى الوصول فى الطريق الى الله سبحانه وتعالى ومن اللفظية الجناس المماثل
وهو ان يتفق اللفظان حروفا وعددا وهيئة ونوعا كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة وذلك فى قوله همزة اسم همزة وصل واللاحق وهو اختلاف المتجانسين فى حرف
مع تباعد المخرج كقوله بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون وذلك بين
اسم واست وبين ابنم وابنة والازدواج وهو توالى المتجانسين نحو وجئتك من سبأ بنبأ وذلك فى ابنم
وابنة وامرئ وامرأة واثنين واثنتين والمذيل وهو ان يزيد أحد المتجانسين بحرف فى الآخر نحو

دمعى هام هامل * وقلبى واه واهل

وذلك بين ابن وابنم وكذا ابنة وبين امرئ وامرأة والمكتنف وهو ان تكون الزيادة فى الوسط نحو
جدى جهدى وذلك بين اثنين واثنتين ويمكن ان يعتبر فيه غير ذلك فتأمل (قوله رحمه الله وهذا)
اشتهر أن السيد الجرجانى أبدى فى مرجع اسم الاشارة من نحو هذه العبارة سبع احتمالات الالفاظ
النقوش المعانى الالفاظ والنقوش الالفاظ والمعانى النقوش والمعانى الثلاثة قال
سيدى محمد الامير ولا يخفى انها تزيد افرادا وتركيبا باحتمال العبارات الذهنية وظاهر انها غير
المعنى فانا نستحضر المعنى الواحد ونستحضر له عبارات شتى اه قال بعض مشايخنا نفعنا الله به تأملت
فوجدتها تبلغ خمسة عشر احتمالا هكذا عبارات ذهنية الفاظ نقوش معان عبارات وألفاظ
عبارات ونقوش عبارات ومعان عبارات وألفاظ ونقوش عبارات وألفاظ ومعان عبارات
ونقوش ومعان الاربعة مجتمعة ألفاظ ونقوش ألفاظ ومعان الثلاثة نقوش ومعان
وتبلغ مفصلة احدا وسبعين ومائة وذلك ان الخمسة عشر أربعة أقسام أحادى وهو أربعة وثنائى وهو
ستة وثلاثى وهو أربعة ورباعى وهو واحد أما الاربعة الاحادية فكل احتمال منها تحته ثمان صور
وذلك ان العبارات الذهنية التى هى الاول اما ان تلاحظ لا مع اعتبار شئ أو مع ارتباطها بالالفاظ أو
بالنقوش أو بالمعانى أو بالالفاظ والنقوش أو بالالفاظ والمعانى أو بالنقوش والمعانى أو بها وكذا
باقى الاحادى فجملته اثنان وثلاثون صورة من ضرب أربعة فى ثمانية وأما الستة الثنائية فتحت كل
منها سبعة عشر احتمالا فان عبارات وألفاظ الذى هو أولها اما أن يلاحظ لا مع اعتبار شئ أو مع
اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو كذلك بالنقوش أو بالمعانى أو بهما أو مع ارتباط العبارات
بالنقوش أو بالمعانى أو بهما أو مع ارتباط الالفاظ بالنقوش أو بالمعانى أو بهما أو مع ارتباط العبارات
بالنقوش والالفاظ بالمعانى أو العكس أو مع ارتباط العبارات بالنقوش والمعانى والالفاظ بالنقوش
أو بالمعانى أو مع ارتباط الالفاظ بالنقوش والمعانى والعبارات بالنقوش أو بالمعانى أو كل بكل فهذه
سبعة عشر وكذا ما بعده فجملة هذا القسم مائة واثنان من ضرب ستة فى سبعة عشر يضم الى

منهما يقال فى ازالة العارض والاصلى (قوله فى مبحث بيان المسند اليه) أى بيانه بيانا اصطلاحيا بان يعطف عليه عطف بيان
(قوله قد أورد المصنف) أى فى كتابه المسمى بالايضاح (قوله من هذا القبيل) أى من قبيل ما هو للايضاح والتفسير (قوله قلت
ليس فى كلام السكاكى الخ) كيف وقد عرف عطف البيان فى قسم النحو بما يذكر بعد الشئ من الدال عليه لا على بعض أحواله
بيانا له لكونه أعرف ولاشك ان هذا الحد لا يتناول اثنين وواحدا فى هذين المثالين اه فنرى (قوله ويكون
ابراده الخ) جواب عما يقال اذا كان مراده انه وصف فلم أورده فى باب عطف البيان (قوله فى بحث التأكيد) أى الاصطلاحى مع ان عارفا وحيوانا ليس من قبيل التاكيد الاصطلاحى بل اللغوى لانه يلزم من الرجل ان يكون عنده ادراك ومعرفة وكذلك يلزم من الانسان أن يكون حيوانا (قوله ويكون مقصوده انه وصف) أى ان ما ذكر من اثنين وواحد (قوله لا للتأكيد) أى وان أفاده اه عبد الحكيم (قوله مثل أمس الدابر) فانه لغرض التأكيد اه عبد الحكيم (قوله وتقرير ذلك) أى انه وصف جئ به للايضاح والتفسير (قوله شفع) أى ضم (قوله أى يحققه ويقرره) فهو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكد أمر المتبوع
فى النسبة والشمول اه عبد الحكيم (قوله بتكرير لفظ المتبوع) اما بنفسه أو بما يوافقه معنى على ما فى
التسهيل نحو أجل جير وانزل نزال وضربت أنت اه عبد الحكيم (قوله فما وقع فى شرح المفتاح) أى للشيرازى كما هو الظاهر
(قوله مثالا للوصف المؤكد) هذا مخالف لما سبق من أن الوصف فى الهين اثنين واله واحد للايضاح والتفسير لا للتأكيد
وأجاب الفنرى بان الوصف يجوز أن يكون الغرض منه الايضاح والتفسير اذا كان المقام صالحا له ويجوز ان يكون الغرض
منه التأكيد اذا كان المقام صالحا له اه ويجاب أيضا بانه مؤكد فى الواقع وان كان الغرض منه

ما قبله يحصل مائة وأربعة وثلاثون وأما الاربعة الثلاثية فمنها عبارات وألفاظ ونقوش وهو أولها
واما ان يلاحظ لا مع اعتبار شئ أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو كذلك بالمعانى أو
العبارات أو الالفاظ أو النقوش بها أو العبارات والالفاظ أو العبارات والنقوش أو الالفاظ
والنقوش بها أو كل بها وكذا ما بعده فالجملة ستة وثلاثون من ضرب أربعة فى تسعة يضم اليها
الرباعى واحدا تكون سبعة وثلاثين الى جملة ما فوقها يكون مائة واحدى وسبعين ثمانية
النقوش اسم الاشارة فيها حقيقة الباق ثلاث وستون ومائة هو فيها استعارة أصلية أو تبعية أو
مرسل بمرتبة أو مجاز على مجاز أربعة فى ذلك بستمائة واثنين وخمسين الى ثمانية الحقيقة تكون الجملة
ستمائة وستين فاحفظه فلم أره مرقوما ولا سمعت من قرره واشتهر ان المختار الالفاظ المخصوصة الدالة
على المعانى المخصوصة قال المحقق الامير وضعفه بعضهم بانها اعراض تنقضى بمجرد النطق اه وهذا
يفيد ان المختار فى المشهور هو الالفاظ الخارجية وهو خلاف المعلوم من كلامهم من انه الالفاظ
الذهنية الدالة على المعانى المخصوصة وعلى هذا يكون هذا الاحتمال ليس من السبعة فقولهم على
المختار من احتمالات سبعة من فيه بمعنى باء البدل على انه يحتمل ان مراد السيد بالالفاظ المعدودة
فى الاحتمالات ما يشمل الذهنية والخارجية ويكون المختار هو أحد شقيها أعنى الذهنية وعلى هذا
فتكون العبارات الذهنية ليست خارجة عن كلامه ومن فى قولهم على المختار من احتمالات سبعة
على ظاهرها فتأمل وحرر (قوله رحمه الله آخرما) أى شرح أو الشرح فما نكرة أو معرفة وقوله
أردنا املاءه أى قصدنا وضعه صفة أو صلة وفى قوله أردنا اشارة الى ان تلك المقدمة بالنظر لذاتها
مستوجبة لشرح أتم مما شرحها به وأطول لما احتوت عليه من مزيد القواعد والاحكام التى كادت
ان تفوق الحصر ولا ينافيه وصفه بالاوصاف الآتية لانه لا يلزم من كونه فى ذاته كذلك ان يكون
مستقصيا لبيان جميع معانى تلك المقدمة (قوله والمراد أردنا القاءه الخ) انما عبر بالمراد لان المتبادر
من عبارة المصباح ان الاملاء الالقاء على شخص والمصنف استعمله فى وضع شرح على المقدمة
مجازا اما على سبيل الاستعارة المكنية بان شبه المقدمة بشخص يلقى عليه بجامع استفادة كل أو افادته
أما الاول فلانها تتضح معانيها بما يلقى عليها وأما الثانى فلانها تفيد المطالعين تشديها فى النفس
وطوى اسم المشبه به ورمز اليه بلازمه وهو الاملاء واما على سبيل الاستعارة التصريحية بان شبه
وضع الشرح عليها بالقاء على شخص بجامع ان كلا أثر فيما تعلق به واستعير اسم الثانى للاول واما
مجازا مرسلا بمرتبة علاقته التقييد ويحتمل غير ذلك وعلى كل فعلى مجاز على سبيل الاستعارة
المصرحة وذلك انها موضوعة لتعلق جزئى أو كلى بين مستعل ومستعلى عليه حسيين خاصين على
الاول وعامين على الثانى على الخلاف فى ذلك وعلى كل فلا تستعمل الا فى جزئى وكذا بقية الحروف
والمصنف استعمله فى ارتباط الاملاء بالمقدمة بان شبه مطلق ارتباط بين املاء وممل عليه بمطلق
ارتباط.

ارتباط بين مستعل ومستعلى عليه حسيين بجامع شدة التعلق فسرى للجزئيات فاستعير بناء على
الحاصل بالسراية على من ارتباط جزئى بين حسيين خاصين لارتباط الاملاء بالمقدمة والقرينة
اكتنافها بهما وبقية الاوجه لاتخفى عليك و يحتمل ان على تعليلية والكلام على حذف مضاف
أى أردنا املاءه لاجل شرح هذه المقدمة اما على سبيل الحقيقة كما هو مذهب الكوفيين واما على
سبيل المجاز كما هو مذهب البصريين بان يقال شبه مطلق ارتباط بين علة ومعلول الى آخر ما هو
معلوم مما سبق (قوله جاء زيد حضر الخ) ظاهره ان ذلك معنى حقيقى لغوى وأما التحرك والانتقال
فى زمن ماض من مكان الى آخر فقال بعضهم انه هو معنى لفظ مشى لا جاء وهذا هو الذى يفيده
صنيع القاموس وقيل ان هذا هو معنى جاء وانه فى حضر أو بلغ مجاز علاقته السببية واشتهر فيهما
حتى صار حقيقة لغوية (قوله استعمل المجىء) فيه تساهل وقوله بالمعنى الاول لا يصح تعلقه باستعمل
لانه لا يتعدى بالباء ولمنافاته ما بعده ولا بمحذوف نعت المجىء لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقى
والمجازى وذلك ممنوع عند البيانيين وان جعلت الباء بمعنى من متعلقة بمنقولا استقام المعنى لكن
فيه استعمال حرف فى معنى آخر ولا يقول به البصريون وحذف الكون الخاص بلا دليل ويمكن
الجواب بانه جرى على قول الكوفيين والمقام دليل الخاص ولم يبين علاقة المجاز ولعل علاقته التقييد
وذلك ان المجىء حصول من له اختيار بحيث يشاهد فأريد مطلق الحصول سواء كان ممن له اختيار
أم لا شوهد أم لا واستعمل فى فرد من أفراده واشتق منه الفعل ويمكن دفع الاعتراض من أصله بأن
المراد استعمل دال المجىء المصور بالمعنى الاول لاجل النقل منه لا للاستعمال فيه لا بالمعنى الثانى لان
النقل انما هو من المعنى الاول ومثل هذا سائغ شائع والكلام على حذف مضاف والباء للتصوير
(قوله أو هو بمعنى بلغ) أى وصل الى الطالبين اما بالحفظ أو بالوجود فى الكتابة وهذا ان لم يوجد
بالفعل يكون مجازا عن المستقبل لقوة رجائه و يلزم من حضوره أو بلوغه كماله و يحتمل ان جاء فى
الشرح بمعنى تم وكمل بان شبه تمام الشارح بالمجىء بمعنى الحضور أو البلوغ بجامع ان كلا يترتب
عليه أمر فسرى الى ما فى ضمنى الفعلين فاستعير بناء على الحاصل بالسراية جاء من حضر أو بلغ والقرينة
الاسناد الى ضمير الشرح هذا على ما حققه العصام وعلى ما للجمهور شبه التمام بالمجىء واستعير الثانى
للاول واشتق منه جاء بمعنى تم و يحتمل انه شبه الشرح بانسان بجامع الافادة وحذف المشبه به وأشار
له بجاء و يحتمل غير ذلك (قوله رحمه الله بحمد الله) مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وهو حال
من فاعل جاء أى جاء متلبسا بحمد الله لكن فيه ان المتلبس بالحمد المصنف لا الشارح وأجيب بان
المراد ملابسة المقارنة وانما جاء كذلك لانه نعمة وكل نعمة يجب شكرها أى متلبسا به عند تمامه
لان الشكر على النعمة انما يكون بعد تحققها ويجوز أن يكون الحمد ملابسا لجميع أجزائه نظرا الى
ان كل ما وجد منه نعمة على حيالها وهذا أول الاوصاف السبعة للشرح الذى أراد املاءه على هذه

الايضاح والتفسير لانه لا يلزم من وجود التأكيد ان يكون هو الغرض كما يستفاد من قول عبد الحكيم فيما سبق وان أفاده أو انه
جرى فى المفصل على ما جرى عليه النحاة وفى الكشاف على ما جرى عليه أهل المعانى والبيان (قوله على ما توهمه البعض) من أن
كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح الى انه صفة وكلام الكشاف الى انه تأكيد اه عبد الحكيم فهو راجع
للنفى والمراد بالبعض الشيرازى ومن تبعه وفى بعض نسخ المطول القوم والمراد بهم من ذكر أيضا (قوله على
معنى فى متبوعه) فاذا
قلت جاء زيد الفاضل
فالفاضل يدل على معنى
وهو الفضل فى متبوعه
وهو زيد الذى لا يدل على
الفضل (قوله ذكر ليدل)
أى واثنين وواحد لم
يذكر البدل لا على معنى فى
المتبوع لان المتبوع دال
على الاثنينية والوحدة
بالوضع فهما مستفادان
قبل الوصف بهما (قوله
على ما نقل) راجع لقوله
تابع ذكر ليدل أى ان
ابن الحاجب فسر قولهم
يدل بذلك وكتب على
هذا عبد الحكيم قوله
ما نقل عن الخ فان ما نقل
عنه وان كان فى بيان
ان التعريفات النحوية
حدود وان ما اعتبروا
فيها ذاتيات الا انه يستلزم
ما ذكره العلامة فاندفع
ما ذكره الشارح فى
الحاشية المنوطة على
قوله على ما نقل عن ابن
الحاجب فيه ايماء الى ان
فى النقل خللا وأنا أذكر
عبارة ابن الحاجب فى
شرحه للوافية الخ كما يظهر بالتأمل فى العبارة المنقولة لمن له مسكة اه وقوله الى ان فى النقل خللا محصل الخلل ان ابن الحاجب
لم يذكر ان معنى قولهم تابع يدل انه تابع ذكر ليدل بل كلام ابن الحاجب فى مقام آخر غير مقام تفسير قولهم المذكور واذا كان فى
مقام آخر غير هذا المقام فكيف يقال انه فسر هذا القول بما ذكر ومحصل الدفع ان كلام ابن الحاجب وان كان فى مقام آخر الا
انه يستلزم التفسير المذكور فصح النقل عنه وقوله فيه ايماء الخ بيان لما ذكره الشارح فى الحاشية وقوله كما يظهر بالتأمل الخ من

كلام المحشي متعلق بقوله فاندفع الخ تامل (قوله وأقول ان أريد الخ) نختار الشق الثاني ونقول مراد العلامة عن قوله ذكر ليدل
على معنى في متبوعه ان يكون المقصود من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوسل بذلك الى التخصيص أو التوضيح
أو المدح أو الذم وغير ذلك وذكر اثنين وواحد ليس للدلالة على حصول الاثنينية والوحدة في موصوفيهما بل تعيين المقصود من
جزئيهما فلا يكونان صفة اه عبد الحكيم وقوله ليس للدلالة على حصول الاثنينية الخ أي فضلا عن التوسل

بذلك لشيء آخر وانما لم يكن المقصود الدلالة على حصول الاثنينية والوحدة في موصوفيهما حتى يتوسل بهما الى الايضاح والتفسير لان موصوفهما وهو الهين واله دال على الاثنينية والوحدة بالوضع فحصولهما في الموصوف معلوم من الوضع للمخاطب بخلاف الدبور في أمس فان الدبور ليس جزأ من معنى أمس بل هو لازم لمعناه اذ أمس اسم للزمن الذي صفته المضي وتلك الصفة خارجة عن المدلول لتعين الموضوع له فصح ان الدابر ذكر ليدل على حصول الدبور في الامس فيتوسل به الى التأكيد وبخلاف الوصف الكاشف نحو الجسم الطويل الخ فان المخاطب بقولك الجسم الطويل الخ لا يعرف حقيقة الجسم ولا يعرف ان أجزاء ماهيته الطول والعرض والعمق بدليل انك قصدت بذكر تلك
الاوصاف تعريف الجسم له فلزم انه لم يعرف ان تلك أجزاؤه بل يعرفه بوجه ما كما هو شأن التعريف والمعرب واذا
لم يعرف المخاطب ان تلك الاوصاف أجزاء الماهية صح ان تقصد أن تلك الاوصاف انما ذكرت لتدل على حصولها في الجسم ليتوسل
بذلك الى التوضيح فتلك الاوصاف وان كانت مدلولة للجسم بحسب الوضع الا ان المخاطب ليس ملاحظا لها وانها أجزاء ماهية
الجسم بخلاف الهين اثنين فان المخاطب يعلم الاثنينية بحسب الوضع فاندفع ما يقال ان الجسم الطويل الخ والامس الدابر كالهين

المقدمة لان الحال وصف لصاحبها في المعنى فلا ينافي انها أحوال (قوله أي منقح) التهذيب تصفية
نحو الذهب مما يشوبه حقيقة وهل هو في تنقيح الالفاظ أو التأليف أو الازمنة حقيقة أو مجاز فعلى
الثاني في الكلام استعارة تصريحية تبعية أو مجاز مرسل بمرتبة أو مكنية أو غير ذلك ولا يخفى تقريرها
عليك (قوله هو في الاصل مكان البناء) أي أو زمانه أو نفس البناء وهو وضع شيء على شيء على وجه
يراد به الثبوت وقوله استعير للالفاظ هذا على نقله من المكان وأما على نقله من الزمان فهو مستعار
لازمنة التأليف للمشابهة في أن كلا زمن لربط متعدد وعلى نقله من الحدث فهو مستعار لتأليف
عبارات الشرح لما بينهما وبين المعنى الاصلي من المشابهة في ان كلا ربط متعدد (قوله ما يعني
ويقصد الخ) تقدم الكلام عليه في أول الكتاب وقوله وفي الكلام استعارة بالكناية أي أو
تصريحية بأن شبه التحرير برفع البناء بجامع ان كلا يترتب عليه الحسن والنفاسة فسرى لحدثي
الوصفين واستعير بناء عليه مشيد من مرفوع لمحرر على تحقيق العصام ولا يخفى تقريرها على غيره
وقوله حيث شبه المعاني بمكان أي بجامع الحسن (قوله أي متقن) ان كان الاحكام بمعنى الاتقان
حقيقة في المعاني فالامر ظاهر وان كان مجازا فيها فلا يخفى تخريجه على ما سبق وقوله بمعنى محكوم به
الاحسن انه النسبة ومعناه ان نسبه مطابقة للنصوص لا مخالفة (قوله أي آخذ لها بكمالها) يشير
الى ان مستوفى اسم فاعل وهو غير متعين بل يحتمل انه اسم مفعول كسابقه أي متمما فيه ماذكر فعلى
ماذكره المحشي يقال شبه جمع الشرح لها باستيفاء الحق بجامع الاستيعاب فسرى لحدثي الوصفين
فاستعير عليه مستوفي من آخذ جميع حقه لجامع للانواع والاقسام ويحتمل انه شبه الشرح بانسان
ورمز اليه بمستوفي وعلى الاحتمال الثاني يقال شبه تتميم الانواع والاقسام في الشرح بتوفية الحق
بجامع ترتب تمام النفع على كل فسرى لحدثي الوصفين فاستعير بناء عليه مستوفى من معطي جميع
حقه لمتمم فيه ماذكر وعطف الاقسام على الانواع من عطف العام على الخاص لشمول الاقسام
للاصناف وبعد فمقام المدح تسوغ فيه المبالغة والا فالذي فاته أضعاف ما أتى به (قوله فهو كناية
عن السرور) أي سواء وجد المعنى الحقيقي أم لا والعين يحتمل ان المراد بها الطرف ويحتمل ان
المراد بها الذات مجازا مرسلا علاقته الجزئية وشرط التجوز باسم الجزء عن الكل موجود فان التركيب
حقيقي والطرف له مزية على غيره في هذا المعنى فان أثر السرور يظهر فيها وهذا نكتة التخصيص على
الاول والودود فعول من الود وهو الحب (قوله وليس مراده كثير الحسد) وكذلك ليس المراد بالودود
كثير الود بل من اتصف بالود أي الحب وان لم يبالغ فيه لانه أنسب بمقام المدح ويجوز أن يراد بالودود
أخذا من مقابلته بالحسود من خلا من الحسد وان لم يكن فيه شيء من الود (قوله الى أن شأن الجاهل
ذلك) وانما ذكر الجاهل للاشارة الى أن الحسد لا ينبغي أن يقع من العالم لان معه من العلم ما يردعه
عن الحسد ويحتمل ان المراد بالجاهل المبغض سواء كان جاهلا أو عالما لان العالم الحسود في حكم

الجاهل

اثنين والفرق تحكم وهذا هو سر قول عبد الحكيم فيما بعد فتدبر فانه غامض (قوله لانها البتة الخ) أى فهى انما ذكرت لتدل على معنى آخر (قوله فيجوز أن يكون الخ) أى فلا يتعين انهما عطف بيان (قوله كما أن الدابر) الخ ذكر الدابر ليدل على حصول الدبور فى الامس ثم يتوسل بذلك الى التأكيد وكذا فى الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض اه عبد الحكيم (قوله بل الامر كذلك) أى انه ذكر ليدل على معنى فى متبوعه لكن القصد من تلك الدلالة شئ آخر (قوله بهذا)

الجاهل حيث لم يجر على مقتضى علمه بأن المعطى لسائر النعم انما هو الله سبحانه وتعالى وان اعطاءه انما يكون لحكمة يعلمها جل وعلا (قوله والكلام على الحسد وما يتعلق به الخ) هو من الامراض العظيمة للقلب ومرض القلب لا يداوى الا بمعجون العلم والعمل أما الاول فهو ان يعلم أن الحسد يضره ويأكل حسناته ولا يضر محسوده بل ينفعه ففي الحديث الشريف الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وفى الحديث ان لنعم الله تعالى أعداء قيل من أعداء نعم الله يا رسول الله قال الذين يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وقال زكريا عليه السلام من الاحاديث القدسية الحاسد عدو لنعمتى متسخط لقضائى غير راض بقسمتى التى قسمت بين عبادى وبالجملة هو كمن رمى عدوه بحجر لم يصبه وعاد الى عينه فأعماها وزادت عليه شماتة عدوه ابليس به لا سيما الحسد على العلم والورع فان محب العلم يعظم ثوابه وقال ابن سيرين ما حسدت أحدا على شئ من الدنيا فان كان من أهل الجنة فكيف أحسده وهو صائر الى الجنة وان كان من أهل النار فكيف أحسده وهو صائر الى النار وقال الحسن البصرى يا ابن آدم لم تحسد أخاك فان كان الذى أعطاه الله عز وجل لكرامته عليه فلم تحسد من أكرمه الله وان كان غير ذلك فلا ينبغى لك ان تحسد من مصيره الى النار وقال بعضهم ليس شئ أضر من الحسد يصل الى الحاسد خمس عقوبات قبل ان يصل الى المحسود شئ غم لا ينقطع ومصيبة لا يؤجر عليها ومذمة لا يحمد وسخط الرب عليه وغلق أبواب التوفيق عنه وأما الثانى فهو ان يأخذ فى أسباب تركه بأن يثنى على المحسود ويظهر الفرح بنعمته ويتواضع له وينعزل عن الناس قاطبة الاعن شيخه أوعن أخ صالح يعينه على الطاعة والا لضرورة بيع أو شراء اذ مخالطة الناس تكسب القلب ظلمة لو فرض انها تخلو عن ارتكاب المحرمات من غيبة ونميمة وغيرهما وما أحسن قول بعضهم فى هذا المعنى

لقاء الناس ليس يفيد شيأ * سوى الهذيان من قيل وقال
فأقلل من لقاء الناس الا * لاخذ العلم أو اصلاح حال

فان النفس كالطفل كما قال الابوصيرى

والنفس كالطفل ان تهمله شب على * حب الرضاع وان تفطمه ينفطم

وقال بعضهم صبرت على اللذات حتى تولت * وألزمت نفسى هجرها فاستمرت
وكانت مدى الايام نفسى عزيزة * فلما رأت عزمى على الذل ذلت
وما النفس الا حيث يجعلها الفتى * فان أطمعت تاقت والا تسلت

ثم ان اتخذت لك شيخا فينبغى لك ان تلتمس لما يقع منه معذرة ما لم يكن محرما كالحسد خصوصا العلماء فانهم أشد الناس حسدا لبعضهم خصوصا فى هذا الزمان فقد روى مقاتل وابن حبان وعطاء الخراسانى عن سعيد ابن المسيب عن ابن عباس قال خذوا العلم حيث وجدتم ولا تقبلوا قول الفقهاء

أى بكونه كاشفا وموضحا أى فما المانع من جعل اثنين وواحد كذلك ويكون دالا على معنى فى متبوعه متوسلا به لشئ آخر (قوله ثم قال) أى العلامة ومحصله انه لما نفى الوصفية وأوجب عطف البيان ربما يتوهم جواز البدلية لان البدل أخو عطف البيان ذكر انه لا يصح أيضا كالوصفية (قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه) أى لانه لو قيل لا تتخذوا اثنين انما هو واحد لكان النهى عن اتخاذ اثنين وان لم يكونا الهين والامر باتخاذ واحد وان لم يكون الها مع ان الغرض من الآية النهى عن اتخاذ اثنين من الاله والامر باتخاذ واحد من الاله (قوله لا نسلم ان البدل يجب الخ) فى الرضى لما لم يكن البدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا أى صالحا لان يقوم مقام المتبوع اه ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد ما أورده الشارح اه عبد الحكيم وقوله ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى يعنى كونه مستقلا لفظا من جهة انه ليس معنى فى المتبوع ومن جهة ان معناه لم يفهم من المتبوع وان توقف المعنى على المبدل منه من جهة انه لا يتم المعنى المقصود الا به ومحصل المقام ان الشارح فهم ان معنى قيام البدل مقام المبدل منه انه يتم المعنى المقصود بدون المبدل منه

واعترض بأن هـذا القيام لا يجب بالدليل الذى ذكره وزده عبد الحكيم بان معنى قيام البـدل مقام المبدل منه كما يؤخذ من الرضى استقلال البدل لفظا من جهة ان البدل ليس معنى فى المتبوع وليس معناه مفهوما من المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع واستقلاله لفظا من هذه الجهة لا ينافى انه لا يستقل من حيث افادة المعنى المقصود الذى لا يتم الا بذكر المبدل منه مع البدل فاتضح بطلان كلام الشارح وظهر كلام العلامة لان البدل هنا معنى فى المتبوع وان لم يكن المقصود الدلالة على حصول هذا المعنى فى المتبوع كما هو رأى العلامة فيما سبق ويحتمل ان مراد عبد الحكيم تصحيح شرطية تلك الاقامة لا تصحيح كلام العلامة فى ذاته تأمل (قوله ان الله وشركاء الخ) ويجوز أن يكون مفعولاه شركاء والجن ولله متعلق بشركاء اه عبد الحكيم (قوله ومعلوم انه لا معنى الخ) أى لان المذموم عليه فى الآية انما هو جعل الجن شركاء لله لا جعلهم مطلقا (قوله هو يوهم الابهام) وكذا أعنى بالاولى (قوله المدح من الصفة) أى لا من العامل فلا يلزم تقدير أمدح (قوله أو امتنع احلاله) ليس لفظ المصنف هكذا وانما لفظه ولم يمتنع احلاله (قوله الانسب بكون البدل الخ) أى وأما ما عبر به المصنف فيفيد ان العامل فى البـدل هو الاول (قوله بناء على انهما شىء واحد الخ) واما

بعضهم فى بعض فانهـم يتغايرون تغاير التيوس فى الزريبة وعن مالك بن دينار قال يؤخذ بقول القراء والعلماء فى كل الاقوال الا قول بعضهم فى بعض فانهم أشد تحاسدا من التيوس تنصب لها الشاة الصارف فيقتلها هذا من هنا وهذا من هنا وروى سحنون عن ابن وهب عن عبد العزيز بن أبى حازم قال سمعت أبى يقول العلماء كانوا يقولون فيما مضى من الزمان اذا لقى العالم من هو فوقه كان ذلك يوم غنيمة واذا لقى من هو مثله ذاكره واذا لقى من هو دونه لم يزه عليه حتى اذا كان هذا الزمان فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع عنه الناس حتى يروا انهم ليس بهم حاجة اليه ولا يذاكر من هو مثله ويزهو على من هو دونه فهلك الناس فاذا وقع مثل هذا فى زمانهم وزمن السلف فلان يقع مثله فى الخلف أجدر سيما جبل عليه أبناء هذا الزمان من الاتراب والاقران من جحد الفضائل مع قيام الدلائل ومن كونهم يحبون لانفسهم دون غيرهم الرياسة والتعظيم ويسارعون الى من تلوح عليه شواهد العلم بالقول الذميم وينتقدون على من صنف كتابا ويلتمسون بانتقادهم العثرات ويحسبون السيآت حسابا ويضربون صفحا عن الحسنات فاصبحت اعراض المصنفين اغراض سهام ألسنة الحساد ونفائس تصانيفهم معرضة بايديهم تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد واذا اتخذت لك أخا صالحا يعينك على الطاعة فاحرص على دفع ما يشوش باله لانه معين لك ولانه يستدل به عليك كما قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه اعتبروا الناس باخوانهم وكما قال سيدنا على كرم الله وجهه فى قصيدته المشهورة

كن ما استطعت من الانام بمعزل * ان الكثير من الورى لا يصحب
واجعل جليسك سيدا تحظى به * حبرا لبيبا عاقلا متأدبا
واختر صديقك واصطفيه تفاخرا * ان القرين الى المقارن ينسب
واحذر مواخاة الدنى لانها * تعدى كما يعدى السليم الاجرب

وعليه قول بعضهم

اذا عاشر النذل اللئيم جماعة * كراما جيادا ضرهم باجتماعه
كذا البحر تأتيه المياه بأسرها * عذابا فيرديها بمر طباعه

وقد كثر العدو فى هـذا الزمان فترى الواحد يظهر لك الحب اذا رآك فان أعرضت عنه أبدى كل كريهة فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وقد روى الطبرانى فى معجمه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال سيأتى قوم فى آخر الزمان اخوان العلانية أعداء السريرة ولله در القائل

جرد فؤادك عن بنى الازمان * واسال مكارم ربك المنان
واذا وثقت بصاحب فاحذره مثـ * ـل حذار جسمك لدغة الثعبان

وقال آخر

وصاحب خلته خليلا * وما جرى غدره ببالى
لم يحص الا القبيح حتى * كأنه كاتب الشمال

اذا بنينا على ان مقام ابراهيم هو الحجر والآيات هى انحراف الطيور عن موازاة البيت على مدى الاعصار وان ضوارى السباع تخالط الصيود فى الحرم ولا تتعرض لها وان كل جبار قصده بسوء قهر كاصحاب الفيل ونحو ذلك ككون الحجر فيه فلا تتوهم صحة عطف البيان اذ لم يتحد المراد منهما تامل (قوله ما قام به من الامور المعبر عنها بالآيات) وهى كما فى البيضاوى أثر القدم فى الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من بين الصخار وابقاؤه دون سائر وقال

آثار الانبياء وحفظه مع كثرة أعدائه ألوف سنة وسبب هذا الاثر انه لما ارتفع بنيان الكعبة قام على هذا الحجر ليتمكن من رفع الحجارة فغاصت فيه قدماه و يكون المراد بالآيات ومقام ابرهيم شيأ واحدا صحت البدلية واندفع ماقيل لا يصح البدلية لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير فى الآية منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا حذف خبره أو خبر حذف مبتدؤه (قوله فليس

المانع من البيان الخ) أى وتمتنع البدلية أيضا لوجود التنوين (قوله لقب به شيخ نافع) أى الشيخ الذى يروى عن نافع لانه تلميذه وفى بعض النسخ لقبه به شيخه نافع (قوله فلاينافى ان المبدل منه يقصد أولا) أى قد يقصد أولا فلا يرد بدل الغلط اذ الاول ليس مقصودا أصلا (قوله لمصاحبته لضمير النصب) أى لمصاحبة ضمير الرفع وهو التاء فى ضربت لضمير النصب وهو الهاء فى ضربته فاكتسبت الهاء العمدية من التاء فساغ التعبير عن ضمير النصب بضمير الرفع وهو لفظ هو وهذا على التوكيد وأما على البدلية فلما لم يصاحب ضمير الرفع وهو التاء لضمير النصب وهو الهاء لعدم وجودها اذ البدل على نية تكرار العامل فكأنك قلت ضربته ضربت هو ولم يسغ التعبير عن ضمير النصب وهو الهاء بهو لعدم

وقال الافوه

بلوت الناس قرنا بعد قرن * فلم أر غير ذى قيل وقال

ولم أر فى الخطوب أشد هولا * وأصعب من معاداة الرجال

وذقت مرارة الاشياء طرا * فما شئ أمر من السؤال

والكلام فى هذا المعنى كثير وفى هذا القدر كفاية (قوله رحمه الله شعر) هو لغة العلم وعند العروضيين كلام موزون مقفى ثم ان القصد من البيت الاول تسلية نفسه بما وقع لمن قبله من أهل الفضل ومن الثانى الدعاء على الحساد ومن الثالث تهنئة نفسه بانهم معترفون باطنا بمزيد فضله وعظيم كماله ولو ذكره بلصق البيت الاول لكان أنسب (قوله رحمه الله ان يحسدونى) ان كان الحسد قد وقع بالفعل فى الماضى كان ابرازه مبرز غير الحاصل حيث علقه للاشارة الى انه لا ينبغى حصولها وان هذا الوصف مما يشك فيه وزيادة فى تسلية نفسه فان الاساءة المحققة أقطع عند النفس من الاساءة المشكوك فيها وان لم يقع بالفعل فى الماضى كان التعليق جاريا على مقتضى الظاهر الا انه قد يقال كان المناسب التعليق باذا المفيدة للتحقق لتحققه اياه فى المستقبل لا بان المفيدة للشك ويجاب بانه عبر بان تنزيلا للمحقق منزلة المشكوك فيه لما سبق من النكتتين ويؤيد الاول ماقاله السيوطى فى كتاب تبييض الصحيفة فى مناقب الامام أبى حنيفة ونصه روى الخطيب عن أبى داود قال الناس فى أبى حنيفة حاسد وجاهل وأحسنهم حالا عندى الجاهل وروى الخطيب عن وكيع قال دخلت على أبى حنيفة فرأيته مطرقا مفكرا فقال لى من أين أقبلت قلت من عند شريك وأظنه كان بلغه عنه شئ فرفع رأسه وأنشأ يقول

ان يحسدونى فانى غير لائمهم * قبلى من الناس أهل الفضل قد حسدوا

فدام لى ولهم مابى ومابهم * ومات أكثرنا غيظا بما يجد *

اﻫ ويوافقه مافى بهجة الناظرين وآيات المستدلين لسيدى مرعى ابن يوسف المقدسى الحنبلى حيث قال ولقد أحسن الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه حيث حسدوه فقال ان يحسدونى الخ (قوله رحمه الله فانى غير لائمهم) أى معتبهم ونفى اللوم عليهم انما هو باعتبار مابداله وصمم عليه فى أول الامر ثم لما لم يتمالك نفسه دعا عليهم بقوله فدام الخ ويحتمل أن المراد نفى لوم خاص بحيث لا يشمل الدعاء عليهم فلا منافاة بين سابق كلامه ولاحقه وأكده للاشارة على ان هذه الحالة محل انكار لكونها عجيبة مخالفة لما هو المعتاد من اللوم ولذا عللها على وجه أبلغ بقوله أهل الخ فهذه الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا قصد بها التعليل كانه قيل لم لم تلم على الحسد فأجاب بان أهل الفضل الخ (قوله ظرف لغو الى ان قال ومن الناس حال الخ) فيه قصور اذ يحتمل أن يكونا مستقرين نصب على الحال من نائب فاعل حسدوا ويحتمل أن يكونا لغوين متعلقين بحسدوا ومن على هذا ابتدائية ويحتمل ان يختلفا (قوله فيجوز أن يدعو عليهم الخ) اشارة الى ان الجملة انشائية فى حاشية الجمل عند الكلام

مصاحبة ضمير النصب لضمير الرفع وهو التاء وعدم المصاحبة لعدم وجود ضمير النصب فى تركيب البدل كما تقدم ويحتمل ان مراده لمصاحبة ضمير الرفع وهو هو لضمير النصب وهو الهاء ومحصله انه فى التوكيد صح التعبير بضمير الرفع عن ضمير النصب لانه موجود فى تركيب التوكيد ما يقوى هذه الاستعارة وهو وجود ضمير النصب بخلافه على الابدال فانه لم يوجد فى تركيب البدل ضمير نصب حتى يستعار الضمير الرفع لنظيره فتأمل (قوله وهو محل الشاهد) والضمير فى أخاه عائد على اليوم وهذا بدل كل فلا يحتاج لعائد

كانه قال ان مع اليوم غدوا وفى هذا اعادة لام غدو وهى الواو وجعل الاعراب عليها وقد حذفت اعتباطا فى غير هذا (قوله ظاهره ان أى فاصل يكفى فى التوكيد) أى بالنفس والعين وقوله والمتبادر من الالفية تعيين الضمير المنفصل عبارة الاشمونى مع المتن وان تؤكد الضمير المتصل مستترا كان أو بارزا بالنفس والعين فبعد الضمير المنفصل حتما عنيت المتصل ذا الرفع نحو قم أنت نفسك أو عينك وقوموا أنتم أنفسكم

أو أعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب ﴿تنبيه﴾ مااقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ماصرح به فى شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب اه وكتب عليها المحقق قوله مااقتضاه كلامه هنا الخ وجه اقتضائه الوجوب ان التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الامر فكانه قال فأكده بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودى فتوكيده لافأكده كما فعل الشاطبى لان حذف المبتدا هو المعهود فى جواب الشرط نحو وان مسه الشر فيؤس قنوط وقوله تقتضى عدم الوجوب أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لايشترط فى الفاصل كونه ضميرا اه بل فى الفارضى مانصه يجوز كالقياس على ضعف جاؤا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على انه توكيد للضمير المستتر فى عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدا على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شان أنفسكم اه قول المصنف واذا اتبع المنادى الخ حاصل مافى المقام ان التابع اما أن يكون نعتا أو بيانا أو بدلا أو توكيدا أو عطف نسق وعلى كل اما أن يكون مجردا من أل

على قوله تعالى لايحب الله الجهر بالسوء من القول الامن ظلم ان الدعاء بسوء الخاتمة وبالفتنة فى الدين حرام وأجازه بعضهم اذا كان المدعو عليه ظالما متمردا اه وقال بعضهم الدعاء بدوام الحسد من حيث لايلزمه من مزيد حرج الصدر وعظيم غم النفس وهمها ومن حيث مايترتب عليه من أليم العقاب لامن حيث ذاته لانه معصية لايسوغ تمنيها فضلا عن تمنى دوامها وكذا يقال فى غير الحسد من سائر المعاصى اه ولو قيل ان المراد دام لهم مابهم من الحسرة والغيظ وحرج الصدر لانفس الحسد لارتفع الاشكال واما جعل الجملة خبرية المقصود منها التعليل كالجملة قبلها فيلزم عليه أمران الاول ان الفاء فى فدام بمعنى الواو اذ لامعنى للترتيب بين هذين التعليلين الثانى ان قوله ومابهم لادخل له فى التعليل وهو قد جعله فى سلكه وعلى جعل الجملة دعائية قال بعضهم العطف بالفاء للاشعار بان مابعدها مسبب عما قبلها أى انما دعوت عليهم لحسدهم اياى اه وهو يفيد ان الجملة معطوفة على جملة ان يحسدونى الخ وقيل انها معطوفة على جملة فانى غير لائمهم بناء على جواز عطف الانشاء على الاخبار كالعكس والا فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا أو الجملة خبرية معطوفة على جملة فانى غير لائمهم فيصح العطف باتفاق قال بعضهم

وعطفك الانشا على الاخبار ✽ وعكسه فيه خلاف جار

أهل البيان وابن مالك أبوا ✽ مثل ابن عصفور وبالجل اقتدوا

وجوزته فرقة قليله ✽ وسيبويه وارتضى دليله

لكن محل هذا الخلاف اذا كانت الجملة لامحل لها من الاعراب والا فالعطف جائز اتفاقا كما قاله المحقق فى باب العطف ووجه الجواز ان الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فليست النسبة بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسبة بالخبرية والانشائية بخلاف مالامحل لها وكان المناسب تقديم لهم وبهم على لى وبى أو الاقتصار على لهم وبهم بناء على ان المقصود الدعاء عليهم الا انه صنع ماذكر لكون ماله ومابه سببا لما لهم ومابهم ورتبة السبب التقدم على المسبب (قوله فسقط ما أورده المحشى) لعل المراد به الدنجوفى وعبارته وقوله ومابهم أى من الحسد وغيره ولعله قال ذلك من شدة حنقه من حسدهم له والا فسؤال دوام ذلك لايجوز الا أن يقال هم يستحسنون ماهم عليه فيقول ماسألت دوامه الا لرضاهم بحالهم ويحتمل انه خبر لا انشاء (قوله منصوب على التمييز) أى مات من غيظه منا أكثر كما قاله الدنجوفى ثم ان الضمير المضاف اليه أكثر واقع على مجموع الحساد والمحسودين أو على المحسودين فقط وعلى كل يقتضى الكلام وجود الغيظ عند المحسودين ثم من غيظه أكثر اما جميع الحساد أو بعض الحساد وبعض المحسودين لابعض المحسودين فقط لبعده هذا على الاول أو بعض المحسودين فقط على الثانى لعدم احتمال غيره ويحتمل ان غيظا منصوب على نزع الخافض متعلق بمات وهو وان كان سماعيا الا انه كثر فى كلام المؤلفين فصار

والاضافة وفيه أل والاضافة أوفيه أل فقط أوالاضافة فقط فهذه أربعة فى خمسة بعشرين يسقط منها سبع صور على ماقالوا واحدة من صور النعت الاربعة وهى عدم الاضافة وأل اذلا تنعت المعرفة بنكرة وصورتان من كل من التأكيد وعطف البيان والبدل وهما القرن بال فقط أومع الاضافة يبقى ثلاثة عشر وعلى كل من الثلاثة عشر اما أن يكون المتبوع معربا أومبنيا فالجملة ستة وعشرون تضم الى صورة تابع أى فيكون المجموع سبعة وعشرين ووجه اخراجها من كلام المصنف

كالقياس أى مات أكثرنا بسبب الغيظ القائم بالحساد ان كان الاكثرهم الحساد وأريد بالضمير مجموع الحاسدين والمحسودين أو الغيظ القائم بالحساد أو المحسودين ان كان الاكثر بعض المحسودين وأريد بالضمير جميع المحسودين فان الغيظ القائم بالحساد يترتب عليه الحسد فيموت المحسود اذا لحسد يدخل الرجل القبر والجمل القدر كما ورد وكذلك الغيظ القائم بالمحسودين من شدة حسد الغير لهم فان الغيظ اذا تمكن من شخص قتله كما وقع للسعد والسيد وفى بعض النسخ ومات أكثرهم وبقى احتمالات أخر فى المقام لا يخفى عليك استخراجها مما ذكرنا (قوله أى يدركون صفاتى الخ) ظاهره ان الكلام على حذف مضاف وهو غير متعين لاحتمال ان المعنى يدركون ذاتى ادراكا تصوريا بحيث تكون ذاتى مرتسمة فى قلوبهم من شدة اشتغالهم بى وكثرة تفكرهم فى احوالى فالمراد بالصدور القلوب مجازا علاقته المحلية (قوله والاسم بالتحريك) أى اسم الحدث بفتح الدال وهو متعين هنا للوزن (قوله حال كونى راجعا) اشارة الى ان صدرا بالفتح بمعنى اسم الفاعل حال من فاعل ارتقى وهذا المعنى يتوقف على ان المحل الذى رجع منه منخفضا بحيث يكون فى حالة الرجوع صاعدا حتى يصح لا ارتقى الذى معناه لا أصعد ويكون فيه اشارة الى ان صدورهم منخفضة فى سفل وهو فى علو وذلك لاتصاف أصحابها بقبائح الافعال (قوله من الورود) وهو انشاء الذهاب الى الشئ (قوله يصعد منه) أى بعد نيل ما أريد من مائه (قوله وأثبت شيأ من لوازمه) وهو الصدر والايراد والمراد بالاثبات الذكر ولو على وجه النفى اذ الصدر والايراد منفيان لا مقابل النفى (قوله وهذا كناية) أى اصطلاحية اذ يلزم من نفى الصدر والايراد الى الشئ عدم الالتفات اليه والتدبر فيه (قوله وحاصل المراد الخ) أى فالشطر الاول عبارة عن اشتغالهم به والثانى عبارة عن عدم اشتغاله بهم والظاهر ان المقصود من الشطر الثانى انه حاضر لديهم لا يزول عن قلوبهم لحظة ما وجملة لا أرد معطوفة على جملة لا ارتقى الواقعة حالا من واو يجدونى وهو لازم لما قبله لانه حيث كان لا يرتقى عن صدورهم كان غير وارد لها لان الورود يستدعى سبق خلو المورود عن الوارد وهو خلاف ما يفيده قوله لا ارتقى صدرا منها من دوام ثبوته فى صدورهم وعدم مفارقته لها لحظة ما ومفعول أرد وصلته محذوفان أى ولا أرد الماء فيها ومن فى منها ان كانت متعلقة بأرتقى كما هو الظاهر بمعنى فى أو باقية على حالها ان كانت متعلقة بصدرا لكن يلزم على هذا تقديم معمول المصدر عليه وان كان بمعنى اسم الفاعل الا أن يكون مغتفرا فى الجار والمجرور (قوله ليس فيها اصدار ولا ايراد) أى ليس لنا تصرف وتدبير فيها لخطر هذه الامور وعظمها (قوله ما امس الخ) ما تعجبية وامس فعل ماض وحاجا بمعنى احتياجا تمييز (قوله يتصرف فى الامور) أى بفصل الخصومات والقضايا (قوله ومن لم يفهمه) أى ما ذكر من معنى الصدر والورد وكونهما كناية عما ذكر والاكتفاء بالصدر عن الورد للاستلزام كذا قيل (قوله والا فهو يتعدى للمحبوب بفى) فيه ان الشارح عداه للمحبوب بفى غاية الامر انه أسقطها اختصارا او حذف الجار مع أن وان مطرد كما فى

ان قوله واذا تبع المنادى بدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا تحته ثمان صور لان البدل لابد أن يكون مجردا من أل مضافا أم لا والنسق المجرد من أل اما أن يكون مضافا أم لا وعلى كل من هذه الاربعة اما أن يكون المتبوع معربا أومبنيا فهذه ثمانية وأمثلتها أن تقول يازيد كرز ويازيد زين العابدين وياعبدالله كرز وياعبد الله زين العابدين ويازيد وخالد ويازيد وزين العابدين وياعبدالله وخالد وياعبدالله وزين العابدين وقد مثل الشارح فيما يأتى للتابع غير المضاف بصوره الاربع وترك أمثلة التابع المضاف بصوره الاربع وقد علمتها وقوله وتابع المنادى المبنى غيرهما الخ تحته تسع صور وذلك لان التابع اما نعت بصوره الثلاث واما توكيد بصورتيه واما عطف

بيان بصورتيه واما عطف نسق غير مجرد من أل وتحته صورتان والفرض ان المتبوع مبنى فهذه هى التسعة استثنى منها ثلاثة بقوله الا التابع المضاف المجرد فبقى ستة يجوز فيها الوجهان مثل الشارح فيما يأتى لثلاثة وترك ثلاثة وهى النسق المقرون بال غير المضاف نحو يازيد والفاضل والنسق المقرون بال المضاف نحو يازيد والحسن الوجه والنعت المضاف المقرون بأل وقوله الا التابع المضاف المجرد من أل تحته ثلاثة كما تقدم وهى النعت والتوكيد والبيان اذا كان كل منها مضافا

مجردا من أل وقد ذكر الشارح الامثلة الثلاثة ولا يدخل فى هذا الاستثناء النسق المضاف المجرد لانه قد تقدم وقوله المجرد احتراز من المضاف المقرون بأل فانه داخل فى المستثنى منه فيجوز فيه الوجهان وقوله كتابع المعرب تحته تسع صور وهى

الخلاصة نعم زاده معمولا بالى فلعل مراده يتعدى للمحبوب فقط وقوله أو بنفسه مخالف لكلام ابن عادل (قوله لا يتعداه الى غيره) أى كعدم النفع (قوله رحمه الله وان لا يفضحنا) أى يظهر زلاتنا ولعله من ذكر الخاص وارادة العام فالمراد أن لا يسيئنا يوم التناد لا بفضيحة ولا غيرها كالتعذيب والتأخير عن النعيم بل يدخلنا الجنة مع السابقين والمراد أن لا يفضحنا بفرض استحقاقنا للفضيحة فليس فى قوله ان لا يفضحنا اعتراف بتلبسه بموجب الفضيحة وقت الدعاء أو يقال هو تواضع منه على ان الانسان لا يخلو عن زلة

من ذا الذى ما ساء قط * ومن له الحسنى فقط

محمد الهادى الذى * عليه جبريل هبط

(قوله رحمه الله يوم التناد) أى يوم النداء بان ينادى الخلق بعضهم بعضا وهو يوم القيامة فهو اعلام لنحو قوله تعالى ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار ونادى أصحاب الاعراف ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة ونادوا يا مالك وفى بعض النسخ يوم الاشهاد وعليها كتب المحشى رحمه الله الاشهاد جمع شهد وهو جمع شاهد كصحب وصاحب اه فقوله جمع شهد ان كان بفتح الشين وكسر الهاء ففيه نظر لان فعلا المفتوح الفاء المكسور العين لا يجمع قياسا على افعال الا اذا كان اسما جامدا ككوعل وهو التيس البرى وأوعال وان كان بفتح الشين وسكون الهاء ففيه نظر أيضا لان فعلا المفتوح الفاء الساكن العين لا يجمع قياسا على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وأثواب الا ان يقال مراده انه جمع له سماعا وقوله وهو جمع شاهد الصحيح ان فعلا ليس جمعا قياسا له اعل وقيل جمع له أفاده بعض المحققين ويصح كسر همزة الاشهاد ويكون مصدر أشهد ويوم الاشهاد يوم القيامة سمى بذلك لشهادة الالسن والايدى والارجل فيه على أصحابها بما كانوا يعملون قال تعالى يوم تشهد عليهم ألسنتهم الآية (قوله رحمه الله بمنه وكرمه) قيل العطف للتفسير والباء للملابسة متعلق من جهة المعنى بالافعال الثلاثة قبله وجعل الباء للقسم الاستعطافى بعيد (قوله رحمه الله انه الجواد) تعليل للحصر والجواد بفتح الجيم وتخفيف الواو مرادف للكريم وكذا الرؤف مع الرحيم والمقام للدعاء يطلب فيه الاكثار من صفات المدعو ثم انه يحتمل ان المصنف اطلع على ورود جواد وان لم يكن من التسعة والتسعين وعلى فرض عدم وروده فالفرع ليس اتفاقيا (قوله رحمه الله ونعم الوكيل) الكلام على هذا من جهة انه هل فيه عطف انشاء على خبر أم لا وهل هو جائز أم لا ذكره المحقق فى حاشيته على مختصر السعد وقد تكلمنا على ذلك فيما كتبناه عليه فان شئت تحقيق الكلام فى ذلك فارجع اليه قيل لم يذكر المخصوص بالمدح اكتفاء بتقدم المشعر به عملا بقول الخلاصة * وان يقدم مشعر به كفى * وصلى الله على سيدنا محمد النبى الامى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا

تم بعونه تعالى طبع تقريرى العلامة والبحر الفهامة الشيخ محمد الانبابى بالمطبعة العلمية بجوار الرياض الازهرية بمصر المحروسة المعزية ادارة حضرة الشيخ حسن احمد الرشيدى وشريكيه على ذمة حضرة المكرم الشيخ أحمد عبد اللطيف وشركائه وذلك فى شهر شعبان سنة ١٣١٠ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه

النعت بصوره الثلاثة والتوكيد بصورتيه وعطف البيان بصورتيه والنسق المقرون بال بصورتيه وقد مثل الشارح لثلاثة من التسعة وهى النعت المضاف المجرد من أل والتوكيد والبيان المضافان وترك امثلة ستة وهى يا عبد الله الفاضل ويا عبد الله الحسن الوجه ويا بنى تميم أجمعين ويا عبد الله كرزا ويا عبد الله والحسن الوجه ويا عبد الله والحرث (قوله ظاهره انه ممنوع من الصرف) كان المناسب ان يقول ظاهره انه مصروف لانه شبه اذربيجان بصنجة وقائمة وهما مصروفان لعدم العلمية وقوله فالاولى أن يقول الخ يجاب عنه بان محط التشبيه هو قول الشارح ولو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه وفى بعض نسخ المحشى ما نصه قوله ولا كذلك أذربيجان ظاهره الخ بزيادة لا وعليها فكلام المحشى ظاهر (قوله عند عدمه) أى عدم ذلك الشئ وفى تعبيره بالعدم

اشارة خفية الى الفراغ من تأليف هذه الحاشية وعدم وجود شئ زائد على ما وجدا اللهم أحسن ختامنا وبلغنا آمالنا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين والحمد لله مسدى النعم رب العالمين


Princeton University Library
32101 063602690